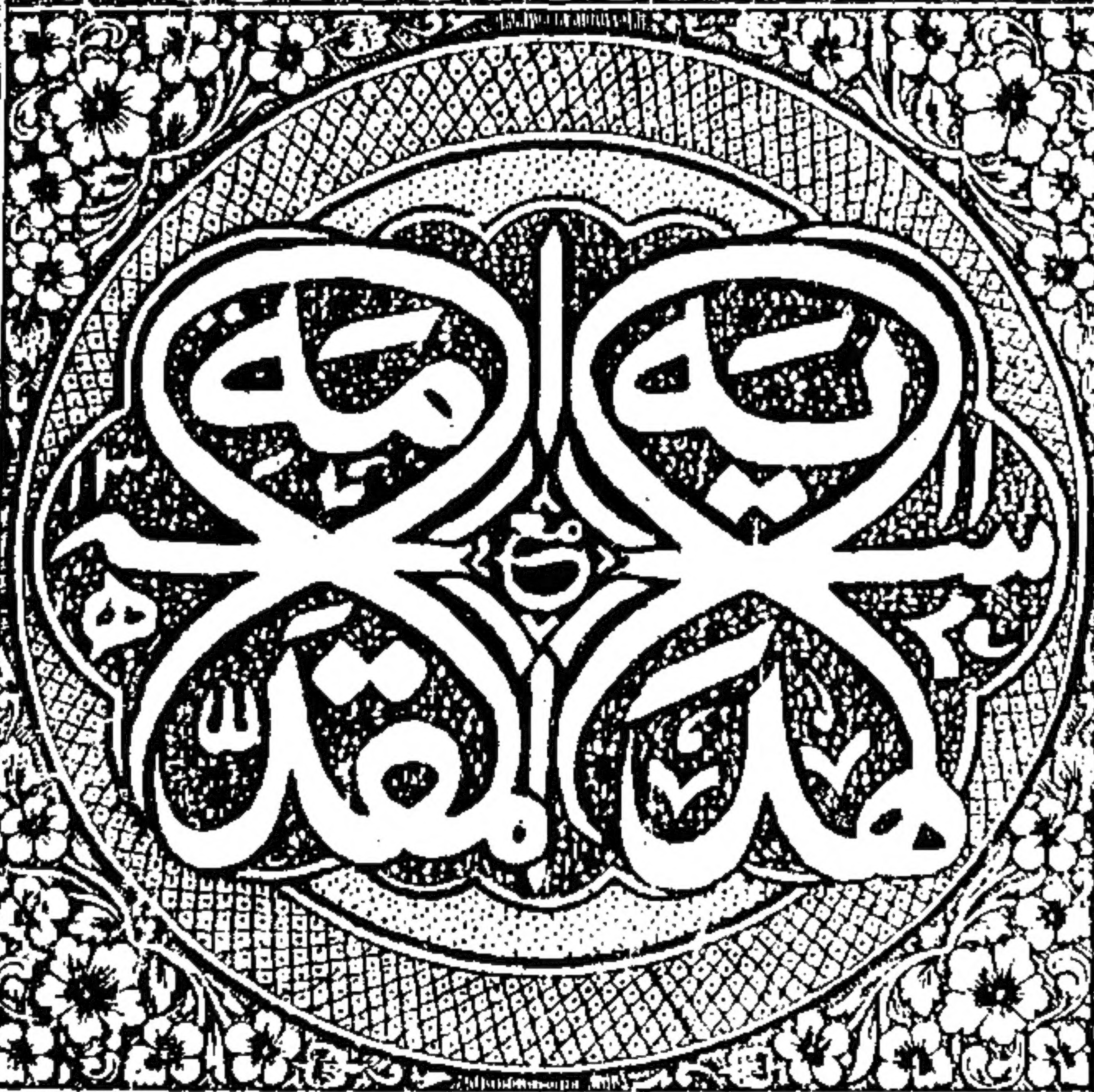


ملک شہزادہ شہینشاہ  
سرکی روڈ کوئٹہ نمبر: ۶۶۴۴۶۳



مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَكْتَبَةُ نَشْرِ تِلْكَ

سركی روڈ - کوئٹہ - فون ۸۳۳۲۶۳











مختصر القدر حيث يذكر لفظ الكتاب يريد به مختصر القدر أيضاً كذا في كشف الظنون وشرح مولانا حميد الدين لان اكثر الشرح  
والحسين حرر وافي بعض المواضع ذيل لفظ الكتاب بتفسير الجامع الصغير في بعضها بتفسير مختصر القدر وحرر في بعضها بتفسير المتن ومنها ان  
لفظ قال اذا كانت المسألة مسألة القدر عا والجامع الصغير وكانت مذكورة في البداية كذا في غاية البيان وفيها في فصل حكاهما نحن انما يقول  
لفظ قال اذا كانت المسألة مسألة كورة في البداية مستند للفعل اما الى الامم محمد او الى القدر وري وقال لقاضي محمدا العيني الهداية في الحقيقة  
شرح الجامع الصغير للهام محمد والقدر وري في مفتاح السعادة يذكر لفظ قال في كل مسألة اذا كانت مسألة القدر وري  
الجامع الصغير وكانت كورة في البداية وان كانت كورة في غيرها لا يذكر قال وهكذا قال صاحب العناية وغيره اقول هذا بحسب الغالب  
قال صاحب الهداية في اوائل كتابه لا اوراق قال وان قال له على ما قبل الخ وقال في نتائج افكار هذا القول قول الامام محمد في  
المبسوط وليس هذه المسألة في الجامع الصغير بل هي من ههنا اذا قال هذا الحديث محمول على المعنى الفلاني يريد به انه  
هذا المعنى اية الحديث واذا قال انما يريد به انه يحمل على هذا المعنى ولم يحمله اهل الحديث كذا في مفتاح السعادة ومنها انه  
لا يذكر القاء في جواب ما اعتاد اهل الظاهر المعنى كذا في مفتاح السعادة والعباد الضعيف طالع كثير من النسخ المطبوعة القديمة الصحيحة  
بالقلم فما وجد فيها هذا الالتزام بل قد لا ياتي ومنها انما اذا قال عند فلان يريد انه مذهب واذ قال عن فلان يريد انه  
رواية عن فلان كذا في مفتاح السعادة وقال العيني في شرح الهداية كلمة عن تستعمل في غير ظاهر الرواية وقال ابن الهيثم ان كلمة  
عند قد دل على المذهب ومنها انه يسقط الواو في الوصلية كذا قيل قال صاحب الهداية في خريف كماله الرجلين واما المرتد  
فتصرفه في ماله ان كان نافذا الخ وشرح في نتائج افكار بقوله اي ان كان نافذا الخ والعبد الضعيف ما وجد هذا الالتزام في النسخ  
الصحيحة ومنها انه اذا تحقق نوع مخالفة بين عبارتي القدر وعبارتي الجامع الصغير يصح بلفظ الجامع الصغير كذا في مفتاح السعادة  
ومنها اللفظ قالوا انما يستعمله فيما يفي بغيره لا في حكمه لاجتماعه بغيره بلفظ على اطلاقه بدونه كذا في النهاية في آخر كتابه لمصعب  
ومنها انه يجيب السؤال للمقدور ولا يصحح السؤال والجواب بقول ك قيل كذا قلنا كذا ومثاله الا في مواضع عديدة منها في آخر  
باب الاستثناء من كتابه لا اقرار حيث قال فان قال قائل لا اعطاه الخ فنقول قد يكون الخ ومنها في اول كتابه الحج ومنها في آخر كتاب  
الاخصية ومنها في كتابه الرحمن في آخر باب الرحمن الذي يوضع على يد العدل ومنها انه اذا اورد النظر في مسألة ثم لم يشر  
فيشير الى النظر باسم الاشارة الذي يستعمل للبعيد ويشير الى تلك المسألة التي اوردها النظر بالذي يستعمل للتقريب كذا في  
مفتاح السعادة ومنها انه اذا قال والتخريج كذا يريد به تخريج نفسه وينسب تخريج غيره الى صاحبه كذا في الفتاوى الخيرية  
للعلامة الخطيب خير الدين بن الخطيب تاجر الدين الياس زاده ههنا في ذكر بعض المساحات التي وقعت في النصف  
الاخير من الهداية ومنها ما قال في المسائل المنشورة من كتاب البيوع لقول عليه السلام في ذلك الحديث فاعلموا انهم  
ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين انتهى هذه الاشارة وقعت هموا من قلم الناسخ قال لزيلى لواعرنا الحديث الذي اشار اليه المصنف  
ولم يتقدم في هذا المعنى الحديث معاذ وهو في كتاب الزكوة وحديث بريدة وهو في كتاب السير وليس فيهما ذلك انتهى ومنها  
ما قال في كتاب الكفالة في آخر فصل الضمان والشافعي الحق الثاني بالاول وابو يوسف فيما يروي عنه الحق الاول بالثاني انتهى الكفا  
تبعاً لما في النهاية هذا ليس بصحيح بل الصحيح عكسه وهو ان يقال والشافعي الحق الاول بالثاني وابو يوسف فيما يروي عنه الحق  
الثاني بالاول انتهى وفي العناية فمن الشارحين من حصل على روايتين عن كل واحد منهما ومنهم من حصل على الغلط من الناسخ ولعله  
اظهر انتهى وفي فتح القدير ان هذا اسم من الكاتب ومنها ما قال في كتاب القسمة في باب عوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها

قال في نسخة  
الاصح في  
ما ينبغي على  
من فتح القدير  
اذ الخلق  
الفتوى  
انتم في  
ما ينبغي  
الحج  
ابو يوسف  
باب الوصية  
الذي يوجب  
الشرع  
قال في نسخة  
الاصح في  
ما ينبغي  
الحج  
ابو يوسف  
باب الوصية  
الذي يوجب  
الشرع  
قال في نسخة  
الاصح في  
ما ينبغي  
الحج  
ابو يوسف  
باب الوصية  
الذي يوجب  
الشرع



في فصل بيان الاستحقاق وهكذا ذكر في الاسرار من المسامحات فان وضع المسألة في الاسرار في استحقاق بعض شائع ومنها الكلام في استحقاق بعض بعينه كذا في الكفاية ومنها ما قال في كتاب الذباخر فانه اولى بحلق مجرى العلف والماء والمري مجرى لنفس هذا ليس مجرى والمري عكسه فان المحلوم مجرى لنفس والمري مجرى العلف والماء كذا في الايضاح والمغرب وغيرهما ومنها ما قال في كتاب الذباخر والنفخ عرج ابيض في عظم الرقبة نسبة صاحب النهاية الى السهوق قال هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب ومنها ما قال في كتاب الديات في فصل بعد فصل الشجابر وقال لا وزفوا الحسن الخ وهذا التركيب غير جائز ولو قال وقال لاها وزفوا الحسن الخ كان صوابا كذا في العناية ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب العتق في مرض الموت فعند الوديعه اقوى وعند هاهما سواء اقول هذا من المسامحات فان الكتاب المقدس ما ذكره الخلاف على العكس قال فقيه ابو الليث السمرقندي في كتاب مختلف الرواية والقدر في كتاب التقريب وفخر الاسلام في شرح الجامع الصغير والصد الشهد في شرح الجامع الصغير في كتابهما من خط الدين ابو جعفر عمر النسفي في كتاب المحصر غيرهما قالوا ان عند الوديعه اقوى وعند هاهما سواء والتفصيل في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في الفصل لباب العتق في مرض الموت وهو قول محمد اقول لعل المصنف وجد رواية واحدة في شرح مختصر لكرخي وشمس الايمه البيهقي في الكفاية وصاحب المتحفة والشيخ ابونصر في شرح الاقطر جعلوا قول محمد بتقديم الزكوة على الحج كذا في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب الوصية للأقارب وغيرهم لما روي في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات من المسامحات والوصاب جورية كذا يفهم من رواية ابى داود وغيره هكذا في بيان ما هو المراد من ظاهر الرواية اعم ان كتبها الرواية المسماة بالاصول هي لكتب الستة للإمام محمد بن الحسن الشيباني في المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير كذا في كشف الظنون وخر المختار قلنا سميت بظاهر الرواية لانها رويت عنه بروايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة كذا قال المشامي وفي البحر اكتب بظاهر الرواية كتب ستة وبعضهم لم يعد السير الصغير منها في كتبها هو رواية خمسة كذا اوردوه في تاليف الانوار حاشية الدلائل المختار لعمد المولى الدمشقي الى وبعضهم لم يعد منها السير بقسميه كذا قال الخطاوي في ظاهر التلخيص لكتب الاربعة كذا قال مؤيد زادة وفي نتائج الافكار المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء رواية الجامعين والزيادات والمبسوط والمرد بغير ظاهر الرواية عند حمص رواية غيرها وهذا مع كونه شائعا فافيا بينهم مذكور في مواضع شتى انتهى في العناية المراد بالاصول الجامعان والزيادات والمبسوط ويعبر عنها بظاهر الرواية انتهى وقال في مفتاح السعادة انهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامعين برواية الاصول ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية وقال السيد السند الشريف في الاصطلاحات ظاهر المذهب وظاهر الرواية المراد بهما ما في المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير وقال بعض العلماء ان ظاهر الرواية هي المبسوط والزيادات والمحيط انتهى وفيه اما اولافاته يتجالت ما قال هو في موضع اخر ظاهر الرواية هي الرواية المذكورة في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والسير تصانيف محمد واما تصانيفه الاخرى كالمبسوط وغيره فيطلق على ما فيها غير ظاهر الرواية انتهى فلما ثانيا فبان المحيط ليس من ظاهر الرواية عندنا حد ولا يستبعد امثال هذا الخطاء عنهم فانه قال في حاشيته يجرى الربا بين المعددين كما يجرى بين الموزنين انتهى اما النوازل في مسائل المروية لاني كتبها الرواية كالرقعات هي مسائل جمعها محمد بن كازخيا بالرقعة في الزاوية المهمة وتشديد القان مدينة على جانب لغزات رواها عنه محمد بن سماعة عن الكيسانيات هي مسائل املاها محمد بن علي بن عمر وسليمان بن شعيب الكيساني نسبة الى كيسان بفتح الكا فنسبت اليه كذا قال الخطاوي وفي مفتاح السعادة ان الكيسانيات جمعها رجل يسمى كيسان والها روتها هي مسائل جمعها محمد بن

كتاب

٢

كتاب

كتاب











سنة بوضوح واحد كان يوم سبيلنا من خطبة بين الخطيبين في الشام يوم سبيلنا من خطبة من اول الليل قال الحسن بن عمار لما تولى غسل ابي حنيفة رحمت الله وغفر له لم تفر من ذلك ثلثين سنة ولم تتوسد بيمينك في الليل منذ اربعين سنة قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتحفظه وبعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالطعن على ائمة كما خطيب طعن على ابي حنيفة والامام احمد وكان الجرح فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة وقال شبطه ليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجرح كيف سلك اسلافه وكما في نعمه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية وذكر من دونه علماء اوز هذا قال ابن حجر في بعض سائله ان الطعن ان كان من غير اقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعدائهم وان كان من اقرانه فلا يعتد به لان قول الاقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذين هم قال ولا سيما اذا احرانه لعداوة المذهب فالحسد لا ينجونه الامم عن عصبه الله تعالى وقال لتاجر السبكي ينبغي لك ان تسلك سبيل الادب مع ائمة المآخذ في الماضيين فاما الشتم اياك فان تصغر الى ما اتفق بين ابي حنيفة وسفيان الثوري وقال لغزالي ما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عبدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجهه الله تعالى بعلمه والعجب من مقلد الامام الشافعي كيف يطعنون اماما كان يتادب معه الامام الشافعي هل هذا الاطعن امام مذاهبه قال الشعرا في الميزان لو انصفنا لمقلد من الامام مالك والشافعي لم يضعف احد منهم قولا من اقوال ابي حنيفة بعد ان سعوامد حريتهم له ولولم يكن من التنويه برفعة مقامه الاكون الامام الشافعي ترك القنوت في الصلوة كما صرح عند قبر الامام ابي حنيفة لكان فيه كفاية في نزول ادب مقلد معه وقد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعرا في غير الامام ابي حنيفة اخر المذهب انقطاعا كما هو اول المذهب المدونة وما في الدر المختار من انه يحكم بذهبه عيسى عليه السلام فهو لا دليل عليه قال الحافظ السيوطي ان ما يقال ان عيسى يحكم بذهبه من المذاهب الاربعة باطل اصل الحكيم يظن نبيا انه يقلد مجتهدا بل انما يحكم بالاجتهاد او بما كان يعلمه قبل من شريعته بالوحى وما تعلمه منها وهو في السماء او انه ينظر في القرآن فيفهم منه واتفق معه على لقارى وقال انه امر لا اصل له لا منع من ان ينزل على عيسى عليه السلام وحى فانه ليس ليل قاطع على انه لا ينزل الوحي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم نعتنه لاني بعد نبينا صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا وكذا من اختراعات الحنفية الجعلة ان الخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة ثلثين سنة في حياته وبعد موته من قبره قال على القارى اما ترى ان الخضر عبد من عباد الله قال تعالى في شأنه اثبات رحمة من عندنا وعلمناهم ان لدنا ما علموا وكان قد علم موسى عليه السلام فكيف يكون من جملة ناصيا ابي حنيفة وموكدا من الافتراءات ان الامام المهدي يقلد ابا حنيفة قال على القارى انه مجتهد مطلق لا يجوز له التقليد وقال الشيخ ابن العربي ان المهدي يحكم عليه القياس ما يحكم هو الا بما يلقى اليه الملاك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليسد به وعلى كل تقدير فكيف يقلد ابا حنيفة رجلا قد وثق في مناقب ابي حنيفة احاديث منها انه عليه الصلوة والسلام قال ان ادم افتخر بي وانا افتخر برجل من امتي اسمه نوح وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وورثته عليه الصلوة والسلام ان سائر الانبياء يفتخرون بي وانا افتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه فقد ابغضني كذا ورد في الدر المختار ناقل عن المقدمة شرح مقدمة ابن الليث وورد القاضي ابو البقاء ابن الضياء المعنى شرح مقدمة الغزنوي حديثا اخر فطه من رواية ابي هريرة في امتي رجل اسمه النعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي هو سراج امتي وقال ابن الجوزي ان هذه الاخبار موضوعة واتفق معه الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر العسقلاني والشيخ قاسم الحنفى في شأن ابي حنيفة ارفع من ان يثبت له فضل مثل هذه الاحاديث موضوعة ويكفي في اثبات علو درجته الاحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن ابي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على سلمان فقال لو كان لايمان عندك لثريا لثا له رجال من هؤلاء وقوله من هؤلاء جميع اسم الاشارة والمشار اليه سلمان وحده على رادة الجنس يحتمل ان يراد به كل من كان جد ابي حنيفة من اهل بيته قال الحافظ السيوطي

قال الشيخ ابن حجر في الدر المختار في مناقب ابي حنيفة رحمه الله تعالى



هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الاشارة الى ابي حنيفة وقال العلامة الشامي صاحب السيرة تليد كلف السيوطي  
ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد وقال الشامي  
واما سلمان الفارسي فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث الصحبة لكنهم لم يكن في العام ولا اجتهدوا ونشروا الدين وقد اوين الحكماء في حنيفة  
وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل ومنها ما اوردته العلامة ابن حجر الملقب من انه عليه الصلوة والسلام قال ترفع زينة الدنيا سنة  
خمس مائة ومائة وقد قال شمس الايمه الكوركي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات في ثلاث السنين وقال ابن عبد البر لا شك في حنيفة  
بسوء التصديق احدا يسيئ القول فيه فاني والله ما ليت فضل ولا اوسع ولا انفع منه وكان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يل القضاة  
بالكوفة ايام مروان بن محمد اخر ملوك بني امية فابى عليه فضر به مائة طوبع عشرة ايام كل يوم عشرة اسواط وهو لا امتناع فلما رأى ذلك خلى  
سبيله ونقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد واراد ان يولييه قضاء القضاة فابى فحلف عليه ليفعلن وحلف ابو حنيفة ان لا يفعل  
وجرى بينهما كلام واستقر الامام على الامتناع فامر به الى الحبس ونقل الى الامام قال نالا اصل القضاء فقال له المنصور كذبت انت فقال له  
الامام كيف يحل لك ان تولي قاضيا من هو كذاب وحمل الخطيب ايضا في بعض الروايات ان المنصور جعله قاضيا جبر وتولى الامام القضاء يومين بعد  
اليومين اشترك الامام فرض سنة ايام ثم مات وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة كذا قال ابن حجر وقيل سنة احدى وسبعين وقيل  
سنة سبعين وقيل سنة احدى وستين وتوفي في رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة وقيل ثلث وخمسين ببغداد في السجن  
وقيل انه لم يميت في السجن وقيل انه دفع اليه قد حرق فيه سم فامتنع وقال لا عين على قتل نفسي فصيب في فيه قهرا وقيل ان ذلك محض القصور  
ومات منه وصلى عليه الحسن بن عماره وحضر من صلى عليه مقلداً خمسين الف وجاء المنصور فصلى على قبره وكان الناس يصلون على قبره  
الى عشر يوم كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد بقبره هناك في رجب ان الامام ولد احسن بالموت سجد فمات وهو ساجد رضي الله  
تعالى عنه وعن تابعيه **ابو حفص** الكبير هو احمد بن حفص خذ عن محمد بن الحسن ووفاته سنة سبع وعشرين كذا قال ابن  
وكه اصحاب كثيرة بجزيرة بستان في زمن محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الصحيح كذا قيل وابنه عبد الله معروف بابي حفص الصغير  
**ابو خازم** الملقب بالهجة كذا في المغرب اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز كان قاضيا حنفيا اصلا من البصرة وسكن بغداد كان فقهورا عالما بفنون  
الحساب والفرائض حاذقا في عمل المحاضر السجلات وقد كان اخذ العلم من هلال بن يحيى البصري وولى قضاء الكوفة وغيرها توفي في جمادى الاولى  
سنة ثنتين وتسعين ومئتين كذا قال في غاية البيان **ابو سليمان** هو موسى بن سليمان الجوزجاني خذ الفقه عن محمد بن الحسن عن علي بن ابي حمزة  
فاستغفر فعف عنه كذا في السير الصغير وكتاب الصلوة واصل محمد بن الحسن المتعارف في ديوار الروم رواية عنه كذا في مفتاح السعادة ووفاته بعد ثنتين  
الهجرة كذا قال ابن عيني **ابو عبيد** بن الجراح هو عامر بن عبد الله بن الجراح القشيري لقيه اسلم قديما وشهد بدرا والمشاهد كلها وهو واحد  
العشرة المبشرة وامين الامة وكان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ابي بكر وعمر كذا في عن ابن ابي بكر عن كذا في عن ابن ابي بكر عن كذا في  
طاعون عمواس سنة ثمان وعشرين سنة **ابو عبيد** بن المغيرة هو تميم بن المغيرة نسبة الى تميم بن مرثد كان مولا لاهل البصرة النخعي  
الافو وقد رأى الخواص وكان هو من اتباع التابعين وكان يفضله عن ولا يزال يصنع حتى بلغ تصانيفه مئتين مات بالبصرة سنة ثمان و  
مئتين وقيل بعد ذلك وقد قارب المائة كذا في التقييد وقال ابن خلكان انه كان لا يرضى من لسانه احد ولا يسمع من لسانه لا شبرا غيرة  
ولما مات لم يحضر جنازته احد **ابو عصبة** بن نوح بن ابي ربيعة بن عتبة بن عامر لاهل البصرة كان له اربع مجالس  
مجلس الاول مجلس لاهل البصرة ومجلس حنيفة ومجلس للشعر قال ابن حجر كذا في الحديث وقال ابن المبارك كان يضع مات سنة ثلث وسبعين  
ومائة وكان على قضاء مرو ولاي جعفر المنصور كذا في مفتاح السعادة وقال في غاية البيان ان ابا عصبة المروزي هو سعد بن معاذ المروزي

هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الاشارة الى ابي حنيفة وقال العلامة الشامي صاحب السيرة تليد كلف السيوطي  
ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد وقال الشامي  
واما سلمان الفارسي فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث الصحبة لكنهم لم يكن في العام ولا اجتهدوا ونشروا الدين وقد اوين الحكماء في حنيفة  
وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل ومنها ما اوردته العلامة ابن حجر الملقب من انه عليه الصلوة والسلام قال ترفع زينة الدنيا سنة  
خمس مائة ومائة وقد قال شمس الايمه الكوركي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات في ثلاث السنين وقال ابن عبد البر لا شك في حنيفة  
بسوء التصديق احدا يسيئ القول فيه فاني والله ما ليت فضل ولا اوسع ولا انفع منه وكان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يل القضاة  
بالكوفة ايام مروان بن محمد اخر ملوك بني امية فابى عليه فضر به مائة طوبع عشرة ايام كل يوم عشرة اسواط وهو لا امتناع فلما رأى ذلك خلى  
سبيله ونقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد واراد ان يولييه قضاء القضاة فابى فحلف عليه ليفعلن وحلف ابو حنيفة ان لا يفعل  
وجرى بينهما كلام واستقر الامام على الامتناع فامر به الى الحبس ونقل الى الامام قال نالا اصل القضاء فقال له المنصور كذبت انت فقال له  
الامام كيف يحل لك ان تولي قاضيا من هو كذاب وحمل الخطيب ايضا في بعض الروايات ان المنصور جعله قاضيا جبر وتولى الامام القضاء يومين بعد  
اليومين اشترك الامام فرض سنة ايام ثم مات وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة كذا قال ابن حجر وقيل سنة احدى وسبعين وقيل  
سنة سبعين وقيل سنة احدى وستين وتوفي في رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة وقيل ثلث وخمسين ببغداد في السجن  
وقيل انه لم يميت في السجن وقيل انه دفع اليه قد حرق فيه سم فامتنع وقال لا عين على قتل نفسي فصيب في فيه قهرا وقيل ان ذلك محض القصور  
ومات منه وصلى عليه الحسن بن عماره وحضر من صلى عليه مقلداً خمسين الف وجاء المنصور فصلى على قبره وكان الناس يصلون على قبره  
الى عشر يوم كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد بقبره هناك في رجب ان الامام ولد احسن بالموت سجد فمات وهو ساجد رضي الله  
تعالى عنه وعن تابعيه **ابو حفص** الكبير هو احمد بن حفص خذ عن محمد بن الحسن ووفاته سنة سبع وعشرين كذا قال ابن  
وكه اصحاب كثيرة بجزيرة بستان في زمن محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الصحيح كذا قيل وابنه عبد الله معروف بابي حفص الصغير  
**ابو خازم** الملقب بالهجة كذا في المغرب اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز كان قاضيا حنفيا اصلا من البصرة وسكن بغداد كان فقهورا عالما بفنون  
الحساب والفرائض حاذقا في عمل المحاضر السجلات وقد كان اخذ العلم من هلال بن يحيى البصري وولى قضاء الكوفة وغيرها توفي في جمادى الاولى  
سنة ثنتين وتسعين ومئتين كذا قال في غاية البيان **ابو سليمان** هو موسى بن سليمان الجوزجاني خذ الفقه عن محمد بن الحسن عن علي بن ابي حمزة  
فاستغفر فعف عنه كذا في السير الصغير وكتاب الصلوة واصل محمد بن الحسن المتعارف في ديوار الروم رواية عنه كذا في مفتاح السعادة ووفاته بعد ثنتين  
الهجرة كذا قال ابن عيني **ابو عبيد** بن الجراح هو عامر بن عبد الله بن الجراح القشيري لقيه اسلم قديما وشهد بدرا والمشاهد كلها وهو واحد  
العشرة المبشرة وامين الامة وكان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ابي بكر وعمر كذا في عن ابن ابي بكر عن كذا في عن ابن ابي بكر عن كذا في  
طاعون عمواس سنة ثمان وعشرين سنة **ابو عبيد** بن المغيرة هو تميم بن المغيرة نسبة الى تميم بن مرثد كان مولا لاهل البصرة النخعي  
الافو وقد رأى الخواص وكان هو من اتباع التابعين وكان يفضله عن ولا يزال يصنع حتى بلغ تصانيفه مئتين مات بالبصرة سنة ثمان و  
مئتين وقيل بعد ذلك وقد قارب المائة كذا في التقييد وقال ابن خلكان انه كان لا يرضى من لسانه احد ولا يسمع من لسانه لا شبرا غيرة  
ولما مات لم يحضر جنازته احد **ابو عصبة** بن نوح بن ابي ربيعة بن عتبة بن عامر لاهل البصرة كان له اربع مجالس  
مجلس الاول مجلس لاهل البصرة ومجلس حنيفة ومجلس للشعر قال ابن حجر كذا في الحديث وقال ابن المبارك كان يضع مات سنة ثلث وسبعين  
ومائة وكان على قضاء مرو ولاي جعفر المنصور كذا في مفتاح السعادة وقال في غاية البيان ان ابا عصبة المروزي هو سعد بن معاذ المروزي







وبأعصرها الباقي بمائة الف دينار فقبل الرشيد الهبة وقال شترت نصفها بمائة الف دينار فأتاه البيع والهبة قبض الرشيد بمائة الف دينار وقال لا يسهى  
ان هذه مملوكة ولا بد ان تستبدل ورواه الله لئن لم ايت بها لكانت مني انفسه ستخرج قال ابو يوسف يا امير المؤمنين اعنيها وتزوجها  
فان الحرة لا تستبرأ فاعتقها الرشيد وتزوجها تلك الساعة بمحضرة شاهدين على عشرين الف دينار فباعها بمائة الف دينار ودفعه اليها واعطى الرشيد  
بصلة هذه الفتوى ابا يوسف مائتي الف درهم وعشرين ديناراً واولاها الف درهم من سنة ثلث عشرة ومائة بالكوفة وتوفي يومه  
اول وقت الظهر فخره خلون من ربيع الاول سنة اثنين وثمانين ومائة ببغداد وقيل سنة اثنين وتسعين ومائة ومات وهو على القضاء  
ابن ابي ليلى محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى الانصاري قاضي الكوفة اقام حكاماً ثلثاً وثلثين سنة وتولى اربعة مائة ثمانين الف دينار بالعباسيين  
فقيهاً بل فقه كذا قال الامام اليافعي قدس سره اربع مائة وسبعين من الهجرة ومات سنة ثمان واربعين ومائة كذا قال العيني ابن سنان كان فقيهاً  
ثقة معتزلاً ابن زياد هو شيخ ابي حنيفة روى عنه ابو اسحق الشيباني وهو روى عن ابن عمر وغيره ابن سنان هو ابو عبد الله محمد بن  
سماعة بن عبيد بن هلال من كبراء اصحاب محمد بن ابي يوسف كان من العابدين يوصى في كل يوم مائتي ركعة كذا في تاريخه لا فكار كان  
حافظاً ثقة توفي سنة ثلث وثلثين ومائتين كان قاضياً للامامون ببغداد فمضى الى ارضه بصرى فمضى الى كذا بالقاء في كتابه  
والسجلات كذا في مفتاح السعادة ابن شبيب هو عبد الله بن شبرة الكوفي فقيه اهل الكوفة وقاضيه عداة في التابعين روى  
عن انس بن مالك كذا قال العيني ولد سنة اثنين وسبعين من الهجرة كان عفيفاً عارفاً فلا شاعر اجواد مات سنة اربع واربعين ومائة  
كذا قال الامام اليافعي ابن عباس هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى بالبحر لمسة علمه روى عنه انه قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن ثلث  
سنة وروى عنه انه قال انا ابن خمس عشرة سنة وقد كان ابن عمر يقول ان علياً بن ابي طالب مات بالهاشم سنة ثمان وستين قبل  
سنة تسع وستين وقيل سبعين وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال الليث مات ربابي هذه الامة وكان هو كثير الراية وفقيراً من العالم  
ابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب يكنى ابا عبد الرحمن اسلم قديماً وهو صغير وهاجر مع ابيه الى المدينة واستصغر يوم حد  
وهو ابن اربع عشرة سنة ثم شهد الخندق والشاهد بعد ما قالت المؤمنين حفصة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ان عبد الله رجل صالح وقال مالك فقي الناس ستين سنة وكان هو احد المكثرين من الصحابة وواحد من العبادة وشديد  
التمسك باثار النبي صلى الله عليه وسلم ومات في مكة سنة ثلث وسبعين وهو ابن اربع وثمانين سنة وقيل سنة اربع وسبعين  
ودفن بذي طوى في مقبرة المهاجرين كذا قال ابن خلكان وروى عن الامام الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي جعفر  
حربة يقال انها كانت سمومة فلما دفع الناس من عرفه تلصقوا ذلك الرجل فاقمر الحرة على قد فمض منها اياماً ومات فمضى الله عنه قال افعى ما مات ابن عمر  
حتى اعتق الف انسان وازاد ابن سبغث هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي يكنى ابا عبد الرحمن اسلم بمكة قديماً وشهد بداء  
والشاهد كلها وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصاه ومن كبري العلماء واما عمر بن الخطاب فمات بالمدينة  
قبل عثمان وقيل مات سنة اثنين وثلثين وقيل سنة ثلث وثلثين وقيل مات بالكوفة الا وراعي هو عبد الرحمن بن عمر بن ابي عمرو  
الا وراعي يكنى ابا عمرو وامام اهل الشام كان فقيهاً من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان ثقة مأموناً صدوقاً حافظاً اجاب عن ثمانين  
مسألة في الفقه من حفظه ولد سنة ثمان وثمانين ومات ببغداد سنة ثمان وسبع وخمسين يوم الاحد ليلتين بقيتا من شهر  
وقيل في ربيع الاول وقبره في قرية على باب بيزروت يقال لها خنثوس وهو مدفون في قبلة المسجد والا وراعي نسبة الى وراعي  
بطن من ذمى الكراع من اليمن وقيل بطن من همدان وقيل الا وراعي اسم قرية مشهورة بدمشق على طريق باب الفلديس

ابن ابي ليلى محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى الانصاري قاضي الكوفة اقام حكاماً ثلثاً وثلثين سنة وتولى اربعة مائة ثمانين الف دينار بالعباسيين  
فقيهاً بل فقه كذا قال الامام اليافعي قدس سره اربع مائة وسبعين من الهجرة ومات سنة ثمان واربعين ومائة كذا قال العيني ابن سنان كان فقيهاً  
ثقة معتزلاً ابن زياد هو شيخ ابي حنيفة روى عنه ابو اسحق الشيباني وهو روى عن ابن عمر وغيره ابن سنان هو ابو عبد الله محمد بن  
سماعة بن عبيد بن هلال من كبراء اصحاب محمد بن ابي يوسف كان من العابدين يوصى في كل يوم مائتي ركعة كذا في تاريخه لا فكار كان  
حافظاً ثقة توفي سنة ثلث وثلثين ومائتين كان قاضياً للامامون ببغداد فمضى الى ارضه بصرى فمضى الى كذا بالقاء في كتابه  
والسجلات كذا في مفتاح السعادة ابن شبيب هو عبد الله بن شبرة الكوفي فقيه اهل الكوفة وقاضيه عداة في التابعين روى  
عن انس بن مالك كذا قال العيني ولد سنة اثنين وسبعين من الهجرة كان عفيفاً عارفاً فلا شاعر اجواد مات سنة اربع واربعين ومائة  
كذا قال الامام اليافعي ابن عباس هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى بالبحر لمسة علمه روى عنه انه قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن ثلث  
سنة وروى عنه انه قال انا ابن خمس عشرة سنة وقد كان ابن عمر يقول ان علياً بن ابي طالب مات بالهاشم سنة ثمان وستين قبل  
سنة تسع وستين وقيل سبعين وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال الليث مات ربابي هذه الامة وكان هو كثير الراية وفقيراً من العالم  
ابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب يكنى ابا عبد الرحمن اسلم قديماً وهو صغير وهاجر مع ابيه الى المدينة واستصغر يوم حد  
وهو ابن اربع عشرة سنة ثم شهد الخندق والشاهد بعد ما قالت المؤمنين حفصة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ان عبد الله رجل صالح وقال مالك فقي الناس ستين سنة وكان هو احد المكثرين من الصحابة وواحد من العبادة وشديد  
التمسك باثار النبي صلى الله عليه وسلم ومات في مكة سنة ثلث وسبعين وهو ابن اربع وثمانين سنة وقيل سنة اربع وسبعين  
ودفن بذي طوى في مقبرة المهاجرين كذا قال ابن خلكان وروى عن الامام الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي جعفر  
حربة يقال انها كانت سمومة فلما دفع الناس من عرفه تلصقوا ذلك الرجل فاقمر الحرة على قد فمض منها اياماً ومات فمضى الله عنه قال افعى ما مات ابن عمر  
حتى اعتق الف انسان وازاد ابن سبغث هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي يكنى ابا عبد الرحمن اسلم بمكة قديماً وشهد بداء  
والشاهد كلها وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصاه ومن كبري العلماء واما عمر بن الخطاب فمات بالمدينة  
قبل عثمان وقيل مات سنة اثنين وثلثين وقيل سنة ثلث وثلثين وقيل مات بالكوفة الا وراعي هو عبد الرحمن بن عمر بن ابي عمرو  
الا وراعي يكنى ابا عمرو وامام اهل الشام كان فقيهاً من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان ثقة مأموناً صدوقاً حافظاً اجاب عن ثمانين  
مسألة في الفقه من حفظه ولد سنة ثمان وثمانين ومات ببغداد سنة ثمان وسبع وخمسين يوم الاحد ليلتين بقيتا من شهر  
وقيل في ربيع الاول وقبره في قرية على باب بيزروت يقال لها خنثوس وهو مدفون في قبلة المسجد والا وراعي نسبة الى وراعي  
بطن من ذمى الكراع من اليمن وقيل بطن من همدان وقيل الا وراعي اسم قرية مشهورة بدمشق على طريق باب الفلديس







واربعين او بعد ها ونشأ بالطائف وتوجه الى قتال عبد الله بن الزبير مكة ورمى الكعبة الى ان قتل عبد الله بن الزبير وولاة عبد الملك بن  
 مروان الحسين مدته ثلثة ولاه الكوفة وجمعه له العراقيين واستقر في الولاية نحو اربعين سنة كان فصيحا بليغا فقيها وكان يعم ان طاعة  
 الخليفة فرض على الناس كل ما يروى في اخيرة الترمذي من طريق هشام بن حسان اخصيه من قتل الحجاج صبرا فبلغ مائة الف وثمان  
 الفا وقال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل امة بخبيرها وجنابا الحجاج لغلينا هم كفرة جماعت وقال طائوس عجب من يسمى مؤمنا وباحلته  
 هو ليس بالهلالي في سنة خمس وتسعين في رمضان وقيل في شوال ومرة ثلث وقيل اربع وخمسون سنة وقيل في نه لما جله  
 موت الحجاج الى الحسن البصري سجد لله شكرا وقال اللهم انك قد امتته فاميت عنا سنة وكنيت له بمدينة واسط التي بناها هو بنفسه وانما  
 سماها واسط لانها بين البصرة والكوفة ودفن بها وعفي قبره ولجى عليه الماء كذا قال ابن خلكان الحسن بن علي بن ابي طالب  
 سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيحائه من الدنيا ولد للنصف من رمضان سنة ثلث وكان اشيبة الناس صلى الله عليه وسلم في ملبين  
 الصدر الى الراس كان اخوه الحسين بن علي رضي الله عنه اشبه به صلى الله عليه وسلم من صدره الى قمه فهما كالصوت والمحمدية  
 وكان ورعا متواضعا حليما جوادا لما مات علي بن ابي طالب الحسن فبايعه اربعون الفا ووقع خلافة بينه وبين معاوية ففكر الحسن القتال  
 وصالح معاوية وبايعه وذلك في ربيع الاول سنة احدى واربعين وكانت مدته خلافته قريبا من نصف سنة وانما كان ذلك  
 ليتما قال صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدى ثلثون سنة شقاء السم والرجة بعد ثلثون سنة شقاء السم والرجة بعد ثلثون سنة شقاء السم والرجة  
 الكبدى وتقطع الامعاء مات وهو ابن خمس واربعين سنة وكسرت قبيل يزيد من ذلك في ربيع الاول وقيل في صفر سنة تسع  
 واربعين كذا قال الامام الياقوت في سنة خمس وتسعين وقيل سنة ست وخمسين ودفن بالبقيع **الحسن البصري** هو ابو سعيد  
 بن الحسن بن ابي الحسن البصري من التابعين كان زاهدا ورعا فقيها واثريا مولى يزيد بن ثابت لانصار رضي الله عنه واثبه  
 مودة امر المؤمنين ام سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ولها غابت امه في حاجة فيبكي فيعطيه ام سلمة ثوبا تعلقه به ان  
 امه قد تولى ثوبا فيشتره فيرون ان تلك الحكمة والفصاحة فيه من بركة لبن ام سلمة ولدت له بنتين بقيتا من خلافة عمر بن  
 الخطاب بالمدينة وتوفي بالبصرة مستقر رجب سنة عشرين مائة رضي الله عنه عشية الخميس ودفن يوم الجمعة وقال رجل قبل مو  
 الحسن لابن سيرين ان ارايت كان طائرا اخذ احسن حصاة بالمسجد فقال اصدقت رؤياك ما لك الحسن فليكن الا قليلا حتى مات  
 الحسن ولم يحضر بن سيرين جنازة شيء كان بينهما كذا قال ابن خلكان الحسن بن زياد اللؤلؤي قاضي الكوفة صاحب الامام  
 ابي حنيفة كان يقول كنت عن بعض شيوخنا اثني عشر الف حديث وكان راسا في الفقه توفي سنة اربع وثمانين **حفصة**  
 بنت عمر بن الخطاب ام المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خنيس بن خذاف سنة ثلث وماتت سنة ثمان واربعين وقيل  
 سنة احدى واربعين حكيم بن حزام بكسر الحاء الهجاء وبالنزاع الهجاء ابو خويلد بن اسيد بن عبد العزى القرشي الاسدي المكي وعنه  
 امر المؤمنين خديجة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ولدها هو في جوف الكعبة وروى انه كان يقول ولدت قبل الفيل ثلث عشر سنة  
 وكان من سادات قرش في الجاهلية وكان عالما بالنسب قاسم هو يوم الفتح وله ستون سنة وعاش في الاسلام ستين ومات وهو  
 ابن مائة وعشرين سنة كذا قال البخاري سنة اربع وخمسين كذا قال ابراهيم بن المنذر قيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة ستين  
 وقال اللعين انه هب بصره قبل ان يموت وكان موته بالمدينة المنورة كذا في نتائج الافكار **حمزة** بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورضيعه ارضعتا ثوبه جارية لبلال لعين مات يوم احد وقبره هناك في ربيع الاول من سنة ثمان وخمسين وقيل سنة ستين  
 صحاب بنزل البصرة قري عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجحيم وله ذكر في الصحيحين قري في ابو موسى في الذيل ان حمزة قتل في عهد النبي صلى







زياد بن الجراح رجل من اهل الجاهلية وكان زياد بن ابي عمير رجلا من اهل الكوفة كذا قال في تهذيب القمى زياد بن ارقم  
 صحابي نصارى خرجي يكنى بأبي عريقا قال باع عام غزاه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة سنة وقال بن السكن اول مشاهدته  
 الخندق نزل الكوفة وشهد صفين مع علي وكان من خواصه قال خليفة مات بالكوفة في يوم الاثنين سنة ست وستين وقال الهيثم بن  
 عدي سنة ثمان وستين وارتفعه ابن حبان سنة خمس وستين زياد بن ثابت بن الضحاك صحابي نصارى بخاري عدي يكنى  
 ابا سعيد ويقال بوخرجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن احدى عشرة سنة وكان يكتب الوحي وكان من اصحاب الفتوى قال  
 مسروق كان هو من العلماء الراشدين ويوم ملك قال ابو هريرة مات اليوم خيرا لامة وقال ابن عباس لعنه الله لقد دفن اليوم علم كثير قال  
 يحيى بن كثير توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة ثمان واربعين وقيل سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين زياد بن عتيق  
 هو ابو عياش صدفي من التابعين قال بن جحرانه صدوق وفكره ما لا شك في الموطا وقال ابن جهم هو مجهول توفي بعض حواشي الهداية ان  
 ابا حنيفة لما دخل بغداد قال في مناظرة وقعت بينه وبين اهل بغداد ان زياد بن عياش من لا يقبل حديثا استحسن هذا الطعن منه  
 اهل الحديث حتى قال ابن علقمة كيف يقال ان ابا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول ان زياد بن عياش من لا يقبل حديثا حتى قال  
 ابن الجوزي قال ابو حنيفة زياد ابو عياش مجهول فان كان هو لم يعرفه فلهذا نقل حروف المسلمين المهمة سعد بن ابى وقاص  
 اسمه مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب هو صحابي زهري يكنى ابا اسحق اسلم قد يمازى ابن المسيب عنه انه قال  
 مكنت سبعة ايام في ثالث الاسار وقد هاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد بدر والمشاهد كلها وقد رمى يوم احد  
 الف سهم وكان مجابا للدعوات وكان امير اهل الكوفة لعروفة الله على يد القنادسية وقد كثر في احادته توفي بالعقيق وحمل الى المدينة  
 ودفن بالقيع سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين وهو المشهور وهو ابن ثلث وسبعين وقيل اربع وسبعين وهو آخر  
 العشرة المبشرة وفاة سعيد بن جبير بن هشام الاسدي بالولاء مولى بطين من بني اسد الكوفي من التابعين اخذ العلم  
 عن عبد الله بن عباس ومعه منه التفسير واكثر روايته عنه كان فقيرا عابدا فاضلا وعاشقة اماما حجة على المسلمين روى انه كان له  
 ديك يقوم من الليل لصياحه فلم يصح ليلا حتى اصبح فلم يستيقظ سعيد فشق عليه فقال ماله قطعه الله صوته فما سمعه صوت  
 بعد ها وكان ابن عباس اذا تاه اهل الكوفة يستفتونه يقول ليس فيكم سعيد بن جبير وكان هو مع عبد الرحمن بن عوف بن الاشعث  
 ابن قيس لما خرج هو على عبد الملك بن مروان فلما قتل عبد الرحمن هرب سعيد ومضى بمكة واخذ ويبحث به الى الحج لظلم الثقيف  
 ذبحا ببلدة واسط فبعاز سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع واربعين سنة قد دفن في ظاهر بلد واسط وقبور بني قريظ له في مدية من كان اذا نام  
 سعيد بن جبير اخذ اعجامه ثوبه ويقول له يا عبد الله فميت قتلتني فيستيقظ مذعورا ويقول مالى ولسعيد بن جبير كذا قال ابن  
 سعيد بن المسيب في الخبر الياء المشاة التحتية مشددة وقيل بكسر الياء مخرومة نسبة الى مخروم من اجل انه قرشي قال قتادة ما رأيت  
 احلاقا احلوا محلالا واحرامونه وكان هو من اهل الكوفة والتابعين واحدا في علماء في المدينة ولد لسنتين مضتا من خلافة علي بن ابي طالب  
 ابن حنبل وكان هو افظ الناس في حكم عمر واقضية قتل مالك بن عبيد الله بن عمر كان يرسل الى ابن المسيب له عن بعض شيوخه وهو قال  
 قتادة كان الحسن ذا الشكر عليه شيء كتب الى سعيد بن المسيب ان هو رجلا صالحا ورعا لا يأخذ لمطلو وكان له بضاعة يتجمل بها حتى اتى  
 حجة ومكاته التكبيرة الاولى منذ خمسين سنة وصلى الصبح بوضوء العشاء خمسين سنة قال لواء مات سنة اربع وتسعين خلافة  
 الوليد هو ابن خمسة وسبعين سنة وقال النعمان مات سنة ثلث وتسعين وفي التقريبات بعد التسعين وقد ناهى الثمانيين قبل ان يمتلئ في سنة  
 واثنته كذا قال ابن سلمان الفارسي ابو عبد الله ويقال له سلاما الخيرا صله من اهل الجاهلية كان وقيل من غيره اسلم عند قدس النبي صلى الله عليه



























# فهرس مطالب الهداية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٦٨	فصل المسائل المتفرقة	١٩٩	كتاب الدعوى	١٣٢	كتاب القاضى	٢٢	كتاب البيع
٢٤٠	فصل الاختلاف	٢٠١	كتاب البين	١٣٦	فصل الحبس	٣٠	فصل دخول بناء الدار فى البيع
٢٤١	كتاب الوديفة	٢٠٥	فصل كيفية البين والاستحلال	١٣٨	كتاب القاضى الى القاضى	٣٢	كتاب خيار الشرط
٢٤٦	كتاب الغارية	٢٠٤	كتاب التحالف	١٢٠	فصل قضاء المرأة	٣٠	كتاب خيار الردية
٢٨١	كتاب الهبة	٢١٢	فصل من لا يكون خصما	١٢٣	كتاب التحكيم	٢٢	كتاب خيار الغيب
٢٨٦	ما يصح رجوعه وانما لا يصح	٢١٦	ما يدعى الرجلان	١٢٢	مسئلة من كتاب القضاء	٥٣	كتاب البيع الفاسد
٢٨٩	فصل هبة الجارية الاحكام	٢٢٢	فصل التنازع بالايدي	١٢٤	فصل القضاء بالوارث	٦٥	فصل احكامه
٢٩٠	فصل الصدقة	٢٢٢	دعوى النسب	١٥١	فصل بيان ما يجزى القاضى	٦٩	فصل ما يكره
٢٩١	كتاب الاجارات	٢٢٩	كتاب الاقرار	١٥٣	كتاب الشهادة	٤٠	كتاب ما يكره
٢٩٢	كتاب الاجرة متى يستحق	٢٣٣	فصل مسائل الحمل	١٥٤	فصل ما يجوز الشايد	٤١	كتاب الاقارب
٢٩٥	فصل عدم استحقاق تمام الجواز لبعضه	٢٣٣	كتاب الاستئذان وما فى معناه	١٥٩	كتاب من يقبل شهادة ومن لا يقبل	٤٣	كتاب المراجعة والتولية
	ما يجوز من الاجارة و ما يكون خلافا فيها	٢٣٠	كتاب اقرار المريض	١٦٥	كتاب الاختلاف فى الشهادة	٤٤	فصل بيع المنقول وجيزه
٢٩٩	كتاب الاجارة الفاسدة	٢٣٣	فصل من اقر بغيره يولد مثله	١٦٨	فصل الشهادة على الارث	٤٩	كتاب الربا
٣٠٦	كتاب ضمان الاجير	٢٣٥	كتاب الصلح	١٦٩	كتاب الشهادة على الشهادة	٨٨	كتاب الحقوق
٣٠٨	كتاب الاجارة على احد الشرطين	٢٣٨	كتاب الرجوع بالصلح والتوكيل	١٤١	فصل شاهد الزور	٤	كتاب الاستحقاق
٣١٠	كتاب اجارة العبد	٢٣٩	كتاب الصلح فى الدين	١٤٢	كتاب الرجوع عن الشهادات	٩٠	فصل بيع الفضولى
٣١١	كتاب الاختلاف	٢٥١	فصل الدين المشترك	١٤٦	كتاب الوكالة	٩٣	كتاب السلم
٣١٢	كتاب ضيق الاجارة	٢٥٢	فصل التنازع	١٨٠	كتاب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٣	كتاب مسئلة مشورة
٣١٥	كتاب مسئلة مشورة	٢٥٥	كتاب المضاربة		فصل الشراء	١٠٦	كتاب الصرف
٣١٦	كتاب المكاتب	٢٦٠	كتاب المضارب يضارب	١٨٦	فصل التوكيل بشراء نفس العبد	١١٢	كتاب الكفالة
٣١٨	فصل الكتابة الفاسدة	٢٦٣	فصل ادخل عبد المضارب فى المضاربة	١٨٤	فصل البيع	١٢٥	فصل الضمان
٣٢١	كتاب ما يجوز للمكاتب ان يفعل		فصل العزل والقيمة	١٩١	فصل بيان تصرف الوكيلين	١٢٦	كتاب كفالة الزوجين
٣٢٣	فصل من يخل فى الكتابة تبعا	٢٦٥	فصل ما يفعله المضارب	١٩٢	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض	١٢٨	كتاب كفالة العبد وعنه
				١٩٤	كتاب عزل الوكيل	١٢٩	كتاب الحوالة



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٠٣	فصل في الحائط المائل	٢٩٤	فصل في تلج العنبر	٢٠٦	مسألة منفردة	٣٢٥	فصل في اذا ولدت المكاتبه من المولى
٢٠٤	فصل في جناية البيعة والجناية عليها	٢٩٨	كتاب الصيد	٢٠٨	كتاب القسمة	٣٢٨	فصل في من يكاتب عن العبد
٢١٣	فصل في جناية المولى والجناية عليه	٢٩٩	فصل في الجوارح	٢١١	فصل في ما يقسم ولا يقسم	٣٣٠	فصل في كتابة العبد المشترك
٢٢٢	فصل في احكام الجناية على العبد	٥٠٦	فصل في الرمي	٢١٢	فصل في كيفية القسمة	٣٣٣	فصل في موت المكاتب ويجوز مخرجه من المولى
٢٢٥	فصل في جناية المدبر وام الولد	٥١٣	كتاب الرهن	٢١٤	مسألة	٣٣٨	كتاب الولاء
٢٢٤	فصل في غصب العبد والمدبر والصبي والجناية على ذلك	٥٢١	مسألة		دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها	٣٣٢	فصل في ولاء المولاة
٢٣١	فصل في الفساح	٥٣١	فصل في رهن الاثنين	٢١٨	فصل في منع القسمة	٣٣٣	كتاب الاكراه
٢٣١	كتاب الماقل	٥٣٣	كتاب الرهن الذي يوضع على يد العدل	٢٢٠	فصل في الماياة	٣٣٦	فصل في الاكراه في المملوكات في السعة
٢٥٠	كتاب الاصايا	٥٣٨	كتاب الرهن في الرهن والجناية عليه وجناية على غيره	٢٢٢	كتاب المزارعة	٣٣٩	كتاب الحجر
٢٥٠	فصل في حصة الوصية بالجوز من ذلك وما يجب منه ويكون رجوعا عنه	٥٥١	فصل في المسائل المنفردة	٢٢٩	كتاب المساقاة	٣٥١	كتاب الحجر ففساد
٢٥٤	فصل في الوصية بثلاث اموال	٥٥٥	كتاب الجنايات	٢٣٢	كتاب الدبايح	٣٥٥	فصل في حد البلع
٢٤٨	فصل في اعتبار حالة الوصية	٥٥٨	كتاب ما يجب القصاص فلا يوجب	٢٣٨	فصل في ما يعمل الاكل وما لا يعمل	٣٥٦	كتاب الحجر بسبب الدين
٢٢٩	فصل في العتق في مرض الموت	٥٦٢	فصل في شتر السيف على المسلمين	٢٣١	كتاب الاضحية	٣٥٩	كتاب الماذون
٢٤٣	فصل في الوصايا من حقوق المدعو	٥٦٥	كتاب القصاص فيما دون النفس	٢٥٠	كتاب الاكراهية	٣٦٩	فصل في احكام اذن الصبي والمعتوه
٢٤٥	فصل في الوصية للاقارب وغيرهم	٥٦٨	فصل في الصالح عن القصاص	٢٥٣	فصل في الاكل والشرب	٣٤٠	كتاب الغصب
٢٤٩	فصل في الوصية بالسكنى والخدمة والقرعة	٥٤١	فصل في حكم الغاطلين	٢٥٦	فصل في اللبس	٣٤٢	فصل في ما يتغير بفعل الغاصب
٢٨٢	فصل في وصيته الذي	٥٤٦	كتاب الشهادة في القتل	٢٦٢	فصل في الاستبراء وحيزه	٣٤٨	فصل في تنقيب العين المصوب
٢٨٤	فصل في الرضى وما يملكه	٥٤٨	كتاب الشهادة في القتل	٢٦٦	فصل في البيع	٣٨٢	فصل في غصب ما لا يتقوم
٢٩٥	فصل في الشهادة	٥٨٠	كتاب الديات	٢٤١	مسألة منفردة	٣٨٤	كتاب الشفعة
٢٩٤	كتاب الخنثى	٥٨٢	فصل في ما دون النفس	٢٤٥	كتاب منقذات	٣٩٠	كتاب طلب الشفعة والخصومة فيها
٢٩٤	فصل في بيان	٥٨٤	فصل في الشجاج	٢٨٢	فصل في احيا الموات	٣٩٥	فصل في الاختلاف
٢٩٤	فصل في احكامه	٥٨٨	فصل في دية اصالي السيد وغيره	٢٨٢	فصل في مسائل الشرب	٣٩٦	فصل في ما يؤخذ به الشفع
٢٩٤	فصل في	٥٩٥	فصل في الجنين	٢٨٢	فصل في المياه	٣٩٨	فصل في اذخير الشفع
٢٩٤	فصل في	٥٩٤	فصل في	٢٨٢	فصل في كرى الانهار	٢٠٠	فصل في ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٢٩٤	فصل في	٥٩٤	فصل في	٢٨٢	فصل في الدعوى والاخلاق والتعرف فيه	٢٠٣	فصل في ما يظن الشفعة
٢٩٤	فصل في	٥٩٤	فصل في	٢٨٩	كتاب الاشرية	٢٠٦	فصل في ما تنقذ فيه الشفعة



بسم الله الرحمن الرحيم له قوله كتابه اليسر الخ اعلم بان الله سبحانه وتعالى جعل المال سببا لا غاية لمصالح العباد و

[illegible]

استعملوا لفظ الاما  
الذي في ١٢ و ١٣ و ١٤  
استعملوا لفظ استقبل  
في ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨  
في ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢  
في ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦  
في ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠  
في ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤  
في ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨  
في ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢  
في ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦  
في ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠  
في ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤  
في ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨  
في ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢  
في ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦  
في ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠  
في ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤  
في ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨  
في ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢  
في ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦  
في ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠  
في ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤  
في ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨  
في ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢  
في ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦  
في ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠  
في ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤  
في ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨  
في ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢  
في ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦  
في ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠  
في ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤  
في ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨  
في ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢  
في ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦  
في ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠  
في ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤  
في ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨  
في ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢  
في ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦  
في ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠  
في ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤  
في ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨  
في ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢  
في ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦  
في ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠  
في ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤  
في ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨  
في ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢  
في ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦  
في ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠  
في ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤  
في ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨  
في ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢  
في ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦  
في ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠  
في ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤  
في ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨  
في ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢  
في ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦  
في ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠  
في ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤  
في ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨  
في ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢  
في ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦  
في ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠  
في ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤  
في ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨  
في ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢  
في ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦  
في ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠  
في ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤  
في ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨  
في ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢  
في ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦  
في ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠  
في ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤  
في ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨  
في ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢  
في ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦  
في ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠  
في ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤  
في ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨  
في ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢  
في ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦  
في ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠  
في ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤  
في ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨  
في ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢  
في ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦  
في ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠  
في ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤  
في ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨  
في ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢  
في ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦  
في ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠  
في ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤  
في ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨  
في ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢  
في ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦  
في ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠  
في ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤  
في ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨  
في ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢  
في ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦  
في ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠  
في ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤  
في ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨  
في ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢  
في ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦  
في ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠  
في ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤  
في ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨  
في ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢  
في ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦  
في ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠  
في ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤  
في ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨  
في ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢  
في ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦  
في ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠  
في ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤  
في ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨  
في ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢  
في ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦  
في ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠  
في ٥١١

[illegible][illegible]

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

فلنكون  
بدر الدين العيني في  
شرح المعاني من على فلك  
على الامور المتطاع وكما في الامور  
في غاية البيان من على الفلك  
فقط ليس بجيد قاتل فقلت في الجاف  
ما ذكره العلم بعد سطر من ان فقه كذا  
في معنى يعبت وارتشيت فان قول  
فقه اذ فكريت يعقد في البيع فقلت  
ليس بل البيع بل امر فقه كذا  
لا يكون الا بالبيع فقلت في فقه  
تبيع ان يكون فقه فقه فقه فقه  
فقه فقه فقه فقه فقه فقه فقه  
انما البيع وانه فقه فقه فقه فقه  
والا فلا وان شئت فقل فقه فقه فقه  
في هذا المقام فارجو ان يكون

قال البيهقي يعتقد بالاجاب القبول اذا كانا  
لاز البيع انشاء نصرو الانشاء غير كالتشرا ولا  
بلفظين احدهما لفظ المستقبل بخلاف النكاح  
او حذرك او معنى قوله بعد واشتريت ثمينة بمعنى و

الله الرحمن الرحيم  
 يس  
 بلفظ الماضي مثل ان يقول الله بها والآخر اشترت  
 موضوع الاخبار قد استعمل فيه فينعتق ولا ينعقد  
 وقد مر الفرق هنا في قولهم صيتا او اعطيتا  
 المعنى هو المعبر هذه العقول وهذا ينعقد بالتع  
 ان قوله زوجه على الكتاب في كتاب  
 ان قوله زوجه على الكتاب في كتاب



[illegible]

في النفيس والمحسوس هو الصحيح المراضاة قال اذ الوجه المتعاقد من البيع فالأمر بالخيار ان  
قبل المجلس نشاء ردة وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار يلزم حكم العقد من غير ضارة واذا  
لم يثبت له خيار القبول لم يلزم حكم العقد من غير ضارة واذا لم يثبت له خيار القبول لم يلزم حكم العقد من غير ضارة  
المتفرقات فاعتبرت ساعات ساعة واحد دفعاً للعسر وتحققاً لليسر والكتاب كالحطاب وكذا ارسال حتى  
اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن  
لعدم مرضا الآخر بفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني وانما قام  
عن المجلس قبل القبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عراض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذا  
حصل لا يجب القبول لزم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب وعدم رية وقال الشافعي يثبت  
كل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعان بالخيار لم يتفرقا ولنا ان الفسخ ابطال حق  
لا رجوع واحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه اشارة اليه فانها متبايعان حالة المباشرة لا بعد او يتجمله

[illegible][illegible]

مدق بين البيع والربا عطلت فقال عز وجل (وَاللّٰك بَأْخُمْ تَالُوْا اِذَا خَالَوْا بَيْنَ بَيْعٍ مِّثْلَ الْرِبَا) ثم فرق بينهما في الحل والحرام بقوله تعالى (وَالْحُرْمَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْحَلِّ وَالْحَرَامَةِ بَقَوْلِهِ تَعَالٰى (وَرٰحِلَ الْمَلِكِ الْبَيْعِ وَحُرْمَ الرِّبَا) فهو من ان كل واحد منهما تجارة وان الحلال الجائز مباح شرعا ١٢ كتاب البسوط لشخص الاكثة الشخص ص ١٠٨ ج ١٢ . الحاشية الجامعة لكل حسن على عنه دار العلوم رحمة يلا للبند سرى روى عنه ص ١٨٥

بقية ٢٤ في قوله (يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مطلق) والتجارة بان حلال ليس في الشرع بيعا وحرام ليس سريبا وكل واحد منهما تجارة فان الله اخبر عن الكفرة انكارهم



[illegible][illegible]

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



بسم الله والاختلاف بين العدا في جواز البيع اذا اطلق اسم الدار كذا لو انصرف الى ما قد رتب من

اي نوع كان لا يمانعة ولا اختلاف في الماتية قال ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلا ومجازفة

وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان في بيعه وكيف شئت بعد

ان يكون يدا بيد بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربو لان الجها ان غير

من التسليم والتسلم فشا به جهالة القيمة قال ويجوز ان يابى بعينه لا يعرف مقداره ويوزن

حججه لا يعرف مقداره لان الجها لا تفضو الى المنازعة لما ان يتجمل في التسليم فيندرك

قبله بخلاف السلام التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بدار قبله فيتحقق المنازعة عن الحنفية

ان لا يجوز في البيع ايضا ولا طرأ صرحوا بغيره قال من باع صبرة طعام كل قفزة يدوم جازي

في قفزة واحد عندا بن حنيفة لا الا ليس جملة قفزا انما هو في لو جهين له انه تعدد

الصبر الى الجها كذا للبيع والشق فيصير الاقل وهو معلوم الا ان تولى الجها التسمية جميع القفزا

او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقروا الفلان على كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولها ان

الجها لا يبيدهم ازالها ومثلا غير مانع كما اذا باع عبدا من عبدين على المشتري بالخيار اذا جاز

قفزة واحد عندا بن حنيفة فلهما خيارا لرفع الصفة عليه كذا اذا قيل في المجلس سمي جملة قفزا

لا يعلم بذلك الا ان فلان بالخيار اذا اراد له ولي كراهة وقت البيع ومن باع قطيع غنم كل شاة بدينار فسل البيع

في البيع والاختلاف بين العدا في جواز البيع اذا اطلق اسم الدار كذا لو انصرف الى ما قد رتب من اي نوع كان لا يمانعة ولا اختلاف في الماتية قال ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلا ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان في بيعه وكيف شئت بعد ان يكون يدا بيد بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربو لان الجها ان غير من التسليم والتسلم فشا به جهالة القيمة قال ويجوز ان يابى بعينه لا يعرف مقداره ويوزن حججه لا يعرف مقداره لان الجها لا تفضو الى المنازعة لما ان يتجمل في التسليم فيندرك قبله بخلاف السلام التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بدار قبله فيتحقق المنازعة عن الحنفية ان لا يجوز في البيع ايضا ولا طرأ صرحوا بغيره قال من باع صبرة طعام كل قفزة يدوم جازي في قفزة واحد عندا بن حنيفة لا الا ليس جملة قفزا انما هو في لو جهين له انه تعدد الصبر الى الجها كذا للبيع والشق فيصير الاقل وهو معلوم الا ان تولى الجها التسمية جميع القفزا او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقروا الفلان على كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولها ان الجها لا يبيدهم ازالها ومثلا غير مانع كما اذا باع عبدا من عبدين على المشتري بالخيار اذا جاز قفزة واحد عندا بن حنيفة فلهما خيارا لرفع الصفة عليه كذا اذا قيل في المجلس سمي جملة قفزا لا يعلم بذلك الا ان فلان بالخيار اذا اراد له ولي كراهة وقت البيع ومن باع قطيع غنم كل شاة بدينار فسل البيع

في البيع والاختلاف بين العدا في جواز البيع اذا اطلق اسم الدار كذا لو انصرف الى ما قد رتب من اي نوع كان لا يمانعة ولا اختلاف في الماتية قال ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلا ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان في بيعه وكيف شئت بعد ان يكون يدا بيد بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربو لان الجها ان غير من التسليم والتسلم فشا به جهالة القيمة قال ويجوز ان يابى بعينه لا يعرف مقداره ويوزن حججه لا يعرف مقداره لان الجها لا تفضو الى المنازعة لما ان يتجمل في التسليم فيندرك قبله بخلاف السلام التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بدار قبله فيتحقق المنازعة عن الحنفية ان لا يجوز في البيع ايضا ولا طرأ صرحوا بغيره قال من باع صبرة طعام كل قفزة يدوم جازي في قفزة واحد عندا بن حنيفة لا الا ليس جملة قفزا انما هو في لو جهين له انه تعدد الصبر الى الجها كذا للبيع والشق فيصير الاقل وهو معلوم الا ان تولى الجها التسمية جميع القفزا او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقروا الفلان على كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولها ان الجها لا يبيدهم ازالها ومثلا غير مانع كما اذا باع عبدا من عبدين على المشتري بالخيار اذا جاز قفزة واحد عندا بن حنيفة فلهما خيارا لرفع الصفة عليه كذا اذا قيل في المجلس سمي جملة قفزا لا يعلم بذلك الا ان فلان بالخيار اذا اراد له ولي كراهة وقت البيع ومن باع قطيع غنم كل شاة بدينار فسل البيع

في البيع والاختلاف بين العدا في جواز البيع اذا اطلق اسم الدار كذا لو انصرف الى ما قد رتب من اي نوع كان لا يمانعة ولا اختلاف في الماتية قال ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلا ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان في بيعه وكيف شئت بعد ان يكون يدا بيد بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربو لان الجها ان غير من التسليم والتسلم فشا به جهالة القيمة قال ويجوز ان يابى بعينه لا يعرف مقداره ويوزن حججه لا يعرف مقداره لان الجها لا تفضو الى المنازعة لما ان يتجمل في التسليم فيندرك قبله بخلاف السلام التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بدار قبله فيتحقق المنازعة عن الحنفية ان لا يجوز في البيع ايضا ولا طرأ صرحوا بغيره قال من باع صبرة طعام كل قفزة يدوم جازي في قفزة واحد عندا بن حنيفة لا الا ليس جملة قفزا انما هو في لو جهين له انه تعدد الصبر الى الجها كذا للبيع والشق فيصير الاقل وهو معلوم الا ان تولى الجها التسمية جميع القفزا او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقروا الفلان على كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولها ان الجها لا يبيدهم ازالها ومثلا غير مانع كما اذا باع عبدا من عبدين على المشتري بالخيار اذا جاز قفزة واحد عندا بن حنيفة فلهما خيارا لرفع الصفة عليه كذا اذا قيل في المجلس سمي جملة قفزا لا يعلم بذلك الا ان فلان بالخيار اذا اراد له ولي كراهة وقت البيع ومن باع قطيع غنم كل شاة بدينار فسل البيع

كتاب البيوع







قوله قال أبو حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه مشتت المتن وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فعليه الفتوى ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع ارتقارت جوانبه (بقية ٣٠)

قوله قال أبو حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه مشتت المتن وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فعليه الفتوى ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع ارتقارت جوانبه (بقية ٣٠)

قوله قال أبو حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه مشتت المتن وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فعليه الفتوى ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع ارتقارت جوانبه (بقية ٣٠)

قوله قال أبو حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه مشتت المتن وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فعليه الفتوى ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع ارتقارت جوانبه (بقية ٣٠)

قوله قال أبو حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه مشتت المتن وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فعليه الفتوى ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع ارتقارت جوانبه (بقية ٣٠)



٢٩ كالعالم والاقية واما الثياب التي لاتتفاوت جواربه كالبطاني ونحوها فلا تسلم له الزيادة لانه اذا كان بهذه الصفة فهو بمنزلة المكمل والموزون وعلى هذا يجوز بيع نزع منه كبيع بقية

عليه السلام في الموت من غير ان يدر  
بما عليه من العيش والقيامة  
من الاثام والنعيم  
الى التقاسم في  
الموت من قبل  
الانكار والعزة  
سفت يوم  
الحق قوله  
يكون تبارك وتعالى  
الاصل ان الوضوء  
بين فدا اللواتك  
وفايا الباطن ولبها  
الك على

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

٢٧ قفيز من صبر اذ لا يضره التبعض كذا في تبيين الزيلعي ومثله في الدر المختار عن الخضر شرح المجلة لمحمد خالد الاتاسي ص ١٣٣ ج ٢



فما ترك لما قبله اذ اتاه من عند الحق وتوا اليوسف لما قبلنا واسمى حسنه عجل للعادة

يوسف (الاسم) الذي له اسم يوسف  
كذلك في قوله تعالى "واسمى حسنه"

في قوله تعالى "واسمى حسنه"

*[A large handwritten note at the bottom of the page:]*

سأله قوله وقال الشافعي "يترك حتى يظفر الخ الفصول على قولنا لا على قول الشافعي".  
 حبيب بن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي طالب بن جعفر بن أحمد بن الحسين بن موسى بن هارون بن يحيى بن  
 قاسم بن الفضل بن الوليد بن عثمان بن عفان بن مالك بن نويرة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياسين بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.



له قوله خلافا لما لا يخفى من القدرين على قول مالك حديث صحيحته المجردة قوله في الحادة ٢١٩ كلما جاز بيعه منفردا جاز استثنائه من البيع مثلا لو باع ثمرة شجرة واستثنى منها كذا طلعا على أنه

[illegible][illegible][illegible]

بمخلاف ما ذلّم يتناه عظمها لا يشترط فيه كسر العقد وهو الذي زيد عنه من كسر الأصل الشجر لو اشتراها  
أي عند محله ١٢ فانه لا يجوز بالاتفاق ١٢ فغيره من الشجر لا يجوز كسر العقد فلا يفسد كسر العقد ولا يفسد كسر العقد ولا يفسد كسر العقد  
مطلقا وتركها باذن البائع طالب الفضل وان تركها بغيره ان تصدق بما زاد في ان كسر العقد بجهة  
محظورة وان تركها بعد ما تها في عظمها لم يتصدق شيء لان هذا تغيير حاله لتحقيق زيادة وان  
اشترها مطلقا وتركها على النخل قد استاجر النخل الى وقت الادراك طالب الفضل لان النخل  
بالطلة بعد لتعارفها كحاجة فيقيد الاذن معتبرا بما اذا اشترى لزوم واستاجر الاصل ان يدرك  
تركه حيث لا يطيل الفضل لان الاجارة فاسدة للجهة لا فاورثت خبثا ولو اشتراها مطلقا  
فأثرت ثم الخربيل لقبض البائع لان كسر العقد التمييز ولو اتمز بعد القبض بشرط كان  
فلا يخلط والقول قول المشتري في مقدار الزيادة وكذا في الباد نجاو الطبخ الخالص بشرط ان  
ليحصل الزيادة على ملكه قال لا يجوز ان يبيع ثمرة وليست منها ارضا لا معلومة خلاف ذلك لان الباقي  
بعد الاستثناء محمول بخلافه اذا باع استثنى نخلا معينا لان الباع معلوم بالمشاهدة قال قالوا هذا  
الحسن وهو قول الطحاوي اما على ظاهر الرواية ينبغي ان يجوز ان لا يخلو الاصل ان ما يجوز ان العقد على بيعه

لا جارة ولا  
 فاسدة ولا ضررة ايضا  
 الى استجار التجمل لترك الشا ولا اطلت  
 الاجارة بقى اذن ابى التجمل مع فليطيل الغنجل للتشبه  
 ولا يجبر كذا قال ابو الكاسم دقاردا المتما لا يحلته فى جيران  
 ولا تقاض من الشايخ ان يبيع الكثر من اول ما يفتخر به وادانها ذات كبيع  
 بالاتقان كذا ورد قبل ان يحلته فى ان يبيع الشتر للبلاب بعد اذ انفق  
 بجلا ولا حرج كذا ورد قبل ان يحلته فى ان يبيع الشتر للبلاب بعد اذ انفق  
 ان يافى الشتر مسافاة كذا ورد قبل ان يحلته فى ان يبيع الشتر للبلاب بعد اذ انفق  
 منك وذا الشتر مسافاة كذا ورد قبل ان يحلته فى ان يبيع الشتر للبلاب بعد اذ انفق  
 ان يافى الشتر مسافاة كذا ورد قبل ان يحلته فى ان يبيع الشتر للبلاب بعد اذ انفق  
 منك وذا الشتر مسافاة كذا ورد قبل ان يحلته فى ان يبيع الشتر للبلاب بعد اذ انفق  
 ان يافى الشتر مسافاة كذا ورد قبل ان يحلته فى ان يبيع الشتر للبلاب بعد اذ انفق

[illegible]

صم البيوع ١٢ ويال في شرحه محمد خالد الاتاسي ناقلا عن البحر عن البدائع ولو كان الثمر على رؤس النخل (بقية ٣٣).







لأن المشتري يعين المبيع فيقدر في الثمن ليتعين حوالا لبايع بالتبضع المالا ليبيع بالثمن ليتعين بالثمن ليتبين حقيقة المساواة  
قال من باع سلعة لثمنها ثم قبلها سائلا مع الاستواء الثمن والبيعين وعدا الحاجة تقيدا حذرا في المفع

خيار الشراء في البيع للبائع والمستوى له الخيار ثلث ايام فاذا مضى والاصل فيه ما ذكره ابن حبان بمصدقين

عمر ولا نصارى هناك فبين في الدنيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا جلا تولى الخياطة اياها  
ولا يجوز اكثر منها عند اصدقائه وهو قول زفر الشافعي وقال لا يجوز اذا سمعتم معلومة محمد ابن  
عمر

انما جاز الخياط الشمرين وولان الخياط انما شاع للماحة التي لم يدفع الغبوق قد قل الحاج الى الاكثر فصار

كالتأجيل في التمسك بحقيقة أن سبب الخيارات مخالفة مقتضى العقد وهو الزوم وتأجيلنا لا يخلو القيا  
 كالمزاج على أن ذلك قد وقع في الزمان ولا ينفك عنه إلا بالانقضاء الحازم المثلث حازم

عند أبي حنيفة خلا الزفر وهو يقول أنا نعقد فأسد فلا ينقل جأز ولا ينسقط المفيد قبل تقريره

فيقولون انما اذا باع بالرقم اعلى المجلس والفسل باعتهار اليوم الرابع فاذا اجاز قبل ذلك لم يتصل

المفسد بالعقد لهذا قيل بالعقد يفسد خبر من اليوم الرابع وقيل بالعقد فاسد خبر من  
 أي لا دليل الاخر

اربعه ايام ولا يخرج عن ذلك حنيفه ولا يوسف قال محمد بن حوزان في ربيعة ايام واكثر فان نفل في الثالث جاز في قوله

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

المعروف في غير هذا الجار والجار من غير  
قول الله انه لا يورث الله انما يورث ما  
انما يورث ما لا يورث الله انما يورث ما  
انما يورث ما لا يورث الله انما يورث ما  
انما يورث ما لا يورث الله انما يورث ما

ان بنده القاصيه المنقذ بن عمر و دري عا  
 انما لسان ابن نفعه  
 قول كذا  
 ان بنده القاصيه المنقذ بن عمر و دري عا  
 انما لسان ابن نفعه  
 قول كذا

في السيف من نور  
 اذ باع بالزهر  
 في السيف من نور  
 اذ باع بالزهر

مكتبة  
البيوع  
البيوع

[illegible][illegible]

عینی صفت بیان نشود فلذا باین  
حال این شعر و قد قال لوزن می ان فاجالک  
چو بدو ای کفایتان فی صورتی که

الفضل في الدنيا والآخرة  
عنه على الرواية المذكورة  
الفضل في الدنيا والآخرة  
عنه على الرواية المذكورة

له قوله وقال يجوز ان اسمى مدة معلومة انما اعم من ان تكون مدة اختيار ثلاثة ايام او اكثر وهذا الاختيار من المجلة لقول الامامين وبه قال احمد انه شرع النظر للمعتاق ديني للاختصار عن العيب وقد لا يحصل



جاءوا الأصل في هذا المقع اشتراط الخيار اذا كان في الأصل عند العمل النقطة  
عن الماطلة في الفسخ فيكون محققا بقدره بوجوبه على أصله المسمى في الزيادة على الثلث وكذلك  
في تجوز الزيادة وهو يوسف اخذ في الأصل لا توفى هذا بالقياس في هذه المسألة قياسا على البيع  
مال فهو هو انه بيع شرط فيقال فاسد للعلم بالشرط واشتراط الصحيح مخالف ففسد للعقد  
فاشتراط الفاسد أولى وقبح الاستحسان فإنا قلنا خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
لا تمام هذا السبب بالرضا ولا تمام مع الخيار لهذا يتفاد في ملك المشتري فيمن قبض  
بأذن البائع فلو قبض المشتري هلك في ذمة البائع فإما خيار القيمة لأن البيع يفسخ بالهلاك  
لأنه كما هو مقرر ولا ينافي ذلك أن المبيع قبضه في يد المشتري على سؤم الشراء وفيه القيمة ولو هلك في يد  
البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتبارا بأصل الصحيح المطلق قال خيار المشتري لا يمنع  
خروج المبيع عن ملك البائع لأن البيع في جانب البائع لا في جانب المشتري فلو خرج المبيع  
عن ملك المشتري لم يفسخ البيع لأن الخيار لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع  
وقال لا يملكه لأنه لم يخرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا إلى الملك  
ولا عهد لتأجيل الشرع ولا في حقيقته أنه لم يخرج الشرع عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل المبيع في ملكه  
لا جمع البذل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا أصل في الشرع لأن المعاوضة يقتضي المساواة  
ولأن الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو شئت الملك ببيع يفتق حلي من غير  
اختياره بأن كان قريبه فيقول النظر قال فان هلك في يد المشتري كان إذا دخله عيب

هذا هو الأصل في هذا المقع اشتراط الخيار اذا كان في الأصل عند العمل النقطة  
عن الماطلة في الفسخ فيكون محققا بقدره بوجوبه على أصله المسمى في الزيادة على الثلث وكذلك  
في تجوز الزيادة وهو يوسف اخذ في الأصل لا توفى هذا بالقياس في هذه المسألة قياسا على البيع  
مال فهو هو انه بيع شرط فيقال فاسد للعلم بالشرط واشتراط الصحيح مخالف ففسد للعقد  
فاشتراط الفاسد أولى وقبح الاستحسان فإنا قلنا خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
لا تمام هذا السبب بالرضا ولا تمام مع الخيار لهذا يتفاد في ملك المشتري فيمن قبض  
بأذن البائع فلو قبض المشتري هلك في ذمة البائع فإما خيار القيمة لأن البيع يفسخ بالهلاك  
لأنه كما هو مقرر ولا ينافي ذلك أن المبيع قبضه في يد المشتري على سؤم الشراء وفيه القيمة ولو هلك في يد  
البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتبارا بأصل الصحيح المطلق قال خيار المشتري لا يمنع  
خروج المبيع عن ملك البائع لأن البيع في جانب البائع لا في جانب المشتري فلو خرج المبيع  
عن ملك المشتري لم يفسخ البيع لأن الخيار لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع  
وقال لا يملكه لأنه لم يخرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا إلى الملك  
ولا عهد لتأجيل الشرع ولا في حقيقته أنه لم يخرج الشرع عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل المبيع في ملكه  
لا جمع البذل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا أصل في الشرع لأن المعاوضة يقتضي المساواة  
ولأن الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو شئت الملك ببيع يفتق حلي من غير  
اختياره بأن كان قريبه فيقول النظر قال فان هلك في يد المشتري كان إذا دخله عيب

هذا هو الأصل في هذا المقع اشتراط الخيار اذا كان في الأصل عند العمل النقطة  
عن الماطلة في الفسخ فيكون محققا بقدره بوجوبه على أصله المسمى في الزيادة على الثلث وكذلك  
في تجوز الزيادة وهو يوسف اخذ في الأصل لا توفى هذا بالقياس في هذه المسألة قياسا على البيع  
مال فهو هو انه بيع شرط فيقال فاسد للعلم بالشرط واشتراط الصحيح مخالف ففسد للعقد  
فاشتراط الفاسد أولى وقبح الاستحسان فإنا قلنا خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
لا تمام هذا السبب بالرضا ولا تمام مع الخيار لهذا يتفاد في ملك المشتري فيمن قبض  
بأذن البائع فلو قبض المشتري هلك في ذمة البائع فإما خيار القيمة لأن البيع يفسخ بالهلاك  
لأنه كما هو مقرر ولا ينافي ذلك أن المبيع قبضه في يد المشتري على سؤم الشراء وفيه القيمة ولو هلك في يد  
البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتبارا بأصل الصحيح المطلق قال خيار المشتري لا يمنع  
خروج المبيع عن ملك البائع لأن البيع في جانب البائع لا في جانب المشتري فلو خرج المبيع  
عن ملك المشتري لم يفسخ البيع لأن الخيار لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع  
وقال لا يملكه لأنه لم يخرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا إلى الملك  
ولا عهد لتأجيل الشرع ولا في حقيقته أنه لم يخرج الشرع عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل المبيع في ملكه  
لا جمع البذل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا أصل في الشرع لأن المعاوضة يقتضي المساواة  
ولأن الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو شئت الملك ببيع يفتق حلي من غير  
اختياره بأن كان قريبه فيقول النظر قال فان هلك في يد المشتري كان إذا دخله عيب

له قوله كذا محمد في تجوز الزيادة في الشرط في الصورتين ان تكون المدة معلومة والظاهر من متن المادة انهما غير مقيدة بثلاثة ايام







والمشترى ولنا ان الخيار لغیر العقد لا یثبت الا بطریق النیابة عن العاقد فیکون الخيار له اقضاء ثم

قال ومن شرط للخيار ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يفسخ  
ان يفسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضر عند ان يفسخ حذره  
ول الشافعي والشرط هو العلم وانما كنه بالخضرة عنه  
صاحبها لا يتوقف على علمه كالاجارة وكلها لا يشترط رضاها  
حق الغير وهو العقد بالرفع ولا يبرى عن المضرة لانه عساه يفسخ  
ارادة القيمة قبل الهلاك فيما اذا كان الخيار للبائع ولا يطل السلف  
هذا نوع ضرفيتوقف على علمه صار كغير الوكيل بخلاف الاجابة  
سلطوكه يقال لا وصاحبها لا يملك الفسخ ولا تسليط في  
يبية صاحبها وبلغه في المدة تم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغ  
الفسخ قال واذا مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل  
لا مشية وارادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال  
بيع سليما فكذا الوارث فاما نفس الخيار لا يورث وخيار  
ملكه بملك الغير لان يورث الخيار قال ومن اشترى شيئا  
يقوم انتقص انتقص واصل هذا ان اشترط الخيار لغير  
موقوف لانه الخيار من مواجبه العقد واحكامه فلا يجوز  
والشترى ولنا ان الخيار لغير العاقل لا يثبت لا بطريق النيابة عن



يُجْعَلُ هُوَ ثَابِتًا عِنْدَ تَصَحُّحِ النِّصْرِ وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ فِي إِيحَاءِ أَوْ بَيْعِ مَا نَقَضَ  
انْتَقَضَ وَلَوْ جَازًا أَحَدُهُمَا فَمِنْهُمَا أَوْ خَرَجَ الْكَلَامُ مِنْهُمَا  
مَعَ إِيحَاءِ النَّصْرِ الْعَاقِلُ فِي رَأْيِهِ وَنَصْرُ الْفَاسِخِ فِي خُرُوجِهِ لَوْلَا نَصْرُ الْعَاقِلِ لَقِيلَ لَوْلَا أَنْ تَبْتَدِئَ  
الْوَلَايَةُ مِنْهُ وَجَدَ الثَّانِي أَنَّ الْفَسْخَ أَقْوَى مِنَ الْجَازِ بِحَقِّهِ الْفَسْخُ وَالْمُفْسَخُ لَا تَلْحَقُهُ الْإِجَارَةُ وَلَمَّا مَكَ كُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّصْرَ تَجَمَّعَ جَمَالُ النَّصْرِ وَقِيلَ لَوْلَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَالثَّانِي قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَاسْتُخْرِجَ الْعَاقِلُ إِذَا  
بَاعَ الْوَكِيلُ مِنْ رَجُلٍ الْمَوْكَلُ مِنْ غَيْرِهِ مَعَافِيهِمْ لَا يَنْتَفِعُونَ بِنَصْرِ الْمَوْكَلِ لَوْ يَوْسُفُ ثُمَّ يَنْتَفِعُونَ بِمَا قَالُوا مِنْ بَإِعِ  
عَبْدِينَ بِالْقَرْهِ عَلَى أَنْ يَبْتَاعُوا فِي حُدُودِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَإِنْ بَاعَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا بِخِصْمَانِهِ  
عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا بَعِثَ جَازَ الْبَيْعِ وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى رُبْعَةٍ أَوْ جَدَّهَا أَنْ لَا يَفْضَلَ الثَّمَنُ لِيَعَيْنَ  
الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ فَكُلُّهُ لِيَجْهَالَةَ الثَّمَنِ الْمُبِيعِ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْخِيَارِ كَالْخَارِجِ عَنْ  
الْعَقْلِ الْعَقْدُ مَعَ الْخِيَارِ لَا يَنْقُضُ فَرَّقَ الْحُكْمُ بَيْنَ الْخَارِجِ وَالْخِيَارِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَالْوَجْهُ الثَّانِي  
أَنْ يَفْضَلَ الثَّمَنُ يَعْنِي الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ ثَانِيًا فِي الْكِتَابِ فَإِنْ جَازَ لَوْلَا أَنَّ الْبَيْعَ مَعْلُومَ الثَّمَنِ  
مَعْلُومٌ وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِي الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ وَإِنْ كَانَ شَرْطًا لَا يَنْقُضُ فِي الْآخِرِ وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ  
لِلْعَقْدِ لَكُنْهُ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ كَمَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ قَيْنٍ وَمُدَّ بِرَدِّ الثَّالِثَانِ يَفْضَلُ وَلَا يَعْنِي وَالرَّابِعُ أَنْ يَعْنِي  
وَلَا يَفْضَلُ الْعَقْدُ فَاسِدٌ فِي الْوَجْهِينِ أَمَّا الْجَمْعُ فَالْمُبِيعُ أَوْ لِيَجْهَالَةَ الثَّمَنِ قِيلَ مَنْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ  
أَيُّهَا شَاءَ بَعَثَ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَجَازٌ وَكَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ فَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةً أَشْرَافَ بَيْعٍ فَاسِدٌ  
وَالْقِيَاسُ أَنْ يَفْسُدَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ لِيَجْهَالَةَ الْمُبِيعِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ الشَّافِعِيُّ رُجُوعَهُ إِلَى اسْتِحْسَانِ  
الْعَقْلِ وَنَصْرُ الْفَاسِخِ أَقْوَى مِنَ الْجَازِ بِحَقِّهِ الْفَسْخُ وَالْمُفْسَخُ لَا تَلْحَقُهُ الْإِجَارَةُ وَلَمَّا مَكَ كُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّصْرَ تَجَمَّعَ جَمَالُ النَّصْرِ وَقِيلَ لَوْلَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَالثَّانِي قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَاسْتُخْرِجَ الْعَاقِلُ إِذَا  
بَاعَ الْوَكِيلُ مِنْ رَجُلٍ الْمَوْكَلُ مِنْ غَيْرِهِ مَعَافِيهِمْ لَا يَنْتَفِعُونَ بِنَصْرِ الْمَوْكَلِ لَوْ يَوْسُفُ ثُمَّ يَنْتَفِعُونَ بِمَا قَالُوا مِنْ بَإِعِ  
عَبْدِينَ بِالْقَرْهِ عَلَى أَنْ يَبْتَاعُوا فِي حُدُودِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَإِنْ بَاعَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا بِخِصْمَانِهِ  
عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا بَعِثَ جَازَ الْبَيْعِ وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى رُبْعَةٍ أَوْ جَدَّهَا أَنْ لَا يَفْضَلَ الثَّمَنُ لِيَعَيْنَ  
الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ فَكُلُّهُ لِيَجْهَالَةَ الثَّمَنِ الْمُبِيعِ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْخِيَارِ كَالْخَارِجِ عَنْ  
الْعَقْلِ الْعَقْدُ مَعَ الْخِيَارِ لَا يَنْقُضُ فَرَّقَ الْحُكْمُ بَيْنَ الْخَارِجِ وَالْخِيَارِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَالْوَجْهُ الثَّانِي  
أَنْ يَفْضَلَ الثَّمَنُ يَعْنِي الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ ثَانِيًا فِي الْكِتَابِ فَإِنْ جَازَ لَوْلَا أَنَّ الْبَيْعَ مَعْلُومَ الثَّمَنِ  
مَعْلُومٌ وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِي الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ وَإِنْ كَانَ شَرْطًا لَا يَنْقُضُ فِي الْآخِرِ وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ  
لِلْعَقْدِ لَكُنْهُ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ كَمَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ قَيْنٍ وَمُدَّ بِرَدِّ الثَّالِثَانِ يَفْضَلُ وَلَا يَعْنِي وَالرَّابِعُ أَنْ يَعْنِي  
وَلَا يَفْضَلُ الْعَقْدُ فَاسِدٌ فِي الْوَجْهِينِ أَمَّا الْجَمْعُ فَالْمُبِيعُ أَوْ لِيَجْهَالَةَ الثَّمَنِ قِيلَ مَنْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ

الْبَيْعُ فَاسِدٌ وَإِنْ بَاعَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا بِخِصْمَانِهِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا بَعِثَ جَازَ الْبَيْعِ وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى رُبْعَةٍ أَوْ جَدَّهَا أَنْ لَا يَفْضَلَ الثَّمَنُ لِيَعَيْنَ  
الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ فَكُلُّهُ لِيَجْهَالَةَ الثَّمَنِ الْمُبِيعِ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْخِيَارِ كَالْخَارِجِ عَنْ الْعَقْلِ  
الْعَقْدُ مَعَ الْخِيَارِ لَا يَنْقُضُ فَرَّقَ الْحُكْمُ بَيْنَ الْخَارِجِ وَالْخِيَارِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَفْضَلَ الثَّمَنُ يَعْنِي  
الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ ثَانِيًا فِي الْكِتَابِ فَإِنْ جَازَ لَوْلَا أَنَّ الْبَيْعَ مَعْلُومَ الثَّمَنِ مَعْلُومٌ وَقَبُولُ الْعَقْدِ  
فِي الَّذِي فِيهِ الْخِيَارُ وَإِنْ كَانَ شَرْطًا لَا يَنْقُضُ فِي الْآخِرِ وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ لِلْعَقْدِ لَكُنْهُ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ  
كَمَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ قَيْنٍ وَمُدَّ بِرَدِّ الثَّالِثَانِ يَفْضَلُ وَلَا يَعْنِي وَالرَّابِعُ أَنْ يَعْنِي وَلَا يَفْضَلُ الْعَقْدُ فَاسِدٌ فِي الْوَجْهِينِ  
أَمَّا الْجَمْعُ فَالْمُبِيعُ أَوْ لِيَجْهَالَةَ الثَّمَنِ قِيلَ مَنْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ

له قوله والثاني قول أبي يوسف الخ ولو كانا معا لما فسخ الحق على الأصح لأن الجواز يفسخ والمفسوخ لا يجاز فاده  
في الدرر السنية فصار الفسخ أقوى لكونه لا ينقض بالإجازة فلذا كان الحق شرح المجلد لعمد خالده ص ٢٣٥ ج ٢ فالفتن على قول أبي يوسف ١٢



[illegible]

له قوله ثم قيل لشرطان يكونان الفترى على قول الجامع الصغير كما اشارت اليه جمعية المجلة في المادة ٣١٦ يلزم في خيار التعيين



بقية ٣٩ بتعيين البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك

على انهما باختيار فوضي أحدهما فليس للأخران يرد عداي حنيفة وقال له ان يرد على هذا  
المخلاف خيار العيب خيار الروية لهما ان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما فلا يسقط  
باسقاط صاحبه لما فيه من ابطال حقه وله ان البيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة  
فلورده احد هما رده عيبا فيه الزام ضرر زائد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا  
بواحدهما التصو اجتماعهما على الرق قال من باع عيبا على انه خبارا وكاتب كان بخلاف المشتري  
بأختيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لان هذا وصف مرغوب فيستحق في العقد بالشرط  
ثم فوائده يوجب التحصيل لا يرضى به وبهذه يرجع الى خلاف النوع لقلة التفاوت في الاغراض فلا  
العقد بعد ممتزلة وصفه المذكورة والا نوتة في الحيوانات وصار كقوات وصفه للسلافة واذا اخذ  
أخذ بجميع الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة في العقد على ما عرف

### باب خيار الرية

ومن اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء  
رده وقال الشافعي لا يصح العقد اصلا لان المبيع مجهول وكنا قوله من اشترى  
شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولان الجهالة بعد ما الروية لا تفضي الى المنازعة  
لانه لو لم يوافق يرد فصار كجهالة الوصف في المعايين المشار اليه وكذا اذا قال  
رضيت ثم رآه له ان يرد لان الخيار معلق بالرية لما روي فلا يثبت قبلها وحق  
الفسخ بحكمه انه عقد غير لازم لا يقتضي الحديث ولان الرضا بالشئ قبل العلم باوصافه  
لا يتحقق فلا يعتبر قوله رضيت قبل الرية بخلاف قوله ردت قال من باع ماله فلا خيار له

في البيع المدة (شرعية) والظاهر من إطلاق المدة عدم تقييد المدة بثلاثة أيام بل يجوز أن تكون المدة أكثر من ذلك








23

داره ۵۰۰ اذالم یکن من داخل قد تأملنا ۱۲ سردا المختار ص ۷۲۶ ج ۲





فلا يخيار لان تلك الروية لم تقع معلوما وصافهم فكان لغيره وان اختلفا في التغير فالقول  
قول البائع لان التغير حدث وسبب الظاهر اذا بعدت المقام على قول الاول الظاهر شاهد

[illegible]

له قوله في العقار حتى يوصف له الخ حكى ان اعمى اشترى ارضا فقال قودوني اليها فقادوه فنجعل يمس الارض حتى



لا تغفلوا عن كل ما ذكرناه من الشرع والدين  
 ولا تغفلوا عن كل ما ذكرناه من الشرع والدين  
 ولا تغفلوا عن كل ما ذكرناه من الشرع والدين  
 ولا تغفلوا عن كل ما ذكرناه من الشرع والدين

وخیار الشریطینان تمام نصفه خان  
 با کوفه جلاله از دم ان خیار الرویه  
 نفی نصفه قبل تمام و  
 الرویه خلق حق الخیر خوار  
 علو الشریطینان

والاذا كان في الصدقة فانه اذا  
 الصدقة اذ قد فرغ الصدقة قبل ان تمام  
 في الصدقة اذ قد فرغ الصدقة قبل ان تمام  
 في الصدقة اذ قد فرغ الصدقة قبل ان تمام

الخيار  
العبد المذنب  
الغافل الخليل  
السبيل

شترينك فيكون القول قول قال  
 العبد شيا منها الامر عيب اولك

ما اذ الخلفاء في الروية لانها امر حادث والم  
ل يقولوا لقول اللانيم اكر

المشتري يخاف  
وميزا شترى على

الشيء  
ان مطلق العقود  
اي سائر العقود  
التي يكونها مطلقا  
الشيء

أبقى تمريض الصفقة قبل التمام لان خيار الرو  
ع خيار العيب بعد القبض وان كانت

تغذ الرافيا خرج عن ملكه وفي راسه  
 بها انحاء وخيار العيبا الصفة تنم

والمشترعين

من صفاء واما قال سلطان اعقد لي حفلة  
في الاشياء والاسماء

فمنه على خيار الروية كذا ذكره شمس الائمة  
خيار الشرط وعليه اعتد الفتوى

ووضع المسألة فلو عاد اليه بسبب هوانه  
يوسف انه لا يعود بعد سقوطه

لا تترك قلبه وفيه  
الخبث والشر  
والنفاق

وَمِنْ إِلَى يَرْسَدُ  
الْإِثْمَانِ الْغَافِلِينَ  
وَمِنْ وَاحِدٍ مِنَ الْغَافِلِينَ  
يَنْبَغِي مَعْرِضٌ عَنْ أَنْ يَنْفِيَنَّ بَطْلَانُ  
زَوْجِ الْفَقْدِ عَلَى وَجْهِ الْبَطْلَانِ  
السَّامِعَاتِ كَمَا كَانَ

باب خيار العيب

واذا اطلع المشتري على عيب في البعيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن ان شاء رده لان مطلق العقد

بِقِطْعَةِ صَفَاةٍ قَعْدِ فَوَاتِهِ يَنْجُو كَيْلًا يَنْصُرُ بِلَوْزٍ مَا لَا يُرْضَى بِهِ وَلَيْسَ لِمَنْ يَمْسُكُهُ

وبأخلاق النقصان لأن الأوصاف يقابلها شيء من الثمن في مجرد العقد ولا لأنه لم يرض بسبب والده

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الوصف لانه عرف  
يقال

چند کتابیں خریدیں جن میں ایک کتاب "تاریخ اسلام" تھی۔  
 اس کتاب میں لکھا تھا کہ اسلام کا آغاز ۶۱۰ء میں ہوا۔  
 اس کے بعد اسلام نے پورے عالم کو فتح کر لیا۔  
 اس کے بعد اسلام نے پورے عالم کو فتح کر لیا۔

فجاء الخوارج  
فقتلوا  
فجاء الخوارج  
فقتلوا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

على من الغرض  
 الامام علي  
 الملك  
 في الامام علي

[illegible]

باب في شرح الجملة

والتاريخ المذكور في نسخة  
الخط المذكور في نسخة

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قال ابو رخيما

القلم  
فان  
جانب

١٧٨

وهو الرابعه (در منتقى) ۱۲ ص ۸

بعد سقوطه و صححه فاضحان



[illegible]



له قوله والكفر عيب الخ واصحابنا جميعهم الله تعالى قالوا الكفر عيب فذكره في العقد لا يكون على وجه الشرط بل على وجه التبري من العيب وكأنه اشتراه على أنه معيب فاذا هو سليم ١٢ المبسوط ص ١٠٦

[illegible][illegible]

٢٦  
 يخبرنا الله قال الكفري فيهما أن طبع المسلم يتفرغ عن صحبته ولا يتعصر في بعض الكفريات  
 فتقبل الرغبة فلو اشتراه على أن كافرو فوجد مسلماً لا يدركه لا نخره واللعيب وعند الشافعي رغبة أن  
 الكافر يستعمل فيما لا يستعمل في المسلم وفوات الشرط بمنزلة العيب قال فلو كانت الجارية تبالغة التحيض أو  
 مستحاضة فهو عيب لأن ارتفاع الداء واستمراره علامة الداء ويعتبر في ارتفاع أقصى غاية البلوغ وهو سبع  
 عشر سنة فيما عند الحنفية ويعرف ذلك بقول الأمامة فتد إذا انضم اليك قول البائع قبل القبض وبعد  
 هو الصحيح قال إذا حدث عند المشتري عيب فاطلع على عيب كان عيباً فلو كان يرجع بالنقصان ولا يرجع  
 لأن في الحاضر إذا كان لا يبيع منه شيء خرج عن ملكه سألماً أو يعود معيباً فامتنع ولا بد من دفع الضرر عنه فتعين  
 الرجوع بالنقصان لأن يرضى البائع أن يأخذ بعيبه لأنه رضى بالضرر قال من اشتري ثوباً فقطعه فو  
 به عيباً يرجع بالعيب لأنه امتنع الرد بالقطع فانه عيب حادث فان قال البائع أنا قبله كذلك كان له  
 ذلك لأن الامتناع كحقه وقد رضى به فان باع المشتري ما يرجع شيء كان الرد غير ممتنع برضاء البائع  
 هو بالبيع حابساً للبيع فلا يرجع بالنقصان فان قطع الثوب فخطأه وصح باعها ولو لم يقطع لم يضر  
 اطلاع على عيب يرجع بنقصانه لا امتناع الرد بسبب الزيادة لأنه لو كان في النفس في الأصل فما كان الانشقاق  
 عنه ولا وجه له إلا الزيادة ليست بمبيعة فامتنع أصلاً وليس للبائع أن يأخذ إلا الامتناع  
 الحق الشرع لا يحق فأن باعه المشتري ما رأى لعيباً يرجع بالنقصان لأن الرد ممتنع أصلاً قبله  
 فلا يكون بالبيع حابساً للبيع وعن هذا قلنا أن من اشتري ثوباً فقطعه لبأساً الولد  
 الصغير خاله ثم اطلاع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبيراً يرجع لأن التملك حصل في







هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر

فأسد فان لم ينتفع به رجع بالثمن كله لا يفسد مال فكان البيع باطلا ولا يعتبر الجواز صفة  
ما قبل لا خالصة باعتبار اللجان كان ينتفع به مع فساد له لانه لان الكسر عيب حادث ولكن رجع بنقصا  
العيب دفعا للضرر بقدر الامكان وقال الشافعي يردده لان الكسر تسليطه قلنا التسليط على  
الكسر ملك المشتري لا في ملكه فصا كما اذا كان ثوبا فقطعه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل جاز  
البيع استحسانا لانه لا يخلو عن قليل فاسد والقليل لا يخلو عنه الجواز كما لو وجد الاذن في الما  
وان كان الفاسد كثيرا لا يجوز رجع بكل الثمن لانه جمع بين المال وغيره فصا كما يجمع بين الحو  
عبد قال من باع عبدا فباعه المشتري ثم رد عليه عيب فان قبل بقضاء القاضى باقراره  
ببينة او باقراره من له ان يردده على بائعه لا يفسخ من الاصل فحل البيع كان لم يكن غاية الامر  
انكر قيام العيب لكنه صار مذكرا شرعا بالقضاء ومعنى القضاء بالانكراه انكره اقرارا ثبت بالبينة  
وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد عليه عيب بالبينة حيث يكون ردا على الموكل لان البيع هناك  
واحد والموجود هنا بيعان ففسخ الثاني لا يفسخ الاول وان قبل بغير قضاء القاضى ليس له ان يردده  
بيع جديد فحرق ثالث وان كان فسخا ففسخا الاول والثالثا وفي الجماع الصغير وان رد عليه باقراره بغير قضاء  
بعيب لا يفسخ مثله بل يكره ان يحاصم له بائعه بمحض البينة ان الجواز فيما لا يفسخ سواء في بعض  
روايات الميوسع ان فيما لا يحدث مثله رجع بالنقصان لليقين بقيام العيب عند المباع الاول قال  
ومن اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجز له ان يردده على بائعه بخلاف البايع او يقيم المشتري

له قوله التسليط على الكسر الخ الفتوى على قولنا لا على قول الشافعي كما اشار اليه سليم رستم بان حيث قال هذا اذا كان المشتري لم يكسره اما لو كسره فوجد بعضه فاسدا رجع بنقصان ما كسره ولا يردده لان الكسر عيب حادث (بنية ٣٩)







البائع اذا انكر قيام البيع للحال لا يخاف عند الامام حتى يبرهن المشتري لنتوجه الخسومة على البائع ١٢ شرح المجلة  
لتسليم يستقيم بان ص ١٠٩٥ قال فتنرى على قول الامام الاعظم كما علمت -



القبض على وقت الشراء ولم يمسك بالحل  
اشترى جارية ثم  
فرض البيع على  
فقد يرد له الا ان  
ويوجب حادوث  
وهي في الشهر  
والا في قطع طاهر  
الردي في الفصل الخامس  
عند فخره واما القدر  
قوله

[illegible]

له قوله وياخذ الثمن عند أبي حنيفة الخ الفتوى على قول أبي حنيفة لا على قول الصحابين كما يعلم من صحيح ملتقى الصحابة حيث قدم قول الامام واخر وايضا ذكرت لك في اول الكتاب عادة الملتقى وان شئت راجعت الملتقى فانظر ص ١٥١



ما بين قيمته كاحمل الى غير حامل قبل ان يسبب العيوب في يد البائع والوجوب يفضل الى الموفيق كون  
الوجود مضطرا الى السبب السابق وصار كما اذا قبل المصنوع في قطع بعد المردجائية وجدت في يد  
الخاص قبا ذكر من المسألة ممنوعة ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع بها عندهما  
يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعندنا لا يرد به دون رضا البائع للعيب الحادث ويرجع بربع الثمن  
وان قبله البائع قبل ثلثة الارباع لان اليد من الادنى نصف وقد تلفت بالنجاستين وفي احكام  
الرجوع فيتنصف ولو تدل ولته الايدي ثم قطع في يد اخير رجوع الباعة بعضهم على بعض  
عنده كما في الاستحقاق وعندنا يرجع الاخير على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لان بمنزلة  
العيب قوله في الكتاب ولم يعلم المشتري يفيد على هذا ههنا لان العلم بالعيب رضاه و  
لا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع قال ومن باع عبدا شريطا  
البراءة من كل عيب فليس له ان يرد به بعينه فان لم يسم العيوب بعد ما وقال المشافي يصح البراءة  
بناء على مذهبه ان البراءة عن الحقوق المجمل لا يصح هو يقول ان في البراءة معنى التملك  
يرتد بالرد وتملك المجمل لا يصح ولنا ان الجمالة في لاسقاط لا تقضي الى المنازعة وان كان  
في حقه التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا تكون مفسدة ويدخل في هذه البراءة  
العيب الموجود والحادث قبل القبض في قول أبي يوسف رآه وقال محمد لا يدخل فيه  
الحادث وهو قول زفر لان البراءة تتناول الثابت ولا ييوسف رآه ان الغرض من  
العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث  
في قولنا ان العيب من قبل القبض في قول أبي يوسف رآه وقال محمد لا يدخل فيه  
الحادث وهو قول زفر لان البراءة تتناول الثابت ولا ييوسف رآه ان الغرض من  
العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث

كتاب البيوع

له قوله في قول أبي يوسف في البراءة من العيوب الموجود وقت البيع والعيب الحادث بعده قبل القبض

في قولنا ان العيب من قبل القبض في قول أبي يوسف رآه وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر لان البراءة تتناول الثابت ولا ييوسف رآه ان الغرض من العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث

في قولنا ان العيب من قبل القبض في قول أبي يوسف رآه وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر لان البراءة تتناول الثابت ولا ييوسف رآه ان الغرض من العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث



باب البيع الفاسد

واذا كان احد الجوعين وكلاهما محررا فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدم والخم والخنزير  
 وكذا اذا كان غير مملوك كما حر قال العبد المضعيف هذه فصول جمعها وفيما تفصيل ثمانية اشياء  
 نقول البيع بالميتة والدم باطل وكذا بالخنزير فاسد كمن البيع وهو مباد المال فان هذه الاشياء  
 لا تعد مالا عند احد البيع بالخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فان  
 مال عند البعض والباطل لا يفيد مالا للتضرر ولو هلك المبيع فيه المشتري فيكون امانة عند البعض  
 المشايخ لا العقد غير معتبر في القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا ولو كان في حال  
 المقبوض على سواء الشراء وقبل الاول قول ابي حنيفة والثاني قولهما كما في بيع ام الولد والمدة بعلمه  
 انشاء الله تعالى والفساد يفسد المالك عند اتصال القبض ويكون المبيع مضمونا فيه المشتري فيه  
 وفي خلاف الشافعي وسنينه بعد هذا انشاء الله تعالى وكذا بيع الميتة والدم والخم باطل لانها ليست  
 اموالا فلا تكون محل للبيع واما بيع الخمر والخنزير ان كان قبل بالدين كالمراهم والدين اير  
 فالبيع باطل وان كان قبل بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وان كان يملك عين الخمر والخنزير  
 ووجه الفرق ان الخمر مال وكذا الخنزير مال عند اهل الذمة لانه غير متقوم لما از الشريعة امر  
 باهانته وترك اعزازه وفي ملكه بالعقد مقصود اعزازه لانه متى اشتراها بالدين ايرهم  
 فالدين ايرهم غير مقصود لكونها وسيلة لما انما يجب في الذمة وانما المقصود اخم فقط التقوم  
 بخلاف ما اذا اشتري الثوب بالخمير لم يشتري الثوب انما يقصد تملك الثوب بالخمير فيه اعزازه  
 ثوب دون الخمير فبقي ذكر الخمر معتبرا في تملك الثوب لان حق نفس الخمر حتى يفسد في التسمية

باب البيع الفاسد

وإذا كان أحد الطرفين أو كلاهما محرماً فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدلم والخمر والخنزير  
وكذا إذا كان غير مملوك كما حرى قال لعبد المضعيف هذه فصولاً فيها تفصيل ثبوتها إن شاء الله تعالى  
فتقول البيع بالميتة والدلم باطل وكذا بالخنزير فاسد لأن البيع وهو مبادلة المال بالمال فأن هذه الأشياء  
لا تعدل ولا اعتدال في البيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فإنه  
مال عند البعض والباطل لا يفيد مالاً لتضر ولو هلك المبيع فيه المشتري فيكون أمانة عند البعض  
المشايخ لا العقد غير معتبر في القبض بأذن المالك وعند البعض يكون مضموناً لا يكون أمانة في حال  
المقبوض على سواء قيل الأول قول حنفية والثاني قولهما كما في بيع أم الولد والمذنب على ما بينته  
نشأ الله تعالى والفاسد يفيد المالك عند اتصال القبض ويكون المبيع مضموناً في المشتري فيه  
في حال الشافعي وسنينة بعد هذا إن شاء الله تعالى وكذا بيع الميتة والدلم والخمر باطل لأنها ليست  
مواضعاً فلا تكون محل البيع وأما بيع الخمر والخنزير أن كان قبول بالدين كالأمرهم والدنانير  
البيع باطل أن كان قبول بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وإن كان لا يملك عين الخمر والخنزير  
وجه الفرق أن الخمر مال وكذا الخنزير مال عند أهل النحلة لا عند غير متقومين لأن الشرع أمر  
هائيه وترك اعزازه في ملكه بالعقد مقصوداً أعزازه لانه متى اشتراها بالدين رآهم  
لداهم غير مقصودة لكونها وسيلة لما أنها يجب في لذتها وإنما المقصود الخمر فقط النقوم  
لأنها إذا اشترى الثوب بالخمر لم يشتري الثوب إنما يقصد تملك الثوب بالخمر وفيه اعزازه  
ثوب دون الخمر ففي ذكر الخمر معتبر في تملك الثوب لا في حق نفس الخمر حتى يفسد في التسمية  
بها

[illegible]

له قوله وقيل الاول قول ابي حنيفة<sup>٢</sup> الخ الفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما رجحت جمعية الحملة مقرله في الحملة (المادة







قبل ان يصطاد لا يباع ما لا يملك ولا في حظيرة اذا كان لا يؤخذ الا بصيد لا بغير مقتل التسليم معنا  
 اذ اخذته القاه فيها ولو كان يؤخذ من غير حيلة جاز الا اذا اجتمعت فيها بانفسها ولو لم يسجد عليها المداخل  
 لم يملك قال لا يبيع الطير في الهواء لا بغير مملوك قبل الاخذ وكذا الوارسله من يد لا بغير  
 مقتول التسليم ولا يبيع الحبل ولا الشاح لثمن النبي عن بيع الحبل وحبل الحبله ولا في غيره  
 قال اللبن في الضرع للغر فحساه انتفاخ ولا نبيان عن كيفية الحلب بما يرد فيختلط المبيع بغيره  
 قال لا الصوم ظم الغنم لان من اوصاها الحيوان ولا يمينت من اسفل فيختلط المبيع بغيره بخلاف القوا  
 لانها تزيد من اصل بخلاف الفصيل لا يمكن قلعها والقطع في الصومتين فيقع التنازع في موضع  
 القطع وقد صح ان يبيع الضرع على ظم الغنم عن لبن خضرع وسمن لبن وهو حجة على ابن يوسف  
 في هذا الصوم حيث يجوز بيعه فيما روي عنه قال جازع في السقف وذراع من ثوب كذا القطع او لم يذكره  
 لان لا يمكن تسليبه الا بضر بخلاف اذا باع عشر دراهم من ثوبه فضة لا بضر في تبعضه ولو لم يكن  
 معين لا يجوز ما ذكرنا ولا يضر ولو قطع البائع الذراع اقلع المذرع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
 صحيح الزوال للمفسد بخلاف اذا باع الثوب في التمر والذرة في المطبخ حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
 وافرغ المبيع لان في جوفها اجزاء اما المذرع فعين مؤخر قال وضرب القانين وهو ما يخرج

جازان لانه ملکه و مقهور و تسلیم و در پیش  
 لانه بیخداوات فی الدنیا و خارجہ ۱۲۱  
 منتقل دانان استیضه من الاخذ الملقی فی  
 لیس منطل فی ۱۲۱ عیالیه ۱۲۱  
 و فیہ لاس لاس و سلا و من الغفل حتم  
 صابر کث لا یقدر علی  
 باخرون

له قوله ولا يبيع الطير في الهواء الخ حرم الذخيرة باع بجمع حمام فان ليلا جازا

[illegible]

١٣٠ ← اخذ هالا بالاحتسبال والظواهر انه بنى على ظاهر الرواية تاما وفيه الخ بعضه فقال (شعرا) يا اماما في نقه نعان اخي # حاشا السبق مفهرا لا يحايري ١٠١ بنى يجوز بيعك اياها ه بيل وللجوز  
 شعرا ١٠١ مراد المختار ص ١٢٠ ج ١



من الصيد بضرا لشبكة لا يجوز له ان يبيع المزاينة وهو بيع الثمر على النخل بقرح من قبله كما لا يبيعه من المزاينة والمحاكاة فالزينة ما ذكرنا والمحاكاة بيع الخطة في سبيلها بخطة مثل كذا خصة ولا يباع مكيا لمكيا من خصة فلا يبيح بطريق الخصر كما اذا كانا موضوعين على الارض كذا العنب بالزينة على هذا قال الشافعي يجوز في ما دون خصة او سق لانه عني عن المزاينة ورخص في العرايا وهو ان يباع بقرحها بقرحها دون خصة او سق قلنا العرية العينة لغة وتاويله ان يبيع المعر له ما على النخل من المعري بقرح من قبله وهو بيع عرايا لا يبيح عليه فيكون بقرحها بقرحها لا يبيح البيع بالقرح المزاينة والمناينة وهذا يبيع كانت في الجاهلية وهو ان يترأض الرجلان على سلعتهم يتساويمان فاذا المسها المشتري وتبينها اليه البائع او وضع المشتري عليها حصة لزم البيع فالاول بيع الملا

من الصيد بضرا لشبكة لا يجوز له ان يبيع المزاينة وهو بيع الثمر على النخل بقرح من قبله كما لا يبيعه من المزاينة والمحاكاة فالزينة ما ذكرنا والمحاكاة بيع الخطة في سبيلها بخطة مثل كذا خصة ولا يباع مكيا لمكيا من خصة فلا يبيح بطريق الخصر كما اذا كانا موضوعين على الارض كذا العنب بالزينة على هذا قال الشافعي يجوز في ما دون خصة او سق لانه عني عن المزاينة ورخص في العرايا وهو ان يباع بقرحها بقرحها دون خصة او سق قلنا العرية العينة لغة وتاويله ان يبيع المعر له ما على النخل من المعري بقرح من قبله وهو بيع عرايا لا يبيح عليه فيكون بقرحها بقرحها لا يبيح البيع بالقرح المزاينة والمناينة وهذا يبيع كانت في الجاهلية وهو ان يترأض الرجلان على سلعتهم يتساويمان فاذا المسها المشتري وتبينها اليه البائع او وضع المشتري عليها حصة لزم البيع فالاول بيع الملا

من الصيد بضرا لشبكة لا يجوز له ان يبيع المزاينة وهو بيع الثمر على النخل بقرح من قبله كما لا يبيعه من المزاينة والمحاكاة فالزينة ما ذكرنا والمحاكاة بيع الخطة في سبيلها بخطة مثل كذا خصة ولا يباع مكيا لمكيا من خصة فلا يبيح بطريق الخصر كما اذا كانا موضوعين على الارض كذا العنب بالزينة على هذا قال الشافعي يجوز في ما دون خصة او سق لانه عني عن المزاينة ورخص في العرايا وهو ان يباع بقرحها بقرحها دون خصة او سق قلنا العرية العينة لغة وتاويله ان يبيع المعر له ما على النخل من المعري بقرح من قبله وهو بيع عرايا لا يبيح عليه فيكون بقرحها بقرحها لا يبيح البيع بالقرح المزاينة والمناينة وهذا يبيع كانت في الجاهلية وهو ان يترأض الرجلان على سلعتهم يتساويمان فاذا المسها المشتري وتبينها اليه البائع او وضع المشتري عليها حصة لزم البيع فالاول بيع الملا

من الصيد بضرا لشبكة لا يجوز له ان يبيع المزاينة وهو بيع الثمر على النخل بقرح من قبله كما لا يبيعه من المزاينة والمحاكاة فالزينة ما ذكرنا والمحاكاة بيع الخطة في سبيلها بخطة مثل كذا خصة ولا يباع مكيا لمكيا من خصة فلا يبيح بطريق الخصر كما اذا كانا موضوعين على الارض كذا العنب بالزينة على هذا قال الشافعي يجوز في ما دون خصة او سق لانه عني عن المزاينة ورخص في العرايا وهو ان يباع بقرحها بقرحها دون خصة او سق قلنا العرية العينة لغة وتاويله ان يبيع المعر له ما على النخل من المعري بقرح من قبله وهو بيع عرايا لا يبيح عليه فيكون بقرحها بقرحها لا يبيح البيع بالقرح المزاينة والمناينة وهذا يبيع كانت في الجاهلية وهو ان يترأض الرجلان على سلعتهم يتساويمان فاذا المسها المشتري وتبينها اليه البائع او وضع المشتري عليها حصة لزم البيع فالاول بيع الملا

كتاب البيع



والثاني بيع المبادنة والثالث القايح وقد في البيع على السلام عن بيع الملامسة والمبادنة ولا في الحقيقة  
بالخط قال لا يجوز بيع ثوب من ثوبين بجهة المبيع وقال على أن الخيار في أن يأخذها ما شاء جاز  
البيع استحسانا وقد ذكرناه بغيره قال لا يجوز بيع المراءى لا بأجرة ولا بأجر ولا بالبيع فلا يرد على  
ماله ملكه لا اشتراعا ولا سرقيا بل كذا في وأما الأجرة فلا تخلف على استهلاكه عين مباح ولو  
عقدت على استهلاكه عين ملوكة بان استأجر بقرعة ليشترى منها لا يجوز فهذا أولى قال لا يجوز بيع  
الخمر هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز إذا كان مخرا وهو قول المغنسي لا يجوز  
منتفع بحقيقة وشرا فليجوز بيعه إذا كان لا يؤكل كالخمر والسكر والحمض من الخمر لا يجوز بيعه كذا في أبي  
والانتفاع بما يخرج منه كالعنب فلا يكون منتفعا به قبل الخروج حتى لو باع كوة أو فريعا عسل كفيها من النحل  
يجوز بيعه كذا ذكره الكوفي ولا يجوز بيع دور القري عند حنيفة ولا لأنه من المهور وعند أبي يوسف  
يجوز إذا ظهر فيه القري بعهده وعند محمد لا يجوز كيف ما كان لكونه منتفعا به لا يجوز بيعه بضم عند  
أبي حنيفة ولا وعند محمد لا يجوز كما كان الضرر قبل أبو يوسف ولا مع أبي حنيفة ولا كافي ودال القروا كما  
إذا علم عدوها وأمكن تسليمها جاز بيعها لأنه مال مقدور التسليم ولا يجوز بيع الإبريق التي هي حلية  
السلام عنه ولا يقبل على تسليمه إلا أن يبيع من رجل نعم أنه عند أبي حنيفة لأن المتيقن أبق مطلق وهو  
أن يكون أبقا في حق المتعقدين وهذا غير أبق في حق المشتري ولا إذا كان عند المشتري شيء من الثمن التسليم  
المائع لا يضيء بغير العقد إذا كان في يده وكذا في شيء عند المشتري لأنه ما تملكه وقبضه ما تملكه لا يوجب  
قبض المبيع ولو كان المتيقن يبيع ما لا يقبضه من قبضه ولو قال هو عند فلان فيعنه من قبضه لا يجوز  
لأن أبق في حق المتعقد ولا يقبل على تسليمه لو باع الأبق ثم عاد من ألقاب لا يملك العقد لا يقع بأطلا

البيع المبادنة والثالث القايح وقد في البيع على السلام عن بيع الملامسة والمبادنة ولا في الحقيقة  
بالخط قال لا يجوز بيع ثوب من ثوبين بجهة المبيع وقال على أن الخيار في أن يأخذها ما شاء جاز  
البيع استحسانا وقد ذكرناه بغيره قال لا يجوز بيع المراءى لا بأجرة ولا بأجر ولا بالبيع فلا يرد على  
ماله ملكه لا اشتراعا ولا سرقيا بل كذا في وأما الأجرة فلا تخلف على استهلاكه عين مباح ولو  
عقدت على استهلاكه عين ملوكة بان استأجر بقرعة ليشترى منها لا يجوز فهذا أولى قال لا يجوز بيع  
الخمر هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز إذا كان مخرا وهو قول المغنسي لا يجوز  
منتفع بحقيقة وشرا فليجوز بيعه إذا كان لا يؤكل كالخمر والسكر والحمض من الخمر لا يجوز بيعه كذا في أبي  
والانتفاع بما يخرج منه كالعنب فلا يكون منتفعا به قبل الخروج حتى لو باع كوة أو فريعا عسل كفيها من النحل  
يجوز بيعه كذا ذكره الكوفي ولا يجوز بيع دور القري عند حنيفة ولا لأنه من المهور وعند أبي يوسف  
يجوز إذا ظهر فيه القري بعهده وعند محمد لا يجوز كيف ما كان لكونه منتفعا به لا يجوز بيعه بضم عند  
أبي حنيفة ولا وعند محمد لا يجوز كما كان الضرر قبل أبو يوسف ولا مع أبي حنيفة ولا كافي ودال القروا كما  
إذا علم عدوها وأمكن تسليمها جاز بيعها لأنه مال مقدور التسليم ولا يجوز بيع الإبريق التي هي حلية  
السلام عنه ولا يقبل على تسليمه إلا أن يبيع من رجل نعم أنه عند أبي حنيفة لأن المتيقن أبق مطلق وهو  
أن يكون أبقا في حق المتعقدين وهذا غير أبق في حق المشتري ولا إذا كان عند المشتري شيء من الثمن التسليم  
المائع لا يضيء بغير العقد إذا كان في يده وكذا في شيء عند المشتري لأنه ما تملكه وقبضه ما تملكه لا يوجب  
قبض المبيع ولو كان المتيقن يبيع ما لا يقبضه من قبضه ولو قال هو عند فلان فيعنه من قبضه لا يجوز  
لأن أبق في حق المتعقد ولا يقبل على تسليمه لو باع الأبق ثم عاد من ألقاب لا يملك العقد لا يقع بأطلا

البيع المبادنة والثالث القايح وقد في البيع على السلام عن بيع الملامسة والمبادنة ولا في الحقيقة  
بالخط قال لا يجوز بيع ثوب من ثوبين بجهة المبيع وقال على أن الخيار في أن يأخذها ما شاء جاز  
البيع استحسانا وقد ذكرناه بغيره قال لا يجوز بيع المراءى لا بأجرة ولا بأجر ولا بالبيع فلا يرد على  
ماله ملكه لا اشتراعا ولا سرقيا بل كذا في وأما الأجرة فلا تخلف على استهلاكه عين مباح ولو  
عقدت على استهلاكه عين ملوكة بان استأجر بقرعة ليشترى منها لا يجوز فهذا أولى قال لا يجوز بيع  
الخمر هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز إذا كان مخرا وهو قول المغنسي لا يجوز  
منتفع بحقيقة وشرا فليجوز بيعه إذا كان لا يؤكل كالخمر والسكر والحمض من الخمر لا يجوز بيعه كذا في أبي  
والانتفاع بما يخرج منه كالعنب فلا يكون منتفعا به قبل الخروج حتى لو باع كوة أو فريعا عسل كفيها من النحل  
يجوز بيعه كذا ذكره الكوفي ولا يجوز بيع دور القري عند حنيفة ولا لأنه من المهور وعند أبي يوسف  
يجوز إذا ظهر فيه القري بعهده وعند محمد لا يجوز كيف ما كان لكونه منتفعا به لا يجوز بيعه بضم عند  
أبي حنيفة ولا وعند محمد لا يجوز كما كان الضرر قبل أبو يوسف ولا مع أبي حنيفة ولا كافي ودال القروا كما  
إذا علم عدوها وأمكن تسليمها جاز بيعها لأنه مال مقدور التسليم ولا يجوز بيع الإبريق التي هي حلية  
السلام عنه ولا يقبل على تسليمه إلا أن يبيع من رجل نعم أنه عند أبي حنيفة لأن المتيقن أبق مطلق وهو  
أن يكون أبقا في حق المتعقدين وهذا غير أبق في حق المشتري ولا إذا كان عند المشتري شيء من الثمن التسليم  
المائع لا يضيء بغير العقد إذا كان في يده وكذا في شيء عند المشتري لأنه ما تملكه وقبضه ما تملكه لا يوجب  
قبض المبيع ولو كان المتيقن يبيع ما لا يقبضه من قبضه ولو قال هو عند فلان فيعنه من قبضه لا يجوز  
لأن أبق في حق المتعقد ولا يقبل على تسليمه لو باع الأبق ثم عاد من ألقاب لا يملك العقد لا يقع بأطلا

له قوله ولا يجوز بيع النخل وقال محمد لا يجوز بيع النخل المجتمعي في كراسة انسان بعد ما لا يحضره فهو عسله ايضا مال ذلك الانسان



[illegible]



[illegible]

له قوله وهو اختيار مشايخنا الخ فتنه اي فان ما اُفتي به الناصح وما في النقاية وبيرع الهداية خلاف المفتي به ٢



منه قوله لا يجرز البيع الثاني إلى سياق نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث تارة صاحب الهداية معناه الأمر ببيع القيمة

كتاب البيع

والواري والزائد ينجي على ما قالوا وحسان مع اتحاد اصلهما قال من اشترى جارية بالثمن حاله  
أونسية فقبضها ثم باعها من البائع بخمسة مئة قبل ان ينقد الثمن لا يجرز البيع الثاني وقال الشافعي  
يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البائع ومن غيره سواء وصار كالوابع بمنزلة  
الثل لا ولو بالزيادة او بالعرض لنا قول عائشة رضي الله عنها قالت بعت بسماتة بعد ما  
اشترت بثمان مائة بثلثي شبر واشترت بثلثي شبر من ارقم ان الله تعالى بطل حجه وجماعه مع رسول  
صلى الله عليه واله وسلم ان لم يتب ذلك لان الثمن لم يرد في ضمانه فاذا وصل اليه المبيع وورق المقاصة  
بقي له فضل خمسة مائة وذلك بلا عرض تخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند الجانسة

منه قوله لا يجرز البيع الثاني إلى سياق نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث تارة صاحب الهداية معناه الأمر ببيع القيمة



1

بقية ٤٠ رغبة في نيل الزيادة لسمعه المستقر من عشرة ربحا



11

[illegible][illegible][illegible]

لا يفسد كما اذا وشمها  
 المشتروا ويديروها  
 الله والرسول  
 لا يفسد  
 او للمعقود عليه  
 عارية عن العوض  
 ان يكون متعارفا  
 لا يفسد وهو الف  
 لان اشطر لم يفسد  
 فلا يؤدي الى الربو  
 قضيته الاطلا  
 والشافعي لا وان  
 لسة ان يباع من  
 البيع حتى يبيع عليه  
 فاسدا فلا ينقل  
 على كذا كراهه ولكن  
 بنقصان العيب  
 فترجع جانب الجواز  
 على جانب الفساد

ثم ان كان خراجها وارثا  
بيعه وشتر ثم جملة المذ  
العقد لتبني بدو وال  
لومن اهل الاستحقاق  
فيؤدي الى الربوا ولا نه  
ان العرف قاض على الق  
لا هو من المذهب كشر  
الا الى المنازعة اذا ثبت  
في التضرر والتخير لا  
كان مخالفا في العتق و  
يعلم انه يعتقد ان يسند  
التمن عند ابى حنيفة  
ان تلف بوجه اخره  
من حيث حكمه لا يملكه م  
اتلف من وجه اخر لم يتحقق  
فكان الحال قبل ذلك

٦٢  
 ن كان خذيل يستيه  
 ولد هافا البير فاسدا  
 هب فيلن يقال كل شيء  
 شرط وكل شرط لا يقتضيه  
 نقسده كشران لا يبيع  
 يقع بسببه المنازع تفيد  
 نيا س لو كان لا يقتضيه  
 ان لا يبيع المشتري الا  
 هذا نقول هذه الش  
 الزام حة والشرط يقتض  
 فليس على بيع العبد ش  
 شرط فيلوا عقد المشتري  
 فغير ان تغير البيع بشرط تحقق  
 ولا فلا يبقى فاسدا حتى  
 ان حليفة ان شرط العبد  
 سيرة للمالك والشي بانتهاء  
 في الملائمة فيتقر الفس  
 يوقوا قال وكذا  
 في حال عقد موقوف

١٥١  
 من باع عبدا على ان  
 لا يشتريه احد الا بموافقة  
 الباعث عليه فانه لو اشتراه  
 غيره لم يفسد البيع ولا يفسد  
 العبد ولا يفسد العتق  
 لان هذا بيع وطرفه قد  
 لم يقتضيه العقد كشرط  
 العقد وفيه منفعة  
 لم يرد الشرع بحواجز  
 من المصلحة العامة  
 المشتري العبد المبيع  
 العبد لغيره ان لا يشتريه الا بالرضا  
 يجري العقد عن مقصد  
 فيه العقد ولا منفعة  
 لاتباع المبيعة لانه ان  
 شرط لا يقتضيه العقد  
 في ذلك وفيه منفعة  
 فالحجة على ما ذكرناه  
 بعد ما اشتراه بشرط  
 يجب عليه القيمة لان البيع  
 تنق من حيث ذاته لا يلازم  
 فيتقرر وله ان لا يمنع العتق  
 اذ واذا وجب العتق تحقق  
 الك لوباع عبدا على ان

[illegible]







الاستصناع قال والبيع الى النيزو والمجان وصحها النصارى وفطر الحق اذا لم يقرب المتبايعان ذلك

فاسد الجاهل الاجل وهو مفضية الى المنازعة في البيع لا تبناها على الماكسة الا اذا كانا يعرفانه

لكونهم معلوما عندهما او كان التاجيل الى فطر النصارى بعد اشعاره في صومهم لان مدتهم يوم الايام

معلومة فلا جملته فيه قال ولا يجوز البيع الى قدام الحاج وكذا الى المحضاد والى اهل القطر

والجواز انما يتقدم وتاخروا لو قبل الى هذه الاوقات جاز لان الجاهل ليس بمتيقن في الكفالة

وهذه الجاهلية يسيق مستدركة لا خلافا للصحة ربه فيها ولا في معلوم الاصل لا في غير اصل الجاهل

في اصل الدين بان تكلفه اذ اب على ان يقع الوصف في خلاف البيع فانه لا يجتمع في اصل الثمن

فكذلك في وصفه بخلافه اذ ابا ع مطلقا ان اجل الثمن الى هذه الاوقات حيث جاز لان هذا







المشروع ما يكون مرضيا والقبيح ما لا يكون مرضيا فينعدم اصل العقد لضرورة النفي ومقتضاه ولكننا نقول مرجب النفي  
الانتهاج وعلى وجه يكون النفي مختارا فيه... وذلك لا يكون الا بعد نفي المشروع ومشروعا باعتبار هذا الاصل ١٧ المبسوط ص ٢٣ ج ١٣

فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه  
فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه

فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه  
فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه

فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه  
فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه

فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه  
فانما لا يشترط في القبض ان يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء بل قد يكون المراد بالقبض هو القبض على الشيء او على ما فيه

وربما

وربما

وربما

وربما

وربما

وربما

وربما

وربما

وربما



[illegible]

يخرجون مباشرة للعقود الخامسة وكل ذلك ربوا ١٣

له قوله ولكل واحد من المتعاقدين فسخه الزلزال العقود الفاسدة من ابواب الربا معنى فلا يجوز للمسلم الاستغفار  
عليها بل يفسخها كما صرح به صاحب الهداية في ص كتاب الشهادات ١٩١ ج ٣ حيث قال لان الانسان قلما



امتناع اقال وليس للبايع في البيع الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يرا الثمن لان المبيع مقابل له

فَكَذَّابٌ عَلَيْهِمْ وَغُرْمَاءٌ بَعْدُ فَاتَّكَلَ الْأَعْمَىٰ ثُمَّ انْكَرَتْ رَأْسُهُ الْقَائِمَةُ يَأْخُذُهَا بَعْضُهُمْ أَلْأَنفُسَ الْمُتَعِينِ

باع دارا بعا فاسدا فبناها المشتري فعملية قيمتها عند ابن حنيفة ١٠٠ رواه يعقوب عن ابن الصغير

ضعف من حق البائنه حتى يحتاج فيه الى القضاء ويطلب بالتأخير في الحق البائنه ثم اضعف  
 اضعف من حق البائنه حتى يحتاج فيه الى القضاء ويطلب بالتأخير في الحق البائنه ثم اضعف

فإنقطع حق الاسترداد كالباع غير المخالف في الشقيع لا تبيح منه التسليم ولو لم يسلط عليه المستر  
 ابي بطله رابع الاسترداد  
 ابي ابل عدم التسليم الشيخ ١١

في كتاب الشفعة وان حو الشفعة مبنى على لفظ عرجي الباع يالبياء عوبو ياء على عحد  
اي برب الله مشرق

والله را هم والله ناكند استعنان، في الحق فلم يتعلو الثاني بعنه فلم تمك الخت فلاح

وَمِنْ رِشْمِ النَّوْعِ لِعَلَّاقِ لِقَدْ فَمَا يَتَعَيَّنُ حَقِيقَةً وَفِيهَا لَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنْ خِثَانَةٍ يَتَعَلَّقُ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]







بييع من يزيد وتفسيره ما ذكرنا وقد صححنا النسخة بأعقد حواشيها بييع من يزيد ولأنه بيع

الفقراء والحاجات اليه نوع من اقال ومن ملك مملوكين صغيرا احلوا ذروا

محکم من الآخر یفرق بینہما او کذا لسان کان احدهما کبیرا و الاصل فی قولہ من فرق بین  
صفت ذو ویرایا جوارست ۱۱ احوال المیزان ۱۱

والد ولد هافق الله بينه وبين حبيته يوم القيامة وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قلت اخبرنا في هذا ما رواه عن علي بن ابي طالب

اعلى غلامين اخوين صغيرين ثم قال لهما فاعل الغلامان فقالا بعت احدهما فقالا اكره  
 اى احدهما ان يكره

ادراك ویدی احدث دولان الصغیرستانس بالکیر الکیریتعاھد کان فی  
 رده باز گروانید ورامسن

بيع احد ما قطرة الاستيناس من التعاهد وفي ترك الرحمة على الصغار وقد وعد

عليه السلام معلول بالقرابة المحترمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير  
 من الفرق ١٤٤

وكانوا ينادون به في كل مكان حتى جاءهم في مكة فماتوا بها في سنة ١١٠ هـ

لغة لا بأس بغير واحد منها ولو كان التثنية بمعنى مستحبة لا بأس به كقوله أحدهما بالتحانية

وَمِنْهُمَا بِالْغَيْبِ وَالْغُفَىٰ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ۝

لهذا لم يجاز العقد وعن أبي يوسف أنه لا يجوز قرابة الولادة ويجوز في غيرها وأوعنا أنه لا يجوز

في جميع ذلك ما روينا فان الامر بالادراك والذوق لا يكون الا في المبيع الفاسد كما ان ركن البيع

من اهله في حلة واغما الكراهة لعلته مجاور فشا كراهة الاستيما وان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق

ان کلمتی صلی اللہ علیہ وسلم ان کے لئے  
میں نے اس کی تائید کی ہے اور میں نے اس کی تائید کی ہے

ابا بلکے گیسٹ ہوسٹل کے روبرو واقعہ ہو گیا ہے۔  
خاک خور و فاسقوں کا یہاں پر ایک بڑا مجمع ہے۔

من قولہ قدس سرہ  
 وانا تمیذا الصغیر  
 وانا تمیذا الصغیر  
 وانا تمیذا الصغیر

بعضه  
مؤمن بجان از دنیا  
الکون علی مالک  
مؤمن و درده حبیب  
ان با ما عیب  
برده و عیب  
ایمان التملو الیه  
التقریفا ناعنی شیطان  
ولیس من اضر بنظرنا  
اقاض الله امرنا  
نما ولا یست  
نفسا ولا یست

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تُفْعَلُونَ

باب في بيان  
الادب عن عبد الله بن عباس  
عن ابي بصير قال قال رسول الله  
صلي الله عليه وعلى آله وسلم من لم يعرف  
عفا

ان الحوي انما هو في الابرار  
مستغفرين بالان عذرا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
هذا الذي كنا لنهتدي لہ  
لو لم یکن فی الذلک  
برهاناً علینا انما  
نظن اننا لعلیٰ

لأن القياس يقتضي أن يكونان للملكية  
يتم في ملك كيف شاكر

وَاَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيٌّ خَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِمْ  
 وَرَوَّى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا هُمْ يَحْكُمُونَ  
 فَالْيَوْمَ لَكُمْ آيَاتُ يَوْمَ قَوْسٍ يَرِي  
 الْيَهُودَ وَالنَّصَارَةَ وَالْمُجْرِمِينَ

النبي حتى كان يفتي  
في غير النبي عنه  
لا يفتي في غيره

وعدوا  
لما لم يتركوا  
ببطل القياس  
التي في الاماكن  
التي في الاماكن

انفص من خلفك  
موردہ اکفا علیہ  
موردہ اکفا علیہ  
موردہ اکفا علیہ

[illegible]

له تله صغيرين الخ وقال مشائخنا اذا ما حقا ورضيا بالتفريق فلا بأس به لا غنا من اهل النظر لانفسهما ورجاير ان  
الصالحه في ذلك فتح ١١ رد المحتار ص ٤٩١ ج ٤



الذين يبيعون في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته

بينهما كما لا يبيح معنى ما ورد بالنص وقد اختلفوا في ما بين ما يبيح وبين ما كانتا متين اختين

# باب الافتالة

الا فتالة جائزة في البيع مثل الثمن الاول لقوله من قال ناد ما بيعت قال الله عز وجل يوم القيامة  
ولا ان العتق حقه في مكان رضى فالحال اجتماعا فان شرط اكثر منه او اقل فالشرط باطل ويحل مثل الثمن الاول الاصل

ان الافتالة في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته

وعند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته

الذين يبيعون في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته

الذين يبيعون في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته  
عند ان يبيع في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته

منه قوله الافتالة في حق المتعاقدين في حق غيرهما لان لا يمكن جعله خافضاً لغيره عند ان حيفته



له قوله باب الافتالة وهو يبيع جد يد في حق غير المتعاقدين وفي حقها بعد القبض نسخ فان تعذر تبعضها



[illegible]



باب المراجعة والتولية

بالتشراول من غير زيادة بيع والبيعان جائزان لا يستجاء شرائط الجواز والحاجة ماسة الى هذا  
 النوع من المبيع لان الغيا لا يمتد والتجارة تحتاج الى ان يعتد فعل الزكي الممتد ويطيب نفسه بثل ما  
 اشترى وبزيادة بيع فوجب القول بجوازها وكذا اكل ميناها على الامانة والاحتراز عن الخيانة وعن  
 شبهتها وقد جازان النبي صلى الله عليه وسلم اراد الهجرة ابتاع ابو بكر بن عبد الله بن قيس فقال له النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم ولني احدهما فقال هو لك بغير شيء فقال عليه السلام اما بغير شيء فلا قال  
 ولا تصير المرائحة والتولية حتى يكون العوض ماله مثل لانه لا يمكن لمثل لو ملكه ملكه بالقيمة

ولو كان المشيئة بما راى من يالك لك البذل وقلا عير به هم او شئ من المكيل وضو جان

لا ينفذ على الوفاء بالتزام وان باع بعد زيادة لا يجوز ولا يملك على ما سلك المال ببعض قيمته لا يملك

ليس من ذوات الامثال ومجوزان يضيف الى اسل مال جرّة القضا والطرار والصبيغ والفعل

ولجزة حل الطعام لأن العرف جازياً لحاق هذه الأشياء به إس كمال في مادة التجار ولأن كل ما  
 من موضع إلى موضع ١٢  
 لا تتركه في موضع  
 من موضع إلى موضع ١٢

يزيد في البيع أو في قيمته يلحق به هذا هو الأصل وما عدا ذلك من جهة الصفة لأن الصانع وأخواته  
 الصانع من المال ١٢ جهة الصانع والغيران والصانع

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بلا ليلايون كاديوسون العثم بمنزلة الحل بخلاف جرة الراعي وكما عيت الحفظ لانه  
اذا القيام على عا حصره من غير ان يتركه من الراعي من الاجر انما هو الحفظ لانه

بقية ٢٠ بقيتهما ثم تقايلا وقد خصصت الدنانير رجع بالدنانير للجار فرفع ولو سكتا عن الثمن أيضا وقت الاقالة رجب  
الثمن الاول وكذا لو شرط فيها غير الثمن الاول او اكثر منه اقل ناهيا تصم بالثمن الاول ويبطل الشرط حتى اذا دفع البائع



الدر الحنّاس (قوله حمر) اى عن الخطوط ومعنى كون قول الامام اوثق اى احتوط لما علمت من ان الشيعة

كالحقيقة هنا للتحريم عن الخيانة ١٢ رد المحتار ص ١٧٤ ١ فالفتوى على قول الـ حنفية ١٠



١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



له قوله قتل يقوم بثمن حال وثمن زوجل الذ وقال  
الوجه حفرا الحفرا للفقري الرهرع بفعل ما بين الحال والزوجل واقره في البر حان و البحر والحتم ٣٣  
ملحق الأبحر على صاحش مجع الأضر من ٧٨ ٢٢

فالتفتوا على قول أبي جعفر الهندواني .

فيما اذا لم ينقص الملوقة عن ابي يوسف في الفصل الاول انه لا يبيع من غير بيان كما اذا اخبى  
اي ان يشب  
بفعله هو قول الشافعي ما اذا افقأ عينه بنفسه او فقأها اجنب فاخذ اشها المبيع امرأته  
حتى يتبين لانه صار مقصودا بالانلاف فيقال لها شي من الثمن وكذا اذا او طها وهي يكون العتق  
جزء من العين يقابلها الثمن وقد حبسها ولو اشترى ثوبا فاصابه في ضره او حرق ثوبه يبيعه  
مراجه من غير بيان ولو تكسر بشره وطيه لا يبيعه حتى يتبين والمغني ما بينه قال من اشترى  
غلاما بالثمن رهمنه فباعه برهمنه مائة ولم يتبين فعلم المشتري فاذا شاء رده وان شاء قبل  
لان الاجل شي بالبيع لا يرى ان يرد في الثمن لاجل الاجل والشبهة فيها ملحقه بالحقيقة فصا  
كانه اشترى شيان ويأخذ احدهما مراجه بثمانها والا فله على المراجه يوجب السلافة عن مثل  
هذا الخيانة فاذا ظهرت بخير كان العيب وان استعمله فاعلم لزمه بالثمن ومائة لان الاجل يقابله  
شي من الثمن قال فان كان ولا اياه ولم يتبين رده ان شاء لان الخيانة في التولية مثلها في المرا  
لان بناء على الثمن الاول وان كان استعمله ثم علم لزمه بالثمن لم يذكره وعن ابي يوسف  
انه في القصة وكسرت كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى المربوف مكان الجباة وعلم به الانفاق  
وسألتك من بيعه ان شاء الله تعالى وقيل يقوم بشي حال وثمن مؤجل فيرجع بفضل ما بينهما  
ولو لم يكن الاجل شرط في العقد ولكنه منجوع معا دقيل لا بد من بيانه لان المعروف كالمشروط  
ويجوز بيعه ولا يبيعه لان الثمن حال قال ومن ولي رجلا شيئا بما قام عليه لم يعلم المشتري به  
قام عليه فليبيعه فاسد لجمالة الثمن فان اعلم البائع في المجلس فهو بالخيار ان شاء وان شاء  
تركه لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كاشلا للعقد وصلا كما هو القول في  
الاشارة الى ان لا يبيعه لان الثمن حال قال ومن ولي رجلا شيئا بما قام عليه لم يعلم المشتري به







[illegible]

له قوله على ما بين في باب السلم الخ انظر هذا البحث في الصايقه ص ٩٩ ج ٣ حيث قال ومن اسلم في كرخطة فلما حصل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل كرا وامر برب السلم

ليقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فاكثاله له ثم اكثاله لنفسه جاز ١٢



بأصل العقل استقام قال من باع ثمنه لم يجر له ما صار مؤجلاً لأن الثمن حقيقة فذلك يؤخره  
 تفسيراً على من عليه البيع لا يملك ما لم يملكه مطلقاً فذلك مؤجل ولو لم يملكه لم يجر له ان كان ثمنه حقيقة  
 فهو الربح لا يجوز ان كانت متقاربة كالحصاد والبيع لا يجر له الكفاية وقد ذكرناه من قبل  
 قال كل حين حال اذا جله ما جاز وجلا ما ذكرنا الا القرض فان تجله لا يصح لانه اعادة وصلة  
 في الاستدانة يصح بلفظها لا اعادة ولا يملكه من يملك التبرع كالوصي والصبي ومعلومه في  
 الانتهاء فعلي اعتباراً لا ابتداء لا يلزم التلجيل فيه كافي لا اعادة اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء  
 لا يصح ان يصير مع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربح وهذا بخلاف ما اذا الوصيان يقرض من  
 ماله المتدبره فلا الى سنة حيث يلزم الورثة من ثلثه ان يقرضوه ولا يطالبوه قبل المدة  
 لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقت للمو  
 اي قوله في التبرع

### باب الربوا

قال الربوا محرم في كل كيل وموزن ذابح بجنسه متفاضلاً فالمتعدي الكيل مع الجنس  
 الوزن مع الجنس قال وهو يقال ليقدر مع الجنس هو شمل ولا اصل فيه كما ثبت المشهور هو  
 قوله عليه السلام الخطب بالخطبة مثلاً بمنزلة اليد والفضل بعاداً عن الاشياء الستة الخطب  
 الشهيرة والتمزق الملح والذهب الفضة على هذا المثال وروي برأتين بالرفع مثل بالنصب مثلاً  
 ومعنى لا يبيع التمر ومعنى الثاني هو التمر والحكم محمول بالاجماع القاسمين لكن العلة عندنا ما ذكرناه  
 وعندنا الشاخص الطعم في المطعومات والثمن في الثمنين شرط والمساواة مغلظة لا اصل هو محرم  
 اي قوله في التمر

كتاب البيوع

او غير ذلك من سائر البيوع الفاسدة في حكم الا سلام انه يجوز (في حقه ٨٠)

له قوله باب الربوا المحرم واما شرطه فخر بان الربا فمهما ان يكون البدلان معصومين فان كان احد هما غير معصوم  
 لا يتحقق الربا عندنا ..... وعلى هذا الاصل يخرج ما اذا دخل مسلم دار الحرب تاجراً فباع حبوباً درهم بدرهمين



بقيته ٤٩ عن ابن حنيفة رحمه الله ... لا مال الحرب ليس يخصص بل يهضم في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه من غير ضار له فيه من الغدر والخيانة

في هذا الموضع من كتابنا في الترتيب ان كان ذلك كما قيل بما يربى التفتين

البيع وهو المقصود بوقوعه في البيع ان يهضم في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه من غير ضار له فيه من الغدر والخيانة

عند ذلك لا نضع على شرطين التقاضي والمماثلة وكل ذلك بشرط العرف والخطر كاشترط الشماق في النكاح  
فيقول اربعة تناسلها الخطر والعرف وهو الطعم بقاء الانسان في الثمن بقاء الاموال التي هي مناسط  
المصالح بما لا اثر للجنسية في ذلك فجلنا شرط الحكم بقيد ومع الشرط كوننا لوجها للمماثلة شرطا  
في البيع وهو المقصود بوقوعه في البيع ان يهضم في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه من غير ضار له فيه من الغدر والخيانة











AP

[illegible]

كتاب الفيرع ١ تكملة

له قوله ويجوز بيع الفلاس بالفلسين الذي انظر هذا البحث في تكملة فتح المصالح لوالانا محدث عثمانى دامت برکاتکم



[illegible]

ولا بالسوي لان الجانسة باقية من وجهها من اجزاء الخطوط المعيار فيها الكيل لكن الكيل غير  
مستقيم فيها وبين الخطه لاكتنازها فانه تخلخل جنات الخطه فلا يجوز ان كان الكيل ويجوز بيع  
الدقيق بالدقيق متساويا كيلا يتحقق الشرط ويبع الدقيق بالسوي لا يجوز عند ابى حنيفة متفا  
ولا متساويا لانه لا يجوز بيع الدقيق بالمقليه ولا بيع السوق بالخطه فكذا بيع اجزائها القليل الجانسة  
من وجهه وعند ابى حنيفة اجزاء مختلفان لاختلاف المقصود قلنا معظم المقصود هو التغذي  
يشملها ولا يماثل بقوات البعض بالمقليه مع غير المقليه والعكسه بالنسبة قال يجوز بيع اللحم  
بالجوان عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد اذا باع لحم من جنس لا يجوز الا اذا كان اللحم  
المفتر اكثر ليكون اللحم بمقابله ما فيهم اللحم الباقي بمقابله السقط اذ لو لم يكن لك يتحقق الربوا  
من حيث زياده السقط او من حيث زياده اللحم فصار كالحل بالتسميم لمانه باع الموزون بما ليس  
بموزون لان الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن مفر ثقلا ياوزن لا يخفف نفسه مرة ويثقل اخرى  
بخلاف ذلك المسأله لان الوزن في الحال يعرفه رالدين اذ ميزنيه موين الثجور يوزن الثجير  
قال يجوز بيع الرطب بالتمثل مثل عند ابى حنيفة وقال لا يجوز لقوله عليه السلام حين  
اشترى الرطب بالتمثل مثل عند ابى حنيفة وقال لا يجوز لقوله عليه السلام حين

[illegible]



△△

اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
 وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ  
 وَبَارِكْ وَسَلِّمْ  
 وَتَقَبَّلْ مِنَّا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

[illegible]

٥٥ قوله الوحي يا ايها  
 النبي اني قد اخذت  
 من عند الرب بالذي  
 انزل اليك الكتاب  
 انك تكون نبي  
 مرسل الي الناس  
 بالذي قد انزل  
 اليك الكتاب  
 انك تكون نبي  
 مرسل الي الناس

له قوله وله ان الرطب ثم الخ الفتوى على قوله ابي حنيفة كما علمت صنيع الهداية حيث  
اخر دليله وضعف دليل صاحبين ١٢



له قوله الرزيب المنفع بالمنفع المزدني الحناية كل تفاوت خلقي كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساطع الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد كالخفلة

أول الرزيب المنفع بالمنفع هما مثالا عندنا حنيفة وابن سفيان <sup>١٣٦٤ هـ</sup> قال محمد بن أبي حنيفة في كتابه <sup>١٣٦٤ هـ</sup> لا ينعبر بالمساواة في عدل الأحوال وهو المال وأبو حنيفة يعتبر في الحال كذا أبو يوسف <sup>١٣٦٤ هـ</sup> عملا طرازا للحياة لا أنه ترك هذا الأصل في بيع الرطب بالتمر لما رويناه له وأبو جعفر لم يحدس <sup>١٣٦٤ هـ</sup> بين هذه الفصول وبين الرطب بالتمر والتفاوت فيما يظهر مع بقاء البدلين على الاسم الذي <sup>١٣٦٤ هـ</sup> عقد عليه العقد في الرطب بالتمر مع بقاء لهما حاله لك فيكون تفاوتنا في عين المعقود عليه وفي <sup>١٣٦٤ هـ</sup> الرطب بالتمر والتفاوت بعد نزول ذلك الاسم فلم يكن تفاوتنا في المعقود عليه فلا يعبر ولو باع <sup>١٣٦٤ هـ</sup> البسر بالتمر متفاضلا لا يجوز لأن البسر مختلف عن الكفر في حيث يجوز بيعه بما شاء من التمر <sup>١٣٦٤ هـ</sup> اثنان بواحد لا ينعبر في هذا الاسم له من أول ما تنقصد صورته لا قلبه والكفر في عدد <sup>١٣٦٤ هـ</sup> متفاوت حتى لو باع التمر نسيئة لا يجوز له الحالة قال أبو حنيفة في البيع بالزيت والسمسم <sup>١٣٦٤ هـ</sup> حتى يكون الزيت والشيرج أكثرهما في الزيتون والسمسم يكون الدهن مثله الزيادة بالتبديلان عند <sup>١٣٦٤ هـ</sup> ذلك يعبر عن الزيادة ما فيه من الدهن موزون وهذا لأن ما فيه لو كان أكثر أو مساويا له <sup>١٣٦٤ هـ</sup> والتجريد بعض الدهن والتجريد فضل وكلمة يعلم مقدر ما فيه لا يجوز لاحتمال الزيادة والشبهة <sup>١٣٦٤ هـ</sup> في الحقيقة والجود منه واللبن سمنه والعنب بعصرة والتبريد بسع على هذه الاعتبارات فختلفوا <sup>١٣٦٤ هـ</sup> في القطن بغزله والكرباس القطن يجوز كيف ما كان بالاجماع قال أبو حنيفة في بيع النجاسات المختلفة <sup>١٣٦٤ هـ</sup> بعضها ببعض متفاضلا ومراعاة لحالها بل والبقر والغنم فاما البقر والجواميس حتى لو اختلف <sup>١٣٦٤ هـ</sup> في النقص والزيادة في الرزيب المنفع بالمنفع هما مثالا عندنا حنيفة وابن سفيان <sup>١٣٦٤ هـ</sup> لا ينعبر بالمساواة في عدل الأحوال وهو المال وأبو حنيفة يعتبر في الحال كذا أبو يوسف <sup>١٣٦٤ هـ</sup> عملا طرازا للحياة لا أنه ترك هذا الأصل في بيع الرطب بالتمر لما رويناه له وأبو جعفر لم يحدس <sup>١٣٦٤ هـ</sup> بين هذه الفصول وبين الرطب بالتمر والتفاوت فيما يظهر مع بقاء البدلين على الاسم الذي <sup>١٣٦٤ هـ</sup> عقد عليه العقد في الرطب بالتمر مع بقاء لهما حاله لك فيكون تفاوتنا في عين المعقود عليه وفي <sup>١٣٦٤ هـ</sup> الرطب بالتمر والتفاوت بعد نزول ذلك الاسم فلم يكن تفاوتنا في المعقود عليه فلا يعبر ولو باع <sup>١٣٦٤ هـ</sup> البسر بالتمر متفاضلا لا يجوز لأن البسر مختلف عن الكفر في حيث يجوز بيعه بما شاء من التمر <sup>١٣٦٤ هـ</sup> اثنان بواحد لا ينعبر في هذا الاسم له من أول ما تنقصد صورته لا قلبه والكفر في عدد <sup>١٣٦٤ هـ</sup> متفاوت حتى لو باع التمر نسيئة لا يجوز له الحالة قال أبو حنيفة في البيع بالزيت والسمسم <sup>١٣٦٤ هـ</sup> حتى يكون الزيت والشيرج أكثرهما في الزيتون والسمسم يكون الدهن مثله الزيادة بالتبديلان عند <sup>١٣٦٤ هـ</sup> ذلك يعبر عن الزيادة ما فيه من الدهن موزون وهذا لأن ما فيه لو كان أكثر أو مساويا له <sup>١٣٦٤ هـ</sup> والتجريد بعض الدهن والتجريد فضل وكلمة يعلم مقدر ما فيه لا يجوز لاحتمال الزيادة والشبهة <sup>١٣٦٤ هـ</sup> في الحقيقة والجود منه واللبن سمنه والعنب بعصرة والتبريد بسع على هذه الاعتبارات فختلفوا <sup>١٣٦٤ هـ</sup> في القطن بغزله والكرباس القطن يجوز كيف ما كان بالاجماع قال أبو حنيفة في بيع النجاسات المختلفة <sup>١٣٦٤ هـ</sup> بعضها ببعض متفاضلا ومراعاة لحالها بل والبقر والغنم فاما البقر والجواميس حتى لو اختلف <sup>١٣٦٤ هـ</sup>







بقية ٨٠ الشارح الى ان ذكره في التتارخانية ايضا كقوله في فصل القرض (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وحيد يقول تدهد الجيران تفاوته ويضع يكون اقتراضه غلبا والقياس يترك بالتعامل وجعل المتأخر من الفقرة على قول ابي يوسف في قوله ان قول ابي بصير ١٢٠٨ ج ٢

الكتاب البيوع

من اشترى منزلا فوق منزله ليس له ان يشتري بكل حق هو له او يفتقر بكل قليل فكثير هو فيه  
 من اشترى بيتا قوتيت بكل حق هو له ان لا يشتري اراحمه ودها فله العلو والكنيف  
 جمع بين المنزل والبيت له ان يفسم اليه ينظم العلو له اسم لما ادر عليه الحد والعلم من توابع  
 الاصل اجزائه فيدخل في البيت اسم لما يات فيه والعلم منه والشيء لا يكون متعلقا به فلا يدخل  
 فيه الا بالتخصيص على المنزل بين الدار والبيت كمن ياتي في حيزه من السكن مع ضرب قصو اذا لگو  
 في منزل الدار فله به بالدار يدخل العلو فيه تبعاً عند كل التوابع وكثيره به بالبيت لا يدخل  
 فيه بدونه وقيل في عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك لان كل سكن يسمى بالفارسيه خانه ولا  
 علو ولا يدخل العلو في اسم الدار يدخل الكنف لانه من توابعه لا يدخل الظل الا بذكره عند  
 ابي حنيفة لان مبنى على هو الطريق فاخذ حكمه وعندهما ان كان مفتوحا في الدار يدخل من غير ذكره  
 شي مما ذكره لان من توابعه فشا بالكنيف قال من اشترى بيتا في دار او منزلا او مسكنا لم يكن له  
 الطريق الا ان يشتريه بكل حق هو له او يفتقر بكل قليل فكثيره كذا الشرح والمسيل لا يخرج  
 الحد دالا ان من التوابع فيدخل في كل التوابع بخلاف الاجارة لانها تنفعه لا انتفاع ولا يتحقق الا به  
 المستاجر لا يشترى الطريق عادة ولا يستاجر فيدخل تحصيل الفائدة المطلوبة منه اما الانتفاع  
 بالبيع ممكن بدونه لان الشتر عادة يشترى وقد يخرج فيه فبعضه من غيره فصلا لفائدة  
 ومن اشترى جارية فوله عندنا فاستحقها باجل بيتة فاني اخذها وولدها وان قريها لرجل

# باب الحقوق

# باب الاستحقاق

من اشترى منزلا فوق منزله ليس له ان يشتري بكل حق هو له او يفتقر بكل قليل فكثير هو فيه  
 من اشترى بيتا قوتيت بكل حق هو له ان لا يشتري اراحمه ودها فله العلو والكنيف  
 جمع بين المنزل والبيت له ان يفسم اليه ينظم العلو له اسم لما ادر عليه الحد والعلم من توابع  
 الاصل اجزائه فيدخل في البيت اسم لما يات فيه والعلم منه والشيء لا يكون متعلقا به فلا يدخل  
 فيه الا بالتخصيص على المنزل بين الدار والبيت كمن ياتي في حيزه من السكن مع ضرب قصو اذا لگو  
 في منزل الدار فله به بالدار يدخل العلو فيه تبعاً عند كل التوابع وكثيره به بالبيت لا يدخل  
 فيه بدونه وقيل في عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك لان كل سكن يسمى بالفارسيه خانه ولا  
 علو ولا يدخل العلو في اسم الدار يدخل الكنف لانه من توابعه لا يدخل الظل الا بذكره عند  
 ابي حنيفة لان مبنى على هو الطريق فاخذ حكمه وعندهما ان كان مفتوحا في الدار يدخل من غير ذكره  
 شي مما ذكره لان من توابعه فشا بالكنيف قال من اشترى بيتا في دار او منزلا او مسكنا لم يكن له  
 الطريق الا ان يشتريه بكل حق هو له او يفتقر بكل قليل فكثيره كذا الشرح والمسيل لا يخرج  
 الحد دالا ان من التوابع فيدخل في كل التوابع بخلاف الاجارة لانها تنفعه لا انتفاع ولا يتحقق الا به  
 المستاجر لا يشترى الطريق عادة ولا يستاجر فيدخل تحصيل الفائدة المطلوبة منه اما الانتفاع  
 بالبيع ممكن بدونه لان الشتر عادة يشترى وقد يخرج فيه فبعضه من غيره فصلا لفائدة  
 ومن اشترى جارية فوله عندنا فاستحقها باجل بيتة فاني اخذها وولدها وان قريها لرجل

من اشترى منزلا فوق منزله ليس له ان يشتري بكل حق هو له او يفتقر بكل قليل فكثير هو فيه  
 من اشترى بيتا قوتيت بكل حق هو له ان لا يشتري اراحمه ودها فله العلو والكنيف  
 جمع بين المنزل والبيت له ان يفسم اليه ينظم العلو له اسم لما ادر عليه الحد والعلم من توابع  
 الاصل اجزائه فيدخل في البيت اسم لما يات فيه والعلم منه والشيء لا يكون متعلقا به فلا يدخل  
 فيه الا بالتخصيص على المنزل بين الدار والبيت كمن ياتي في حيزه من السكن مع ضرب قصو اذا لگو  
 في منزل الدار فله به بالدار يدخل العلو فيه تبعاً عند كل التوابع وكثيره به بالبيت لا يدخل  
 فيه بدونه وقيل في عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك لان كل سكن يسمى بالفارسيه خانه ولا  
 علو ولا يدخل العلو في اسم الدار يدخل الكنف لانه من توابعه لا يدخل الظل الا بذكره عند  
 ابي حنيفة لان مبنى على هو الطريق فاخذ حكمه وعندهما ان كان مفتوحا في الدار يدخل من غير ذكره  
 شي مما ذكره لان من توابعه فشا بالكنيف قال من اشترى بيتا في دار او منزلا او مسكنا لم يكن له  
 الطريق الا ان يشتريه بكل حق هو له او يفتقر بكل قليل فكثيره كذا الشرح والمسيل لا يخرج  
 الحد دالا ان من التوابع فيدخل في كل التوابع بخلاف الاجارة لانها تنفعه لا انتفاع ولا يتحقق الا به  
 المستاجر لا يشترى الطريق عادة ولا يستاجر فيدخل تحصيل الفائدة المطلوبة منه اما الانتفاع  
 بالبيع ممكن بدونه لان الشتر عادة يشترى وقد يخرج فيه فبعضه من غيره فصلا لفائدة  
 ومن اشترى جارية فوله عندنا فاستحقها باجل بيتة فاني اخذها وولدها وان قريها لرجل



المصنف يولد ها ووجه الفرقان بين صحة مطلقة فانها كاسه هامة فيظهر بها ملك من اصل  
والولد كان متصلا بها فيكون لها اما الاقراجة فاصح ثبتت الملك في العبد بغيره وقرينة الاخبار  
وقد اندفعت بآثاره بعد الانفصال فلا يكون الولد له قبل بدخول الولد في القضاء بالام تبعاً وقيل  
يشترط القضاء بالولد واليها تشير المسائل فان القاضي اخالم يعلم بالزواج والنفقة لان دخول الزواجا في  
الحكم كذا الولد اذا كان في غيره لا يدخل تحت الحكم بالام تبعاً قال من اشتبه عبد فاداه هو وقيل  
العبد المشتري اشتري في عبد له فان كان البائع حاضراً او غائبا غيبة معروفة لم يكن حل العبد شيء  
وان كان البائع لا يدري اين هو رجع المشتري على العبد ورجع هو على البائع وان اتهم عبد مقراً  
بالعبودية فوجه حرام يرجع عليه كل حال وعن ابن يوسف انه لا يرجع فيه لان الرجوع بالمعاوضة  
او بالكفالة والوجود ليس له الاخبار كما اذا قال لا جنبي ذلك او قال للعبد ارفعني  
فاني عبد هي المسألة الثانية ولهما ان المشتري في الشراء معتد على امره واقراره اتي عبد بالقول  
في الحرة فيجعل العبد بالام بالشراء ضامناً للثمن له عند تعد رجوعه على البائع دفعاً للثمن  
الضرر ولا تعد راء فيما لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن ان يجعل له امرضامناً  
للسلامة كما هو موجب بخلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى  
يجوز الرهن ببدل الضرر والمسارفة مع حرمة الاستبدال فلا يجعل له امرضامناً لسلامة محله  
لا جنبي لانه لا يباع بقوله لا يتحقق الغرض نظير مسائلنا قول المولى بايعوا عبدك هذا فاني قد  
ذنت له نظيره الاستحقاق يجوز عليه بقيمة ثم في وضع المسألة ضرر اشكال على قول ان حقيقته  
لان الدعوى شرط في حرمة العبد عند التناقص فليس له عوقيل ان كان الوضع في حرمة  
المصنف يولد ها ووجه الفرقان بين صحة مطلقة فانها كاسه هامة فيظهر بها ملك من اصل  
والولد كان متصلا بها فيكون لها اما الاقراجة فاصح ثبتت الملك في العبد بغيره وقرينة الاخبار  
وقد اندفعت بآثاره بعد الانفصال فلا يكون الولد له قبل بدخول الولد في القضاء بالام تبعاً وقيل  
يشترط القضاء بالولد واليها تشير المسائل فان القاضي اخالم يعلم بالزواج والنفقة لان دخول الزواجا في  
الحكم كذا الولد اذا كان في غيره لا يدخل تحت الحكم بالام تبعاً قال من اشتبه عبد فاداه هو وقيل  
العبد المشتري اشتري في عبد له فان كان البائع حاضراً او غائبا غيبة معروفة لم يكن حل العبد شيء  
وان كان البائع لا يدري اين هو رجع المشتري على العبد ورجع هو على البائع وان اتهم عبد مقراً  
بالعبودية فوجه حرام يرجع عليه كل حال وعن ابن يوسف انه لا يرجع فيه لان الرجوع بالمعاوضة  
او بالكفالة والوجود ليس له الاخبار كما اذا قال لا جنبي ذلك او قال للعبد ارفعني  
فاني عبد هي المسألة الثانية ولهما ان المشتري في الشراء معتد على امره واقراره اتي عبد بالقول  
في الحرة فيجعل العبد بالام بالشراء ضامناً للثمن له عند تعد رجوعه على البائع دفعاً للثمن  
الضرر ولا تعد راء فيما لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن ان يجعل له امرضامناً  
للسلامة كما هو موجب بخلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى  
يجوز الرهن ببدل الضرر والمسارفة مع حرمة الاستبدال فلا يجعل له امرضامناً لسلامة محله  
لا جنبي لانه لا يباع بقوله لا يتحقق الغرض نظير مسائلنا قول المولى بايعوا عبدك هذا فاني قد  
ذنت له نظيره الاستحقاق يجوز عليه بقيمة ثم في وضع المسألة ضرر اشكال على قول ان حقيقته  
لان الدعوى شرط في حرمة العبد عند التناقص فليس له عوقيل ان كان الوضع في حرمة

أه قوله قوله لهما ان المشتري الخ والاصل ان التصريح يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة  
فليحفظ ١٢ ملتقى الاجمعي على هامش مجمع الانهر ص ٩٣ ج ٢ ما لفتري على قول الطرفين ١١



الأصل قاله عوى فيها البشروط عند التضمن ثم يخرج الموقيل هو شرط لكن التناقض غير مانع من إخفاء

العروق أن كان الوضع في الاعتقاد والتناقض يمنع الاستبداد المولى به بفصار واختلافه في قيمة البيئة

على الطلقات الثلاث قبل الخلع والمكاتب يُقيمها على الاعتناق قبل الكتابة قال ومن ادعى حقا

دار معناه حقاً مجرولاً فصالحه الذي في يده عمل ثلثة درهم فاستحققت للدار اذراعا منها لم يرجع

بشيء لأن المرد عمن يقول عواي في هذا الباقي وإن ادعاهما كلها فصالحها على مائة درهم

فاستحق منها شيء رجع بحسابه لأن التوفيق غير ممكن فوجب الرجوع بيد استند فوات علاقة المبدأ

وذلك المسألة على أن الصالح عن الجهر على ما جاز لأن البهانة فيما يسقط لا تقضي إلى المنازعة

**فصل في بيع الفضول** قال من باع ملكا غيره بغير امره فالملك بالخيار ان شاء باع لجاز البيع وان

شأن فسخ وقال الشافعي لا ينبغي له أن يصدق ولا يشرعية لأنها بالملك وبأذن الملك  
 البيع ١٢ أي عن تصرف أي الولاية الشرعية ١٣

وقد فُقد ولا اعتقاد إلا بالقدرة الشرعية ولنا ان تصير تملك وقد حصل من اهل في محل فوجب القول

بالتعاقب اذ لا ضرف فيه لك مع تخير بل فيه نفعاً بحيث يكفي مؤنة طلب المشتري وقراراً

وغيره وفيه نفع العاقل لصون كالأمة عن الإلغاء وفيه نفع المشتري فثبت القدر الشرعي

تمصيلاً لهذه الوجوه كيف كان الذن ثابت دلاله لان العاقل يا ذن في التصرف الشاف

قال وله الاجازة اذا كان العقو علي باقيا والتعاقد ان يحالها لان الاجازة تنص في العقد  
اي القدرى ١٠ يعني  
اي تمام العقد  
التمسك  
اي مع ابيتهما ١٢

فلا بد من قيامه وذلك بقيام لعاقدين والمعقود عليهما إذ أجاز المالك كان الثمن مملوكا له أم لا

في يد بمنزلة الوكيل لأن الأجازة لا تقتضي بمنزلة الوكالة السابقة وللعصول أن يفسح قبل إجازة  
فإن الوكيل بالبيع أن يقبل الثمن فمما أنه في يد

دفعاً للحقوق عن نفسه بخلاف المصولي في النكاح لا ينعقد بغيره <sup>١</sup> خص هذا إذا كان <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup>

[illegible]

منه  
بلا من كل الدار والباليه  
غدا في بعض الباليه  
فوق على ان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

کتاب

المسيح  
انفس الزاوية وعليه  
على الاخرية فصول الاصل  
فصول الاصلية فصول الاصل  
فصول الاصلية فصول الاصل

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

وانشاء الله  
 ان التوفيق  
 وانشاء الله  
 ان التوفيق  
 وانشاء الله  
 ان التوفيق

٣٢٨ البيوع الذي يتعلق به

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



دنيا فان كان عرضا معينا انما صح الاجازة اذا كان العرض قايضا لاجازة نقد الاجازة  
عقد حتى يكون العرض اتم مملوكا للفضول وعليه مثل المبيع ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن  
مثليا لا يشترط من وجوه الشراء لا يتوقف على الاجازة ولو هلك المالك لا يفيد باجازه الوارث  
في الفصول لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا يجوز باجازه غيره ولو اجاز المالك لغيره حياته  
ولا يعلم حال المبيع جاز البيع في قول ابي يوسف انه اول وهو قول محمد لان الاصل بقاؤه  
نورجح ابو يوسف انه وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط  
الاجازة فلا يثبت مع الشك قال ومن غصب عبدا فباعه واعتقه المشتري ثم  
اجاز المولى البيع فالتق جاز استحسانا وهذا عند ابي حنيفة وعنه ابي يوسف انه وقال  
محمد لا يجوز كنه لا عتق بدون المالك قال عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم  
والموقوف لا يملك ولو ثبت في الاخرية ثبت مستند له وهو ثابت من وجوه وجاز البيع  
للاعتاق المالك الكامل المارضا وهذا لا يصح ان يقع الغاصب بشيئ من الضمان ولا ان يعتق المشتري  
والخير للبائع ثم يجيز البائع ذلك وكذا لا يصح بيع المشتري من الغاصب فانه مع انه اسرع  
نفذا حتى نفذ من الغاصب اذ ادى الضمان وكذا لا يصح اعتاق المشتري من الغاصب اذ ادى الغاصب  
الضمان ولهما ان المالك ثبت موقوف بغيره مطلق موضع لا فائدة للمالك ولا تصرفه على ما مر  
فيتوقف الاعتاق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعتاق المشتري من الراهن وكاعتاق الوارث  
عبد من التركة وهي مستغرقة بالديون يصح بيفدا اذ قضى الديون بعد ذلك بخلاف اعتاق  
الغاصب بنفسه لان الغصب غير موضوع لفائدة المالك بخلاف ما اذا كان في البيع خيار للبائ

هذا هو الحق جاز استحسانا الخ هذه من المسائل التي جرت المجاورة بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حين  
عرض عليه هذا الكتاب فقال ابو يوسف ما ريت للمدين الى حنيفة ان الحق جاز وانما سويت ان الحق باطل وقال محمد بل رويت في ان الحق جاز (بقية ٩٢)

كتاب البيوع

هذا هو الحق جاز استحسانا الخ هذه من المسائل التي جرت المجاورة بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حين  
عرض عليه هذا الكتاب فقال ابو يوسف ما ريت للمدين الى حنيفة ان الحق جاز وانما سويت ان الحق باطل وقال محمد بل رويت في ان الحق جاز (بقية ٩٢)

هذا هو الحق جاز استحسانا الخ هذه من المسائل التي جرت المجاورة بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حين  
عرض عليه هذا الكتاب فقال ابو يوسف ما ريت للمدين الى حنيفة ان الحق جاز وانما سويت ان الحق باطل وقال محمد بل رويت في ان الحق جاز (بقية ٩٢)



Handwritten marginal notes at the top of the page, including the number 92 in a circle.

لا يفسخ بطلان وقار الشريعة منع انعقاده في حق الحكماء ولا يخلاف المشتري من الغاصب اذا  
باع لان باهلا جازة ثبت للمبايع ملك قبل فاذ اطرا على ملك موقوف لغيره بطل ما اذا ادى  
الغاصب الضمان ينفذ عتاق المشتري منه كذا ذكره هلال وهو الاصح قال فان قطعت يد  
العبد فاجازته انما جاز البيع فلا ريب للمشتري لان الملك لم يمت من وقت الشراء فبقيت ان  
القطع حصل على ملكه هذه حجة على محمد بن وهاب والعدل لان الملك من وجه يكفى لاستحقاق  
الارش كالمكاتب اذا قطعت يده واخذ الارش ثغرة في الرق يكون الارش للمولى وكذا اذا قطعت  
يد المشتري في يد المشتري واخيار للمبايع ثم اجيز البيع فلا ريب للمشتري بخلاف الاعتاق  
على ما مر ويصدق بما زاد على نصف الثمن لا يوجب يدخل في ضمانه او فيه شبهة عدم الملك  
قال فان باعه المشتري من اخر فاجاز للمولى البيع الاول لم يجز البيع الثاني كما ذكرنا  
ولان فيه غش ولا يفساخ على اعتبار عدم الاجازة في البيع الاول والبيع يفسد به بخلاف الاعتاق  
عند هاله لا يوثق فيه الغرق قال فان لم يبعه المشتري فمات في يده او قتل فاجاز البيع  
لم يجز اذا كعدنا ان الاجازة من شرط قيام المعقود عليه فقد فلت بالموت كذا بالقتل  
اذ لا يمكن ايجاب البذل للمشتري بالقتل حتى يعتد باقيا بقاء البدل لان ملك المشتري عند القتل  
ملك يقابل البدل فيحقق الفوات بخلاف البيع الصحيح لان ملك المشتري ثابت فمكنا ايجاب البدل له  
فيكون المبيع قائما بقيام خلفه قال من باع عبدا غيره بغير امره واقام المشتري البيعة على اقرار  
البائع او رتب العبد له بغير امره بالبائع واراد في البيع لم تقبل بيعة المتعاقض في الدعوى اذا قدام على  
الشراء اقراره نصيحة والبيعة مبنية على صحة الدعوى وان اقر البائع بذلك عتق المتعاقض

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the legal discussion.

اقيه 91 واشتات مذ هب اى حنيفة في صحة العتق بهذا لا يجوز لتكذيب الاصل الفرع صرحوا وقل ما هنا ان يكون في المسئلة  
روايتان عن ابي حنيفة قال الخاتم الشهيد قال ابو سليمان هذه رواية محمد بن ابي يوسف ونحن سمعنا من ابي يوسف انه لا يجهز بعتقه ١٢ فم العتق  
ص ٣١٣ ج ٥



بطل البيعان طلب المشتري ذلك لأن التناقص لا يمنع صحة إقرار المشتري أن يساعده على ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري قال يرضى وذكر في الزيادات المشتري إذا صدق مدعيه شقاهم البيعة هل إقرار البائع به للمستحق قبل وقته أو أن العبد في هذه المسألة في بيع المشتري وفي تلك المسألة في بيع غيره وهو المستحق وشرط الرجوع بالثمن أن لا يكون العين سالما للمشتري قال وممن باع دار الرجل وأدخلها المشتري في بناء لم يضمن البائع عندا حنيفة سرة وهو قول أبي يوسف راجع أخر وكان يقول أو لا يضمن البائع وهو قول محمد وهو مسألة غصب العقار وسببته في الغصب انشاء الله تعالى فله ما جاز

## باب السلم

السلم عقد مشروع بالكتاب هو أمانة المدينه فقد قال بعباس بن أحمد إن الله تعالى أحل السلم المضمون وانزل فيها الطول أية في كتابه تلاقوه تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم من أخاكم مائة فكتبتم أمانة السنة وهو ما جرى أنه عليه السلام يخرجه عن بيع ما ليس عند الإنسان وخص في السلم والقياس وإن كان ياباه ولكن تركناه بما روينا أنه وجه القياس نبيع المصدق إذا المبيع هو السلم في قال وهو جائز في الكميات والموزونات لقوله عليه السلام من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم والمراد بالموزونات غير الكيل أهم الدينار والدرهم لا يماثلان والمسلم فيه لا بد أن يكون مضمنا فلا يصح السلم فيما ثقيل يكون باطلا وقيل ينعقد بعباسين مؤجل تحصيل المقصود المتعاقدين بحسب الإمكان والعبرة في العقود للمعان والآول أصح لأن النصيحة إنما يجب في محل أوجب العقد فيه ولا يمكن ذلك

السلم عقد مشروع بالكتاب هو أمانة المدينه فقد قال بعباس بن أحمد إن الله تعالى أحل السلم المضمون وانزل فيها الطول أية في كتابه تلاقوه تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم من أخاكم مائة فكتبتم أمانة السنة وهو ما جرى أنه عليه السلام يخرجه عن بيع ما ليس عند الإنسان وخص في السلم والقياس وإن كان ياباه ولكن تركناه بما روينا أنه وجه القياس نبيع المصدق إذا المبيع هو السلم في قال وهو جائز في الكميات والموزونات لقوله عليه السلام من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم والمراد بالموزونات غير الكيل أهم الدينار والدرهم لا يماثلان والمسلم فيه لا بد أن يكون مضمنا فلا يصح السلم فيما ثقيل يكون باطلا وقيل ينعقد بعباسين مؤجل تحصيل المقصود المتعاقدين بحسب الإمكان والعبرة في العقود للمعان والآول أصح لأن النصيحة إنما يجب في محل أوجب العقد فيه ولا يمكن ذلك



المبيوع

السلم عقد مشروع بالكتاب هو أمانة المدينه فقد قال بعباس بن أحمد إن الله تعالى أحل السلم المضمون وانزل فيها الطول أية في كتابه تلاقوه تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم من أخاكم مائة فكتبتم أمانة السنة وهو ما جرى أنه عليه السلام يخرجه عن بيع ما ليس عند الإنسان وخص في السلم والقياس وإن كان ياباه ولكن تركناه بما روينا أنه وجه القياس نبيع المصدق إذا المبيع هو السلم في قال وهو جائز في الكميات والموزونات لقوله عليه السلام من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم والمراد بالموزونات غير الكيل أهم الدينار والدرهم لا يماثلان والمسلم فيه لا بد أن يكون مضمنا فلا يصح السلم فيما ثقيل يكون باطلا وقيل ينعقد بعباسين مؤجل تحصيل المقصود المتعاقدين بحسب الإمكان والعبرة في العقود للمعان والآول أصح لأن النصيحة إنما يجب في محل أوجب العقد فيه ولا يمكن ذلك

له قوله باب السلم الخ وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فوجد هم



قال كذا في المذروعات لا يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنع ولا بد منها لترتفع الجمالة  
فيتحقق شرط صحة السلم وكذا في المعدودات التي لا تتفاوت كالبحر والبيض لان العدد في  
المقارب معلوم مضبوط الوصف مقدور التسليم في السلم فيه والصغير الكبير سواء  
باصطلاح الناس على هذا والتفاوت بخلاف الطبع والرقمان لانهما يتفاوتان تفاوتاً  
فاحشاً ويتفاوتان في الماتية يعرفان بالعددي المتفاوت وعن ابن حنيفة انه لا يجوز في  
بيض النعامة لانه يتفاوت احاداً في الماتية ثم كما يجوز السلم فيها عددًا يجوز كلاً  
وقال زفرية لا يجوز كلاً لانه عددي وليس بمكيل وعنه ابنه لا يجوز عددًا  
ايضاً للتفاوت ولان المقدار مرة يعرف بالعدد وتارة بالكيل وانما صار معدوداً  
بالاصطلاح فيصير مكيلاً باصطلاحهما وكذا في الفلوس عددًا وقيل له عند  
ابن حنيفة وابن يوسف انه وعند محمد لا يجوز لانها اتمان ولها ان الثمن في حقها باصطلاحهما  
فيصل باصطلاحهما ولا يجوز تناوذاً من قبل ولا يجوز السلم في الحيوان وقال لشافعية  
يجوز كانه يصير معلوماً ببيان الجنس والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير فاشبه  
التياب قلنا ان بعد ذكر ما ذكره بقي فيه تفاوت فاحش في الماتية باعتبار المعاني الباطنة فيفضل الى  
المنارعت بخلاف التياب لا يصنع للعباد فقلاً يتفاوت الثوب اذا اجماع على نوال واحد وقد صح  
ان النعم عليه السلم عن السلم في الحيوان ويدخل فيه جميع اجناس حتى العصافير ان لان  
الطراف كالرؤس الا كارع للتفاوت فيها اذ هو عددي متفاوت لا مقدار له قال ولا في الجلود عدداً  
ولا في الخطب جزءاً ولا في الرطب جزءاً للتفاوت الا اذا عرف ذلك بان يبين لطول ما يشتد به الحرمة

له قوله وقيل هذا عند ابن حنيفة وابن يوسف في الفلوس على قول الشيخين كما اشار اليه محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد

باصطلاح الناس على هذا والتفاوت بخلاف الطبع والرقمان لانهما يتفاوتان تفاوتاً فاحشاً ويتفاوتان في الماتية يعرفان بالعددي المتفاوت وعن ابن حنيفة انه لا يجوز في  
بيض النعامة لانه يتفاوت احاداً في الماتية ثم كما يجوز السلم فيها عددًا يجوز كلاً  
وقال زفرية لا يجوز كلاً لانه عددي وليس بمكيل وعنه ابنه لا يجوز عددًا  
ايضاً للتفاوت ولان المقدار مرة يعرف بالعدد وتارة بالكيل وانما صار معدوداً  
بالاصطلاح فيصير مكيلاً باصطلاحهما وكذا في الفلوس عددًا وقيل له عند  
ابن حنيفة وابن يوسف انه وعند محمد لا يجوز لانها اتمان ولها ان الثمن في حقها باصطلاحهما  
فيصل باصطلاحهما ولا يجوز تناوذاً من قبل ولا يجوز السلم في الحيوان وقال لشافعية  
يجوز كانه يصير معلوماً ببيان الجنس والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير فاشبه  
التياب قلنا ان بعد ذكر ما ذكره بقي فيه تفاوت فاحش في الماتية باعتبار المعاني الباطنة فيفضل الى  
المنارعت بخلاف التياب لا يصنع للعباد فقلاً يتفاوت الثوب اذا اجماع على نوال واحد وقد صح  
ان النعم عليه السلم عن السلم في الحيوان ويدخل فيه جميع اجناس حتى العصافير ان لان  
الطراف كالرؤس الا كارع للتفاوت فيها اذ هو عددي متفاوت لا مقدار له قال ولا في الجلود عدداً  
ولا في الخطب جزءاً ولا في الرطب جزءاً للتفاوت الا اذا عرف ذلك بان يبين لطول ما يشتد به الحرمة











94

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible][illegible]

اه قوله والاب حنيعة ان التسليم الخ الفتوى على قول ابى حنيفة راجع لا على قول صاحبين كما اشار اليه صاحب المتن في حيث قال والاول



مَكَانُ شَاءَ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ الْأَمَّا كُنْ كَمَا سَوَاءٌ وَكَرْهُتُ فِي الْحَالِ وَلَوْ عَتَمْتُ مَكَانًا قَلِيلًا  
لَا يَتَعَيَّنُ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَدُ وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ لِأَنَّهُ يُقْبَدُ سَقَطَ خَطَرُ الطَّرِيقِ وَلَوْ عَيَّنَ الْمُسْلِمُ الْحَمْلَ وَمَوْتَهُ  
يَكْتَفِي بِهِ لَمْ يَمُتْ مَعَ تَبَايُنِ اطْرَافِهِ بِكَيْفِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فِيمَا ذَكَرْنَا قَالُوا لَا يَصِحُّ السَّلَامُ حَتَّى يَقْبُضَ بِرَأْسِ الْمَالِ  
قَبْلَ زِيْفَاتِهِ فِيمَا أَذْكَرُ كَانَ مِنَ النُّقُودِ فَلَا يَفْتَرِقُ عَنْ يَدَيْنِ بَدْنٍ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْجَوَالِ  
بِالْكَافِ وَأَنْ كَانَ عَيْنًا فَلَا زِلَافًا لِمَا أَخَذَ عَاجِلٌ أَوْ جَلَّ إِذَا سَلَامَ وَالْإِسْلَامُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَمَّلَ  
فَلَا يَدُ مِنْ قَبْضِ أَحَدٍ الْعُضْوَيْنِ لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى السَّلَامِ وَلَا يَدُ مِنْ تَسْلِيمِ الْمَالِ لِيَتَقَبَّلَ السَّلَامُ السَّيْفِيَّةُ  
فَيُقْبَدَ عَلَى التَّسْلِيمِ وَلَمْ يَدُ قَلْبًا لَا يَصِحُّ السَّلَامُ إِذَا كَانَ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ أَوْ أَحَدُ الْأَشْخَاطِ لَا يَمْنَعُ تَمَامُ الْقَبْضِ لَكُلِّ مَوْجَعَةٍ  
مِنْ الْأَفْعَادِ فِي حَقِّ الْحَاكِمِ وَكَذَا لَا يَشْتَبِهُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوَيْتِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَلِيْبِ  
لَا يَمْنَعُ تَمَامُ الْقَبْضِ لَوْ اسْقَطَ خِيَارُ الشَّرْطِ قَبْلَ الْفَتْرَاقِ وَرَأْسُ الْمَالِ قَائِمٌ جَانِبًا فَالزَّيْفُ  
وَقَدْ رُفِظَ وَجْهُ الشَّرْطِ جَمْعُهُمَا فِي قَوْلِهِمَا أَعْلَامُ رَأْسِ الْمَالِ وَتَجَمُّلُهُ وَأَعْلَامُ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَتَاجِيلُهُ  
وَيَبَيَّنَ مَكَانَ الْإِيْفَاءِ وَالْقَدْرَ عَلَى تَحْصِيلِهِ فَإِنَّ السَّلَامَ مَا شَيْءٌ دَرَاهِمُ فِي كَرْخِطَةٍ مَائَةٍ مِنْهَا دِينَ  
عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَمَائَةٌ نَقْدًا فَالسَّلَامُ فِي حَصَةِ الدِّينِ بِأَطْلُقِ الْقَبْضِ يَجُوزُ فِي حَصَةِ النَقْدِ  
لَا سَجْمَاعُ شَرَايِطُهُ وَلَا يَشْتَعِبُ الْفَسَادُ لِأَنَّ الْفَسَادَ طَارِئًا إِذَا السَّلَامُ وَقَعَ صَحِيحًا وَهَذَا لَوْ نَقَدَ رَأْسَ الْمَالِ  
قَبْلَ الْفَتْرَاقِ صَحَّ إِلَّا أَنْ يَبْطُلَ بِالْإِفْتَرَاقِ مَا بَيْنَهُمَا وَهَذَا لِأَنَّ الدِّينَ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْبَيْعِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمَا  
لَوْ تَبَايَعَا عَيْنًا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَصَادِفَيْنِ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ فَيَنْقُضُ صَحِيحًا قَالُوا لَا يَجُوزُ التَّنَصُّفُ  
فِي رَأْسِ مَالٍ السَّلَامِ وَالسَّلَامُ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَمَّا فَيَ مِنْ تَقْوِيَةِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ بِالْعَقْدِ  
وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ مَبِيعٌ وَالتَّنَصُّفُ فِي الْمُبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ وَلَا يَجُوزُ الشَّرْكَاءُ

[illegible]



والتولية في السلم فيه لا تقتضي فيه فان تقايلا السلم يمكن ان يشتري من المسلم اليه  
براس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما اوتوا من  
الفصح ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان اقالة بيع جديد في حق  
ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا لسقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكمه ابتداء من كل وجه وفيه خلافة في وجهه  
عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
ثم او امر برب السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه  
فكتابه له ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين انتهى النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
على ما مر في السلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لان العين الدين  
حقيقته ان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرمه الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
وان لم يكن سلفا وكان قرضا فمقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا ينبغي بلفظ الاعارة  
فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما لا يخفى الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر برب السلم  
ان يكيه السلم اليه في غرضه السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
لم يصادف ملك الامر لا حتى في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمغرض منه وقد  
جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه رهنه من دفع اليه كيسة لئلا يملكه يوفى قيمتها ايضا  
ولو كانت الحظفة مشتراة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

في السلم فيه لا يقتضي فيه فان تقايلا السلم يمكن ان يشتري من المسلم اليه  
براس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما اوتوا من  
الفصح ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان اقالة بيع جديد في حق  
ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا لسقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكمه ابتداء من كل وجه وفيه خلافة في وجهه  
عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
ثم او امر برب السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه  
فكتابه له ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين انتهى النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
على ما مر في السلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لان العين الدين  
حقيقته ان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرمه الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
وان لم يكن سلفا وكان قرضا فمقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا ينبغي بلفظ الاعارة  
فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما لا يخفى الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر برب السلم  
ان يكيه السلم اليه في غرضه السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
لم يصادف ملك الامر لا حتى في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمغرض منه وقد  
جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه رهنه من دفع اليه كيسة لئلا يملكه يوفى قيمتها ايضا  
ولو كانت الحظفة مشتراة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

في السلم فيه لا يقتضي فيه فان تقايلا السلم يمكن ان يشتري من المسلم اليه  
براس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما اوتوا من  
الفصح ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان اقالة بيع جديد في حق  
ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا لسقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكمه ابتداء من كل وجه وفيه خلافة في وجهه  
عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
ثم او امر برب السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه  
فكتابه له ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين انتهى النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
على ما مر في السلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لان العين الدين  
حقيقته ان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرمه الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
وان لم يكن سلفا وكان قرضا فمقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا ينبغي بلفظ الاعارة  
فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما لا يخفى الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر برب السلم  
ان يكيه السلم اليه في غرضه السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
لم يصادف ملك الامر لا حتى في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمغرض منه وقد  
جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه رهنه من دفع اليه كيسة لئلا يملكه يوفى قيمتها ايضا  
ولو كانت الحظفة مشتراة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه



[illegible]

ملك العين بالبيع لا تروى لو أمرة بالحق كان الطبع في السلم للمسلم الذي في الشرع للمشتري لصحة  
الامر كذا الأمر ان يصير في البيع في السلم ملك من مال المسلم الذي في الشرع من مال المشتري  
وتيقن الثمن عليه لما قلنا ولهذا انكفى بذلك الكيل في الشرع في الصحيح لا يثبت عنه الكيل والقبض  
بالوقوع في غرر المشتري ولو أمرة في المشتري ان يكيل في غرر البائع ففعل لم يصرف قبضاً لاستعداد  
غرره ولم يقبضها فلا تصير الغرر في يده فكذا ما يقع فيها وصار كما لو أمرة ان يكيله ويعضله  
في ناحية من بيت البائع لان البيت بنواحي في يده فلم يصرف المشتري قابضاً ولو اجتمع الدين  
والعين والغرر للمشتري ان بدأ بالعين صار قابضاً أما العين فلصحة الامر فيها وأما  
الدين فلا اتصال بملكه وبمثله يصير قابضاً كمن استقرض خطاة وأمرة ان يزعمها في أرض  
وكن دفع الى صانع خانها وأمرة ان يزيد من عنده نصف دينار وان بدأ بدين  
لم يصرف قابضاً أما الدين فلعدم صحة الامر أما العين فلا تخطم بملكه قبل التسليم فصار  
مستهلكاً عند أبي حنيفة فينتقض البيع وهذا المخلط غير صحيح من جهة الجواز ان يكون  
ملاحة البداية بالعين وعندهما هو الخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في المخلوط لان  
ليس تهما لك عند ما قال من سلم جارية في حصة وقبضها المسلم المشتري لا قامت في يده  
المشتري فعليها يوم قبضها ولو تقايلا بعد هلاك الجارية جاز لا صحة الاقالة تعتمد  
بقاء العقد ذلك بقيام المعقود على السلم المعقود عليه انما هو السلم فيصحت الاقالة حال  
بقائه واذ جاز ابتداء اولي ان يبقى انتهاء لان البقاء اسهل واذ انفس العقد في المسلم فيفسخ  
في الجارية تبعاً فيجب عليه ما وقد عجز فيجب عليه ثم قيمته ولو اشتري جارية بالثمن ثم تقايلا

[illegible]

يعتبر  
الان اصرها لا يخرج ابتداء الاقالة  
تقابلان في كمالها في القايضة العقد فاعلم ان  
الان اصرها لا يخرج ابتداء الاقالة  
تقابلان في كمالها في القايضة العقد فاعلم ان  
الان اصرها لا يخرج ابتداء الاقالة  
تقابلان في كمالها في القايضة العقد فاعلم ان

الذوق له روعة مما هو الخبير به الفتوى على قول الصاحبين كما علمت من صنيع الهداية حيث اخر دليهما ١٢



فما كنت في يد المشتري بطلت لا قالوا قولها لا بعد وثباتها قاله باطلته في الحق عليه في المبيع  
انما هو الجارية فلا يبقى المعقد بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء فلا يبقى اتهمه لانها لم يزل هذا  
بخلاف بيع المقايضة حيث يصح الاقالة لتبقى بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما  
مبيع فيه قال ومن اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليه لان السلم متعنت في نكاح الصحة لان المسلم فيه  
يوعى على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ابى حنيفة  
يدعى الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه لانك الصحة مستقرة  
من بعد انشاء الله تعالى لو قال المسلم اليه يمكن اجل قال رب السلام بل كان له اجل فالقول قول رب السلام  
لان السلم لم يتعنت في نكاحه حقا بل هو لاجل الفساد لعدم الاجل غير متيقن لكان الاجل  
فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلام عند ابى حنيفة  
عليه فيكون القول قولك انك الصحة كرم المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة  
وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانه يكره استحقاق الربح وانك  
الصحة وعنده ابى حنيفة رة القول للمسلم اليه لانه يدعى الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
متفقين على الصحة طاهرهما بخلاف مسألة المضاربة ولا يكره لرب السلم ولا يفتقر الى عقد واحد  
دعوى استحقاق الربح اما السلم فلا يفسد الاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول للصاحبه  
بالاتفاق وان خرج خصوصا وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعى الصحة وعندهما  
للمدعى انك الصحة قال يجوز السلم في الشياخ اذ هي من الهولاء ورضاء فمعه لا سلم في معلوم

قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام

قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام

قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام

قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام

قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام

قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام

قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام  
قوله من اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال لا مسلم اليه شرطت يدى وقال رب السلام



[illegible]



14

حقيقة الاستصناع فيما حفظ على قضيته وحمل الاجل على التجمل بخلافه لا تعامل فيه لان  
اي حقيقة استبرأ من استغناء عن حقيقة  
ذلك استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح ولا يبي حقيقته ان الذين يتحمل السلم وجواز السلم  
باجماع الاشبه فيدعى تعاملهم بالاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم اولى والله اعلم

مسائل منشورة

قال ويخبر الكلب في الفهد السباع المعلم وغير المعلم في ذلك سواء وعن أبي يوسف ربه انه لا يخبر الكلب العقور لانه غير متنع به وقال الشافعي لا يخبر ببيع الكلب لقوله عليه السلام من الشئ يهر البغي وعن الكلب لا ينجس العين والنجاسة تشعروا بالجل وجواز البيع يشعروا به

فكان منتفيا ولنا انه عليه السلام نهي عن بيع الكلب الا كلب صيد او ماشية ولا ينفع  
 حراما واصطفا اذا كان مالا فيجوز بيعه بخلاف الهوام المودية لانه لا ينفع بها  
 والحديث محمول على الاستدعاء قاعا للوعن الاقتناء ولا نسله فحاشا العين وكوسلم فيهم  
 السائل ذون البيع قال ولا يجوز بيع النحر والتحزير لقوله عليه السلام فيمن الذي حرم شرها حرم  
 اي القدر الذي يبيعه انه باطل

واحل ثمنها ولا نه ليس بمال في حقه لو قد ذكرناه قال واهل اللمة في البياعات كالمسلمين لقوله عليه  
 السلام في ذلك الحديث قال عليهم ان لهم على المسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا لهم مكافون  
 محتاجون كالمسلمين قال الا في الخنزير خاصة فان عقدهم على الخنزير كعقد المسلم على  
 وعقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة لانها اموال في عقد ادهم ونحن امرنا بان نتركه فلهما

یَعْقُدُونَ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ عَمْرٍو وَلَوْ هُوَ بَعْضُهُمْ أَوْ خَصَمٌ مِّنَ الْعَشِيرَةِ إِنَّمَا هُمَا قَالٌ مِّن قَالِ الْغَيْبِ بَعْدَ عِبْدِكَ

من فلان بالف درهم على أني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الالف ففعل فهو جائز ويأخذ

شركة إن القوي، الجمارك جبل علي الميناء، وأعضائه هو المرسوم ١٢  
شركة ١٤ مجلة لمؤرخ المراثي سنة ٢٠٠٧

بقية ١٠٢، والصواب هو الكلام الثاني (أي اللزوم وعدم الخيار، بل بدو منه للمستقنع) وذلك لأن الأصل من وضع المجلة اختياراً



ألف من المشتري والخمسائة من الضامن ان كان ليقل من الثمن حال البيع بالثمن وهو لا شيء على  
الضامن واصله ان الزيادة على الثمن المشرك بزيادة عندنا وتلتحق باصل العقد خلاف الزيادة والتألف  
لا يغير للعقد موصوف مشروعه الوصف مشروعه وهو كونه عدلا او خاسرا او راجحا ثم قد  
لا يستفيد المشتري بشيئا كان اذ في الثمن وهو يساوي المبيع بدونه فيصح اشتراطها على  
الاجنبي كبد الخلع لكن من شرطها المقابل تسمية صورة فاذا قال من الثمن وجد شرطها في اذا  
لم يقل لم يوجد فلم يصح قال من اشتري جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطيها الزوج فالتكاح  
جائز لوجود سبب الولاية وهو الملاك في الرقبة على الكمال وعليه المهر وهذا قبض لان وطى  
الزوج حصل بتسليط من جهة فصا رفعه كفعله وان لم يطاها فليس يقبضها لغيرها  
ان يصير قابضا لانه تعيب حكمي فيعبر بالتعيب الحقيقي وجهه استحسان ان في الحقيقة  
استيلاء على المحل وبه يصير قابضا ولا كذلك الحكمي فافترقا قال من اشترى عبدا فغاب و  
العبد في يد البائع واقام البائع البينة ان يباعه فانه كان غيبته معروفة لم يبع في يد البائع لانه  
يمكن ايصال البائع الى الحق بدون البيع وفيما يبطال حق المشتري وان لم يدركه هو بيع العبد واوفي  
الثلث لانه ملك المشتري لم يبق له فيظهر على الوجه الذي اقرب مشغولا بحقه اذا تعدد استيفاء  
من المشتري يبيع القاضى كالرهن اذ امارات والمشتري اذ امارات مفلسا والمبيع لم يقبض بخلاف  
ما بعد القبض يحق للمشتري متعلقا به من فضل شيء من ثمنه للمشتري لانه بدل حقه وان نقص  
هو ايضا فان كان المشتري ثنين فغاب احد فلما حضر ان يدفع الثمن كله ويقبضه واذا حضر الآخر  
لم يأخذ نصيبه حتى ينقد شيك الثمن وهو قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ره اذا دفع



الحاضر الثمن كما يقبض لانصيبه وكان متطوعا ادى عن صاحبه لانقبض دين غيره بغير امره  
فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحبه فلا يقبضه ولو كان مضطرا فلا يمكنه  
الاتقاع بنصيبه الا باذنه جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ  
منه والمضطر يرجع كمعبر الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن اذنه ولو فسخ  
كالوكيل بالشراء اذ اقضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالثمن قال ذهب  
وقضية فها نصفان لان اضااف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا متقالا لعدم  
الاولوية وقيل لو اشترى جارية بالفضة من الذهب لفضت بحسب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
دراهم وزن سبعة لان اضااف المتقال اليها فينظر الى الوزن المعروف في كل واحد منهما قال ومن له  
على اخر عشرة دراهم جيا دفقضاة زيوفا وهو لا يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند  
ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زيوفا ويرجع بدراهمه لان حقيقة الوصف  
مع كونه الاصل ولا يمكن رعايته بما يجازى الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجب  
المصير الى ما قبلها ولو كان من جنس حق حتى لو كان فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع الاستيفاء  
ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تداكها بما يجازىها لانه لا ذكرها وكذا ما يجازىها من الاصل لا يجازى  
له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو لمن اخذها وكذا اذا اخذ في حياها وكذا اذا تلبس  
فيها طير لم يباح سبقت يد اليه كانه صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذه  
وكذا البيض لانه اصل الصيد لهذا يجب الجزاء على المحرم بكسره وشيئيه وصاحبه ارض المحرم  
ارضه لذلك قصار كصبيكة الخفاف وكما اذا دخل الصيد داره او وقع ما نثر من المسكر

في البيع من ثمنه ما كان له ان يقبضه ولو كان مضطرا فلا يمكنه الاتقاع بنصيبه الا باذنه جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ منه والمضطر يرجع كمعبر الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن اذنه ولو فسخ كالوكيل بالشراء اذ اقضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالثمن قال ذهب وقضية فها نصفان لان اضااف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا متقالا لعدم الاولوية وقيل لو اشترى جارية بالفضة من الذهب لفضت بحسب من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة لان اضااف المتقال اليها فينظر الى الوزن المعروف في كل واحد منهما قال ومن له على اخر عشرة دراهم جيا دفقضاة زيوفا وهو لا يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زيوفا ويرجع بدراهمه لان حقيقة الوصف مع كونه الاصل ولا يمكن رعايته بما يجازى الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجب المصير الى ما قبلها ولو كان من جنس حق حتى لو كان فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع الاستيفاء ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تداكها بما يجازىها لانه لا ذكرها وكذا ما يجازىها من الاصل لا يجازى له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو لمن اخذها وكذا اذا اخذ في حياها وكذا اذا تلبس فيها طير لم يباح سبقت يد اليه كانه صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذه وكذا البيض لانه اصل الصيد لهذا يجب الجزاء على المحرم بكسره وشيئيه وصاحبه ارض المحرم ارضه لذلك قصار كصبيكة الخفاف وكما اذا دخل الصيد داره او وقع ما نثر من المسكر

في البيع من ثمنه ما كان له ان يقبضه ولو كان مضطرا فلا يمكنه الاتقاع بنصيبه الا باذنه جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ منه والمضطر يرجع كمعبر الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن اذنه ولو فسخ كالوكيل بالشراء اذ اقضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالثمن قال ذهب وقضية فها نصفان لان اضااف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا متقالا لعدم الاولوية وقيل لو اشترى جارية بالفضة من الذهب لفضت بحسب من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة لان اضااف المتقال اليها فينظر الى الوزن المعروف في كل واحد منهما قال ومن له على اخر عشرة دراهم جيا دفقضاة زيوفا وهو لا يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زيوفا ويرجع بدراهمه لان حقيقة الوصف مع كونه الاصل ولا يمكن رعايته بما يجازى الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجب المصير الى ما قبلها ولو كان من جنس حق حتى لو كان فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع الاستيفاء ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تداكها بما يجازىها لانه لا ذكرها وكذا ما يجازىها من الاصل لا يجازى له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو لمن اخذها وكذا اذا اخذ في حياها وكذا اذا تلبس فيها طير لم يباح سبقت يد اليه كانه صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذه وكذا البيض لانه اصل الصيد لهذا يجب الجزاء على المحرم بكسره وشيئيه وصاحبه ارض المحرم ارضه لذلك قصار كصبيكة الخفاف وكما اذا دخل الصيد داره او وقع ما نثر من المسكر

بقية ١٠٤ كل المبيع يجب البائع على ذلك وللحاضر المصاحب المبيع عن شركه اذا حضر حتى ينفذه حصته من الثمن وان كان المبيع



له قوله كتاب الصرف المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم

في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم

في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم

في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم

في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم

# كتاب الصرف

قال الصنف هو الباع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس لا ثمن سمى للبايع النقل في  
بدل من يد اليه والصرف هو النقل والرد لغة ولا يطل من الا زيادة اذ لا يتقنع بعينه الصرف  
هو الزيادة لغة كذا قال الخليل فمنه سميت لعبادة النافلة صرفا قال فان باع فضة بفضة

او ذهب بذهب لا يجوز الامثلة وان اختلفت في الجودة والصياغة لقوله عليه السلام لا  
بالذهب مثله من وزن بوزن يد بيد والفضل هو الحديث وقال عليه السلام جدها ورديها  
سواء وقد ذكرناه في البيوع قال ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق كما رينا ولقول

عمر بن الخطاب وان استظرك ان يدخل بيته فلا تنظره ولا نه لا بد من قبض احدهما اليخرجه العقد  
عن الكافي بالكافي ثم لا بد من قبض الاخر تحقيقا للمساواة فلا يتحقق الربو الا اذا احدهما ليس بولي من  
الاخر فوجب قبضهما سواء كانا تعينان كالمصوغ او لا تعينان كالضرر او تعين احدهما ولا يتعين الاخر

لاطلا اتما في رينا ولا نه ان كان يتعين فقيه شعبة علم التعيين لكونه ثمنا خلقه في شرط قبضه عتبا  
للشبهة في الربو او الهمد منه الافتراق بلا بدان حتى لو ذهب عن المجلس يشيان معاق حنة  
واحدة او ناما في المجلس واعني عليها لا يبطل المضرب لول ابن عمر بن الخطاب وشي من سطح قبة

وكذا المعتز ذكرناه في قبض من لا سامح لا خيار الخيرة لا يبطل بانه اعراض وان باع  
الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التقابض لقوله عليه السلام الذهب

في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم

في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم

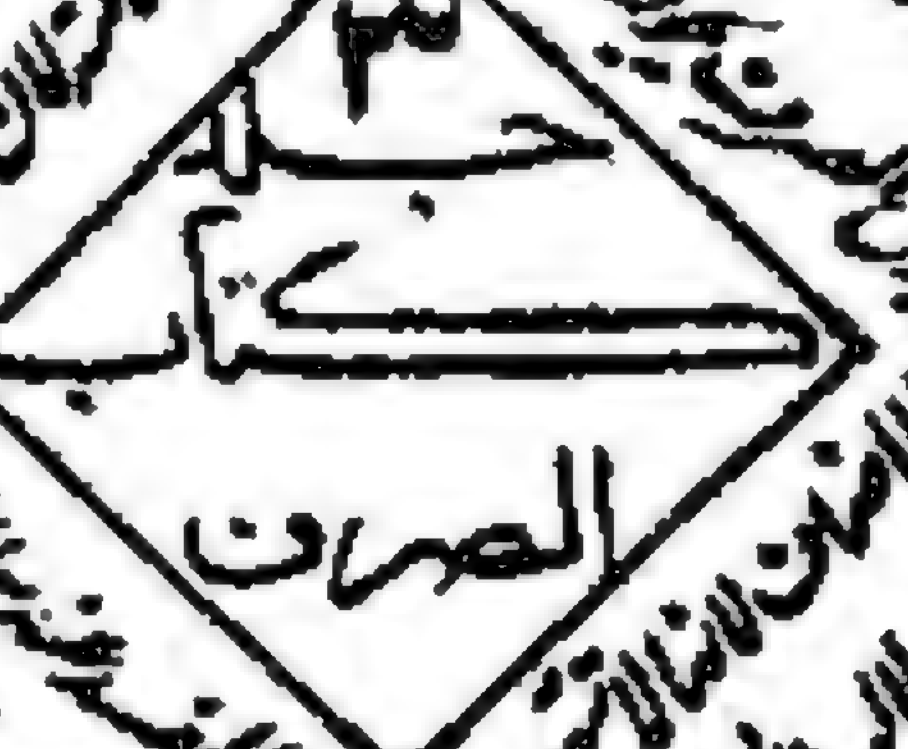
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم  
في البيع المصروف لنوع بيع وهو مبارلة الاثمان به فيها ببعض والاموال اذ ائاع ثلاثة نوع مضاعف العقد فمن على كل حال وهو الدراهم



في البيع والقبض...  
 في البيع والقبض...  
 في البيع والقبض...

بالورق بغير الأهاء وهاء فان افترقا في الضرب قبل قبض العوضين واحدهما بطل العقد لغوات  
 الشرط وهو القبض لهذا لا يصح شرط الخيار فيه ولا الاجل لان باطلهما لا يبق القبض مستحقا وانما  
 يفوت القبض المستحق اذا سقط الخيار في المجلس فعود الى الجواز لا ارتفاعه قبل تقررته وخلاف  
 زفره قال ولا يجوز التضرع في ثمن الضرب قبل قبضه حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض  
 العشرة حتى اشترى بها ثوبا فالبيع في الثوب فاسد لان القبض مستحق بالعقد حقا لله تعالى في  
 تجوز فرائدها وانما يقع ان يجوز العقد في الثوب كما نقل عن زفره لان الله لم ينعين قبض العقد  
 الى مطلقها ولكن نقول الثمن في باب الضرب بيع لان البيع لا بد له منه ولا شيء سوى الثمنين  
 فيجعل كل واحد منهما مبيعا لعدم الاولوية وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز وليس من ضرورة كونه  
 مبيعا ان يكون متعينا كما في المسلم فيه ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة لان المساواة غير  
 مشروطة فيه ولكن يشترط القبض في المجلس لما ذكرنا من خلاف بيعه بمجلس مجازة كما في من احتمال  
 الربا قال ومن باع جارية قيمتها الف مثقال فضة وفي عنقه أطوق فضة قيمته الف مثقال  
 بالف مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم افترقا قال الذي نقد من الفضة لان قبض حصص الكو  
 واجب في المجلس لكونه بديل الصر والظاهر من الاثنان بالواجب كذا لو اشترى بها بالف مثقال  
 الف نسيئة والف نقد فالنقد ثمن الحقوق لان الاجل باطل في الضرب كثر في بيع الجارية والمباشر  
 على جوازها والظاهر منها وكذلك لو باع سيفا محلي بمائة درهم وجعلته خسون ونقد من  
 الثمن خمسين جاز البيع فكان المقبوض حصص الفضة وان لم يمتثل ذلك الصداق كما قال  
 خذ هذه الخمسين من ثمنها لان الاثنان قد يراى بذكرها الواحد قال لله تعالى يخرج منهما

في البيع والقبض...  
 في البيع والقبض...  
 في البيع والقبض...



وان لم يصحها حرف الباء وتابها من غير مبيعة ١٢ المبسوط ص ١٢ ج ١

في البيع والقبض...  
 في البيع والقبض...  
 في البيع والقبض...

بقية لا وهو ليس من زامت الامثال من العروض كالتياب والدواب والماليك ونزع وهو ثمن من وجه مبيع من وجه  
 كالحكيل والورقون فاما اذا كانت معينة في العقد تكون مبيعة وان لم تكن معينة فان صحها حرف الباء وقابلها مبيع فهو ثمن



[illegible][illegible]














لا يخرج في هذا البلد وخرج في غيره  
 لا يغسل اليه لانه لم يملك كونه  
 فكان للمالك اختيارا فقال اعط  
 مثل التقدير الذي وضع عليه البيع ان  
 اخذت منه ذلك فانه لو اودع في  
 العيون يستقيم على قولك واما لو  
 فلا يتغير مع  
 ابو يوسف انه قال الشارح في الاختلاف  
 ذكره القدر في المسئلة وخرج  
 خالف لما في المسئلة وخرج  
 الطحاوي حيث ذكر البطلان عند كساد  
 الفلوس في هذا النسب من غير خلاف  
 بين جماعة المتأخرين لا يوجب  
 قوله فاقطع القطار على البيع  
 الاسواق فلا يعلل البيع  
 ولا ينظر في زمان الربح في السنة  
 انما يتقدم في الربح في السنة  
 لانه يضمن ما لان يضمن في  
 البيع فكان كالمضروب بغير قيمة  
 يوم الغضب لانه يضمن فيه ما  
 التي غشها غاب لانها جعلت منها  
 بالاصطلاح فذا ذكرنا من المسئلة  
 بما يطل الاصطلاح في المسئلة  
 اذا خسر البيع بالكلية لا يقطع  
 فان لم يكن البيع بقوتها فلهذا  
 البيع اصدا وان كان يقوتها فان  
 كان قماره على البيع لو كان  
 كان قماره على البيع لو كان

له قوله قال ابو يوسف وعليه قيمتها الزر يقول ابى يوسف فيقضى ١٢ (سئلنى الاجير على هاشى مجمع الاخر) لانه ممنون بالبيع فتعتبر  
قيمتها في ذلك الوقت كالمغصوم، وفي الذخيرة الفتوى على قول ابى يوسف ١٢ مجمع الاخر ص ٢٨١



[illegible]

*(Vertical marginalia in Arabic script)*

[illegible]

وقول محمد بن النضر الجائدين وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في ما يشترى من ثياب نصف درهم فلو س  
جاء وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس كذا إذا قال بدينق فلوس ويقدر له فلوسا وقال  
زفر بن لا يجوز في جميع ذلك لأنه اشترى بالفلوس وإنما تقدر بالعادة لا بالدينق نصف درهم فلا بد  
من بيان عدلها ونحن نقول ما يباع بالدينق ونصف درهم من الفلوس معلوم عندنا من كل  
فيه غش عن بيان العلة ولو قال بدينق فلوسا بدينق درهمين فلوسا فكذا لا عندنا في يوسف لأنه لا يباع  
بالدراهم من الفلوس معلوم وهو الماد لا وزن الدراهم من الفلوس فمن محمد بن لا يجوز بالدراهم ويجوز فيما  
دون الدراهم لأن في العادة المبايع بالفلوس فيما دون الدرهم فصا معلوما بحكم العادة  
ولا كذلك الدرهم قالوا وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا سيما في دينارنا قال ومن أعطى صيرفتا درهما  
وقال أعطى بنصف فلوسا ونصف نصف الاحتية جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقى عندها  
لأن بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف بنصف الاحتية سريوا فلا يجوز على قياس قول  
أبي حنيفة بطل في كل لا الصفة متحدة والفساد قوي في شيع وقد مر نظيره ولو كرر لفظ  
الأعطاء كان جوابا كجوابها هو الصحيح لأنها باعنا ولو قال أعطى نصف درهم فلوسا ونصف  
الاحتية جاز لأنه قابل الدرهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاحتية فيكون نصف درهم  
الاحتية مثله وما وراءه بأزاء الفلوس قال رضي الله عنه في أكثر نسخ المختصر ذكر المسألة الثانية

كتاب الكفالة

[illegible][illegible]







[illegible]

لا بد من الفاعل في  
الوصف  
لا بد من الفاعل في  
الوصف  
لا بد من الفاعل في  
الوصف

لقد قوله وعندهما لا يبرأ إلا القتل على قول الصحابين كما رجحت جمعية المجلة قولها في المادة ٢٦٣ ولكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلد أخرى //







ابن حنيفة رة معناه لا يجبر عليه باعده وفاقه لا يجبر في حد القذف لان فيه حق العبد وفي

القصاص لا يخالص من العبد بخلاف الحد والخالصة لله تعالى لا يخيبة قوله عليه السلام

لا كما ألتفى حذ من غير فصل وكان مبنى الكل على السرف لا يجب فيها الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق

لأنها لا تندرج بالشبهات فليق بها الاستيتاق كما في التعزير ولو سمحت لنفسه به ليصح بالاجماع لانه

امكن ترتيب موجب علي تسليم النفس فيها واجب فيطابق الكفل فيحقق الضم **قال** لا يجبس فيها

حتى شهد شاهدان او شاهد عدل يعرف القاضى لان الحبس للتجسس هنا

والتمه تثبت بأحد شطري الشهادة أما العدا أو العدالة بخلاف الحبس في باب الأموال لأنه

أقضى عقوبة فيه فلا يشبه إلا محجة كاملة وقد كثر أرباب القاضى أن على قولهما لا يحبس فى الجحد

والقصاص شهادة الواحد بمحصول الاستيناف والكفالت قال والرهين والكفالت جاران في المخرج

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله







التعلیق فی غیر المبرور  
 والما یبطل الشرط والمصدق  
 من غیر ضابطی فاقی فان ان الکفایة  
 باطله فیضیحون ان کل لفظ تعلیقها علی  
 معنی ما یجلبها کما یرجع ان فاعلی کل منهما عدم  
 یتصور ان کل کلمة کمال و قد مر المصنف  
 فی الاستشمال لفظ البسوطا فان ذکر  
 التعلیق و اراد انما یجلی ما اودعها  
 فی الاستشمال فی التعلیق علی ظاهر اللفظ  
 فانما قال فی الشرط ان کان ملایما جائز  
 تعلیق الکفایة و من غیر قبول اذا استثنی  
 البسوطا فانما من الی ان قال  
 وان کان بخلاف ذلک کسبوب الرجوع  
 و کما لفظ الرجوع التعلیق و یجلی الشرط  
 لان کل ما جاز تعلیقها بالشرط  
 لا یضرب الشرط و اصل الخلاف و  
 اتفاق ما فی  
 و اراد انما

١٤ عليه فعلى وما عصبك فلان فعلى ثم ان كان الشرط ملأ عابان كان شرطا لوجود الحق لقوله ان الحق لا يتبع (بقية ١١٩)



فأقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعتز به لا ينكر الزيادة فإن اعترف المكفول عنه بأكثر  
من ذلك لم يصدق على كفيله لأنه أقر على الغير ولا يملك عليه ويصدق في حق نفسه  
لو أنه عليه ما قال ويجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره لا طلاق ما روي أنه لا التزام المطالبة  
وهو تصرف في حق نفسه وفي نفع الطالب كضرب فدية على المطلوب بثبوت الرجوع أذ هو عند امره  
وقد رضى به فإن كفله بامر رجوع بما أدى عليه لا يضمنه بامر رجوع وان كفله بغير امره لم يرجع  
بما يؤذي ولا يضمنه بامر رجوع بما أدى معناه إذا أدى ما ضمنه أما إذا أدى خلافه  
بما ضمن لا يملك الدين بالأداء فنزل منزلة الطالب إذا ملكه بالهبة أو بالارث وكذا إذا ملكه  
الاحتال عليه بما ذكرنا في حوالة الخلاف المأمور بقضاء الدين حيث رجع بما أدى له لم يضمن عليه شيء  
حتى يملك الدين بالأداء ويخالفه إذا صالح الكفيل الطالب عن الألف على خمسة مائة كذا استقسط  
فصار كذا إذا أبرأ الكفيل قال وليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بمال قبل أن يؤد منه عنه  
لا يملك قبل الأداء بخلاف الوكيل بالشرع حيث رجع قبل الأداء لأنه انعقد بينهما مبادلة حكمية  
قال فان لو لم يملك المال كان لا يلزم المكفول عنه حتى يتخلص وكذا إذا ضمن له الرجوع  
لحقه ما لحقه من جهة فاعمله بمثله وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه واستوفي منه برئ الكفيل  
لأن براءة الأصل توجب براءة الكفيل لأن الدين عليه في الصحيح وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ  
الأصل عنه لأنه لا يتبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الأصل بدونه جاز وكذا إذا أخر  
الطالب عن الأصل فهو تأخير عن الكفيل ولو أخر عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
الأصل لأن التأخير براءة مؤقتة فيعتبر بالأبراء المؤقت بخلاف ما إذا ضمن المال الحال مؤثلاً

قوله لا يضمنه بامر رجوع بما أدى معناه إذا أدى ما ضمنه أما إذا أدى خلافه  
بما ضمن لا يملك الدين بالأداء فنزل منزلة الطالب إذا ملكه بالهبة أو بالارث وكذا إذا ملكه  
الاحتال عليه بما ذكرنا في حوالة الخلاف المأمور بقضاء الدين حيث رجع بما أدى له لم يضمن عليه شيء  
حتى يملك الدين بالأداء ويخالفه إذا صالح الكفيل الطالب عن الألف على خمسة مائة كذا استقسط  
فصار كذا إذا أبرأ الكفيل قال وليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بمال قبل أن يؤد منه عنه  
لا يملك قبل الأداء بخلاف الوكيل بالشرع حيث رجع قبل الأداء لأنه انعقد بينهما مبادلة حكمية  
قال فان لو لم يملك المال كان لا يلزم المكفول عنه حتى يتخلص وكذا إذا ضمن له الرجوع  
لحقه ما لحقه من جهة فاعمله بمثله وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه واستوفي منه برئ الكفيل  
لأن براءة الأصل توجب براءة الكفيل لأن الدين عليه في الصحيح وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ  
الأصل عنه لأنه لا يتبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الأصل بدونه جاز وكذا إذا أخر  
الطالب عن الأصل فهو تأخير عن الكفيل ولو أخر عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
الأصل لأن التأخير براءة مؤقتة فيعتبر بالأبراء المؤقت بخلاف ما إذا ضمن المال الحال مؤثلاً

قوله لا يضمنه بامر رجوع بما أدى معناه إذا أدى ما ضمنه أما إذا أدى خلافه  
بما ضمن لا يملك الدين بالأداء فنزل منزلة الطالب إذا ملكه بالهبة أو بالارث وكذا إذا ملكه  
الاحتال عليه بما ذكرنا في حوالة الخلاف المأمور بقضاء الدين حيث رجع بما أدى له لم يضمن عليه شيء  
حتى يملك الدين بالأداء ويخالفه إذا صالح الكفيل الطالب عن الألف على خمسة مائة كذا استقسط  
فصار كذا إذا أبرأ الكفيل قال وليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بمال قبل أن يؤد منه عنه  
لا يملك قبل الأداء بخلاف الوكيل بالشرع حيث رجع قبل الأداء لأنه انعقد بينهما مبادلة حكمية  
قال فان لو لم يملك المال كان لا يلزم المكفول عنه حتى يتخلص وكذا إذا ضمن له الرجوع  
لحقه ما لحقه من جهة فاعمله بمثله وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه واستوفي منه برئ الكفيل  
لأن براءة الأصل توجب براءة الكفيل لأن الدين عليه في الصحيح وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ  
الأصل عنه لأنه لا يتبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الأصل بدونه جاز وكذا إذا أخر  
الطالب عن الأصل فهو تأخير عن الكفيل ولو أخر عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
الأصل لأن التأخير براءة مؤقتة فيعتبر بالأبراء المؤقت بخلاف ما إذا ضمن المال الحال مؤثلاً

قوله لا يضمنه بامر رجوع بما أدى معناه إذا أدى ما ضمنه أما إذا أدى خلافه  
بما ضمن لا يملك الدين بالأداء فنزل منزلة الطالب إذا ملكه بالهبة أو بالارث وكذا إذا ملكه  
الاحتال عليه بما ذكرنا في حوالة الخلاف المأمور بقضاء الدين حيث رجع بما أدى له لم يضمن عليه شيء  
حتى يملك الدين بالأداء ويخالفه إذا صالح الكفيل الطالب عن الألف على خمسة مائة كذا استقسط  
فصار كذا إذا أبرأ الكفيل قال وليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بمال قبل أن يؤد منه عنه  
لا يملك قبل الأداء بخلاف الوكيل بالشرع حيث رجع قبل الأداء لأنه انعقد بينهما مبادلة حكمية  
قال فان لو لم يملك المال كان لا يلزم المكفول عنه حتى يتخلص وكذا إذا ضمن له الرجوع  
لحقه ما لحقه من جهة فاعمله بمثله وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه واستوفي منه برئ الكفيل  
لأن براءة الأصل توجب براءة الكفيل لأن الدين عليه في الصحيح وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ  
الأصل عنه لأنه لا يتبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الأصل بدونه جاز وكذا إذا أخر  
الطالب عن الأصل فهو تأخير عن الكفيل ولو أخر عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
الأصل لأن التأخير براءة مؤقتة فيعتبر بالأبراء المؤقت بخلاف ما إذا ضمن المال الحال مؤثلاً



عالم الدلالة  
الاستغناء عن كل اللفظ  
العرف من كل اللفظ  
القصص من كل اللفظ

المسألة على أربعة أوجه

متعین فی قصص الانبیاء و احوال  
 و کرام و عجایب و شکر و مدح  
 بالمال و لیل المال علی النبی و ائمه  
 فاما بری من المال فافواه بهر  
 و جوایب آن باشد و طایفه و کلام  
 از این کتاب در آن لغوی است  
 و در این کتاب در آن لغوی است

و ان شتر خطاراة اطبلب نكده الكليل من ان  
جسداد ان شتر خطاراة الكليل من ان  
الكليل من ان شتر خطاراة الكليل من ان  
في ان شتر خطاراة الكليل من ان  
الكليل من ان شتر خطاراة الكليل من ان  
على ان شتر خطاراة الكليل من ان

الشجر الذي  
 رواه ابن مسعود في القدر  
 كذا في فتح القدير  
 نور العبد  
 لا يفرق من التوحيد  
 بنبوت النبي صلى الله عليه وسلم  
 والله اعلم بالصواب

[illegible]

قول الله عز وجل  
 لا تقبل الرشا  
 قول الله عز وجل  
 لا تقبل الرشا  
 قول الله عز وجل  
 لا تقبل الرشا

كتاب  
نالة  
الاصيل بانته درج  
الطالب على الاصيل  
الطالب على الاصيل  
ابرا كافي  
استقام الاصل  
توفي فيكون  
الذي من الاصل

له قوله وقال البربريوسف وهو مثل

ان يقول زعمت  
انك سوا قرى بالقبض فلا يكون  
الدين مطالبة من الاصيل  
ويجب الكفيل على الاصيل  
فلا زاد لارجح ان لا يكون  
الحصول البراءة باجماع الامم كان  
وكان البراءة كان

أحد من المخطات في عدم جريها  
في العقوبات فيكون المخطات  
في المخطات في عدم جريها  
في المخطات في عدم جريها

و اختاره في الهوايه رغبه



لا يدين كسائر المدين وان تكفل عن البائع بالمبيع لم تصح لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بلاعيان المضمون وان كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن بلاعيان المضمون بنفسها كالمبيع بيعا  
فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بما كان مضمونا بغيره كالمبيع والمهوز ولا مكان امانة  
كالوديعة والمستعار والمستاجر ما لا يضاربة والشركة ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن  
بعد القبض الى الرهن او بتسليم المستاجر المستاجر جاز له ان يتركه فاعا واجا ومن استاجر امانة للحمل  
عليها فان كانت بعينها لا يصح الكفالة بالحمل كمن عاقر عنده وان كانت بغيرها جازت الكفالة لانه  
يمكنه الحمل على امانة نفسه والحمل هو المستحق وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكفل له رجل بخدمته  
فهو باطل لما بنا قال ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول في المجلس وهذا عند ابي حنيفة  
محمد وقال ابو يوسف ولا يجوز اذا بلغه فجاز ولو لم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفالة  
بالنفس والمال جميعا لا يتصور التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عند وجه  
التوقف ما ذكرناه في الفضولي في النكاح ولهما ان في معنى التملك وهو عليك المطالبة

لا يدين كسائر المدين وان تكفل عن البائع بالمبيع لم تصح لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بلاعيان المضمون وان كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن بلاعيان المضمون بنفسها كالمبيع بيعا  
فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بما كان مضمونا بغيره كالمبيع والمهوز ولا مكان امانة  
كالوديعة والمستعار والمستاجر ما لا يضاربة والشركة ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن  
بعد القبض الى الرهن او بتسليم المستاجر المستاجر جاز له ان يتركه فاعا واجا ومن استاجر امانة للحمل  
عليها فان كانت بعينها لا يصح الكفالة بالحمل كمن عاقر عنده وان كانت بغيرها جازت الكفالة لانه  
يمكنه الحمل على امانة نفسه والحمل هو المستحق وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكفل له رجل بخدمته  
فهو باطل لما بنا قال ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول في المجلس وهذا عند ابي حنيفة  
محمد وقال ابو يوسف ولا يجوز اذا بلغه فجاز ولو لم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفالة  
بالنفس والمال جميعا لا يتصور التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عند وجه  
التوقف ما ذكرناه في الفضولي في النكاح ولهما ان في معنى التملك وهو عليك المطالبة

لا يدين كسائر المدين وان تكفل عن البائع بالمبيع لم تصح لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بلاعيان المضمون وان كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن بلاعيان المضمون بنفسها كالمبيع بيعا  
فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بما كان مضمونا بغيره كالمبيع والمهوز ولا مكان امانة  
كالوديعة والمستعار والمستاجر ما لا يضاربة والشركة ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن  
بعد القبض الى الرهن او بتسليم المستاجر المستاجر جاز له ان يتركه فاعا واجا ومن استاجر امانة للحمل  
عليها فان كانت بعينها لا يصح الكفالة بالحمل كمن عاقر عنده وان كانت بغيرها جازت الكفالة لانه  
يمكنه الحمل على امانة نفسه والحمل هو المستحق وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكفل له رجل بخدمته  
فهو باطل لما بنا قال ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول في المجلس وهذا عند ابي حنيفة  
محمد وقال ابو يوسف ولا يجوز اذا بلغه فجاز ولو لم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفالة  
بالنفس والمال جميعا لا يتصور التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عند وجه  
التوقف ما ذكرناه في الفضولي في النكاح ولهما ان في معنى التملك وهو عليك المطالبة

لا يدين كسائر المدين وان تكفل عن البائع بالمبيع لم تصح لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بلاعيان المضمون وان كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن بلاعيان المضمون بنفسها كالمبيع بيعا  
فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بما كان مضمونا بغيره كالمبيع والمهوز ولا مكان امانة  
كالوديعة والمستعار والمستاجر ما لا يضاربة والشركة ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن  
بعد القبض الى الرهن او بتسليم المستاجر المستاجر جاز له ان يتركه فاعا واجا ومن استاجر امانة للحمل  
عليها فان كانت بعينها لا يصح الكفالة بالحمل كمن عاقر عنده وان كانت بغيرها جازت الكفالة لانه  
يمكنه الحمل على امانة نفسه والحمل هو المستحق وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكفل له رجل بخدمته  
فهو باطل لما بنا قال ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول في المجلس وهذا عند ابي حنيفة  
محمد وقال ابو يوسف ولا يجوز اذا بلغه فجاز ولو لم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفالة  
بالنفس والمال جميعا لا يتصور التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عند وجه  
التوقف ما ذكرناه في الفضولي في النكاح ولهما ان في معنى التملك وهو عليك المطالبة

الحمل قوله ابي يوسف فيكون الجعل به لصدره المهر السلطاني به ١٢ شري الحملة لمضال المالك ص ١٧٣ فالشري على قول ابي يوسف











في قوله وكيفية ما كان ما المشتري للمشتري وهو الكفيل  
والرجح اي الزيادة عليه لانه انما قد ١٢ ص ١٣٩ ج ٢

مطوعة تليق بالخل ثم قيل هذا ضمان لما يخل المشتري القواعد وهو فاسد وليس يتوكل وقيل  
لأنه إذا كان كذلك لم يكن ضمانا بل كفالة على الكفيل بان لا يخل المشتري القواعد وهو فاسد وليس يتوكل وقيل  
هو توكل فاسد لأن الحق غير متعين وكذا التفسير معلوم بمجاها التمازاد على الدين وكيف ما كان فالتأني  
للمشتري وهو الكفيل والرجح اي الزيادة عليه لانه انما قد ١٢ ص ١٣٩ ج ٢

قضية على كفيل المكفول عند قيام المدين على البينة على الكفيل بان لا يخل المكفول عنه الفدية لم يقبل  
ببينة لان المكفول به مال مقض به هذا في لفظة القضاء ظاهر وكذا في اخرى لان معنى ذاب  
تقريبه هو القضاء او مال يقض به وهذا ما خل ريد به المستأنف لقولنا حال الله بقائه لحواله  
مطلقة عن ذلك فلا يصح ومن اقام البينة ان له على فلان كذا وان هذا كفيل عنه بما مر فانه يقضي  
على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير امر يقضي على الكفيل خاصة وانما تقبل  
لان المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وانما يختلف بالامر وحده ولا يمتنع تغيره لان  
الكفالة بامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير امر تبرع ابتداء وانتهاء فبدعاه احدهما

لا يقضي له بالآخر وانما قضى به بالامر ثبت امره وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضيا  
عليه الكفالة بغير امر لا يمتنع كنهه لا يعتمد صحته قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه في  
الكفالة بامر يرجع الكفيل بما ادى على الامر قال زكريا يرجع لاننا انما نقضه في زعمه فلا يظلم  
غيره ونحن نقول صار مائة بائنا فطل ما في زعمه قال ومن باع دارا وكفل رجل عنها بالدارك  
فهو تسليم لان الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فتامة يقبله بالعدوى يسعي في نقض ما تم من حصة  
وان لم تكن مشروطة في البيع فالمراد بها الحكم بالبيع وتزويج المشتري فيه لا يرغب فيه دون الكفالة فنزل  
منزلة الاقرار بذلك البائع قال ولو شها وختم ولم يكفل احدكم تسليمه وهو على دعواه لان

في قوله وكيفية ما كان ما المشتري للمشتري وهو الكفيل  
والرجح اي الزيادة عليه لانه انما قد ١٢ ص ١٣٩ ج ٢

في قوله وكيفية ما كان ما المشتري للمشتري وهو الكفيل  
والرجح اي الزيادة عليه لانه انما قد ١٢ ص ١٣٩ ج ٢

في قوله وكيفية ما كان ما المشتري للمشتري وهو الكفيل  
والرجح اي الزيادة عليه لانه انما قد ١٢ ص ١٣٩ ج ٢

في قوله وكيفية ما كان ما المشتري للمشتري وهو الكفيل  
والرجح اي الزيادة عليه لانه انما قد ١٢ ص ١٣٩ ج ٢



فصل في الضمان قال ومن باع لرجل ثوباً وضمن له الثمن ومضارب ضمن ثمن متاع الرجل

فَالضَّمانُ باطلٌ لأنَّ الكفالة التَّراوِ المطالبةُ التَّوهميَّةُ التي بما فيصير كل واحد منهما ضامناً للنفسِ وكان  
 المالُ مائةً في أيديهما والضَّمانُ تغييرٌ في حكم الشَّرعِ فيزيد عليه كاشتراطه على المَوْعِ والمستعير وكذا  
 جَلَّ رُبَّ عابدٍ أَصْفَقَتْ واحِدَةً وَضَمَّنَ احِدَهُما لِصاحِبِهِ حَقَّتْهُ مِنَ الثَّمَنِ لَانْطِراحِ الضَّمانِ  
 مَعَ الشَّرْكِ يَصِيرُ ضامناً لِنَفْسِهِ وَلَوْ صَحَّ فِي نَصيبِها حَبْطُ خاصَّةٍ يُوَدِّي إلى قِسمَةِ الدِّينِ قَبْلَ  
 وَلَا يَجُوزُ ذَلِكُ بِتَخْلُافِها إِذا عابا بِصَفْقَتَيْنِ لِأَنَّ شَرَكَةَ الْأَثَرِ أَنْ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَقْبَلَ نَصيبَ أَحَدِها

ويقبض ان نقد ثم حصته وان قبل الكل قال من ضمن عن اخراجها ونواشيت وقسمته فهو  
 جائز اما الخراج فقد ذكرناه وهو يخالف الزكاة لانها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته  
 من تركته الا بوصية واما النواشيت فان اريد بهما يكون بحق كمن انفق النواشيت او اجر الحارث  
 او الموظف تجهيزا الجيش فداء الاسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وان اريد بهما  
 ما ليس بحق كالجبايات في زماننا ففيه اختلاف المشايخ ومن يميل الى الصحة الا انهم يوردون  
 اما القسمة فقد قيل هي النواشيت بعينها او حصتها منها والرواية باو قيل هي النواشيت للوظيفة  
 الراتبية والمراد بالنواشيت ما ينوبه خير راتب وانما الحكم ما بيناه ومن قال لا خلاف على

مائة الى شهر وقال المير لهى حالتها القول قبول المدعى ومن قال خمنت لك عن فلان

[illegible]

*(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)*



له قولها، عندهما وهو بمنزلة الوصية التي الفتوى على قول الصاحبين حيث يعلم من صنيع الهداية واخر دليلها ٣٣



[illegible]

عن صاحبهما الذي اجد هاهنا يرجع على شريكه حتى يريد ما يؤد به على النصف فيرجع بالزيادة  
لان كل واحد منهما في النصف اصل في النصف الاخر كقيل ولا معارضة بين ما عليه نحو  
الاصالة ونحو الكفالة لان الاول دين والثاني مطالبة فهو تابع الاول فيقع عن الاول في الزيادة  
لا معارضة فيقع عن الكفالة ولا لو وقع في النصف عن صاحب فيرجع عليه فاصح ان يرجع  
اداء نائبه كادائه فيؤدتي الى الدور واذا اكل جلال عن رجلين مال على كل واحد منهما  
كقيل عن صاحب بكل شيء اذا هاجمها يرجع على صاحب بنصفه قليلا كان او كثيرا ومعه  
المسألة في الصحيح ان يكون الكفالة باكل عن الاصيل وبأكل عن الشريك المطالبة متعدية  
فيجتمع الكفالتان على ما مر موجه التزام المطالبة تنص الكفالة عن الكفيل كما تنص الكفالة عن  
الاصيل وكما تنص الحالة من الحال عليا ذاع عن هذا اذ اذ هاجمها وقع شائعا عنها اذا اكل كفالة  
فلا ترجع للبعض على البعض ولا في مقدم فيرجع على شريكه بنصفه لا يؤد الى الدور ولا قضيت  
الاستواء وقوله حصل الرجوع احدهما بنصفه اذ لا ينقص رجوع الاخر عليه بخلاف تقدم  
شريعتان على الاصيل انهما اذ ياعنه احدهما بنفسه والاخر بنائبه وان شاء يرجع بالجميع على  
المكفول عنه لانه كفالة جميع المال عنه بامره قال واذا البرأ برأ المال احدهما اخذ الاخر بالجميع  
لان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقا المال كله على الاصيل والاخر كقيل عنه بكل على ما  
بيناه ولهذا ياخذ به قال واذا اقرق التفلوض في صاحب الدين ان يأخذوا ايهما شاءا  
بجميع الدين لان كل واحد منهما كقيل عن صاحب على ما عرف في المسئلة ولا يرجع احدهما على  
صاحبه حتى يؤد اكثر من النصف لما مر من الوجوه في كفالة الرجلين قال واذا اقرق الدين  
اي من الدين

[illegible][illegible]



(فرع) واقتيت بان ضمان الدلال والسعسار الثمن للبائع باطل لانه وكيل بالاجرة وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لابنه ليصير عاملا لنفسه فلجرحه ١٢ الدر المختار على هامش رد المحتار ص ٤٦٣١٧



كما اذا كان الكفل بنفسه حرقا قال فان ادع رقبته العبد كفل به جعل فماذا العبد فقام الله على البيت انه  
 كان المضمين الكفل فميت لان على المولى ان يجمعها على جبهه تخلف باقمتها او قل التزم الكفل لا يجمع الموت  
 يقع القبة واجتعلل الاصيل فكذلك الكفل في الاول قال واذا كفل العبد عن مولا به بامره فميت  
 فاذا ه او كان المولى كفل عنه فاذا بعد العتق لم يرجع واحد منها على صاحب وقال زفره يرجع  
 ومعه الوجه لا وان لا يكون على العبد دين حتى تصح كفالته لما كان المولى ذاك بامره انا كفالته  
 عن العبد فتصح على كل حال انه ان تحقق الوجه بالرجوع وهو الكفالة بامره والمانع وهو الرق ذال  
 ولنا انها وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا العبد على مولاه  
 فلا تغلب مع جبهه ابد اكن كفل عن غيره بغير امره فاجازه ولا يجوز الكفالة بمال لكتابته حتى تكفل  
 به او عبد لا يثبت مع المتاني فلا يظهر حق صحة الكفالة ولانه لو عجز نفسه سقط  
 ولا يمكن اثباته على هذا الوجه في ذمة الكفل واثباته مطلقا ينافي معنى الضم لان من شرطه  
 الاتحاد وتبدل السعي كمال لكتابته في قول ابى حنيفة حرمة الله عليه لانه كالمكاتب عند

## كتاب الحوالة

قال وهي جائزة بالديون قال علي السلام من اجل على من فليشبع ولا نه التزم ما يقدر على  
 تسليمه فتصح كفالته وانما اخصت بالديون لانها تبنى عن النقل والتحويل والنفقة والدين في العين  
 قال وتصح الحوالة برضاء المحيل والمحتال عليه اما المحتال فلان الدين حق وهو الذي  
 ينتقل به والذمم متفاوتة فلا بد من رضاه واما المحتال عليه فلانه يلزمه الدين ولا لزوم به و  
 التزاه واما المحيل فالحوالة تصح بد رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين من المحتال عليه

الدين لانه من اجل على من فليشبع ولا نه التزم ما يقدر على تسليمه فتصح كفالته وانما اخصت بالديون لانها تبنى عن النقل والتحويل والنفقة والدين في العين  
 قال وتصح الحوالة برضاء المحيل والمحتال عليه اما المحتال فلان الدين حق وهو الذي ينتقل به والذمم متفاوتة فلا بد من رضاه واما المحتال عليه فلانه يلزمه الدين ولا لزوم به و  
 التزاه واما المحيل فالحوالة تصح بد رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين من المحتال عليه



له قوله ان الافلاس لا يتحقق بكلم العاصي عنده الذي و ظاهر كلامهم متروكنا و شروحا نصيح قوله الامام ونقل نصيحة العلامة  
 تاسم ولم ابر من صحيح توليها نعم كقولنا في صحة الحج على السفينة صيانته لما له ١٢ رد المحتار ص ٣٢٤ ج ٤



احوال مستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يمينه قال من وجد رجل الف درهم وحواله  
عليه اخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا  
منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول لا بالقول خلف كالفوات قد تكون الحق التسمية  
بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لانه يتعلق بحق  
المحتال على مثاله الرهن وان كان اسوة للغير ما بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة  
به في اخذه منه بل يطلب الحق التوهم في المحتال بخلاف الطلقة لانه يتعلق بحقه ببل يذمته  
فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عده قال يكره السفاح وهو قرض استفاد به المقرض  
سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قرض في الرسول عليه السلام عن قرض نفع

في القرض المستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يمينه قال من وجد رجل الف درهم وحواله  
عليه اخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا  
منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول لا بالقول خلف كالفوات قد تكون الحق التسمية  
بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لانه يتعلق بحق  
المحتال على مثاله الرهن وان كان اسوة للغير ما بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة  
به في اخذه منه بل يطلب الحق التوهم في المحتال بخلاف الطلقة لانه يتعلق بحقه ببل يذمته  
فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عده قال يكره السفاح وهو قرض استفاد به المقرض  
سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قرض في الرسول عليه السلام عن قرض نفع

في القرض المستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يمينه قال من وجد رجل الف درهم وحواله  
عليه اخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا  
منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول لا بالقول خلف كالفوات قد تكون الحق التسمية  
بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لانه يتعلق بحق  
المحتال على مثاله الرهن وان كان اسوة للغير ما بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة  
به في اخذه منه بل يطلب الحق التوهم في المحتال بخلاف الطلقة لانه يتعلق بحقه ببل يذمته  
فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عده قال يكره السفاح وهو قرض استفاد به المقرض  
سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قرض في الرسول عليه السلام عن قرض نفع

في القرض المستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يمينه قال من وجد رجل الف درهم وحواله  
عليه اخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا  
منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول لا بالقول خلف كالفوات قد تكون الحق التسمية  
بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لانه يتعلق بحق  
المحتال على مثاله الرهن وان كان اسوة للغير ما بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة  
به في اخذه منه بل يطلب الحق التوهم في المحتال بخلاف الطلقة لانه يتعلق بحقه ببل يذمته  
فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عده قال يكره السفاح وهو قرض استفاد به المقرض  
سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قرض في الرسول عليه السلام عن قرض نفع



الحوالة

كتاب

الحوالة

كتاب

الحوالة

كتاب

الحوالة

كتاب

الحوالة

كتاب

الحوالة

كتاب

الحوالة

كتاب



کتاب ادب القاضی

الأول فلان حكم القضاء يستقي من حكم الشهادة لأن كل واحد منهما من باب الوكالة

القضاء والفاسق أهل القضاء حتى لو قيل يصح إلا أنه لا ينبغي أن يقال كما في حكم الشهادة فإنه لا ينبغي

او غيره لا ينزل ويستحق الغزل وهذا هو ظاهر المذهب عليه مشايخنا رحمهم الله وقال الكشاف

انلا يحى قضاؤه وقال بعض الشايخه اذا قيل الفاسق ابتداء يصح ولو قيل وهو عد لينزل الفسق

الدين وخبره غير مقبول فالدين ياتك وقيل يصلح لانيجهت الفاسق جزا عن النسبة الي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
خَالِفًا لِلشَّافِعِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ إِنَّ الْأَمْرَ بِالْقَضَاءِ سِتْدَاءُ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا قُدْرَةَ دُونَ

الاستغفار منه لا تأخر عن ان يختم به الاقوال والافعال بقوله عليه السلام: قل الله

ادعوا اليه فانه الحق والحق لا يظلم احد

[illegible][illegible]

لله قوله كتب اواب القاضى الى اعلم بان القضاء بالحق من اقوى الفرائض بعد الايمان بالله تعالى وهو من اشرف العبادات لاجله  
انبي الله تعالى لا آدم عليه السلام اسم الخلافة فقال جل جلاله انى جاءك فى الارض خلية و اقيمت ذالك (فيه ١٣٣)



[illegible][illegible]











ولما فتحنا عند الناس لیسون کتاب سیاست القضاء وتبیین الحكم المنسوبة لشعین الائمة السرخسی ص ۱۶ ج ۵۹ وسماء محمد بن محمد الله تعالى (تبیہ ۱۳۴)















أبو يوسف إذا شهدوا أنه كتاب خاتمة قبله على ما روي في المكاتب والعدل للفتح  
والصحيح أن يفتل كتابه بنو العدل كذا ذكره الخصاص لأنه يحتاج إلى زيادة الشهور  
وأنما يكتفوا بالشهادة بعد قيام الختوم وأما يقبل المكتوب إليه إذا كان الكاتب على القضاة  
حتى لو مات أو عرل ولم يبق هلال للقضاء قبل وصول الكتاب يقبله لأنه لا يتحقق بواحد من الرعايا  
ولهذا لا يقبل أخبار قاضي آخر في غير عمله أو في غير عمله وكذلك لو مات المكتوب إليه  
أذا كتب إلى فلان بن فلان قاضي بلاد كذا والى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين لأن  
غيره صارت عليه وهو معرف بخلاف ما إذا كتب ابتداء إلى كل من يصل إليه على ما عليه  
مشايخنا لأنه غير معرف ولو كان مات الخصم يفتل الكتاب على إرثه لقيام مقامه  
ولا يقبل كتاب لقاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص لأن فيه شبهة البدلية فصار  
كالشهادة على الشهادة ولأن مبناها على الإسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
فصل آخر في قضاة المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيها  
وقد روي وجهه وليس للقاضي يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك لأنه قد أفضله دون  
التقليد به فصار تكوينا للوكيل بخلاف ما مورى بأقامة الجماعة حيث يستخلف لأنه على شرف الزوات  
لتوقيته فكان لا يرد إذا نافي لا يستخلف لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني بحضور من الأول  
أو قضى الثاني فأجاز الأول جاز كما في الوكالة وهذا لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني  
أو قضى الثاني فأجاز الأول جاز كما في الوكالة وهذا لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني

أبو يوسف إذا شهدوا أنه كتاب خاتمة قبله على ما روي في المكاتب والعدل للفتح  
والصحيح أن يفتل كتابه بنو العدل كذا ذكره الخصاص لأنه يحتاج إلى زيادة الشهور  
وأنما يكتفوا بالشهادة بعد قيام الختوم وأما يقبل المكتوب إليه إذا كان الكاتب على القضاة  
حتى لو مات أو عرل ولم يبق هلال للقضاء قبل وصول الكتاب يقبله لأنه لا يتحقق بواحد من الرعايا  
ولهذا لا يقبل أخبار قاضي آخر في غير عمله أو في غير عمله وكذلك لو مات المكتوب إليه  
أذا كتب إلى فلان بن فلان قاضي بلاد كذا والى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين لأن  
غيره صارت عليه وهو معرف بخلاف ما إذا كتب ابتداء إلى كل من يصل إليه على ما عليه  
مشايخنا لأنه غير معرف ولو كان مات الخصم يفتل الكتاب على إرثه لقيام مقامه  
ولا يقبل كتاب لقاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص لأن فيه شبهة البدلية فصار  
كالشهادة على الشهادة ولأن مبناها على الإسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
فصل آخر في قضاة المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيها  
وقد روي وجهه وليس للقاضي يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك لأنه قد أفضله دون  
التقليد به فصار تكوينا للوكيل بخلاف ما مورى بأقامة الجماعة حيث يستخلف لأنه على شرف الزوات  
لتوقيته فكان لا يرد إذا نافي لا يستخلف لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني بحضور من الأول  
أو قضى الثاني فأجاز الأول جاز كما في الوكالة وهذا لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني

أبو يوسف إذا شهدوا أنه كتاب خاتمة قبله على ما روي في المكاتب والعدل للفتح  
والصحيح أن يفتل كتابه بنو العدل كذا ذكره الخصاص لأنه يحتاج إلى زيادة الشهور  
وأنما يكتفوا بالشهادة بعد قيام الختوم وأما يقبل المكتوب إليه إذا كان الكاتب على القضاة  
حتى لو مات أو عرل ولم يبق هلال للقضاء قبل وصول الكتاب يقبله لأنه لا يتحقق بواحد من الرعايا  
ولهذا لا يقبل أخبار قاضي آخر في غير عمله أو في غير عمله وكذلك لو مات المكتوب إليه  
أذا كتب إلى فلان بن فلان قاضي بلاد كذا والى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين لأن  
غيره صارت عليه وهو معرف بخلاف ما إذا كتب ابتداء إلى كل من يصل إليه على ما عليه  
مشايخنا لأنه غير معرف ولو كان مات الخصم يفتل الكتاب على إرثه لقيام مقامه  
ولا يقبل كتاب لقاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص لأن فيه شبهة البدلية فصار  
كالشهادة على الشهادة ولأن مبناها على الإسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
فصل آخر في قضاة المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيها  
وقد روي وجهه وليس للقاضي يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك لأنه قد أفضله دون  
التقليد به فصار تكوينا للوكيل بخلاف ما مورى بأقامة الجماعة حيث يستخلف لأنه على شرف الزوات  
لتوقيته فكان لا يرد إذا نافي لا يستخلف لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني بحضور من الأول  
أو قضى الثاني فأجاز الأول جاز كما في الوكالة وهذا لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني

أبو يوسف إذا شهدوا أنه كتاب خاتمة قبله على ما روي في المكاتب والعدل للفتح  
والصحيح أن يفتل كتابه بنو العدل كذا ذكره الخصاص لأنه يحتاج إلى زيادة الشهور  
وأنما يكتفوا بالشهادة بعد قيام الختوم وأما يقبل المكتوب إليه إذا كان الكاتب على القضاة  
حتى لو مات أو عرل ولم يبق هلال للقضاء قبل وصول الكتاب يقبله لأنه لا يتحقق بواحد من الرعايا  
ولهذا لا يقبل أخبار قاضي آخر في غير عمله أو في غير عمله وكذلك لو مات المكتوب إليه  
أذا كتب إلى فلان بن فلان قاضي بلاد كذا والى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين لأن  
غيره صارت عليه وهو معرف بخلاف ما إذا كتب ابتداء إلى كل من يصل إليه على ما عليه  
مشايخنا لأنه غير معرف ولو كان مات الخصم يفتل الكتاب على إرثه لقيام مقامه  
ولا يقبل كتاب لقاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص لأن فيه شبهة البدلية فصار  
كالشهادة على الشهادة ولأن مبناها على الإسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
فصل آخر في قضاة المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيها  
وقد روي وجهه وليس للقاضي يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك لأنه قد أفضله دون  
التقليد به فصار تكوينا للوكيل بخلاف ما مورى بأقامة الجماعة حيث يستخلف لأنه على شرف الزوات  
لتوقيته فكان لا يرد إذا نافي لا يستخلف لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني بحضور من الأول  
أو قضى الثاني فأجاز الأول جاز كما في الوكالة وهذا لأنه لا يرد إذا نافي للقضاء ولو قضى الثاني







لو قال المولى ان رضى الله عنك المار فاننت طالع ثم ان المرأه اقامت البينته فلما دخل المولى وقال ان رضى الله عنك المار فاننت طالع ثم ان المرأه اقامت البينته فكم يوم قبح الطلاق بينكما يا اهل البيت

هذه الينيرة والكلور في الطلاق طيبا قد انتهى بعض الناس عن هذا اذا كان شوطا يتصور ان الفاسد اذا كان شوطا لا ينبغي خلطه

ادب  
اف

[illegible][illegible]

لا يجوز الا ان يحضر من  
 يقوم مقامه من ذلك  
 الله قوله لا يحضر من  
 المحض من جهة القاضي فان  
 الراديين فان ذكر في  
 نصب القاضي من غير  
 والى حكمه عليه لا يكون  
 ان يرضى القاضي عليه  
 القاضي ليس له ان يرضى  
 نهائيه على ان يرضى  
 القاضي بسبب الامارات  
 لا يجوز ان يرضى القاضي  
 كما اذا قال لا يرضى  
 القاضي ان يحضر من  
 القاضي ان يحضر من

١٢٢

اذا قضى بالحل في هذا اذا كانت الدعوى بسبب معين وهو مسألة القضاء القاضى في العقور والفسوخ  
 بشرادة الزور وقد مر في النكاح قال لا يقضى القاضى غائباً لان شخص من يقوم مقامه  
 وقال المشافى به في وجود الحجج الى بيينة فظهر الحق ولنا ان العلم بالشهادة لقطع المنازعة ولما  
 بدون النكاح ولم يوجد ولا يثبت الاقرار والاشكال من الخصم في شدة وجه القضاء لان احكامها مختلفة فلو انكر ثم غاب  
 فلكذلك الجواب لان الشك في قيام النكاح وقت القضاء وفي خلافه يوسف لا من يقوم مقامه يكون ناشياً بانابة كالكيل او  
 بانابة الشرع كالوصي من جهة القاضى فيكون حكماً ان كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعيه على الحاضر وهذا في  
 غير صورة في الكتاب اذا كان شرط الحق فلا يعتبر به في جعله خصماً عن الغائب وقد عرف تكملة

[illegible][illegible]

عن الله سبحانه وتعالى من عجل منزهة وخزان رحمة والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩



له قوله باب الحكم الم اذا تعدد المحكون على ما ذكرنا تأويلنا من اتفاق رأي كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده ٣٣  
(المادة ١٨٤٤) مجلة الاحكام العدلية ،



قوله لا يملك الا باحتمال استحباب رضاها قالوا تخصيص المحل ود  
القصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات كالطلاق والنكاح وغيرها وهو صحيح ان لا يفتي  
بحكمه لا ولاية له عليه بعد ذلك لا تحكيم من جهة لو حكم على القاتل بالدية في مال غيره القاضى يقضى بالدية  
على العاقلة لانه مخالف لاية مخالف للنص ايضا الا اذا ثبت لقتل لقاره لان العاقلة لا تقفله ويجوز  
ان يسمع البينة ويقضى بالنكول وكذا بالاقارة لانه حكم موافق للشرع ولو اخبر باقرار احد الخصمين او  
بعلمه الشهود وهما على تحكيمهما يقبل قوله لان الولاية قائمة ولو اخبر بالحكم لا يقبل قوله نقض الولاية بقوله  
المولى بعد الغزل وحكم الحاكم لا يوجب زوجة وله باطل والمولى للحكم فيه سواء وهذا لانه لا يقبل شهادة  
لهؤلاء لكان التهمة فذلك لا يصح القضاء لهم بخلافه اذا حكم عليهم لانه تقبل شهادته عليه لانه نقض  
التهمة فذلك القضاء ولو حكم خارجين لا بد من اجتماعهما لانه لم يحتاج في المال الى اربعة اعلم بالصلوب  
مسائل شتى من كتاب القضاء قال واذا كان علو رجل وسفل لا خرف ليس لصاحبه  
السفل ان يتد فيه وتذكر ولا يقب فيه كونه عند ابي حنيفة معناه بغير رضا صاحب العلو  
وقال لا يصنع ما لا يضر بالعلو وعلى هذه الخلاف اذا اراد صاحب العلو ان يبنى على علوه قيل ما حكم  
عنه ما تفسير لقول ابي حنيفة من فلا خلاف قيل لاصل عند ما لا باحتماله تصرف في ملكه والمالك  
يقضى بالطلاق والحكم بعارض الضرف اذا اشكل لم يحل المنع والاصل عند الخطر لا تصرف في محل  
تعلق بغيره ثم الغرض من المرفق والمستاجر الاطلاق بعارض اذا اشكل لا يزال المنع على ما لا يبرهن  
نوع ضرر بالعلو من توهين بناء او نقضه فيمنع عقول اذا كانت ائمة مستطيلة تنشب

قوله لا يملك الا باحتمال استحباب رضاها قالوا تخصيص المحل ود  
القصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات كالطلاق والنكاح وغيرها وهو صحيح ان لا يفتي  
بحكمه لا ولاية له عليه بعد ذلك لا تحكيم من جهة لو حكم على القاتل بالدية في مال غيره القاضى يقضى بالدية  
على العاقلة لانه مخالف لاية مخالف للنص ايضا الا اذا ثبت لقتل لقاره لان العاقلة لا تقفله ويجوز  
ان يسمع البينة ويقضى بالنكول وكذا بالاقارة لانه حكم موافق للشرع ولو اخبر باقرار احد الخصمين او  
بعلمه الشهود وهما على تحكيمهما يقبل قوله لان الولاية قائمة ولو اخبر بالحكم لا يقبل قوله نقض الولاية بقوله  
المولى بعد الغزل وحكم الحاكم لا يوجب زوجة وله باطل والمولى للحكم فيه سواء وهذا لانه لا يقبل شهادة  
لهؤلاء لكان التهمة فذلك لا يصح القضاء لهم بخلافه اذا حكم عليهم لانه تقبل شهادته عليه لانه نقض  
التهمة فذلك القضاء ولو حكم خارجين لا بد من اجتماعهما لانه لم يحتاج في المال الى اربعة اعلم بالصلوب  
مسائل شتى من كتاب القضاء قال واذا كان علو رجل وسفل لا خرف ليس لصاحبه

قوله لا يملك الا باحتمال استحباب رضاها قالوا تخصيص المحل ود  
القصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات كالطلاق والنكاح وغيرها وهو صحيح ان لا يفتي  
بحكمه لا ولاية له عليه بعد ذلك لا تحكيم من جهة لو حكم على القاتل بالدية في مال غيره القاضى يقضى بالدية  
على العاقلة لانه مخالف لاية مخالف للنص ايضا الا اذا ثبت لقتل لقاره لان العاقلة لا تقفله ويجوز  
ان يسمع البينة ويقضى بالنكول وكذا بالاقارة لانه حكم موافق للشرع ولو اخبر باقرار احد الخصمين او  
بعلمه الشهود وهما على تحكيمهما يقبل قوله لان الولاية قائمة ولو اخبر بالحكم لا يقبل قوله نقض الولاية بقوله  
المولى بعد الغزل وحكم الحاكم لا يوجب زوجة وله باطل والمولى للحكم فيه سواء وهذا لانه لا يقبل شهادة  
لهؤلاء لكان التهمة فذلك لا يصح القضاء لهم بخلافه اذا حكم عليهم لانه تقبل شهادته عليه لانه نقض  
التهمة فذلك القضاء ولو حكم خارجين لا بد من اجتماعهما لانه لم يحتاج في المال الى اربعة اعلم بالصلوب  
مسائل شتى من كتاب القضاء قال واذا كان علو رجل وسفل لا خرف ليس لصاحبه

له قوله ولا لا يصنع ما لا يضر بالعلو الخ واعلم انه لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه مطلقا عند المتقدمين واستثنى المتأخرون ما اذا  
كان الضرر بينا قلت راجح ما يفتي به فليحفظ ١٢ ملحق الاجم على حالها مجمع الاخر ص ١٧٥ ج ٢







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

له قوله ومن ادعى على آخره لا اله الا الله الفتنى على قولنا لا على قول نفى لان جمعية المجلة رجحت قولنا كما فى المادة ١٤٥٧ ولكن لو قال بعد ادعاء المدعى ليس لى على دين قط ولبعد ان اثبت المدعى دعواه (بقية ١٣٤)



وذكر القدرى انه قبل ايضا لان المحل والخذل قد ينفذ بالشغف على يده فبعض بعض وكلاهما  
 بارضا به ولا يغير ثم بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على جرائبه بانه جاريته فقال له  
 ابعها منك قط فاقام البيت على الشراء فوجد بها اصباغا رائدة فاقام البائع البيت تاني يري المير كعيب  
 لم تقبل بيعة البائع وعن ابى يوسف انه قبل اعتبارا بما ذكرنا وجب الظاهر ان شرط البراءة تغيير للعقد من  
 اقتضاء وصف المساواة الى غيره فيستبدل ويصح البيع وقد انكره فكان مناقضا بخلاف الدين لا نه قد يقضى  
 وان كان باطلا لعل ما قال ذكره كتيب في اسفله ومن قام بهذا الذكر هو دون ما في انشاء الله تعالى  
 او كتب في الشراء فعلى ان خلاص ذلك تسليمه انشاء الله تعالى بطل الذكر وهذا عندنا جديفة  
 وقالا انشاء الله تعالى هو على خلافه من على من قام بذلك الحق وقولها استحسان ذكره في الاقرار ان  
 الاستثناء ينظر الى ما يليه لان الذكر الاستيناق وكذا الاصل في الكلام الاستبدال وانه ان الكل  
 واحد يحكم العطف فيصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حر وامرته طالق عليه  
 المشر الى بيت الله تعالى ان شاء الله وتوثر في فوجا قالوا لا يلتحق به يصير كفاصل السكوت  
**فصل في لقضاء بالمواريث قال** واذا مات نصراني فجاءت امرته مسلمة وموتت  
 اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول الورثة وقال فيهم القول قولها لان  
 الاسلام حادث فيضاف الى اوقات ولما ان سببا محمدا نكحت في الحال اقيمت فيما مضى في الحال كما  
 في حر كفاء الطائفة وهذه ظاهرة معتبرة للدفع وهو معتبر للاستحقاق ولعمرات المسلم له امرأة  
 نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته  
 فالقول قولها ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهو محتاج الى الورثة

فان قيل في قوله تعالى ولا يغير ثم بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على جرائبه بانه جاريته فقال له ابعها منك قط فاقام البيت على الشراء فوجد بها اصباغا رائدة فاقام البائع البيت تاني يري المير كعيب لم تقبل بيعة البائع وعن ابى يوسف انه قبل اعتبارا بما ذكرنا وجب الظاهر ان شرط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف المساواة الى غيره فيستبدل ويصح البيع وقد انكره فكان مناقضا بخلاف الدين لا نه قد يقضى وان كان باطلا لعل ما قال ذكره كتيب في اسفله ومن قام بهذا الذكر هو دون ما في انشاء الله تعالى او كتب في الشراء فعلى ان خلاص ذلك تسليمه انشاء الله تعالى بطل الذكر وهذا عندنا جديفة وقالا انشاء الله تعالى هو على خلافه من على من قام بذلك الحق وقولها استحسان ذكره في الاقرار ان الاستثناء ينظر الى ما يليه لان الذكر الاستيناق وكذا الاصل في الكلام الاستبدال وانه ان الكل واحد يحكم العطف فيصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حر وامرته طالق عليه المشر الى بيت الله تعالى ان شاء الله وتوثر في فوجا قالوا لا يلتحق به يصير كفاصل السكوت

فان قيل في قوله تعالى ولا يغير ثم بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على جرائبه بانه جاريته فقال له ابعها منك قط فاقام البيت على الشراء فوجد بها اصباغا رائدة فاقام البائع البيت تاني يري المير كعيب لم تقبل بيعة البائع وعن ابى يوسف انه قبل اعتبارا بما ذكرنا وجب الظاهر ان شرط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف المساواة الى غيره فيستبدل ويصح البيع وقد انكره فكان مناقضا بخلاف الدين لا نه قد يقضى وان كان باطلا لعل ما قال ذكره كتيب في اسفله ومن قام بهذا الذكر هو دون ما في انشاء الله تعالى او كتب في الشراء فعلى ان خلاص ذلك تسليمه انشاء الله تعالى بطل الذكر وهذا عندنا جديفة وقالا انشاء الله تعالى هو على خلافه من على من قام بذلك الحق وقولها استحسان ذكره في الاقرار ان الاستثناء ينظر الى ما يليه لان الذكر الاستيناق وكذا الاصل في الكلام الاستبدال وانه ان الكل واحد يحكم العطف فيصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حر وامرته طالق عليه المشر الى بيت الله تعالى ان شاء الله وتوثر في فوجا قالوا لا يلتحق به يصير كفاصل السكوت

فان قيل في قوله تعالى ولا يغير ثم بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على جرائبه بانه جاريته فقال له ابعها منك قط فاقام البيت على الشراء فوجد بها اصباغا رائدة فاقام البائع البيت تاني يري المير كعيب لم تقبل بيعة البائع وعن ابى يوسف انه قبل اعتبارا بما ذكرنا وجب الظاهر ان شرط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف المساواة الى غيره فيستبدل ويصح البيع وقد انكره فكان مناقضا بخلاف الدين لا نه قد يقضى وان كان باطلا لعل ما قال ذكره كتيب في اسفله ومن قام بهذا الذكر هو دون ما في انشاء الله تعالى او كتب في الشراء فعلى ان خلاص ذلك تسليمه انشاء الله تعالى بطل الذكر وهذا عندنا جديفة وقالا انشاء الله تعالى هو على خلافه من على من قام بذلك الحق وقولها استحسان ذكره في الاقرار ان الاستثناء ينظر الى ما يليه لان الذكر الاستيناق وكذا الاصل في الكلام الاستبدال وانه ان الكل واحد يحكم العطف فيصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حر وامرته طالق عليه المشر الى بيت الله تعالى ان شاء الله وتوثر في فوجا قالوا لا يلتحق به يصير كفاصل السكوت







وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ دُونِ الْمَالَ السَّالِينَ صَدَقَ فَهُوَ فِيهِ الزَّوْعَةُ وَإِنْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ فَهُوَ عَلَى ثُلُثِ

كان لا بد ان يمنع وقوله هو ظم اي ميل عن سواء السبيل وهذا لكشف عن مذهب حنابلة ان الميراث  
 ويصيب كاطنه البعض قالوا اذا كانت الميراث في يد رجل او قام الاخر البينة ان اباه مات تركها ميراثا  
 بينه وبين اخيه فلا يرث الغائب قط اي بالنصف وترك النصف الاخر في يد من فيه ولا يستوثق  
 منه بكفيل وهذا عند حنفية وقالوا ان كان للذي في يد يباح له اخذ منه وجعل في يد امير  
 ان لم يجد ترك في يده لها ان الجاحد خالف فلا يرث المال في يده بخلاف الميراث لا ميراث القضا  
 وقع للميت مقصودا واحتمال كون مختارا للميت ثابت فلا يقض يده كما اذا كان مقرا وحيث قد ارتفع  
 بقضاء القاضي الظاهر عدم الاحتج في المستقبل الصيرورة الحادثة معلومة لا للقاضي لو كانت الدعوى  
 في منقول فقد قيل يوجب منه بلاء اتفاق لا يحتاج فيه الى الحفظ والزرع بالغ في تحالف العقار لانها  
 مختصة بنفسها ولهذا ايمتلك الوصي بيع المنقول على الكبر الغائب وز العقار وكذا حكم وصي الامير  
 والاخر والعقر على الصغير قبل المنقول على خلاف ايضا وقول ابى حنيفة في اظهر حاجته الى الحفظ  
 وانما لا يؤخذ الكفيل لانه انشاء الخصومة والقاضي انما نصب لقطع الالاشافا واذا حضر الغائب  
 لا يحتاج الى عادة البينة ويسلم اليه النصف من الميراث القضا لا احوال الورثة ينتصب جميعا عن الباقيين فيما  
 يستحق له وعليه يناهز ان او عيلا لا القضا عليه انها هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح  
 خليفة عنه في ذلك بخلافه لاستيفاء نفسه لانه عامل في نفسه فالصلح نائب عن غيره ولهذا  
 لا يستوفي لانصيبه وصاها اذا قامت البينة بد ين الميت لانه انما ثبت استحقاق الكل على  
 احوال الورثة اذا كان الكل في يده فذكره في الجامع لانهم لا يكون خصما بد ين اليد فيقتصر القضا على ما  
 في يده من مال في المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ما له فهو على ثلث







[illegible][illegible]

کیا اشتیاعاً الناس عن قبول هذه الامانة قضیعاً المحقوق ويرجع المشتري على الغرماء

عليه ولهمنا يباع بطبرهم وإن امر القاضى الوصى ببيع المغرماء ثما استحق لومات قبل القبر

فصار كما اذا باعه بنفسه قال ويرجع الوصى على الغرماء لانه عامل لهم وان ظهر له التمثيل

الميت والوارث اذا بيع له بمنزلة الغريم ولا نه اذا الميرين في الترة دين كان العاقد عاملا له  
 الى الميت ١٣

فله ان

أول الضرب فاضربه وسعك أن تفصل وعن محمد <sup>عليه</sup> أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوة  
في رواية ابن سماعة عنه

الرواية لا يقبل كتابهواستحسن الشايخ هذه الرواية لفساد حال الثواقف

[illegible]

له قوله واستحسنه المشايخ هذه الرواية التي قال محمد آخراده هو مذهب مالك لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لأن  
قول القاضي يحتمل الغلط والتدليس لا يمكن كذا (إقنية ١٥٢)



في زماننا الذي يكاب القاضى للحاجة اليه وجمظاهره وليته انه اخبر عن امره على طاعة فيقبل  
 تخلو عن التهمة ولا نطاعة اولى الامرواجبة وفي تصديقه طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يقبل قوله لانعدام قهرا الخطا والخيانة وان كان جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سببا لحكمه لثبته الخطا والخيانة قال واذا عثر لا القاضى فقال لرجل خذ منك الف  
 ودفعها الى فلان قد قضيت بهالم عليك فقال لرجل خذتها ظمنا فالقول قول القاضى كذلك  
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال مقرب من فعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا بالفعل في ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر او لا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او لاخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخض ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة مع معة منافية للضمان قصارا اذا قال  
 طلقت واعتقت وانا مجنون والمجنون منه كان مع هو او لو اقر القاطع او لاخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى ضمان لا فها اقر اسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في بطلان  
 سبب الضمان على غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الاخذ فاما وقد  
 اقر به القاضى الماخض منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى انه فعله في غير قضاء  
 يؤخذ منه لا يقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعز في ليس بحجة  
 في قول المعز ولو كان

في زماننا الذي يكاب القاضى للحاجة اليه وجمظاهره وليته انه اخبر عن امره على طاعة فيقبل  
 تخلو عن التهمة ولا نطاعة اولى الامرواجبة وفي تصديقه طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يقبل قوله لانعدام قهرا الخطا والخيانة وان كان جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سببا لحكمه لثبته الخطا والخيانة قال واذا عثر لا القاضى فقال لرجل خذ منك الف  
 ودفعها الى فلان قد قضيت بهالم عليك فقال لرجل خذتها ظمنا فالقول قول القاضى كذلك  
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال مقرب من فعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا بالفعل في ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر او لا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او لاخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخض ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة مع معة منافية للضمان قصارا اذا قال  
 طلقت واعتقت وانا مجنون والمجنون منه كان مع هو او لو اقر القاطع او لاخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى ضمان لا فها اقر اسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في بطلان  
 سبب الضمان على غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الاخذ فاما وقد  
 اقر به القاضى الماخض منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى انه فعله في غير قضاء  
 يؤخذ منه لا يقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعز في ليس بحجة  
 في قول المعز ولو كان

في زماننا الذي يكاب القاضى للحاجة اليه وجمظاهره وليته انه اخبر عن امره على طاعة فيقبل  
 تخلو عن التهمة ولا نطاعة اولى الامرواجبة وفي تصديقه طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يقبل قوله لانعدام قهرا الخطا والخيانة وان كان جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سببا لحكمه لثبته الخطا والخيانة قال واذا عثر لا القاضى فقال لرجل خذ منك الف  
 ودفعها الى فلان قد قضيت بهالم عليك فقال لرجل خذتها ظمنا فالقول قول القاضى كذلك  
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال مقرب من فعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا بالفعل في ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر او لا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او لاخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخض ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة مع معة منافية للضمان قصارا اذا قال  
 طلقت واعتقت وانا مجنون والمجنون منه كان مع هو او لو اقر القاطع او لاخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى ضمان لا فها اقر اسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في بطلان  
 سبب الضمان على غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الاخذ فاما وقد  
 اقر به القاضى الماخض منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى انه فعله في غير قضاء  
 يؤخذ منه لا يقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعز في ليس بحجة  
 في قول المعز ولو كان



كتاب الشهادة

حقه فيوقف على طلبه كإثبات الحقوق والشهادة في الحدود ويختبر فيها الشاهد بين السترو

الأول لا يبين حبيبتين أقامة الحد والتوفى عن الهتك والستر أفضل لقوله عليه السلام لا  
شهادتك لو سترته بثوبك لكن خير لك وقال عليه السلام من ستر علي سلم ستر الله علي في  
الدنيا والآخرة وفيما نقل من تلقين الأئمة عليهم السلام وأصحابهم رضوان الله عليهم دلالة ظاهر

على افضلية الستر الا انه يجب له ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ اجاء محقق الموقوف منه و  
 لا يقول سرق فحفظ على السر ولا يثبت السر لظهور السرقة لوجب القطع والضمان لا شجاع القطع فلا يحصل  
 الشك في ثبوت السرقة

احياء حقيق قال والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان يعبر فيها اربعة من الرجال لقوله تعالى  
اي القدرى ١٢ يعني

واللّٰهُ يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ وَلَقَوْلُوعَالٍ ثُمَّ اَيُّكُمْ يَأْتِيَنَّ  
شُرَكَاءُ وَلَا يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُحَمَّدٌ بْنُ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ مَضَى السَّنَةِ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ اِنْ لَمْ يَشْهَدْ النِّسَاءُ فِي الْحَدِّ وَدَوَالِقِصَاصٍ لَكَ

ففيما شبهة البدلية لقيام مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يندرى بالشبهات

ومنها الشهادة ببقية الحادود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين لقوله تعالى

وَأَسْتَشْهِدُ وَأَشْهَدُ بَيْنَ مَنْ تَرَجَّأَ لَكُمْ وَلَا يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَمَّا ذَكَرْنَا قَالُوا وَمَا  
أي في بقية المحرمات والنساء ١٢

سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين وامرأتين سواء كان الحق الاو غير مال

[illegible][illegible]

« ولأن خبر الواحد لا يوجب العلم والقضاء، ولنزوم فيستدعي سببا مرجحا للعلم وهو العناية فالتعاضد (١٥٢) »

له قوله كتاب الشهادات، إلخ ثم القياس يأبى كثر الشهاد حجة في الأحكام لأنه خبر محتمل للصدق والكذب والمحتمل لا يكون حجة ملزمة



في النكاح والطلاق والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصور  
 الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحد ودون تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن  
 لانها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واول وقوعا فلا يلتحق ما هو ادنى خطرا واكثر وجوا  
 ولما ان الاصل فيها القبول لوجود ما يثبت على اهلية الشهادة وهو الشاهد والضبط والاداء الاول  
 يحصل العلم للشاهد وبالثاني يبقى الثالث يحصل العلم للقاضي وهذا يقبل اخبارها في الاخبار  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يرضى لغيرها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة فلهذا لا تقبل  
 فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس  
 كما لا يخرجون من قال ويقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه

الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال  
 النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراى به الجنس فثبتا ولا قل وهو حجة على الشافعي في اشتراط  
 الاربع ولا نه انما سقطت الذكورة ليختل النظر لان نظر الجنس الى الجنس اخف فلهذا سقط اعتبار  
 العدد الا ان المشي والتكلم احق لما فيه من معنى لا لازم ثم حكموا في الولادة شرحناه في الطلاق  
 فاما حكم البكارة فان شهادتين انما يكرى بوجوه في العتدين سنة ويفرق بعدة لانها تأيدت  
 بمؤيد اذ البكارة اصل وكذا في رد المبيعة اذ اشتراطها بالبكارة فان قلنا انها ثابتة  
 بحلف البائع لينضم نكاحه الى قولين والعيب يثبت بقولين فيحلف البائع واما  
 شهادتهن على استهلال الصبي لا تقبل عند ابي حنيفة في حق الارث لانهم مما يطالع

كذا لا يخرجون من قال ويقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه  
 الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال  
 النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراى به الجنس فثبتا ولا قل وهو حجة على الشافعي في اشتراط  
 الاربع ولا نه انما سقطت الذكورة ليختل النظر لان نظر الجنس الى الجنس اخف فلهذا سقط اعتبار  
 العدد الا ان المشي والتكلم احق لما فيه من معنى لا لازم ثم حكموا في الولادة شرحناه في الطلاق  
 فاما حكم البكارة فان شهادتين انما يكرى بوجوه في العتدين سنة ويفرق بعدة لانها تأيدت  
 بمؤيد اذ البكارة اصل وكذا في رد المبيعة اذ اشتراطها بالبكارة فان قلنا انها ثابتة  
 بحلف البائع لينضم نكاحه الى قولين والعيب يثبت بقولين فيحلف البائع واما  
 شهادتهن على استهلال الصبي لا تقبل عند ابي حنيفة في حق الارث لانهم مما يطالع

في النكاح والطلاق والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصور  
 الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحد ودون تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن  
 لانها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واول وقوعا فلا يلتحق ما هو ادنى خطرا واكثر وجوا  
 ولما ان الاصل فيها القبول لوجود ما يثبت على اهلية الشهادة وهو الشاهد والضبط والاداء الاول  
 يحصل العلم للشاهد وبالثاني يبقى الثالث يحصل العلم للقاضي وهذا يقبل اخبارها في الاخبار  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يرضى لغيرها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة فلهذا لا تقبل  
 فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس  
 كما لا يخرجون من قال ويقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه

(بقية ١٥٥) وكل ترك ذلك بالنصوص التي فيها امر بالحكم بالعمل بالشهادة من ذلك قول الله تعالى واستشهدوا



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الشهادة في كل حال...  
 في كل حال لا بد من اربعة اشياء...  
 ان يكون الشاهد من المسلمين...  
 ان يكون الشاهد من اهل البيت...  
 ان يكون الشاهد من اهل البيت...  
 ان يكون الشاهد من اهل البيت...

عليه السلام لا في حق الصلوة لانها من اموال الدين وعندنا تقبل في حق الارث ايضا لانه صحت عند  
 الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصارت كسائر ما دلت على نفس الولادة قال ولا بد في ذلك كله من  
 العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال ابلغوا اتيقن لم تقبل  
 شهادته اما العدالة فلقوله تعالى من ترضون من الشهداء والمريض من الشاهد هو العبد ان لقوله  
 تعالى اشهدوا ذري عدي فكم ولا راحة له هي المعتبة للصالح لان من يتعاطى الكذب يتعاطى  
 وعن اب يوسف انه ان الفاسق اذا كان جها في الناس في امره تقبل شهادته لانه لا يستاجر جاهته  
 ويمتنع عن الكذب لمروته والا صلح لان القاض لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا والمسألة  
 معروفة واما لفظ الشهادة فلان النصوص نطقت باشتراطها اذا لم يفهمها بهذه اللفظة وكان  
 فيها زيادة توكيده فان قوله اشهد من الفاظ اليقين فكان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة اشهد  
 وقوله في ذلك كله اشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة النساء  
 في الولادة وغيرها هو الصحيح لا يشهد لما فيه من معنى الا راحة حتى يختص مجلس القضاء ويشترط فيه  
 الحرية والاسلام قال ابو حنيفة يقتصر الحكم على ظاهر العدالة في السلم ولا يسأل عن حال  
 الشهود حتى يطعن الخصم لقوله عليه السلام المسلمون عدل بعضهم على بعض الا هي يودا  
 في قذف ومثل ذلك مروى عن عمر بن الخطاب ولا نزار عما هو مخبر مدينة بالظاهر  
 اذ لا وصول الى قطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهادة لانه لا يستطاع  
 فيشترط الاستقصاء فيها ولا الشبهة فيها اربعة وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم  
 والمسلم العالنية لانه تقابل المظاهير فيسأل طلبا للترجيح وقال ابو يوسف ومحمد لا بد

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الشهادة في كل حال...  
 في كل حال لا بد من اربعة اشياء...  
 ان يكون الشاهد من المسلمين...  
 ان يكون الشاهد من اهل البيت...  
 ان يكون الشاهد من اهل البيت...  
 ان يكون الشاهد من اهل البيت...





[illegible][illegible]

كتاب  
 وعادة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واصحابه لان السجل كان لا يتغير عن  
 ايجاج والايجاج من المدون لا يتغير  
 لانهم كانوا يتفادون بطريق الابقاء فلهذا لا ي  
 ولو جمع اهل  
 القصة لان القصة قد ملأه اهل  
 ويقع فيه من بين القصة والقصه  
 على فخرها وفضلها بالادراك  
 بقا يكون الحجاج بالادراك  
 قوله في راجع لان في راجع كل من قضا  
 قوله الاسلام كان الفاضل من عالم  
 في دار الاسلام كان الفاضل من عالم  
 اكرهه فلهذا لا يسأل عن عدالة الفاضل  
 من ربه وانما يسأل عن عدالة الفاضل  
 قوله في راجع لان الفاضل من عالم  
 على فخرها وفضلها بالادراك  
 قوله في راجع لان الفاضل من عالم  
 اكرهه فلهذا لا يسأل عن عدالة الفاضل  
 من ربه وانما يسأل عن عدالة الفاضل  
 قوله في راجع لان الفاضل من عالم  
 على فخرها وفضلها بالادراك

١٥٢  
 ان يكون عدلا يكن الا شمار على قوله  
 هذا فيه شبهة بالاس بالاختلاف  
 ان يكون عدلا يكن الا شمار على قوله  
 هذا فيه شبهة بالاس بالاختلاف  
 ان يكون عدلا يكن الا شمار على قوله  
 هذا فيه شبهة بالاس بالاختلاف

ان يسأل عنهم في المسئلة العلانية في سائر الحقوق لا القضاء منها على الحق وهو شهادة العدل في غير  
عن العادة في صور قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاف عصرين ما بين الفتوى على قولهما في هذا  
النظر ثم التزكية في السر ان يبعث المستوفى الى المعدل فيها النسب فالحمل والصلوة وغيرها المعدل  
وكل ذلك في السر كما يظهر فيخرج او يقصد وفي العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد ليستغ  
شبهة تعدل بل غيره وقد كانت العلانية وحدها في الصد الاول ووقع الاكتفاء في السر زمانا  
تحل عن العتة ويرى عن محمد تركية العلانية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو وعد  
جاء الشهادة لان العباد قد يعدل في كل بقوله هو وعد لان الحجة ثابتة بالادلة وهذا الصريح في قول  
من راي ان يسأل عن الشهود بقبل قول الخميم بن عدل معناه قول المدا عن علي بن ابي يوسف وهو محمد  
ان يجوز تركية لكن عن محمد يضم تركية الاخر التزكية لان العدة عند شرط وجبة الظاهر ان في دعوى المدا عن محمد  
ان الخميم كذب وانكاره مبطل فاحرار فلا يصلح معه ولا موضع المسألة اذا قال هو وعد لان الخميم اخطوا  
او نسوا ما اذا قال صدقوا وهو عدل صدقة فقد اعترفوا بالحق قال اذا كان سؤل القاضى الذي يسأل  
عن الشرط واحدا جازوا لبيان افضل وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثنان  
والمراد منه المزكى وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المزكى والمترجم عن الشاهد له ان التزكية  
في معنى الشهادة لان ولاية القضاء تنبت على ظن هو العدالة وهو بالتزكية في شرط فيه العدالة كما يشترط  
العدالة فيه وتشرط الذكورة في المزكى في الحد وهو القصاص لهما انه ليس في معنى الشهادة ولا  
لا يشترط فيه لفظ الشهادة ومجلس القضاء واشترط الحد احكام في الشهادة فلا ينعدها  
ولا يشترط اهلية الشهادة في المزكى في تركية السر حتى صلح العبد فكيف امان في تركية العلانية فهو شرط

له فان الله تعالى يحى الموتى بهم ولما خص الله تعالى هذه الامة بالكرامات وصفهم بكونهم شهداء على الناس في القيامة  
كتاب المبسوط لشمس الائمة السرخسي ص ١١٢ ج ١



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان الأحكام الشرعية في كل ما يتعلق بالشهادة...  
والشهادة هي ما يثبت به الحق في الدعا...  
والشاهد هو من يثبت به الحق في الدعا...  
والشهادة هي ما يثبت به الحق في الدعا...  
والشاهد هو من يثبت به الحق في الدعا...

وكذا العلم بالاجماع على ما قاله الخصام...  
فصل وما يتجمله الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت حكمه بنفسه مثل البيع

والاقرار والغصب والقتل...  
يشهد عليه لا يعلم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن في اطلاق الادعاء...  
بالحق وهم يعلمون وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعلت مثل الشمس فشهدت لاني

قال يقول الشاهد به ما ع ولا يقول الشاهد في لانه كذا لم يوسع من وراء الحجاب...  
فتم للقاضي لا يقبله لان النسخة تشبه النسخة فلم يحصل العلم اذا كان دخل البيت وعلم انه ليس في

احد سواء ثم جلس على الباب ليس في البيت ملك غيره فسمع اقرا بالداخل ولا يرايه لمن يشهد...  
لانه حصل العلم في هذه الصورة ومنع لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا

سمع شاهدا يشهد بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادته الا ان يشهد عليها لان الشهادة غير حجة...  
بنفسها وانما تصير حجة بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الاثابة والتجسس ولم يوجب

وكذا الوسمه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد لانه ما حمله فانما...  
حبل غيره قال لا يحمل للشاهد اذا رأى خطاه ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة لان الخطيب

الخط فله حصل العلم قبل هذا على قول في حصة وهو عند ما حمل له ان يشهد وقيل لا تقا...  
وانما الخلاف فيما اذا لوجده للقاضي شهادة في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قبطه فهو تحت

ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم بذلك ولا ذلك الشهادة في...  
الصك لانه في يد غيره وعلى هذا اذا تذكر المجلس الذي كان في الشهادة او اخبر قوم ممن يثق به

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان الأحكام الشرعية في كل ما يتعلق بالشهادة...  
والشهادة هي ما يثبت به الحق في الدعا...  
والشاهد هو من يثبت به الحق في الدعا...  
والشهادة هي ما يثبت به الحق في الدعا...  
والشاهد هو من يثبت به الحق في الدعا...



له قوله لان الخط يشبه الخط الى النظر بمجلة الاحكام العدلية من المادة (١٧٣٦) لا يعمل بالخط والختم وحدها الا اذا كان...  
سالمًا من شبهة التزوير والتضييع فيعمل به لانه يكون موارا للحكم ولا يحتاج الى القوت بوجه آخر لبقية ١٥٨



[illegible]



له قوله لا تقبل شهادة الا على من مطلقا اي سواء عني قبل التعليل التحل او بعده وسواء عني وقت الاداء او بعده فيما تجوز



[illegible][illegible]



قوله ولا من ياتي بآيات من الكتاب الخ (١٧٣) قوله ولا من ياتي بآيات من الكتاب الخ (١٧٣) قوله ولا من ياتي بآيات من الكتاب الخ (١٧٣)

الذين انما هم من جنس واحد...  
الذين انما هم من جنس واحد...  
الذين انما هم من جنس واحد...

والجسد بالدين بغيره ولا معصية من النفع لثبوتها كما في التبريد اذا شهد له يكون للفلسف كذا  
ما رويناه ولا ان لا ترفع متصلا عادة وهو المقصود في شكا هذا النفس من وجه او يصير متصلا  
تجلا في شهادة الغم لانه لا يثبت على المشهور ولا شهادة المولى لانه لا يثبت على نفسه من  
كل وجه اذا لم يكن على العبد دين او وجه ان كان على دين لان الحال موقوف على ولا مكتبة  
لما قلنا ولا شهادة الشريك في شركه فيما هو من شركه لانه لا يثبت على نفسه من وجه اشتراكهما  
ولو شهد بهما ليس من شركهما تقبل انتفاء التهمة وتقبل شهادة الرجل خيعة لانعدام التهمة  
لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا يثبت لبعضهم في مال البعض قال لا تقبل شهادة مخنث  
ومراده المخنث في الردى من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لين وفي اعضائه تكسرو  
مقبول الشهادة ولا نائمة ولا مغنية لانها تركب ان يحرم ما فانه عليه السلام في غير الصوتين المحققين  
النائمة والمغنية قال لا مد من الشريك لانه لا يثبت على دينه ولا من يلبس بالطيول لانه  
يورث غفلة ولا نائمة قد يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطيطيرة وفي بعض النسخ  
ولا من يلبس بالطيول هو المغن قال ولا من يغني للناس لانه يجمع الناس حلل ارتكاب  
كبيرة قال ولا من ياتي بآيات من الكتاب التي تتعلق بها التحذ للفسق قال لا من يدخل  
الحمام من غير اذنان كشف العورة حرام او ياكل البوا ويقامر بالردى والشرط في كل ذلك من  
الكبار وكذلك من تقوته الصلوة للاشتغال بها فاما مجرد اللعب بالشرط فيغيب نفس ما من  
الشهادة لان الاجتهاد فيه مساعا وشرط في الاصل ان يكون اكل البوا مشهورا بل ان الانسان  
قلما يجوع مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

لان ان ادعى بالاشهاد...  
لان ان ادعى بالاشهاد...  
لان ان ادعى بالاشهاد...

الشهادة...  
الشهادة...  
الشهادة...

قوله ولا من ياتي بآيات من الكتاب الخ (١٧٣) قوله ولا من ياتي بآيات من الكتاب الخ (١٧٣) قوله ولا من ياتي بآيات من الكتاب الخ (١٧٣)

قوله ولا من يلبس بالطيول الخ اما اذا كان عيسك الحمام في بيته وليتأني جارا لا يلزمه حضوره لان اقتناء الحمام  
البيوت مباح الا ترى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنعوا من ذلك احد وهذا تبين انه اذا اخذ الحمام







قوله لا تقبلوا شهادة رجلين منكم...  
 وقوله لا تقبلوا شهادة رجلين منكم...  
 وقوله لا تقبلوا شهادة رجلين منكم...

ولا كذلك السامع وان كانتا الحسنات أغلب من السيئات والرجل المجتهد الكبار قبلت شهادته وان  
 المصيبة هذه هو الصحيح في حجة العدالة المعتبرة لا بد لمن تولى الكبار كلها وبعد ذلك يعتبر  
 الغالب كذا فانما الامام مصيبة لا يقدح به العدالة المشرفة فلا يرد به الشهادة المستمرة  
 في اعتبار اجتناب الكل سدا بابه وهو مفتوح احياء للحقوق قال وتقبل شهادة اقله لا يخل  
 بالعدالة الا اذا تركها استخفافا بالدين لانه لم يبق بهذا الصنيع عدلا قال والخصي فان عمر  
 رضي الله عنه قبل شهادة علقمة الخصي ولا يقطع عضو منه ظمافصا كما اذا قطعت يده  
 قال بولد الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما وهو مسلم وقال مالك ربه  
 لا تقبل في الزنا لا يجبان يكون غيره كمثلهم فيهم قلنا العدل لا يجتاز ذلك ولا يستحب  
 والكلام في العدل قال وشهادة الخنثى جائزة لانه رجل وامرأة وشهادة المجننين مقبولة  
 بالنقض قال وشهادة العمال جائزة والمراد عمال السلاطين عند عامة المشايخ لان نفس العمل البير  
 بفسق الا اذا كانوا اعداء للظلم وقيل العامل اذا كان جديا في الناس امرؤ لا يجاز في كلامه تقبل  
 شهادة كافر عن ابي يوسف وفي الفاسق لا يوجب اهتة لا يقدم على الكذب حفظ المرأة ولم يثبت لا يستأ  
 على الشهادة الكاذبة قال واذا شهد الرجلان ان اباهما اوصى الى فلان والوصي يدعى في الفروج  
 استحسانا وان انكر الوصي لم يجز في القياس لا يجوز وان لم يجر على هذه الا شاهد الوصي لهما  
 به لك وغريمان لها على الميتدين اولى بهما اوصى الى فلان والوصي يدعى في الفروج  
 الرجل مع ما وجه القياس انها شهادة الشاهد الموثق لا يستحسن ان القاضي لا يث  
 نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فكيف القاضي بهذه الشهادة مؤثقا التعيين

قوله لا تقبلوا شهادة رجلين منكم...  
 وقوله لا تقبلوا شهادة رجلين منكم...  
 وقوله لا تقبلوا شهادة رجلين منكم...

كتاب الشهادة



لا ان يثبت بها شيء مفصلا كالقرعة والوصيان اذ القرآن مع ما نال الثابتات القاضى نصب ثالث  
 معها العجز مما عن النص باعترافهما بخلاف ما ذكرنا ولو لم يعرف الموت لانه ليس ولا يثبت  
 الوصى فتكون الشهادة هي الموجبة وفي الفريسين للميت عليهم ما دين تقبل الشهادة وان لم يكن  
 الموت معروفا فلا يقران على انفسهما فيثبت الموت باعترافهما في حقهما وان شهدا ان اباهما الغائب وكل  
 بقض ديونهما بالكوفة فادعى الوكيل وانكم تقبل شهادتهما لان القاضى يملك نصب الوكيل  
 عن الغائب فلو ثبت انما يثبت بشهادتهما وهي غير موجبة لما كان التهمة قال لا يسمع القاضى  
 الشهادة على جرح مجرد ولا يحكم بذلك لان الفسق مما لا يدخل تحت الحكم لان له الرفع بالتوبة  
 فلا تحقق الا لزام لان فيه هتك الستروا واجب الاشاعة حرام وانما يرضى ضرورة  
 احياء الحقوق وذلك فيما يدخل تحت الحكم اذ اشهدوا على اقرار المدعى بذلك لان الاقرار  
 مما يدخل تحت الحكم قال لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجر الشهود لم تقبل لشهادة  
 على جرح مجرد ولا يستجيز وان كان امرنا انما على الخصم في ثباته لان المدعى عليه في ذلك  
 اجنب عنه حتى لو اقام المدعى عليه البينة المدعى استأجر الشهود بعشرة دراهم ليؤدوا الشهادة  
 واعطاهم العشرة من مال الذي كان في يده تقبل لا خصم في ذلك ثم يثبت الجرح بناء على ذلك  
 اذا اقامها على ابي صالح هو لا الشهادة على كذا من المال ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على  
 بهذا الباطل وقد شهدوا واطا بهم بذلك لانه قلنا لو اقام البينة ان الشاهد عيبه  
 او محدود في قه وناوشارب عمرا وقلة وناوشارب المدعى تقبل قال ومشهدا لم يجر حتى قال او شهد  
 بعض صادق فان كان له اجازت شهادته ومعنى قوله او شهد اي خطا بنسيان كان يجوز على



ذكره أو زيادة كانت باطلاً ووجهها الشهادة قد يستلزم مثله بآية مجلس القضاء فكان العذر واضحاً  
فقبل إذا تدركه في وأنه وهو عدل لا خلاف إذا قام عن المجلس عدل وقال الهمته لا نبيهم الزيادة  
من المدعى بتلخيص خيانة فوجلا احتياط ولأن المجلس اتحد بحق المحقق بأصل الشهادة فصار  
كلام واحد ولا كذلك إذا اختلف فعلى هذا إذا وقع الغلط في بعض الحدود أو في بعض النسب إذا كان  
موضوع شبهة فاما إذا لم يكن فلا بأس بأداة الكلام مثال أن يدعى لفظة الشهادة وما يجري مجرى ذلك وأن  
عن المجلس أن يكون عدل وعن ابن حنيفة وأبي يوسف أنه يقبل قول غيبي إذا كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه

### باب الاختلاف في الشهادة

قال الشهادة إذا وافقت له عوى قبلت في خلافها لم تقبل لأن تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط  
قبول الشهادة وقد وجدته في إياها واقفاً وانقسمت فيما يخالفها أو يتفقها والشاهدان في اللفظ والمعنى  
عند ابن حنيفة فإن شهد أحدهما باللفظ والآخر بالعين لم تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل في اللفظ  
إذا كان المدعى يدعي الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق والثلث لهما  
انفقا اتفاقاً الالف والطلاق وتفرعاً أحدهما بالزيادة فيثبت ما أجمعا عليه من ما تفرع به أحدهما  
فصار كالالف والثلث الخمسة أمثولة ابن حنيفة في انهما اختلفا لفظاً وذلك يدل على خلاف المعنى  
لأنه يستفاد باللفظ وهذا لأن الالف لا يعتبر مع الالفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على  
كل واحد منهما شاهد واحد قصار كما إذا اختلف جنس المال قال إن شهد أحدهما بالالف والآخر  
بالف وخمسائة والمدعى يدعي لفظاً وخمسائة قبلت الشهادة على إلف اتفاق الشاهدان  
عليها لفظاً ومعنى لأن الالف والخمسائة جملتان عطف أحدهما على الآخر

بما ذكره في المتن من أن الشهادة لا تقبل إلا إذا وافقت له عوى قبلت في خلافها لم تقبل لأن تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدته في إياها واقفاً وانقسمت فيما يخالفها أو يتفقها والشاهدان في اللفظ والمعنى عند ابن حنيفة فإن شهد أحدهما باللفظ والآخر بالعين لم تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل في اللفظ إذا كان المدعى يدعي الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق والثلث لهما انفقا اتفاقاً الالف والطلاق وتفرعاً أحدهما بالزيادة فيثبت ما أجمعا عليه من ما تفرع به أحدهما فصار كالالف والثلث الخمسة أمثولة ابن حنيفة في انهما اختلفا لفظاً وذلك يدل على خلاف المعنى لأنه يستفاد باللفظ وهذا لأن الالف لا يعتبر مع الالفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد قصار كما إذا اختلف جنس المال قال إن شهد أحدهما بالالف والآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي لفظاً وخمسائة قبلت الشهادة على إلف اتفاق الشاهدان عليها لفظاً ومعنى لأن الالف والخمسائة جملتان عطف أحدهما على الآخر

الافتقار إلى اتفاق الشاهدان في اللفظ والمعنى عند ابن حنيفة فإن شهد أحدهما باللفظ والآخر بالعين لم تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل في اللفظ إذا كان المدعى يدعي الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق والثلث لهما انفقا اتفاقاً الالف والطلاق وتفرعاً أحدهما بالزيادة فيثبت ما أجمعا عليه من ما تفرع به أحدهما فصار كالالف والثلث الخمسة أمثولة ابن حنيفة في انهما اختلفا لفظاً وذلك يدل على خلاف المعنى لأنه يستفاد باللفظ وهذا لأن الالف لا يعتبر مع الالفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد قصار كما إذا اختلف جنس المال قال إن شهد أحدهما بالالف والآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي لفظاً وخمسائة قبلت الشهادة على إلف اتفاق الشاهدان عليها لفظاً ومعنى لأن الالف والخمسائة جملتان عطف أحدهما على الآخر

أما قوله لم تقبل عنده وعندها قبل الخ ولكن في الشهادتين لا بد من المطابقة لفظاً ومعنى عند الامام الاعظم وأما عند صاحبيه فيمكن



[illegible]



والحكمة لا في السواد والبياض قيل هو في جميع الالوان لهما ان الشئ في السواد غير في البيضا فلم يتم  
على كل فعل نصا الشهادة وصار كالعصب بل ولا لان امر الحجة اهتد صار كالكثرة والنوثة لان التوفيق  
لان التحمل في الدنيا من غير اللون ينشأ بان لا يجتمعان في واحد فيكون السواد من جانب هذا البصر  
والبياض من جانب آخر وهذا يشاهد في خلاص الفصلان التحمل بانها على قربة من الكثرة  
والا نوثة لا يجتمعان في واحد وكذا القوف على ذلك بالقرب فلا يشبهه قال من شهد لجل ان اشترى  
عبد امرا فان بالفتنة اخرا ان اشترى بالف وجسماته فاشهادة باطلا لان المقصود ان السبب  
العقد ويختلف باختلاف الثمن فخلط الشهود ولم يتطالع على كل واحد لان المدعى يكلف شهادة  
وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين ان يدعى المدعى قل المالكين واكثرهم المالكين وكذلك  
الكتابة لان المقصود هو العقد ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا اذا كان هو المولى لان الفرق  
لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب في الخلع والاعتاق على مال الصلح عن ماله  
اذا كان المدعى هو المرأة والعبد والقائلان المقصود اثبات العقد والحاجة ماسة اليه ان كانت المدعى  
من جانب آخر فهو غرض دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجه لا يثبت العفو والعقود الطلاق باعتراض صاحب  
الحق فبقى الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا يقبل كونه لا يخلط له في الرهن فصرحت  
الشهادة عن الدعوى ان كان هو المرقن فهو غرض دعوى الدين في الاجارة ان كان ذلك في الماله  
فهو نظير البيوع كما مضى للدين والمدعى هو الاجر فهو دعوى الدين قال فاما النكاح فانه يجوز  
بالفاسخ حسانا وقلا هذا باطل في النكاح ايضا وذكر في الاما لي قول يوسف مع قول بن حنيفة  
مر ولهما ان هذا الخلاف في العقد لان المقصود من الجانبين السبب فاشبه البيع

والنكاح لا في السواد والبياض قيل هو في جميع الالوان لهما ان الشئ في السواد غير في البيضا فلم يتم  
على كل فعل نصا الشهادة وصار كالعصب بل ولا لان امر الحجة اهتد صار كالكثرة والنوثة لان التوفيق  
لان التحمل في الدنيا من غير اللون ينشأ بان لا يجتمعان في واحد فيكون السواد من جانب هذا البصر  
والبياض من جانب آخر وهذا يشاهد في خلاص الفصلان التحمل بانها على قربة من الكثرة  
والا نوثة لا يجتمعان في واحد وكذا القوف على ذلك بالقرب فلا يشبهه قال من شهد لجل ان اشترى  
عبد امرا فان بالفتنة اخرا ان اشترى بالف وجسماته فاشهادة باطلا لان المقصود ان السبب  
العقد ويختلف باختلاف الثمن فخلط الشهود ولم يتطالع على كل واحد لان المدعى يكلف شهادة  
وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين ان يدعى المدعى قل المالكين واكثرهم المالكين وكذلك  
الكتابة لان المقصود هو العقد ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا اذا كان هو المولى لان الفرق  
لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب في الخلع والاعتاق على مال الصلح عن ماله  
اذا كان المدعى هو المرأة والعبد والقائلان المقصود اثبات العقد والحاجة ماسة اليه ان كانت المدعى  
من جانب آخر فهو غرض دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجه لا يثبت العفو والعقود الطلاق باعتراض صاحب  
الحق فبقى الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا يقبل كونه لا يخلط له في الرهن فصرحت  
الشهادة عن الدعوى ان كان هو المرقن فهو غرض دعوى الدين في الاجارة ان كان ذلك في الماله  
فهو نظير البيوع كما مضى للدين والمدعى هو الاجر فهو دعوى الدين قال فاما النكاح فانه يجوز  
بالفاسخ حسانا وقلا هذا باطل في النكاح ايضا وذكر في الاما لي قول يوسف مع قول بن حنيفة  
مر ولهما ان هذا الخلاف في العقد لان المقصود من الجانبين السبب فاشبه البيع

والنكاح لا في السواد والبياض قيل هو في جميع الالوان لهما ان الشئ في السواد غير في البيضا فلم يتم  
على كل فعل نصا الشهادة وصار كالعصب بل ولا لان امر الحجة اهتد صار كالكثرة والنوثة لان التوفيق  
لان التحمل في الدنيا من غير اللون ينشأ بان لا يجتمعان في واحد فيكون السواد من جانب هذا البصر  
والبياض من جانب آخر وهذا يشاهد في خلاص الفصلان التحمل بانها على قربة من الكثرة  
والا نوثة لا يجتمعان في واحد وكذا القوف على ذلك بالقرب فلا يشبهه قال من شهد لجل ان اشترى  
عبد امرا فان بالفتنة اخرا ان اشترى بالف وجسماته فاشهادة باطلا لان المقصود ان السبب  
العقد ويختلف باختلاف الثمن فخلط الشهود ولم يتطالع على كل واحد لان المدعى يكلف شهادة  
وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين ان يدعى المدعى قل المالكين واكثرهم المالكين وكذلك  
الكتابة لان المقصود هو العقد ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا اذا كان هو المولى لان الفرق  
لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب في الخلع والاعتاق على مال الصلح عن ماله  
اذا كان المدعى هو المرأة والعبد والقائلان المقصود اثبات العقد والحاجة ماسة اليه ان كانت المدعى  
من جانب آخر فهو غرض دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجه لا يثبت العفو والعقود الطلاق باعتراض صاحب  
الحق فبقى الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا يقبل كونه لا يخلط له في الرهن فصرحت  
الشهادة عن الدعوى ان كان هو المرقن فهو غرض دعوى الدين في الاجارة ان كان ذلك في الماله  
فهو نظير البيوع كما مضى للدين والمدعى هو الاجر فهو دعوى الدين قال فاما النكاح فانه يجوز  
بالفاسخ حسانا وقلا هذا باطل في النكاح ايضا وذكر في الاما لي قول يوسف مع قول بن حنيفة  
مر ولهما ان هذا الخلاف في العقد لان المقصود من الجانبين السبب فاشبه البيع

كتاب الشهادة

محمد خاتون الملائكة في شرح المجلد حيث قال في قول بن حنيفة

له قوله فاما النكاح فانه يجوز في الفقرة على قول بن حنيفة كما اشار اليه صاحب العارية وعلمت ضيفه واذا ذكرنا فائدة ذكر حاشا







قال الشهادة على الشهادة جائزة في كل قول يسقط بالشبهة وهذا استحسان لثبوت الحاجة إليها  
أي القدر وسد الثغرة  
أي جواز الشهادة على الشهادة على الشهادة ١٢

إذا شاهد الأصل يعجز عن أداء الشهادة لبعض العوارض فلا يلزم من الشهادة على الشهادة ادعى إلى اتواء  
سر القدر وسد الثغرة  
أي جواز الشهادة على الشهادة على الشهادة ١٢

الحقوق ولقد أجوزنا الشهادة على الشهادة وأكثر قال أن في الشهادة من حيث البدلية أو من حيث  
أي جواز الشهادة على الشهادة على الشهادة ١٢

أن فيها زيادة احتمال قدامك الاحتراز عن مجنس الشر هو لا تقبل فيما يندرج بالشبهات كحدود القصص  
أي كثر الاموال فاعلموا بعضكم بعضاً ١٢

ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الشافعي لا يجزئ الا اربع على كل أصل اثنان لان  
أي جواز الشهادة على الشهادة على الشهادة ١٢

كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصارك المراتين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجزئ على شهادة  
أي جواز الشهادة على الشهادة على الشهادة ١٢

رجل الا شهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من الحقوق فما شهد اثنان ثم شهد اثنان آخر فقبل ولا تقبل  
أي جواز الشهادة على الشهادة على الشهادة ١٢

شهادة واحد على شهادة واحد لما روينا وهو حجة على مالك ولا نه حق من الحقوق فلا بد من  
أي جواز الشهادة على الشهادة على الشهادة ١٢

نصاب الشهادة ووصفة الاشهاد ان يقول شاهد ا لاصل شاهد الفرع ا شحدي على شهادتي اني اشهد ان  
فلان ابن فلان اقر عندى بكذا واشهد في على نفسه لان الفرع كالتائب عنه فلا بد من التعميل  
والتوكيل على ما مر ولا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء  
عند الفرع ١٢ ع  
اشهاد الفرع ١٢ ع



وان لم يقل شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة وان لم يقل له شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة وان لم يقل له شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة

وان لم يقل شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة وان لم يقل له شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة وان لم يقل له شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة

الفروع عند اداء اشهاد ان الشاهد في على فها دته ان فلا اقترعه بكذا او قال لا اشهد على شهادتي

بذلك لانه لا بد من شهادته وذكره شهادة الاصل وذكره التحميل ولها اللفظ الاول من هذا

واقصر منه وخير الامور وسطها ومن قال شاهد في فلان على نفسه لشهادة السامع على شهادته حتى

يقول اشهد على شهادتي لانه لا بد من التحميل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة

الفروع والاصول جميعا حتى اشتركا في الضمان عند الرجوع وكذا عند الكلايد من نقل شهادته الاصول

لنصحه في غير التحميل ما هو جاز قال لا تقبل شهادة شهود الفروع الا ان يموت شهود الاصل ويغيروا مسير

ثلاثة ايام فصاحدا او برضا امضا لا يستطيعون مع خضوعهم للحاكم لان جوازها للحاكم جازما عند

عمل الاصل وبجدة الاشياء يتحقق العجز فلما اعتبرنا السفر لان العجز بعد المسافة ومدة السفر بعد الحكم

حتى اير عليها عدا من الاحكام فكذا اسيل هذا الحكم عن ابي يوسف ان كان في مكان لو غدا لاداء

الشهادة لا يستطيع ان يبيت في اهله صلح الاشياء لحياء الحقوق السابق الاول حسن الثاني ذوق

الفقيه والليث قال ان عند الاصل شهود الفروع جاز لا هم من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهد

فعدل احل الاخر صلح لما قلنا غاية الامران فيمنفعة لمن حيث لقضاء بشهادته لكن العدل لا يتم

بمثله كما لا يتم في شهادة نفسه وان قوله مقبول في نفسه وان دلت شهادة صاحب فلا تمه قال ان

سكتوا عن تعدله جاز وينظر القاضي في حاله وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تقبل شهادة

الابا العيلة فلان ايمهم فيهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا يوسف ان الماخو عليه النقل والتعديل

لان نقله عليه لم اذا نقلوا من القاضي العدل كما اذا اضرابا انفسهم وشهدوا قال وان انكر

الشهادة في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة وان لم يقل له شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة وان لم يقل له شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا خبره حصل له الشهادة

الفروع عند اداء اشهاد ان الشاهد في على فها دته ان فلا اقترعه بكذا او قال لا اشهد على شهادتي

بذلك لانه لا بد من شهادته وذكره شهادة الاصل وذكره التحميل ولها اللفظ الاول من هذا

واقصر منه وخير الامور وسطها ومن قال شاهد في فلان على نفسه لشهادة السامع على شهادته حتى

يقول اشهد على شهادتي لانه لا بد من التحميل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة

الفروع والاصول جميعا حتى اشتركا في الضمان عند الرجوع وكذا عند الكلايد من نقل شهادته الاصول

لنصحه في غير التحميل ما هو جاز قال لا تقبل شهادة شهود الفروع الا ان يموت شهود الاصل ويغيروا مسير

ثلاثة ايام فصاحدا او برضا امضا لا يستطيعون مع خضوعهم للحاكم لان جوازها للحاكم جازما عند

عمل الاصل وبجدة الاشياء يتحقق العجز فلما اعتبرنا السفر لان العجز بعد المسافة ومدة السفر بعد الحكم

حتى اير عليها عدا من الاحكام فكذا اسيل هذا الحكم عن ابي يوسف ان كان في مكان لو غدا لاداء

الشهادة لا يستطيع ان يبيت في اهله صلح الاشياء لحياء الحقوق السابق الاول حسن الثاني ذوق

الفقيه والليث قال ان عند الاصل شهود الفروع جاز لا هم من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهد

فعدل احل الاخر صلح لما قلنا غاية الامران فيمنفعة لمن حيث لقضاء بشهادته لكن العدل لا يتم

بمثله كما لا يتم في شهادة نفسه وان قوله مقبول في نفسه وان دلت شهادة صاحب فلا تمه قال ان

سكتوا عن تعدله جاز وينظر القاضي في حاله وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تقبل شهادة

الابا العيلة فلان ايمهم فيهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا يوسف ان الماخو عليه النقل والتعديل

لان نقله عليه لم اذا نقلوا من القاضي العدل كما اذا اضرابا انفسهم وشهدوا قال وان انكر

له قوله وهذا عند ابي يوسف في القري على قول ابي يوسف حيث اشار اليه صاحب مجمع الانهر ما نصه

تقبل عند ابي يوسف وهو المختار ص ٢٣١٣



شهو اصل الشهادة لم تقبل شهادة شرفي الفرع لان التحميل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو

شرح واذا شهد رجلان على شهادة رجلين على فلا يثبت فلان الفلاشيته بالدينهم وقالا اخبرانا  
لعمري شهادة الرجلين ١٣

انما يعرفها فاجاء بامرة وقال لا تدري اي هي هذه ام لا فانه يقال للمدعي هات شاهدين كاشحان  
 ١٢ ملان ١٢ ملان ١٢ ملان

انها فلانة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعى يدعى الحق على الحاضرة واعلمها  
اي المرأة الحاضرة ١٢  
اجاب بالنسبة فلانة بنت فلان  
طافرة ١٣

غيرها فالأبد من تعرفها تلك النسبة وتظهر هذا إذا اتجملوا الشهادة ببيع محد ودؤيد كـ  
معونة ١١ مائة ١١ أي خلاصة بنت فداة الغلامية

حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من آخرين يشهدون على ان الحمد ودوبجاني يدين المدعي عليه  
بعد انكر الشتر من ان يكون الحمد ودوبجاني يدين المدعي عليه

وكذا ذكر النكر المسمى علياً في الحديث المذكورة في الشهادة حدوداً في يديه قال وكذلك

كذلك لقاضى الى القاضى لانه في معنى الشهادة على الشهادة لان القاضى كما ان ياتى ووفور ايشة

يتفرغ بالنقل لوقا الوافي هذين البابين التامين لم يخرج من ينسبها الى فخذها وهي القبيلة الخ

وهذا الان التبرع لا بد من في هذا ولا يتحصل بالنسبة العامة وهي عامة بالنسبة الى بني عمهم

قوم لا يتصور وعمل بالنسبة الفخية لأنها خاصة وقيل الفرغانية نسبة عامة والأوزجندية

خاصة وقيل السمقندية والبحارية عامة وقيل الى السبعة الصغيرة خاصة والى الحلة للبير

والمصاهرة ثم التقرن وإن كان نيم بلد راجعاً عند أبي حنيفة ومحمد بن خلف إلى أبي يوسف ر

عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَاتِ فَدَلُّهُمُ عَلَى أَنَّ مَقَامَ الْجَدِّ لَا يَتَّصِفُ بِالْجَدِّ (أَعْلَى قَوْلِ مَنْزِلَةِ الْجَدِّ)

قصص قال ابو حنیفۃؒ شاہد النور اشتهر فی السوق والا اعزرا وقال لوجعه صریحا  
 وکتبیرہ لزیروہ ۱۳۷۱

وَحَبِيبًا وَهُوَ نَوَالُ السَّاقِي بِرَأْيِهِمَا مَارِئِي عَنْ عَمْرِو بْنِ لَهْ عَنَّا أَنَّهُ صَرَفَ سَاهِلَ التُّرَا

البعين سوطا وحجم وجهه كبير يعبد حاضرها الى لعباد وليس ايها  
يا كواكب امر الله لا

الحقوله وتالا فرجهه ضربا الخ القومى على قول الصاحبين لما ان صاب الفجسهم ثم ثولها حيث قال محمد بن عابد بن في ر المختار  
ما نضه قال في الجسم ومنهم من فتح القدر ثولها وقال انه الحق ١٢ الشامي ص ٤٨٤٠

ما نصه قال في الجسر ونحوه فتح القدر ثلها وقال انه الحق ١٢ الشامي ص ٤٨٤٤







ان قاضي كان ولا ان الرجوع توبة والتوبة على حسنة فالسنة بالسنة ولا اعلان بالاعلان واذا لم يصح  
الرجوع في غير مجلس القاضى فلو ادعى المشرع عليه رجوعهما او اراى عيتمهما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينتيم  
عليهما لان ادعاء الرجوع باطلا حتى لو اقام البينة انه رجع عند قاض كذا وصحة المال تقبل لان  
السبب صحيح قال واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به رجوعا ضمن المال للمشرع وعليه لان  
التسبب على وجه التعدي سببا لضم ان كافر البير وقد سببا للاتلاف تعديا وقال لشافعي  
لا يضمنان لانه لا عبرة للتسبب عند وجود المباشرة قلنا تعديا ليجاب الضمان على المباشرة  
هو القاضى لان كمالها الى القضاء وفي ايجابه ضرورة الناس عن تعديا فتعديا استيفاء من  
المدعى لان الحكم ما مضى فاعتبر التسبب وانما يضمنان اذا قبض المدعى على المال دين كان او عدنا  
لان الاتلاف به يتحقق ولانه لا مماثلة بين اخذ العين والزمان الدين قال فان رجع احد ضمن  
والاصل ان المعترف في هذه ابقاء من بقى الرجوع من رجع وقد بقى من يبقى شهادة نصف الحق وان شهد  
بالمال ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه لان بقى من يبقى شهادة كل الحق وهذا لان الاستحقاق  
باق بالحجة والتلف متى استحق سقط الضمان فاولى ان يمنع فان رجع اخر ضمن الرجلان نصف  
الحق لان بقاء احدهم بقى نصف الحق وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع الحق  
لبقاء ثلثة الارباع بقاء من بقى وان رجعتا ضمن نصف الحق لان بشهادة الرجل بقى نصف الحق  
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليه لان بقى من يبقى شهادة كل الحق فان  
رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق لانه بقى نصف بشهادة الرجل الربع بشهادة الباقية ففيه  
ثلثا الارباع وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النساء خمسة اسداسه

كتاب الرجوع  
عن الشهادة

(لغية ١٤٢) الاجتناب عنها بحمد والترية سخا من رقع فيها خطأ او عدا د والاك بان يرجع عن الشهادة ولكن  
ساجد عن مجلس القضاء لانه منسوخ للشهادة التي اداها وقد احتضمت الشهادة بمجلس القضاء فالرجوع عنها كذا  
رضد الان القرية بحسب المحرمية قال صلى الله عليه وسلم المسر بالمسرة والعلائية بالعلانية ١٢ المبصر ١٧٧ ج ١٩



١٥ قوله عند ابن حنيفة الخ الفسوق على قول أبي حنيفة ٢ كما أشار إليه ملتقى الأبحر على هامش مجمع الزوائد و على  
الاول المعقول ١٢ ص ٩١٧ ج ٢، و ايضا أشار إليه محمد خالو في شرح المجلد ص ٢١٠ و قد مرّت المجلدة على اختيار قول  
ابن حنيفة ٣ ص ٣٧٩ ج ٥



فكان واجبا بشهادتهما قال ان شهدا على انما عتق عبدا ثم بجا ضمتا قيمته لا ضما انلقا ما لية العبد  
عليه من غير عوض الولاء للمعتق لان العتق لا يتحول اليهما بعد الضمان فلا يتحول الولاء اليهما وان شهدوا  
بقصاصهم رجوعا بعد القتل ضمنوا الدية ولا يقتض من قول الشافعي يقتض منهم لو قتل من غيرهم  
تسبيبا فاشبه المذكور بل ولا لان الولي يعان والمكره يمنع ولنا ان القتل باسرها لم يوجب وكذا تسبيبا  
لان السبب ما يقتضي الغالب او هو لا يقتضي العفو منه وبخلاف الكفر لا يوجب حياته ظاهره وان  
الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا اقل من الشبهة وهي دأته للقصاص بخلاف المال لان  
يثبت مع الشبهات والباقي يعرف في المختلف قال واذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان الشهادة  
في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التمسك مضافا اليهم ولو رجع شهود الاصل قالوا لم تشهد  
شهود الفرع على شهادة تناقلا ضمان عليهم لانهم انكروا السبب وهو الاشهاد ولا يبطل القضاء  
لان خبر محتمل فصاح رجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء وان قالوا ان شهدنا هم وغلبنا  
ضمنوا وهذا عند محمد وعنده ابى حنيفة وابى يوسف لا ضمان عليهم لان القضاء وقع  
بشهادة الفرع لان القاضي يقتضي بما يباين من الحجة وهي شهادة تهمه ولان الفرع نقلوا  
شهادة الاصول فصاحوا انهم حضروا ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عندهما على  
الفروع لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهد عليه باختيار ان شاء  
ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي  
ذكرنا بشهادة الاصول من الوجه الذي ذكرنا فتخير بينهما واوجهان متغيرتان فلا تجمع  
بينهم في التضمن وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل وظلوا في ذلك

كتاب الرجوع  
عن الشهادات



بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة

بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة

بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة

لم يلتفت الى ذلك ان ما اقصى من القضاء لا يتقضى بقوله ولا يلجأ الى ضمان عليهم ولا يجمعوا  
عن شهادة تهم انما شهدوا واعلن بغيرهم بالرجوع قال وان رجع المزكون عن التزكية ضمنوا  
وهذا عندنا بحقيقة وقالا لا يضمنون لانهم اثنوا على الشهود خير اقصا واكثر شهود  
الاحصان وله ان التزكية اعمال للشهادة اذ القاضي لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت بمعنى  
علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض قال واذا شهد شاهدان باليمين  
وشاهدان بوجود الشرط تضمنوا ضمانا على شهود اليمين خاصة لانه هو  
السبب والتلف يضاف الى مثبتي السبب دون الشرط المحض لا ترى القاضي  
يقض بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف  
المشايخ فيه ومعنى المسألة يثبت العتاق والطلاق قبل الدخول

كتاب الوكالة

قال كل عقد جاز ان يقام به الانسان بنفسه جاز ان يوكل غيره لان الانسان قد يعجز عن مباشرة  
بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان يوكل غيره فيكون بسبيل منه قما للحاجة وقد صح  
النعم على السلام وكل الشارح حكاه بن حزام والتزويج مع من ام سلمة حر قال ويجوز الوكالة  
بالخصومة في سائر الحقوق لما قدمنا من الحاجة اذ ليس كل احد يجتدي الى جوه الخصومة  
وقد صح ان عليا رضي كل فيما عياله وبعد ما استن وكل عبد الله بن جعفر رضي وكذا ابا يفا كما واستفائها  
الاف في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائهم مع غيبة الموكل عن المجلس لانها تندرج  
بالشبهات وشبهة الغفواتية حال غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب الشرعي

بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة  
بالتزكيات تصرف في الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم اللباس الى فذلحقه حاجة ماسة



بغلاف غيبة الشاهد لا الظاهر عدم الرجوع ونحوه بحال الحاضرة لا تنفك هذه الشبهة وليس  
 كل احد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسب باطلا لاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة باثبات الحق والقصاص بقاثة الشهود وقول  
 محمد في مع ابي حنيفة وقيل مع ابي يوسف في هذا الاختلاف غيبة وحضر لان كلام الوكيل  
 ينتقل الى الموكل عند حضوره فصا كان متكلما بنفسه في التوكيل انما وشبهة النيابة تختص بها في  
 هذا الباب كما في الشهادة على الشهادة وكان الاستيفاء ولا حنيفة في الخصومة شرط محض الرجوع  
 مضاف الى الجناية والظهور الى الشهادة في التوكيل كافي سواء الحق وقيل هذا الاختلاف التوكيل  
 بالجواب من جانب من عليه الحد والاصح كلام ابي حنيفة وفيه اظهر لان الشبهة لا تمنع له  
 غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل  
 بالخصومة من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا  
 وقالا لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز اذا اختلف في الزم  
 لها ان التوكيل تصرف في خاص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالشركة في تراضى اليقوله ان  
 الجواب مستحق على الخصم لهذه المستحضرة والناس متفانون في الخصومة فلو قلنا يلزم متضرر  
 به فيتوقف على رضا كالعبد المشترك اذا كاتبه احد ما يتخير الاخر خلاف المريض و  
 المسافر لان الجواب مستحق عليه ما هنالك ثم كما يلزم التوكيل عنده من المسافر يلزم اذا  
 اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادتيا بالبروز وحضوره  
 مجلس الحاكم قال الرازي يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكن ان تنطق بمقتضاها

بغلاف غيبة الشاهد لا الظاهر عدم الرجوع ونحوه بحال الحاضرة لا تنفك هذه الشبهة وليس  
 كل احد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسب باطلا لاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة باثبات الحق والقصاص بقاثة الشهود وقول  
 محمد في مع ابي حنيفة وقيل مع ابي يوسف في هذا الاختلاف غيبة وحضر لان كلام الوكيل  
 ينتقل الى الموكل عند حضوره فصا كان متكلما بنفسه في التوكيل انما وشبهة النيابة تختص بها في  
 هذا الباب كما في الشهادة على الشهادة وكان الاستيفاء ولا حنيفة في الخصومة شرط محض الرجوع  
 مضاف الى الجناية والظهور الى الشهادة في التوكيل كافي سواء الحق وقيل هذا الاختلاف التوكيل  
 بالجواب من جانب من عليه الحد والاصح كلام ابي حنيفة وفيه اظهر لان الشبهة لا تمنع له  
 غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل  
 بالخصومة من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا  
 وقالا لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز اذا اختلف في الزم  
 لها ان التوكيل تصرف في خاص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالشركة في تراضى اليقوله ان  
 الجواب مستحق على الخصم لهذه المستحضرة والناس متفانون في الخصومة فلو قلنا يلزم متضرر  
 به فيتوقف على رضا كالعبد المشترك اذا كاتبه احد ما يتخير الاخر خلاف المريض و  
 المسافر لان الجواب مستحق عليه ما هنالك ثم كما يلزم التوكيل عنده من المسافر يلزم اذا  
 اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادتيا بالبروز وحضوره  
 مجلس الحاكم قال الرازي يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكن ان تنطق بمقتضاها

بغلاف غيبة الشاهد لا الظاهر عدم الرجوع ونحوه بحال الحاضرة لا تنفك هذه الشبهة وليس  
 كل احد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسب باطلا لاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة باثبات الحق والقصاص بقاثة الشهود وقول  
 محمد في مع ابي حنيفة وقيل مع ابي يوسف في هذا الاختلاف غيبة وحضر لان كلام الوكيل  
 ينتقل الى الموكل عند حضوره فصا كان متكلما بنفسه في التوكيل انما وشبهة النيابة تختص بها في  
 هذا الباب كما في الشهادة على الشهادة وكان الاستيفاء ولا حنيفة في الخصومة شرط محض الرجوع  
 مضاف الى الجناية والظهور الى الشهادة في التوكيل كافي سواء الحق وقيل هذا الاختلاف التوكيل  
 بالجواب من جانب من عليه الحد والاصح كلام ابي حنيفة وفيه اظهر لان الشبهة لا تمنع له  
 غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل  
 بالخصومة من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا  
 وقالا لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز اذا اختلف في الزم  
 لها ان التوكيل تصرف في خاص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالشركة في تراضى اليقوله ان  
 الجواب مستحق على الخصم لهذه المستحضرة والناس متفانون في الخصومة فلو قلنا يلزم متضرر  
 به فيتوقف على رضا كالعبد المشترك اذا كاتبه احد ما يتخير الاخر خلاف المريض و  
 المسافر لان الجواب مستحق عليه ما هنالك ثم كما يلزم التوكيل عنده من المسافر يلزم اذا  
 اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادتيا بالبروز وحضوره  
 مجلس الحاكم قال الرازي يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكن ان تنطق بمقتضاها

والمدعى عليه ان يكون في قضاء بالخصومة ولا يستلزم طرعا والاخر ٣ بحلة ١١ الحكم المبرور  
 على سبيل رستم في شرح هذه المادة ولا فرق فيما اذا كان (١٤٨)

الوكالة



حياها فيلزم توكيدها قال يرضوه اشي استحسنتم لتأخرون قال من شرط الوكالة ان يكون الموكل

من ملك النضر ويلزمه الاحكام لان لو كان ملك النضر من جهة الموكل فلا بد من ان يكون الموكل مالكا

لِلْمَاكِ مِنْ غَيْرِهِ وَشَرْطَانِ يَكُونُ الْوَكِيلُ مِنْ يَنْقُلُ الْعَقْدَ وَيَقْصِدُ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْمَوْكَلِ فِي الْعِبَارَةِ

فيشترط ان يكون من اهل العبارة حتى لو كان صبيلا لا يعقل او مجنونا كما كان التوكيد اطلاقا اذا كان المحر

العاقل البالغ أو المأذون مثلهما جاز أن الموكل مالك للشئ والوكيل من أهل العاقلة وإن وكل

صِبْيًا مَجْزُولًا يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ أَوْ عَبْدًا مَجْزُولًا جَازًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا الْحَقُوقُ تَقْلُوبًا وَلَا لَدُنْ صَبَةٍ

من اهل العبادة الاترى ان يتخذ تصرفه باذن الله والعباد من اهل البصر على نفسه ملك الغنم ملك

في حق المولى والتوكيل ليس تصدق في حقه الا ان لا يصح منهما التزام العدة اما الصبي لقصوره وليته و

نحو سيد فخر الموكل وعن ابى يوسف روى عن المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انصبوا فجنحان

او مجبوری له خبر الفسخ نه داخل فی العقد علی ظن ان حقوقه متعلق بالعاقد فاذا ظهر خلافه تخیر کما

إذا كثر على عب قال لعقده النعم يعقده الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه كالمستعير

النصر والحكم وهو الملك يتعلق بالموكل فلهذا توافقت صاكال الرسول والوكيل في النكاح ولنا ان الوكيل

المأقذ حقیقه لان العقد یقوم بالکلام و صیغه عبارتیه لکونه ادمیا و کذا احکاماً لا یتستغنی عن اضافته

العقد الى الموكل لو كان سفيرا عنه لما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيلا

في الحقوق فيتعاقب حقوق العقد به <sup>لهذا</sup> اقال في الكتاب يسلم المبيع ويقبض الثمن ويطلب بالثمن اذ  
 لم يقدر في النسخة <sup>ان كان ذلك لا يسلم</sup>

اشترى ويقض المبيع ويخاص في الحيب بخاصه فيلان كل ذلك من الحقوق والملك يشبه  
 ٢ اذ الماع ١١ ٢ اذ اشترى ١١

[illegible][illegible][illegible]

(فقية ١٢٤) طالب التوكيل به فوراً للونه من اذنا او لم يذنا. ولوروكى وكيله بالخصومة عند القاضى فلان كان للتوكيل ان يخاصم الى قاضى آخر ولوروكى بالخصومة الى قاضى الفقيه لم يكن له ان يخاصم الى قاضى آخر (تكملة) ص ٨٢٠ -



للموكل خلافته باعتبار التوكيل السابق كالعبد يجهل بصلطه ويختص به هو الصحيح قال رضوي  
مسألة العيب تفصيل تذكره ان شاء الله تعالى قال كل عقد يضافه الى موكله كالنكاح  
والخلع والصلح عن دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فالطالب وكيل  
الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض لا يمتنع  
عن اضافة العقد الى موكل ولو اضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول وهو المان  
الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط في تلاشي فلا يتصور صدور من شخص  
وثبوت حكمه لغيره فكان سفيراً او الفهر الثاني من اخواته العتق على مال والمكاتب والصلح  
عن الانكار فاما الصلح الذي يجري البيع فهو من الضرب الاول والوكيل بالحبس و  
التصدق والاحارة والايديع والرهن والا قراض سفير ايضا لان الحكم فيها يثبت بالتقيد  
انه يلاق محلاً مملوكاً للغير فاجل صيلاً وكذا اذا كان الوكيل من جنس المتضمن كذا الشركة  
والمضاربة الا ان التوكيل لا يستقر ارضاً بل حتى لا يثبت للموكل خلاف الرسالة تفصيل قال  
واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنع اياه لان اجنب عن العقد وحقوقه لما ان  
الى العاقد فادفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب به ثانياً لان نفس الثمن المقبول  
حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا الوجه ان  
للمشتري على الموكل دين يقع المقاصة ولو كان له عليه ما دين يقع المقاصة بين  
الموكل ايضاً دون دين الوكيل وتبين الوكيل اذا كان وحده يقع المقاصة عند  
ابحرفة ومعه ما له ملك الا براء عنه عند ما ولكنه يكتم للموكل في الفصلين

في قوله لا يمتنع عن اضافة العقد الى موكل ولو اضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول وهو المان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط في تلاشي فلا يتصور صدور من شخص وثبوت حكمه لغيره فكان سفيراً او الفهر الثاني من اخواته العتق على مال والمكاتب والصلح عن الانكار فاما الصلح الذي يجري البيع فهو من الضرب الاول والوكيل بالحبس والتصدق والاحارة والايديع والرهن والا قراض سفير ايضا لان الحكم فيها يثبت بالتقيد انه يلاق محلاً مملوكاً للغير فاجل صيلاً وكذا اذا كان الوكيل من جنس المتضمن كذا الشركة والمضاربة الا ان التوكيل لا يستقر ارضاً بل حتى لا يثبت للموكل خلاف الرسالة تفصيل قال واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنع اياه لان اجنب عن العقد وحقوقه لما ان الى العاقد فادفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب به ثانياً لان نفس الثمن المقبول حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا الوجه ان للمشتري على الموكل دين يقع المقاصة ولو كان له عليه ما دين يقع المقاصة بين الموكل ايضاً دون دين الوكيل وتبين الوكيل اذا كان وحده يقع المقاصة عند ابحرفة ومعه ما له ملك الا براء عنه عند ما ولكنه يكتم للموكل في الفصلين



بَابُ الْوَكَّالَةِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ

فصل في الشراء والبيع من وكل بجزءا بشيء فلا بد من تسمية جنس وصفته وجنس

و مبلغ ثمنه ليصدر الفعل الموكن معلوما فيمكنه الايمان ان يكون له وكالة عامة فيقول ابيع  
 الى ما رايت لانه فقول الامر الى رايه فاشيئ يشترية يكون ممثلا في الاصل فيه ان

الجمالة اليسيرة تختل في الوكالة كجمالة الوصف استحساناً لأن مبنى التوكيل

على التوسعة لان استعانة وفي اعتبار هذا الشرط بعض الحرج وهو مد فوع ثم ان كان اللفظ محمداً

اجناسا لوما هو في معنى الاجناس لا يصح التوكيل وان بين الثمن لان بذلك الثمن يوجد من كل

جنس فلا يدري مراد الأمر فتأخض الجحالة وإن كان جنساً يجمع أنواعاً لا يصح لأبيان الثمن إلا بالتو

لأنه بتقدير الثمن يصير النوع معلوما وبذلك النوع نقل الجها التفاضل يمنع الامتنان مثاله اذا وكله

بشرأعبداوجاريةلايصحلانيشملانواعافانبينالنوعكالتركيوالعربيوالهنديوالسندى

أو المولد جازوكنا إذا بين الثمن لما ذكرناه وكويعين النوع أو الثمن يبين صفة الجودة والرداءة

والسطة جازلانه جهالة مستدركة وقراءة من الصفة المذكورة في لكتا النوع وفي الجامع الصغير

ومن قال الآخر اشترى ثوباً أو دابةً أو داراً فالوكالة باطلة للجهالة الفاحشة بخلاف الالباب في حقيقة

اللفظة اسم لما يدب على وجه الارض في العرف يطلق على الخيل والحمار والبغل فقد جمع اجناساً وكذا الثور.

لانه يتناول اللبوس من الاطلس الى الكساء ولهذا لا يصح تسميته مهر او كذا الدار شمل ما هو في معنى

الجانس لها مختلف اختلافاً واحداً باختلاف الأغراض والمجهرات المرافقة والمحال والبلد فينبغي أن لا يفتقد المرادف

قال ابن سمي ثم الدار وصف جنس الثوب من معناه نوعه وكذا الاسم نوع الدابة من جنسها وحملا ومحوه  
محرمه كما في الصغير لا من  
لان التقاء حرفين يرفع بذكر الوصف والرفع

مقصود شیء آخری صل للوکل نازا قدر علی تحصیل مقصودہ بواسطیہ کہ کان ہذا  
والا انما ۱۲ الطب ۵ ص ۳۸ ج ۱۶

له قوله باب الوكالة بالبيع والشراء الحمد الاصل في طغالباب ان الوليل متى تدبر على محصيل مقصود المرامك باسمي له جاز التزليل - وال



قال ومن دفع الى اخذ دراهم وقال اشتري بها طعاما فهو على الحطة وديقها استحسانا والقبيل  
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم به الاستحسان  
ان العرف املك وهو على ما ذكرناه اذ اذكره مقررنا بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع  
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى الحطة وان قلت فعلى الخبر وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق  
قال واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فلا يبرقه بالعيب بلام المبيع في يده  
لانه من حقوق العقد وهي كلها اليقين سلم الى الموكل لم يبرقه الا باذنه لانه انتهى حكم الوكايل ولا  
فيه ابطال يدين الحقيقة فلا يبرقه الا باذنه لانه كان خصما لمن يدعى في المشتري دعوى  
كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعد قال ويجوز التوكيل بعقد الضر والسلم لانه عقد  
يملكه بنفسه فيملك التوكيل به دفعا للحاجة على ما مر مرادة التوكيل بالسلم دون قبول السلم  
لان ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان فارق  
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه  
ليس بعاقده والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق  
كالصبة العبه المحجور عليه بخلاف الرسولين لان الرسالة في العقدة لا في القبض ينتقل كلامه الى  
المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح قال واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله  
قبض المبيع فله ان يرجع على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمتية وله ان اذا اختلفا في الثمن تجافا  
ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ولا ان الحقوق  
لما كانت اليه وقد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله فان هلك المبيع في يده

كتاب  
الوكالة



الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...

قبل حبسه هلك من قال للموكل لم يسقط الثمن لا يبيعه كذا الموكل فاذ لم يحبس الموكل قابضاً  
بيده ولم انحبسه حتى يستوفى الثمن لما بيننا ان يميز له البائع من الموكل قال زفر ليس له ذلك  
لان الموكل صار قابضاً به فكان له ان يسقط حق الحبس قلنا هذا ما لا يمكن التفرع عنه فلا يكون  
راضياً بسقط حقه في الحبس على ان يقصه موقوف فيقع للموكل ان لم يحبس نفسه عند حبسه فان  
حبسه فذلك كان مضموناً من الرهن عنه بالبيع وهو قول ابو حنيفة  
وخالف الغصب عنه فزعم لا يمنع بغير حق لها ان يميز له البائع منه فكان حبسه لاستيفاء الثمن يسقط  
بها لانه لا يبيعه مضموناً بالحبس لاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع  
ينفسخ بهلاكه وههنا لا يفسخ اصل العقد قلنا يفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل  
بعيب ورضى الموكل بقال واذا وكله بشراء عشرة ارطال محمد بدرهم فاشترى عشرة رطل

الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...

بدرهم من خمسين باع منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة رطل بنصف درهم عنه  
ابي حنيفة وقال لا يلزمه العشرين بدرهم وذكر في بعض النسخ قول محمد مع قول ابو حنيفة  
ومحمد لم يذكر الخلاف في الاصل لا يبيعه انه اقرض الدرهم في اللحوظ ان يبيعه  
عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرين فقد زاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالقب  
فباعه بالقبين ولا يبيعه حنيفة انه امره بشراء عشرة رطل بامرته بشراء الزيادة فنفسه  
عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك  
الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير لنفسه  
بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...

الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...  
الموكل في بيعه ما يشاء من غير ان يرضى الموكل به...

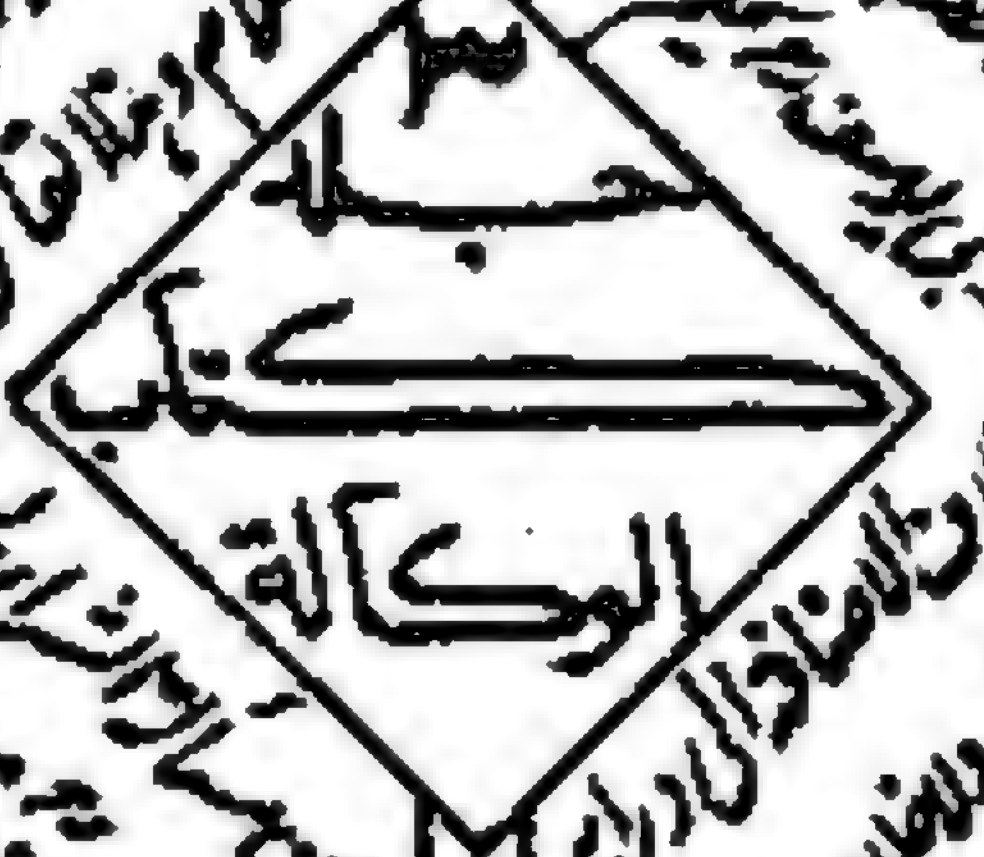
له قوله وضمان البيع عند محمد...  
حبسه الرطل فذلك ضمنه ضمان المبيع اذا هلك في يده البائع فيلزمه اداء الثمن للبائع (بنية ١٨٣)



بشرا شيء بعينه فليس له اشتريه لنفسه لا يردى الى تقريره لا مريثا اعتد عليه ولا كان فيه  
 عزل نفسه ولا يملكه على اقل الا محض من الموكل فلو كان الثمن مستقرا واشترى بخلاف جنس لم يكن  
 مستقرا واشترى بغير المنقوع او وكل كذا لاشترائه فاشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل الاول  
 في هذه الوجوه لا يخالفا امره فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الموكل الاول نفذ على الموكل الاول  
 لان حضرة رايب فامرين هما لفاقا قال وان وكله بشراء عبدا بغيره فاشترى عبدا فهو للموكل  
 الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بغيره بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه  
 ان اضاف العقد الى درهم الامكان لا امر هو المراد عندي بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقص مما كان  
 لا ريبه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضاف الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا  
 محاله على ما يحل له شرعا او يبعه عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم غيره  
 مستنكر شرعا وعرفا وان اضاف الى درهم مطلقا فانها لا امر فهو لا امر وان نواها لنفسه  
 فلتفسد لان له ان يعمل لنفسه ويبيع الامر في هذه التوكيل ان تكاد باقيا لم يتجزم النقد بالاجماع لانه  
 دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضر النية قال محمد هو للعاقلة لان الاصل ان  
 كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه  
 لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اي المالكين فانه قد فعل ذلك المحتمل  
 لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للامر ومما قلناه حل حال العمل الصريح كفي حال التكاذب  
 والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امر ببيع عبدا بغيره فاشترى بالفقير قد  
 فعلت وما عندى وقال الامر اشترىته لنفسك فالقول قول الامور فان كان

بشرا شيء بعينه فليس له اشتريه لنفسه لا يردى الى تقريره لا مريثا اعتد عليه ولا كان فيه  
 عزل نفسه ولا يملكه على اقل الا محض من الموكل فلو كان الثمن مستقرا واشترى بخلاف جنس لم يكن  
 مستقرا واشترى بغير المنقوع او وكل كذا لاشترائه فاشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل الاول  
 في هذه الوجوه لا يخالفا امره فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الموكل الاول نفذ على الموكل الاول  
 لان حضرة رايب فامرين هما لفاقا قال وان وكله بشراء عبدا بغيره فاشترى عبدا فهو للموكل  
 الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بغيره بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه  
 ان اضاف العقد الى درهم الامكان لا امر هو المراد عندي بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقص مما كان  
 لا ريبه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضاف الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا  
 محاله على ما يحل له شرعا او يبعه عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم غيره  
 مستنكر شرعا وعرفا وان اضاف الى درهم مطلقا فانها لا امر فهو لا امر وان نواها لنفسه  
 فلتفسد لان له ان يعمل لنفسه ويبيع الامر في هذه التوكيل ان تكاد باقيا لم يتجزم النقد بالاجماع لانه  
 دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضر النية قال محمد هو للعاقلة لان الاصل ان  
 كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه  
 لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اي المالكين فانه قد فعل ذلك المحتمل  
 لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للامر ومما قلناه حل حال العمل الصريح كفي حال التكاذب  
 والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امر ببيع عبدا بغيره فاشترى بالفقير قد  
 فعلت وما عندى وقال الامر اشترىته لنفسك فالقول قول الامور فان كان

بشرا شيء بعينه فليس له اشتريه لنفسه لا يردى الى تقريره لا مريثا اعتد عليه ولا كان فيه  
 عزل نفسه ولا يملكه على اقل الا محض من الموكل فلو كان الثمن مستقرا واشترى بخلاف جنس لم يكن  
 مستقرا واشترى بغير المنقوع او وكل كذا لاشترائه فاشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل الاول  
 في هذه الوجوه لا يخالفا امره فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الموكل الاول نفذ على الموكل الاول  
 لان حضرة رايب فامرين هما لفاقا قال وان وكله بشراء عبدا بغيره فاشترى عبدا فهو للموكل  
 الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بغيره بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه  
 ان اضاف العقد الى درهم الامكان لا امر هو المراد عندي بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقص مما كان  
 لا ريبه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضاف الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا  
 محاله على ما يحل له شرعا او يبعه عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم غيره  
 مستنكر شرعا وعرفا وان اضاف الى درهم مطلقا فانها لا امر فهو لا امر وان نواها لنفسه  
 فلتفسد لان له ان يعمل لنفسه ويبيع الامر في هذه التوكيل ان تكاد باقيا لم يتجزم النقد بالاجماع لانه  
 دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضر النية قال محمد هو للعاقلة لان الاصل ان  
 كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه  
 لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اي المالكين فانه قد فعل ذلك المحتمل  
 لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للامر ومما قلناه حل حال العمل الصريح كفي حال التكاذب  
 والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امر ببيع عبدا بغيره فاشترى بالفقير قد  
 فعلت وما عندى وقال الامر اشترىته لنفسك فالقول قول الامور فان كان









في البيع لا فيما لا يتغابن الناس فيه لانه توكل بالشر وهذا كما به الاجماع وكما به بائنيهم كما لا نف  
وقيمتها سواء فعند البائع حنفية في الشراء وحسماة واولا جازا فان اشترى بالكثر لم يلزم له امر  
لان قابلا للافهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة في ان ما اشترى كل واحد منهما بخمس مائة  
ثم الشراء بها موافقة واولا منها مخالفة الخبر وبزيادة الى شرا فقلت الزيادة وكثرت فلا يجوز لان  
يشترى الباقي ببقية للاف قبل ان يختصما استحسانا لان شراي الاول قائم وقد حصل غرضه المصير  
به هو تحصيل العبدان باللاف ما ثبت الانقسام لادلالة الصريح فيقول وقال ابو يوسف ومن  
ان اشترى احدهما باكثر من نصف للاف بما يتغابن الناس فيه قد بقي من للاف ما يشترى مثل الباقي  
جاز لان التوكيل مطلق لكنه يتقيد بالتعارف وهو ما قلنا ولكن بلان بقي من للاف باقية يشترى  
بمنها الباقي لم يمكن تحصيل غرض الامر قال ومن له على اخيه درهم فامر به بائنيهم فاشتراه  
جاز لان تعيين البيع تعيين البائع ولو عين البائع ما ذكره ان شاء الله تعالى وان امره ان يشترى محله بغيره  
فاشتراه فما في يده قبل يقبضه الامورات من مال الشراء وايقضه الامر فله وهو عند حنفية  
رضي الله عنه وقال هو لازم للامر اذا قبضه المأمور وعلى هذا الامر ان يسلم معا عليه ويضرب عليه  
لهما انزاله لهما ولد نائره تعينان في المعاوضات بينا كانت اوعينا لا ترى له لوتبايعا عينا بدين ثم  
تصادقا ان لا يدرى بسبل العقه فصار الاطلا في التقييد في سواء فيصير التوكيل ويلزم الامر ان يسلم معا عليه  
ولا حنفية رضي الله عنه انها تعين في الوكالات لا ترى له لوتبايعا عينا بدين ثم  
واسقط الدين بطلت الوكالات فاد اتعنت كان هذا اقلها قال ابن عمر بن عبد الله بن من غيره بطلت يقبضه  
لا يجوز كما اذا اشترى بدين على غير المشتري ويكون امره بصرفه ما لا يملكه الا بالقبض قبضه

له قوله ولابي حنيفة <sup>٢٧</sup> الخ الفترى على صاحب المذهب والضا علم  
من حنيفة صاحب الهداية ترجيح قول الامام



هذا هو الأصل في البيع...  
بأنه إذا قال أبيع لك كذا...  
فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...

وذلك ما قلنا إذا قال أبيع لك كذا...  
فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...

فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...

فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...

فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...

فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...

فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...

هذا هو الأصل في البيع...  
بأنه إذا قال أبيع لك كذا...  
فإنه يبيع ما بين يديه...  
ولا يبيع ما ليس بين يديه...  
إلا إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...  
أو إذا كان له في ذلك...











**قال النكاح** لما قيل لا يدخل تحت تقويم القومين وقيل في العروضة في الحيوانات  
 دة يازدة وفي العقارات دة دوازدة كذا في النص بكونه موجود في الاول وقيل في الاخير ويتوسط في الاوسط  
 وكثرة الغبن لقله النص **قال** اذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند ابو حنيفة لان اللفظ  
 مطلق من قيد الافتراق والاجتماع الا ترى انه لو باع الكل ثمن النصف يجوز عنده فاذا باع  
 النصف به اولى وقال لا يجوز لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر  
 قبل ان يختصم لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتنان بالاجابة من كثرية جملة فيحتاج الى ان  
 يفرق فاذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول تبين انه موقع وسيلة واذا لم يبع ظهر انه لم يقع وسيلة  
 فلا يجوز في هذا الاستحسان عند هما وان وكله شراء عبده فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشتري  
 باقية لم يزل الموكل لان شراء البعض يقع وسيلة الى الامتنان بان كان مورد ثابتن جماعة  
 فيحتاج الى شرائه شقفا شقفا فاذا اشترى الباقي قبل ان يبيع الباقي تبين انه موقع وسيلة  
 فينفذ على الامر وهذا ابا لا تفاق والفرق لابي حنيفة رة ان الشرع يتحقق التمهق على ما مر والحرز الم  
 بالبيع يصاد فملكه فيصح في غير اطلاق الامر بالشراء صاد فملكه الفيد فاصح فاصح في غير  
 التقييد والاطلاق **قال** ومن مر رجل ببيع عبده فباعه وقبض الثمن ولو لم يقبض فقرة الشتر  
 عليه بيعه لا يحدث مثله بقضاء القاضي بينة او باء بيمين او باقة فانه يرد على الامر لان  
 القاضي يتيقن بحديث العيب في يملك البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج وتاويل شراطها  
 في الكتاب بالقاضي يعلم انه لا يحدث مثله في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه تأرخ  
 البيع فيحتاج الى هذا الحجج لظهور التاريخ او كان عيبا لا يعرفه الا النساء والاطباء  
 اي العيب الذي يريه المشتري بالرد

لان النكاح من الاعمال التي لا يدخل تحت تقويم القومين وقيل في العروضة في الحيوانات دة يازدة وفي العقارات دة دوازدة كذا في النص بكونه موجود في الاول وقيل في الاخير ويتوسط في الاوسط وكثرة الغبن لقله النص قال اذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند ابو حنيفة لان اللفظ مطلق من قيد الافتراق والاجتماع الا ترى انه لو باع الكل ثمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف به اولى وقال لا يجوز لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يختصم لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتنان بالاجابة من كثرية جملة فيحتاج الى ان يفرق فاذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول تبين انه موقع وسيلة واذا لم يبع ظهر انه لم يقع وسيلة فلا يجوز في هذا الاستحسان عند هما وان وكله شراء عبده فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشتري باقية لم يزل الموكل لان شراء البعض يقع وسيلة الى الامتنان بان كان مورد ثابتن جماعة فيحتاج الى شرائه شقفا شقفا فاذا اشترى الباقي قبل ان يبيع الباقي تبين انه موقع وسيلة فينفذ على الامر وهذا ابا لا تفاق والفرق لابي حنيفة رة ان الشرع يتحقق التمهق على ما مر والحرز الم بالبيع يصاد فملكه فيصح في غير اطلاق الامر بالشراء صاد فملكه الفيد فاصح فاصح في غير التقييد والاطلاق قال ومن مر رجل ببيع عبده فباعه وقبض الثمن ولو لم يقبض فقرة الشتر عليه بيعه لا يحدث مثله بقضاء القاضي بينة او باء بيمين او باقة فانه يرد على الامر لان القاضي يتيقن بحديث العيب في يملك البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج وتاويل شراطها في الكتاب بالقاضي يعلم انه لا يحدث مثله في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه تأرخ البيع فيحتاج الى هذا الحجج لظهور التاريخ او كان عيبا لا يعرفه الا النساء والاطباء اي العيب الذي يريه المشتري بالرد



تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤  
تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤  
تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤

تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤  
تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤  
تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤

تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤  
تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤  
تقديم على القياس ١٢ شرح المجلة لمحرد خالده ١٩٤١ ج ٤

وقولهم في توجيهاً لا في رد فافتقر اليها في الرد وكان القاض على البيع والمبيع ظاهر  
لا يحتاج الى شيء منها وهو رد على الموكل في الاحتياج الوكيل الى رد وخصوصية قال وكذلك  
ان رده عليه يعيب محله مثله بيمين او بآباء يمين لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطرب  
النكول بعد العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسة البيع فلم المرقا ان كان ذلك بآراء  
المأمو لان لا قرا حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه لامكانه السكوت والنكول لان الاحتياج الموكل  
فيلزم بيمينه او نكول بخلافه اذا كان الرد غير قضاء بآراء والعيب محله مثله حيث يكون له ان  
يخاطب بآراء لا يبيع جديد في حق ثالث البائع ثالثهما والرد بالقضاء فسخ لعدم ولاية القاض غير ان  
الحجة قاصرة وهي لا قرار من حيث الفسخ كان الزم خصمه من حيث الفسخ في حجة لا يلزم الموكل  
الا حجة ولو كان العيب لا يحد مثله والرد غير قضاء بآراء لا يلزم الموكل من غير خصوصية في رواية  
لان الرد متعين وفي عامة الروايات ليس له ان يخاطب بآراء كذا والحق في وصف السلامة ثم ينتقل الى  
الرد ثم الى الرجوع بالنقصان فلم يتعين الرد وقد بيناه في كفايته بطول من هذا قال من قبل اخر  
امرناك ببيع عبد ينفقه فبعته بنسيئة وقال المأمور ان يبيعك فمضى فالفق قول الامر لان الامر  
يستفاد من جهته وكذا دلالة على الاطلاق قال وان اختلف في ذلك المضارب ورب المال  
فالقول قول المضارب لان الاصل في المضاربة العموم لا ترى انه يملك التصريح بكيفية المضاربة  
فقامت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع  
اخر حيث يكون القول لرب المال لا ينسقط الاطلاق فيه يتصادمها فنزل الى الموكل والمضاربة  
ثم مطلق الامر بالبيع ينتظمه نقلاً ونسيئة الى أي اجل كان عندا حقيقته وعندهما







بمختصر جاز لا المقصود هو الاي الاول وقد خضروا في حق وان عقد في حال غيبته لم يجز لان

فات رايہ الا ان يبلغ في حيزه وكذا الوبايع غير الوكيل فليبلغ فاجازة لان مضمر اياه ولو قدر الاول

الثاني فعمد بغيبته بمجور لان الراى يحتاج اليه فيه لتقدير الثمن ظاهر اوقد حصل وهذا

اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري على ما بيننا كما اذا حريق الثمن وقوض الى الاول كان

غرضه را بیه فی معظم الامر هو التقدير فی الثمن قال واذا زوج المکاتب والعبد او الذمى

ابنتها وهي صغيرة حرة مسلمة أو بلغ واشترى لها ليخرج منها التبصير في مالها لأن الرق والكفر  
أي رخصته أو شغلها بهر سنة يعني سجنه عند ذوقه  
أي سجنه أو شغلها بهر سنة يعني سجنه عند ذوقه

يَقْطَعَانِ الْوَلَايَةَ لَا يَرِي أَنْ الرِّقَاقَ لَا يَمْلِكُ ائْتَاخَ نَفْسِهِ فَكَيْفَ يَمْلِكُ ائْتَاخَ غَيْرِهِ وَكَذَا الْكَافِرُ

لا ولاية له على المسامح حتى لا تقبل شهادته عليه ولأن هذه ولاية نظرية فالإد من التقويض

الى لقادر المشفق ليحقق معنى النظر والرق يزيل القدرة والكفر يقطع الشفقة على المساكين  
قال الله تعالى يا ايها الملك اقدر على ان تبيدني

فلا تفوض اليهما وقال بوب يوسف ومحمد بن المرتدة اذا قتل على دمه والآخرى كذلك لان الحرب في هذه الايام

أبعد من الذي قال بسلب الولايات وما التفت فتصرفه فيما كان كان نافذة عند ما كنته  
 في مرتبة خوفه استبرأه من دبره بالولد

موقوف على وليه وماله بالاجماع لانها ولاية نظرية وذلك باتفاق الملة وهي متروكة

نَحْنُ نَقْرَأُهَا بِمَا نَرَىٰ وَأَنَّا لَمُفَصِّلُونَ

باب في كالة بالخصوص والقبط

باب في وكالة بالخصوص والقبض

قال الموكيل بالخصوصة وكيل بالقبض عندنا خلافا للزوجة هو يقول انه مرض بخصوصته والقبض غير  
 اعمالها ١٠٠٠ في خمسة ١٢٥ سنت ١٠٠ كونه كفرت في الدار ١٠٠ في العصور ١٠٠  
 فانه لا لا كونه ١٠٠ في القبض ١٢

الخصومة ولم يرض به وكنا ان من ملك شيئا ملكا تاما قام الخصومة وانتهى بها بالقبض القضي  
الملك أي بالقبض ١٢

[illegible]

على قول زفر صريح لفساد الثرمان ١٢ ص ٢٤١ ج ٢















١٩٦  
 ادعى في القبض هو مظلوم في هذا الاخوة المظلم لا يكلم غيره قال لان يكون ضمنه عند  
 المدعى لان الماخو ثانيا مضمون عليه في زعمها وهذه كفالة اضيفت الى حالة القبض  
 بمنزلة الكفالة بماذا اقبل فلان ولو كان الغريم لم يصبه قتل الوكالة ودفعه اليه  
 فان رجح صاحب المال على الغريم رجح الغريم على الوكيل لانه لم يصدق في الوكالة وانما دفعه  
 اليه على رجاء الاجارة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه وكذا اذا دفعه اليه على تكذيب ياء في الوكالة  
 وهذا الظاهر قلنا وفي الوجه كله ليس له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤدى  
 صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا فصار كما اذا دفعه الى فضولي على رجاء الاجارة لم يملك  
 الاسترداد لاحتمال الاجارة وكان من باشر التصرف لغرض ليس له ان ينقضه فليقع الياس عن  
 غرضه ومن قال ان وكيله قبض لوديعة فصدقه للموقع لم يؤم بالتسليم اليه لانه قد اقر بالمال له بخلاف  
 الدين ومن ادعى ان مات ابوه وترك الوديعة ميراثا له وارثا لغيره وصدقه للموقع امرا بالدفع اليه  
 لانه لا يبقى له بعد موته فقلنا اتفاقا على ان مال الوارث ولو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها  
 فصدقه للموقع لم يؤمريه بالفع اليه لانه ما دام حيا كان اقرا بملك الغير لانه من اهله  
 فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه قال فان وكل وكيله قبض ما افاد على الغريم ان صاحب  
 المال قد استوفاه فانه يدفع المال اليه لان الوكالة قد ثبتت بالتصديق والاستيفاء لم يثبت  
 مجرد دعواه فلا يؤخر الحق قال ويتبع رب المال فيستخلفه عنه لانه لا يستخلف الوكيل  
 لانه نائبه قال ومن وكله ببيع في جارية فادعى لبايع رضا المشتري لم يرد عليه حتى يحلف  
 المشتري بخلاف فمسالة الدين لان التدارك ممكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل

(فروع) وصح الفقه من ماله و مال البيت غائب فموت طوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع كما في التبرير لان  
 قول الوصي انما يقبل في الاتفاق لان الرجوع الا بالاشهاد كما في البرازية قلت لكن في القينة (بنية ١٩٤)



بَاعِبْ زِلَالُوكِيل

قال ولو كان يعرف الموكل عن الوكالة لان الوكالة حقيقة فلا ينطبق الا اذا تعلق بحق الغير بان  
 اي القدر في ١٢  
 كان وكيلاً لا خصوصاً يطلب من جهة الطالب الباقية من ابطال الحق الغير صارا الوكالة التي تضمنها عقد ال  
 الموكل من المولى عليه ١٢  
 ان في الموكل ١٢  
 اي الموكل الذي كان يطلب من جهة الطالب ١٢  
 قال فان لم يبلغ العزل فهو على ذلك وهو تصرف جائز حتى يعلم لان العزل ضرر لا من حيث  
 اي القدر في ١٢  
 الموكل ١٢  
 اي الموكل بالوكالة ١٢  
 ابطال ولا يعلم من حيث رجوع الحقوق اليه فينقذ من اكل الموكل ويسلم المبيع فضمنه فبيعه ضرب  
 من غير ١٢  
 ان كان وكيلاً بالشر ١٢  
 ويسئ الوكيل ان كان غير الوكيل الاول وقد ذكرنا اشتراط العدة والعدالة في الخبر فلا تعبد

[illegible][illegible]



قال وبطل الوكالة ثبوت الموكل وجنونه جنونا مطبقا وتحقق به ارا الحرجية لان التوكيل تصرف  
 غير لازم فيكون له وامر حكمه اية فلاية من قيام الامر وقد بطلت هذه العوارض شطرا ان يكون  
 الجنون مطبقا لان قليله بمنزلة الاغصاء وحده المطبق شهر عنه ابي يوسف رة اعتبارا لا يسقط به  
 الصوم وعنه اكثر من يوم وليلة لانه يسقط به الصلوات الخمس فصا كليت وقال محمد رة حول  
 كامل لانه يسقط بجميع العبادات فتارة احتياطا قالوا الحكم المذكور في المحاق قول ابي حنيفة  
 لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالة فان سلم نفسه وان قتل وتحقق به ارا الحرجية بطلت الوكالة  
 فاما عندهما تصرف نافذة فلا يبطل وكالة الا ان يموت ويقتل على ذمة ما وجب له في الميراث  
 وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على كالتة حتى تموت وتحقق به ارا الحرجية لان ثبوتها في عقودها  
 على ما عرفت قال واذا وكل المكاتب ثم عجز او الماذون له ثم عجز عليه والشريك فافتراق هذه الوجوه  
 تبطل الوكالة على الوكيل علم ولو لم يعلم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطلت بآ مجبر  
 والعجز والافتراق ولا فرق بين العاصي وعدمه لان هذه اعزل حكمه فلا يتوقف على العلم  
 كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات الوكيل وجنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه  
 لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يمت بدار الحرجية لم يجر له التصرف لان بيعه مسلما قال  
 وهذا عند محمد رة فلما عرفت ابي يوسف رة لا يقول الوكالة لانه لا يرفع المانع  
 اما الوكيل تصرف بعاقبة فاما عجز بعرض للمحاق لتبين الدارين فاذا زال العجز والاطلاق  
 باق عاد وكلا ولا يبي يوسف رة انه ثابت ولاية التنفيذ لان ولاية اصل التصرف باهليته  
 وولاية التنفيذ بالملك وبالحق حتى يلا موت بطلت الولاية فلا تعود كمل فقام الولد

قال وبطل الوكالة ثبوت الموكل وجنونه جنونا مطبقا وتحقق به ارا الحرجية لان التوكيل تصرف  
 غير لازم فيكون له وامر حكمه اية فلاية من قيام الامر وقد بطلت هذه العوارض شطرا ان يكون  
 الجنون مطبقا لان قليله بمنزلة الاغصاء وحده المطبق شهر عنه ابي يوسف رة اعتبارا لا يسقط به  
 الصوم وعنه اكثر من يوم وليلة لانه يسقط به الصلوات الخمس فصا كليت وقال محمد رة حول  
 كامل لانه يسقط بجميع العبادات فتارة احتياطا قالوا الحكم المذكور في المحاق قول ابي حنيفة  
 لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالة فان سلم نفسه وان قتل وتحقق به ارا الحرجية بطلت الوكالة  
 فاما عندهما تصرف نافذة فلا يبطل وكالة الا ان يموت ويقتل على ذمة ما وجب له في الميراث  
 وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على كالتة حتى تموت وتحقق به ارا الحرجية لان ثبوتها في عقودها  
 على ما عرفت قال واذا وكل المكاتب ثم عجز او الماذون له ثم عجز عليه والشريك فافتراق هذه الوجوه  
 تبطل الوكالة على الوكيل علم ولو لم يعلم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطلت بآ مجبر  
 والعجز والافتراق ولا فرق بين العاصي وعدمه لان هذه اعزل حكمه فلا يتوقف على العلم  
 كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات الوكيل وجنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه  
 لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يمت بدار الحرجية لم يجر له التصرف لان بيعه مسلما قال  
 وهذا عند محمد رة فلما عرفت ابي يوسف رة لا يقول الوكالة لانه لا يرفع المانع  
 اما الوكيل تصرف بعاقبة فاما عجز بعرض للمحاق لتبين الدارين فاذا زال العجز والاطلاق  
 باق عاد وكلا ولا يبي يوسف رة انه ثابت ولاية التنفيذ لان ولاية اصل التصرف باهليته  
 وولاية التنفيذ بالملك وبالحق حتى يلا موت بطلت الولاية فلا تعود كمل فقام الولد

له قوله وهو المطلق شهر عنه ابن مسعود رحمه الله تعالى الخ الفتوى على قوله ابي يوسف كما استدل الله عليه سليمان بن عيسى بن النضر في شرحه الجليل







تباين الحم لغت الخصرات بينهم فالمسبيل في الخصومة قطعها لما في امتدادها من الفساد والله لا يحب الفساد وطريق  
(رتبة ٢٠١)



[illegible]







[illegible]



[illegible]

لا استخلاف القضاء بالنكول فلا يستخلف إلا من أهله أي ذل لدفع الخصومة فملكه المكاتب والعبد  
لما ذن بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على زعم المدعي وهو يقبضه حقاً لنفسه والى  
معناه هي منارة المنع وأمر المال حين قال يستخلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لأن المنقوله  
فعله شيان الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما إذا شهد عليه رجل فلم أتان

قال واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم  
 اى محمد بن الحارث بن عصفور اذنت  
 اول بعد الدخول كذا في نسخة اخرى

جميعاً لان الاستخاف يجري في الطلاق عندهم لا سيما اذا كان المقصود هو المال فكذلك في النكاح

النساء إذا ادعى حقا كالزنا والخمس والفقير وامتناع الرجوع والهبه لأن المقصود هذه

الحقوق وانما يستحق في النسب الجرح عند ما اذا كان ثبت باقراره كالأب والأبن في حق الرجل

اولا ب في حق المرأة لان في دعواها الابن تحمیل النسب على الغير المولى والزوج في حقهما قال  
ای ریشتم نسب مرا که نگویید که این پدر من نیست خطا مجوز ۱۳ ای لا زوج ۱۴ ایست فی حقهما القدرای

ومن ادعى قصاصاً على غيره فجدد استخلفه لاجماع تهران نكل عن اليمين فيما دون النفس بيلزمه المدعى طرية سوار كان الدعوى في النفس او فيما دونها معارض

القصاص وان نكح في النفس جسد حية بحلوه او تقو هذه اعند ان حنيفة وقال لا لزماً للأرض

**في النكول** في النكول النفس النكول فادون ان الذي  
فيه لان النكول اقارب شبيهة عندكم كما لا تثبت به القصاص ويجب به المال خصوصاً اذا كان

امتناع القصاص عن حق من جنت من عليه اذا اقر باخطا والوقيد على العمد في حقيقته ان لا يجران

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible][illegible][illegible]

دى  
 عليه غار الدوى ملا  
 يستجلب بالاجابة فان عمل فضي  
 وان نسب انتاع التبرع فى النسيان  
 الواجب اذ الصبح فقال له  
 انا احبك فلا يرجع لك فالواجب يستجلب  
 فان مثل ثبات التنازع من الصبح ولا  
 يشي بالنسب وان لم يجدوا  
 المقصود الدوى فى هذه المسألة  
 الحقون فانما تلالا وان  
 الجور فسد الكل شيئا  
 انت بل قولوا كان شيئا  
 ادى بل ان فلان انا ابى اودى انا ابى  
 فاكمل شيئا حتى المرأة  
 فلان ابى شيئا النسب بأكمل  
 قولوا كان من ذرية ابى  
 بل ان الاقرضات لاني  
 فلهذا

من غير نقصان  
يجب اللال و  
إذا كان امتناع  
النقصان لم ينع  
من جريان النقصان  
في غير النقصان  
واللال كما إذا  
نقص مع نقصان  
على المال بطا  
لزمان أو اشتد  
على الشهادة وكما  
إذا أعيى الولي  
الخطأ والقول  
العمد

له قوله والبيضا ان الاطراف الخ الفترى على قول ابى حنيفة كما علمت



له قولاهما والتقدس ثلاثة ايام مروى عن ابي حنيفة الخ الفتوى على قول ابي حنيفة لما اشار اليه صاحب ملتقى البحر شرحه مجمع الماهر







من المبيع وأدعى المشتري كثر منه وأقام أحدهما البينة قضاها لان في الحاشية لا يخرج من الدعوى  
 ان قال يجوز ان من المبيع لا يشاء ان  
 ويجوز الاخر  
 ويجوز  
 وآخر لا يفتقر  
 لا يفتقر

[illegible]

أه قوله ١٠٠ على قول أبي يوسف كهدف في جميع النعم الفتوى على قول أبي يوسف لما استشار إليه سليمان بن إبراهيم بن النعمان في شرح المجلة  
الاحكام العرفية حيث قال فنقول لقد اختلفت الاقوال في ذلك را صحيحا ما رواه الحلواني عن أبي يوسف (رقية ٢٠٨)



(لقية ٢٠٤) وهوان المدعى عليه لوانكر السبب بحلف على السبب، ولوان ما على ما يريه  
بحلف على الاصل قال قاضيخان وهذا احسن الاقوال عند وعليه (لقية ٢٠٩)



إلى المنفق نكيداً ولا صح إلا قصار على النفلان كما كان على ذلك وضعت على البيع حديث القسامة بالله ما قلتم  
 ولا علم له قانلاً قال فان خلفا فسخ القاضى البيع بينهما وهذا يدل على أنه يفسخ بنفسه الفسخ لا يفسخ  
 ما إذا عاه كل واحد منهما في بيع مجهول فيفسخه القاضى قطعاً للمنازعة أو يقال ذلك الميثت المبدل  
 يبقى بيعاً لبلد وهو فاسد ولا بد من الفسخ في البيع الفاسد قال وإن كل واحد منهما لم يمين  
 لزمه دعوى لا خولا فيجعل باذلاً فليبقى دعواه معارضاً لدعوى الآخر فزعم القول بثبوت قال إن  
 اختلاف في أجل وفي شرطاً خياراً وفي استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما لأن هذا الاختلاف في غير  
 المعقود عليه والمعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والأبراء وهذا لأن بائعاً أمه لا يمتثل ما به  
 قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
 في جريان التخيّل لأن ذلك يرجع إلى نفس الثمن فإن الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك  
 أجل لا يفسر بوصف الأثرين الثمن موجود بعد مضيه قال والقول قول من ينكر الخيار  
 والإجل مع مبنية لا يهايتبنا بعارض المشروط والقول لمنكر العوارض قال فإن هلك المبيع ثم اختلفا  
 لم يتجافا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقول المشتري وقال محمد بن عيسى يتجافان فيفسخ البيع  
 على قيمة الهالك وهو قول الشافعي وعلى هذا إذا أخرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر  
 على رده بغيث لهما أن كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يده عليه صاحبه ولا آخر ينكره وأنه  
 يفديه دفع زيادة الثمن فيتم الفان كما إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا في حنيفة  
 وأبي يوسف رة أن التجالفت بعد القبض على خلاف القياس لما أنه سلم للمشتري ما يده عليه وقوله  
 الشرع به في حال قيام السلعة والتجالف فيه يفسخ إلى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها



[illegible]







في البيع لا يثبت القرض القياس ففعل ما هو القرض لا يثبت على البيع قبل  
 القرض في الوارث على العقد والقيمة على العين فيما اذا استهلك في يد البائع غير المشتري ولو قبض المانع لم يبع  
 بعد الاقالة فلا تخالفه ابن حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لا يبري النص معلول بعد القبض ايضا قال  
 ومن اسلم عشرة دراهم في كثر خطم ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم لا يجوز المسلم الا اقاله  
 في باب السلم لا تخلف النقص لا ينسقط فلا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع لا يبري ان رأس مال السلم  
 لو كان عرضا فردة بالعيب هذا قبل التسليم الى السلم لا يعود السلم لو كان في البيع العين يعود  
 البيع على الفرق بينهما قال واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالعنف وقالت تزوجتني  
 بالكفين فايهما اقام البينة تقبل بيته لا تدعى عواها بالحيقة فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة  
 لانها اثبتت الزيادة معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان لم تكن لهما بينة محلفا عند ابن حنيفة  
 رة ولا يفسخ النكاح لان اثر التحالف في نفي التسمية وان لا يخل بصحة النكاح لان المهر تابع  
 فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما قرئ في تفسيره ولكن يحكم به المثل فان كان مثل ما  
 اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج لان الظاهر شاهد له وان كان مثل ما ادعته المرأة او  
 اكثر فمضى بما ادعته المرأة وان كان مهر المثل كثيرا اعترف الزوج واصل ما ادعته المرأة قضى لها به  
 المثل لانهما لما تحالفا لم يثبت الزيادة على مهر المثل ولا الخط عنه قال رضي ذكر التحالفا لانه التكميم  
 وهذا قول الكرخي رة لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف  
 فلها ما تقدم في الوجوه كلها ويبدا يمين الزوج عند ابن حنيفة ومحمد رة تعجلا لفائدة المنكول  
 كما في المشتري وتخريج الرازي بخلافه وقد استقصينا في النكاح وذكرنا خلافا بين يوسف رة

في البيع لا يثبت القرض القياس ففعل ما هو القرض لا يثبت على البيع قبل  
 القرض في الوارث على العقد والقيمة على العين فيما اذا استهلك في يد البائع غير المشتري ولو قبض المانع لم يبع  
 بعد الاقالة فلا تخالفه ابن حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لا يبري النص معلول بعد القبض ايضا قال  
 ومن اسلم عشرة دراهم في كثر خطم ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم لا يجوز المسلم الا اقاله  
 في باب السلم لا تخلف النقص لا ينسقط فلا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع لا يبري ان رأس مال السلم  
 لو كان عرضا فردة بالعيب هذا قبل التسليم الى السلم لا يعود السلم لو كان في البيع العين يعود  
 البيع على الفرق بينهما قال واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالعنف وقالت تزوجتني  
 بالكفين فايهما اقام البينة تقبل بيته لا تدعى عواها بالحيقة فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة  
 لانها اثبتت الزيادة معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان لم تكن لهما بينة محلفا عند ابن حنيفة  
 رة ولا يفسخ النكاح لان اثر التحالف في نفي التسمية وان لا يخل بصحة النكاح لان المهر تابع  
 فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما قرئ في تفسيره ولكن يحكم به المثل فان كان مثل ما  
 اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج لان الظاهر شاهد له وان كان مثل ما ادعته المرأة او  
 اكثر فمضى بما ادعته المرأة وان كان مهر المثل كثيرا اعترف الزوج واصل ما ادعته المرأة قضى لها به  
 المثل لانهما لما تحالفا لم يثبت الزيادة على مهر المثل ولا الخط عنه قال رضي ذكر التحالفا لانه التكميم  
 وهذا قول الكرخي رة لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف  
 فلها ما تقدم في الوجوه كلها ويبدا يمين الزوج عند ابن حنيفة ومحمد رة تعجلا لفائدة المنكول  
 كما في المشتري وتخريج الرازي بخلافه وقد استقصينا في النكاح وذكرنا خلافا بين يوسف رة



فلا تعيده ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمراثة عليه على هذه الجارية فهو كالمسألة  
 المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها لان ملكها لا يكون لا  
 بالتراضي لم يوجد وجبت القيمة وان اختلف في الاجارة قبل استيفاء العقود عليها فالحاقها وتراها معناه  
 اختلف في البذل وفي المثل لان التحالف في البيع قبل القبض على وفاق القياس على ما مر في الاجارة  
 قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في  
 الاجارة يبدأ بيمين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة وان وقع في المنفعة يبدأ بيمين المالك لانه  
 نكل لزمه دعوى صاحبه وايقام اليقينة قبلت ولو اقام ما هي فبينة المالك او المالكين كان الاختلاف  
 في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستاجر اولى وان كان فيه ما قبلت بينة كل واحد منهما كفاية عليه  
 من الفضل نحو ان يدعى هذا اشهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين بعشرة قال  
 ان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفوا وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ظاهر لان مال الموقوف عليه يمنع التحالف عندهما وكذا على اصل محمد لان الهلاك انما لا يمنع عنده  
 في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عليه ولو جري التحالف ففسخ العقد فلا قيمة لان  
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين ان العقد واحد اذا امتنع القول للمستاجر مع يمينه لانه هو  
 المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليها تحالفوا وفسخ العقد فيما بقى كان القول في  
 الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء  
 العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا امتنع في البعض تعدى للملك قالوا اذا  
 اختلف المولى والمكاتب في مال المكاتب لم يتحالفوا عند ابي حنيفة وقال لا يتحالفان فيسخ الكتاب  
 له قوله لم يتحالفوا كان القول الخ ثم اعلم ان كون القول للمستاجر محله فيما اذا كان الاختلاف في الاجارة فهو

فلا تعيده ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمراثة عليه على هذه الجارية فهو كالمسألة  
 المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها لان ملكها لا يكون لا  
 بالتراضي لم يوجد وجبت القيمة وان اختلف في الاجارة قبل استيفاء العقود عليها فالحاقها وتراها معناه  
 اختلف في البذل وفي المثل لان التحالف في البيع قبل القبض على وفاق القياس على ما مر في الاجارة  
 قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في  
 الاجارة يبدأ بيمين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة وان وقع في المنفعة يبدأ بيمين المالك لانه  
 نكل لزمه دعوى صاحبه وايقام اليقينة قبلت ولو اقام ما هي فبينة المالك او المالكين كان الاختلاف  
 في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستاجر اولى وان كان فيه ما قبلت بينة كل واحد منهما كفاية عليه  
 من الفضل نحو ان يدعى هذا اشهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين بعشرة قال  
 ان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفوا وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ظاهر لان مال الموقوف عليه يمنع التحالف عندهما وكذا على اصل محمد لان الهلاك انما لا يمنع عنده  
 في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عليه ولو جري التحالف ففسخ العقد فلا قيمة لان  
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين ان العقد واحد اذا امتنع القول للمستاجر مع يمينه لانه هو  
 المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليها تحالفوا وفسخ العقد فيما بقى كان القول في  
 الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء  
 العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا امتنع في البعض تعدى للملك قالوا اذا  
 اختلف المولى والمكاتب في مال المكاتب لم يتحالفوا عند ابي حنيفة وقال لا يتحالفان فيسخ الكتاب  
 له قوله لم يتحالفوا كان القول الخ ثم اعلم ان كون القول للمستاجر محله فيما اذا كان الاختلاف في الاجارة فهو

له قوله لم يتحالفوا كان القول الخ ثم اعلم ان كون القول للمستاجر محله فيما اذا كان الاختلاف في الاجارة فهو  
 ان الاختلاف في المدة كان ادعى المستاجر بعد الاستيفاء مدة اكثر مما ارعاه الرخص لا يكون القول #



المستاجر على المولى (كلمة من ابي السمر) شرح الخلق طبع سنة ١١٥٥ هـ



الزوجان في متاع البيت... وهو لا يشافعي... العباد والعبيد... التمسوا في حقيقته... للعق عند الأدياء... الزوجان في متاع البيت... وهو لا يشافعي... العباد والعبيد... التمسوا في حقيقته... للعق عند الأدياء...

وهو لا يشافعي لأن عقده معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع والجماع مع المولى عينا لا زائداً اينسره  
العباد والعبيد عمن استحق العقق طبعاً كإدراك القدر لا النقص عليه المولى كره فبينا لفان كما إذا اختلفا في  
التمسوا في حقيقته أن البديل بمقابل فيه الحرف في حق المولى الضمير للكمال وهو مولى للعبد وإنما يقبل مقبلاً  
للعق عند الأدياء فقبله بمقابله فقبل خلت في قدر البديل لا غير فلا يخالفان قال وإذا اختلف  
الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجال كما علمت لأن الظاهر شاهد له وما يصلح للنساء  
فهو للمرأة كالوقاية لشهادة الظاهر لها وما يصلح لها كالآلية فهو للرجل لأن المرأة صانعة الزوج  
القول في له على لصاحب البيت بما يختص به لأنه يعارضه ظاهر أقوى منه لا فرق بين إذا كان الاختلاف  
في حال قيام النكاح أو بعده ما وقع من الفرقان ما تاجدهما واختلفت شتم معاً لا خفما يصلح للرجال و  
النساء فهو للباقي منها لا زال للرجل والتمسوا في حقيقته وهذا الذي ذكرناه قولاً بـ حنفية وقال أبو يوسف مرة  
يدفع للمرأة ما يجزئها من متاعها والباقي للزوج مع مينة لأن الظاهر أن المرأة تأتي بالجماع وهذا أقوى في سلطان  
ظاهر الزوج ثم في الباقي لمعارض ظاهر فيعتد بالطلاق والموت سواء لقيام الورثة مقام مورثيهم  
وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولورثته  
لما قلنا لا بـ حنفية وقالوا في الطلاق والموت سواء لقيام الورث مقام المورث وإن كان أحدهما مملوكاً  
فالتناع للمرء في حالة الحيوة لأن يد الخرافة وللمرء بعد الممات لا ولاية له في خلت يد الخرافة  
وهذا عند أبي حنيفة وقالوا العبد المأمون له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحر لأن لهما يد معتبرة في الخصومات  
**فصل** فمن لا يكون خصماً وإذا قال المدعي عليه شيء أو ضيف فلان الغائب ورثته عندي  
أو غصبته منه وأقام بينة على ذلك فلا يصوم بينه وبين المدعي وكذا إذا قال أجزئني وأقام

الدعوى... وهو لا يشافعي... العباد والعبيد... التمسوا في حقيقته... للعق عند الأدياء... الزوجان في متاع البيت... وهو لا يشافعي... العباد والعبيد... التمسوا في حقيقته... للعق عند الأدياء...

لدعواه وهذا الذي ذكرنا قولاً بـ حنفية وقال أبو يوسف مرة يدفع للمرأة ما يجزئها من متاعها والباقي للزوج مع مينة لأن الظاهر أن المرأة تأتي بالجماع وهذا أقوى في سلطان ظاهر الزوج ثم في الباقي لمعارض ظاهر فيعتد بالطلاق والموت سواء لقيام الورث مقام مورثيهم وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولورثته لما قلنا لا بـ حنفية وقالوا العبد المأمون له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحر لأن لهما يد معتبرة في الخصومات

الزوجان في متاع البيت... وهو لا يشافعي... العباد والعبيد... التمسوا في حقيقته... للعق عند الأدياء... الزوجان في متاع البيت... وهو لا يشافعي... العباد والعبيد... التمسوا في حقيقته... للعق عند الأدياء...



FIA

[illegible]

له قوله وقال ابو يوسف آخرا ان كان الاجل الخ القترى على قول ابى يوسف كما اشار اليه صاحب الملتقى \*



وادعى عليه فلان واقام البينة قلم تدفع الخصومة وهذا استحسن  
 وقال محمد بن قيس لا بد من يدع الفعل طيفصار كما اذا قال كعصب مني على ما لم يسم فاعله وكلهما ان  
 ذكر الفعل يستعمل لفاعله لا لفاعل الظاهر انه هو الذي في يده الا انه لم يعين من يدع له شفقة عليه  
 واقامة محسبة السرفصار كما اذا قال قسرت بخلاف العصب لانه لا حد فيه فلا يحتج به عن كنفه واذ  
 قال لم يدعي بعتة من فلان وقال صاحب اليه اودعني فلان ذلك سقطت الخصومة بغير بينة  
 لانها لما توافقا على ان اصل الملك فيه لغيره فيكون وصولها الى ذي اليد من جهته فلم يكن يده  
 يد خصومة الا ان يقيم البينة ان فلان وكنت له بقضه لانه اثبت بينته كونه باحق بامساكها

## باب ما يدعيه الرجلان

قال اذا ادعى ثنيان عينا في يد كل واحد منهما يزعم انها واقام البينة قسما بينهما وقال الشافعي  
 في قوليهما اتوافق قول يرفع بينهما لان احدي البنتين كاذبة يقيان لا ستمالة لجماع الملكين في الكل  
 في حالة واحدة وقد تعذر التمييز فتمتازان او صار الى الفرقة لان النجس عليه السلام اقرع فيه وقال الله  
 ان الحكم بينهما وكنا حديث تميم بن طرفة ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة  
 واقام كل واحد منهما بينة فقص بما بينهما نصفين وحديث الفرقة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ  
 ولان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما محتمل الوجود بان يعتمد احدهما سبب الملك والآخر  
 اليد فصحت الشهادة فان فجع العمل بها ما لم يكن وقد امكن بالتصديق ان يقره وانما يصفه لاستوائهما  
 في سبب الاستحقاق قال فان ادعى كل واحد منهما كاح امرأة واقام بينة لم يقض بوجاهة من البنتين  
 لتعذر العمل بهما لان المحل لا يقبل الاشتراك قال ويرجع الى تصديق المرأة لاحدهما لان النكاح مما يحكم

وادعى عليه فلان واقام البينة قلم تدفع الخصومة وهذا استحسن  
 وقال محمد بن قيس لا بد من يدع الفعل طيفصار كما اذا قال كعصب مني على ما لم يسم فاعله وكلهما ان  
 ذكر الفعل يستعمل لفاعله لا لفاعل الظاهر انه هو الذي في يده الا انه لم يعين من يدع له شفقة عليه  
 واقامة محسبة السرفصار كما اذا قال قسرت بخلاف العصب لانه لا حد فيه فلا يحتج به عن كنفه واذ  
 قال لم يدعي بعتة من فلان وقال صاحب اليه اودعني فلان ذلك سقطت الخصومة بغير بينة  
 لانها لما توافقا على ان اصل الملك فيه لغيره فيكون وصولها الى ذي اليد من جهته فلم يكن يده  
 يد خصومة الا ان يقيم البينة ان فلان وكنت له بقضه لانه اثبت بينته كونه باحق بامساكها

له قوله ادعى ثنيان عينا في يد كل واحد منهما يزعم انها واقام البينة قسما بينهما وقال الشافعي

الدعوى

يقضي بينهما

يقضي بينهما

يقضي بينهما



ببصا دق الزوجين وهذا اذا لم يوقت البيعتان فاما اذا وقتا فصاحب الموقت الاول والى الآخر  
 لاحدهما قبل اقامة البيعة فلو انهما تصادقا واما اقام الاخر البيعة فله ان البيعة التي من  
 الاقرار ولو تفر احداهما بالادعى والرافة تجد فاقام البيعة وقضى بها القاضي ثم ادعى خروا واما البيعة  
 على مثل ذلك لا يحكم بها لان القضاء الاول قد صح فلا يقضى به هو مثل بل هو دونه لان يوقت شهود  
 الثاني سابقا لان ظهور الخطأ في الاول يسبق وكذا اذا كانت المرأة في الزوج وتكاد ظاهرا لا يقبل بيعة  
 الخارج الاعلى وجه السبق قال لو ادعى ثلثان كل واحد منهما انه اشترى منه هذه العبد معناه من  
 صاحب اليد واما بيعة فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه  
 لان القاضي يقضي بينهما نصفين لاستوائهما في السبب فصا كالفصولين اذا باع كل واحد منهما من رجل  
 واجاز المالك البيعتين بخير كل واحد منهما لا تغير عليه شرط عقده فله ان يبعه في تلك الكل في ردة  
 ويأخذ كل الثمن لو اراد وان قضى القاضي بينهما فقال احدهما لا اختار النصف فيمكن للاخر ان يأخذ جملة  
 لانه صار مقضيا عليه في النصف فانفسخ البيع فيه هو هذا لانه خصم فيه لظهور استحقاقه  
 بالبيعة لو لا بيعة صاحبه بخلافه لو قال ذلك قبل تخيير القاضي حيث يكون له ان يأخذ  
 الجميع لانه يدعى على الكل ولم يفسخ سببه والعود الى النصف للمزاحة ولم يوجب وتظير تسليم احد  
 الشفعين قبل القضاء وتظير الاول تسليمه بعبه القضاء ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو  
 الاول منهما لانه ثبت الشراء في زمان لا ينازع فيه احدهما فندفع الاخر به ولو وقتت احدهما  
 ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت المالك في ذلك الوقت لحصل الاخران يكون قبله او بعده  
 فلا يقضى له بالشك وان لم يذكر تاريخا ومع احداهما قبض فهو اولى ومعناه انه في ذلك لان تمكنه

[illegible]











له قوله ولا به حصة ان التاريخ لبطانة ادميا مطلقا والصبي من يوثاقه ان لم يورثه خايط يسمونها ان ارضا تارحيا احرى ان ينفق بها سوا اذ تاريخ وتاريخ احرى

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من تاريخ بطانة ادميا مطلقا والصبي من يوثاقه ان لم يورثه خايط يسمونها ان ارضا تارحيا احرى ان ينفق بها سوا اذ تاريخ وتاريخ احرى

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من تاريخ بطانة ادميا مطلقا والصبي من يوثاقه ان لم يورثه خايط يسمونها ان ارضا تارحيا احرى ان ينفق بها سوا اذ تاريخ وتاريخ احرى

وقال ابو يوسف في الذي قتل اولي وقال محمد في الذي طلق اولي لا يدعى وليا للملك لئلا يستحق  
الرواثة ورجع الباعة بعضهم البعض لا يوسف ان التاريخ يوجب الملك في كل الوقت يبين  
ولا اطلاق يمتنع غير الاول ولو التزم الترجيح باليقين كما لو دعيا الشراء ولا يوجب حصة ان التاريخ يوجب ملكا  
عدم التقادم فسقط اعتبارهم فصا كما اذا اقاما البينة على ملك مطلق فحال الشراء لا يوجب حصة ايضا  
الى قوله لا وقت في ترجع جانبا صاحب التاريخ قال ان اقام الخارج صاحب اليد كل واحد منهما بينة على النتائج  
فصاحب اليد اول لان البينة قامت على ما لا تدل عليه اليد فاستوى وتزحمت بينة ذي اليد باليد فيقضي  
وهذا هو الصحيح خلاف ما يقول عيسى بن ابا نده انه تنهات البينتان وينتزع في يد لا على طريق القضاء  
ولو تلقى كل واحد منهما الملك من رجل اقام البينة على النتائج عنده فهو منزلة اقامتها على النتائج  
في يده نفسه ولو اقام احدهما البينة على الملك والاخر على النتائج فصاحب النتائج اولي لها كان  
لان بينته قامت على ولية الملك فلا يثبت الملك الاخر لا بالتعلق من جهة في ذلك اذا كان الدعوى  
بين خارجين فبينة النتائج اولي لما ذكرنا ولو قضى بالنتائج لصاحب اليد اقام ثالث البينة على النتائج  
يقض له الا ان يعيد هذا واليه لان الثالث لم يصمم قضيا عليه بتلك القضية وكذا المقضي عليه  
بالمالك المطلق اقام البينة على النتائج تقبل ينقض لقضاء به لانه بمنزلة النصف الاول بمنزلة  
الاجتهاد قال وكذلك النسخ في الشيا التي لا نسخ لامة كغزل القطن وكذلك كل سبب الملك  
لا يتكرر في معنى النتائج كحل اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمزجى خرا الصوان كان يتكرر  
للمخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الخبز والبناء والغرس زراعة الحنطة والحبوب فان اشكل جمع  
الى اهل الحنطة لانهم اعز به فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء ببينته هو الاصل

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من تاريخ بطانة ادميا مطلقا والصبي من يوثاقه ان لم يورثه خايط يسمونها ان ارضا تارحيا احرى ان ينفق بها سوا اذ تاريخ وتاريخ احرى



له قوله ونترك الامر في يد ذي اليد الخ العتري على قول الشيخين كما اشارت اليه جمعية المجلة في المادة ١



والاخر البقية فهم سواء لان شهادة كل شاهدين على علة تامة كافية حالة الافراد والترجيح لا يقع بكثرة العمل  
اي لا تترك احدا للمعيين على الاخر بزيادة العدد في البيعة ١٢  
اي دون شرايط

بِالنِّقَةِ فِيهَا عَلَمٌ عَرَفَ قُلُوبًا وَإِذَا كَانَتْ دَارُ فِي يَدِ رَجُلٍ دَعَا هَا أَتَيْنَا هَا وَهِيَ جَمِيعُهَا وَالْآخِرُ نَصْفُهَا

واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابن حنيفة اعتبر الخلق  
 وعيان ١٢

المنازعة فأصبح النصف لآل أضرع النصف فلب آل منازع واستوت منازعتهما في النصف

الأخر فنصف بيننا ولاهي بيننا أثلاثا فاعتبر الطريق العقل والمضاربة فصاحب الجميع يضرب  
النصف ١٢ داره المذمومة ١٣

بكل حق سمين وصاحب النصفين واحد فيقسوا ثلثا هذه المسألة نظرا وصادرا لاجتماعها

هذا المختصر ذكرناه في الزيادة **قال** لو كانت في يدي عيسى بن أبي بصير نصفها على وجه القضاء و نصفها

لا على وجه القضاء لا يخرج في النصف فيقضي بمسئله والنصف الذي في يده يصاحبه لا يده عليه لان

مدعى النصف وهو في يد سام لم يزل ينصر ليدعوه كان ظالما بما مساه ولا قضاء به والحق  
نصف ١٢

وایں کئی بیہوشی وادانتار علی ادبہ و اوام کل واحدا شہادہ بیتیہ الہا بخت عمدہ و دوسرا راجی  
ای القدری فی مختصرہ ۱۲ انت کہ دہی فی بیہوشی ۱۲

وَسَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ غَدِيرًا وَاسْأَلُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ الْعَافِيَةَ

كذلك هاجم الشهداء لأنهم كذبوا في قتل الحسين، وفتنة الحنفية، ودمه كان في الدنيا، وادّعى أن

العبد في ردهما. أقام رجلان عليه السنة أحدهما بغصب والاخر بوجه ففوض بينهما الاستواء

فَصَّاخُ الشَّازِرِ بِالْأَيْدِي قَالُوا إِذَا تَنَاوَعْنَا فِي دَابَّةٍ أَحَدُهُمَا رَاكِبًا وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِلِجَامِهِمَا فَالْوَاحِدُ

اولی لا تصفع اظهرفانہ مختص بالملك وكذا اذا كان احد هماركبا في السرح والاخر يدق فالراكب في

السر لولى بخلافه اذا كانا كائين حيث تكون بينهما الاستواء ما فى النص وكذا اذا اختلفا فى بعير

۱۲۸۰  
 ۱۲۸۱  
 ۱۲۸۲  
 ۱۲۸۳  
 ۱۲۸۴  
 ۱۲۸۵  
 ۱۲۸۶  
 ۱۲۸۷  
 ۱۲۸۸  
 ۱۲۸۹  
 ۱۲۹۰  
 ۱۲۹۱  
 ۱۲۹۲  
 ۱۲۹۳  
 ۱۲۹۴  
 ۱۲۹۵  
 ۱۲۹۶  
 ۱۲۹۷  
 ۱۲۹۸  
 ۱۲۹۹  
 ۱۳۰۰  
 ۱۳۰۱  
 ۱۳۰۲  
 ۱۳۰۳  
 ۱۳۰۴  
 ۱۳۰۵  
 ۱۳۰۶  
 ۱۳۰۷  
 ۱۳۰۸  
 ۱۳۰۹  
 ۱۳۱۰  
 ۱۳۱۱  
 ۱۳۱۲  
 ۱۳۱۳  
 ۱۳۱۴  
 ۱۳۱۵  
 ۱۳۱۶  
 ۱۳۱۷  
 ۱۳۱۸  
 ۱۳۱۹  
 ۱۳۲۰  
 ۱۳۲۱  
 ۱۳۲۲  
 ۱۳۲۳  
 ۱۳۲۴  
 ۱۳۲۵  
 ۱۳۲۶  
 ۱۳۲۷  
 ۱۳۲۸  
 ۱۳۲۹  
 ۱۳۳۰  
 ۱۳۳۱  
 ۱۳۳۲  
 ۱۳۳۳  
 ۱۳۳۴  
 ۱۳۳۵  
 ۱۳۳۶  
 ۱۳۳۷  
 ۱۳۳۸  
 ۱۳۳۹  
 ۱۳۴۰  
 ۱۳۴۱  
 ۱۳۴۲  
 ۱۳۴۳  
 ۱۳۴۴  
 ۱۳۴۵  
 ۱۳۴۶  
 ۱۳۴۷  
 ۱۳۴۸  
 ۱۳۴۹  
 ۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴

[illegible][illegible]

على قول صاحبني كما علمت من صنيع المراجعة حيث آخر دليلها ١٣



FF

(فرع) رجل ينود قطارا من الابل وعلى بغير منها رجل راكب والحداد على الراكب والتاخذ كل واحد



له قوله باب دعوى النسب الى الدعوى وان دعوى استيلاء وهران يكون اصل الصلوة في ملك المدعى ودعوى تخيير بخلافه والاول القول

في دعوى النسب الى الدعوى وان دعوى استيلاء وهران يكون اصل الصلوة في ملك المدعى ودعوى تخيير بخلافه والاول القول

في دعوى النسب الى الدعوى وان دعوى استيلاء وهران يكون اصل الصلوة في ملك المدعى ودعوى تخيير بخلافه والاول القول

ثم قيل ان النسب الى الخشب لا يثبت الا على قدر خشبه او القياس ان يكون بينهما نصفين لانه  
لا معتبر الكثرة في نفس الحجة ووجه الثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبه ووجه الاول ان  
الحايط يبنى لوضع كثير الجذوع دون الواحد والثاني فكان الظاهر شاهد صاحب الاشجار لا يتبع  
لحق الوضع لان الظاهر ليس بحجة في استحقاق يده ولو كان لاحدهما جذوع ولا اتصال  
فالاولى ويرى ان الثاني اولى وجه الاول ان لصاحب الجذوع التصرف ولصاحب الاتصال  
الي والتصرف قوي ووجه الثاني ان الحايطين بالاتصال يصيران كسنة واحد ومن ضرورة القضاء  
له ببعضه القضاء بغيره ثم يتبع للآخر حق وضع جذوعه لما قلنا وهذه رواية الطحاوي  
وصحها الجرجاني قال واذا كانت دار منها في يد رجل عشرة ابيات وفي يد  
اخر بيت فالسباحة بينهما نصفان لاستوائهما في استعمالها وهو المراد فيها قال واذا ادعى  
الرجلان ارضا يعني يدعى كل واحد منهما انها في يده لم يقض انها في يد واحد منهما  
حتى يقيم البينة انها في ايديهما لان اليد فيها غير شاهدة لتعدد احضارها وما غاب عن علم  
القاضي فالبينة تثبته وان اقام احدهما البينة جعلت في يده لقيام الحجة لان اليد حق مقصود  
وان اقام البينة جعلت في ايديهما لما بينا فلا تستحق لاحدهما من غير حجة وان كان احدهما  
قد لبن في الارض او بنا وحفر فهي في يده لوجود التصرف والاستعمال فيها  
**باب دعوى النسب**  
قال واذا باع جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم باع  
فهو ابن للبائع وامه ام ولد له وفي القياس هو قول في الشافعي دعوى بطلان لان البيع اختلف



منه بان عبد فكان في دعواه مناقضا ولا نسب بدو والد دعوى وجب الاستحسان ان اتصال  
 العلق بملكهم شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الزيادة والنسب على الخفاء فيعفى فيه التنا  
 واد اصبحت الدعوى استثناء تلك وقت العلق فحين ان يباع ام له فيفسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز  
 ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق وان ادعاها المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اولى لانها  
 اسبق لاستنادها الى وقت العلق وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لان لم يوجد اتصال العلق بملكه يتقنا وهو الشاهد والحجة الا اذا  
 صدق المشتري فيثبت النسب فيجوز على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع لان يتقنا ان العلق لم يكن  
 في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقيقة هذه دعوة تحريم وغير ذلك ليس من اهله وان جاءت به  
 لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قبل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيلزم ان يصح للمشتري لانه  
 احتل ان لا يكون العلق في ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه واذا صدق ثبت النسب يبطل  
 البيع والولد حر والام ولد لم يكاف المسألة الاولى لتصادقهما واحتمال العلق في الملقوق في زمانه  
 فادعاه البائع وقد جاءت به لا قبل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسب  
 بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استيلاء الام وان ماتت لام فادعاه البائع وقد جاءت به  
 لا قبل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات  
 النجب وانما كان الولد اصلا لانها تنص اليه يقال له الولد وتستفيد المحرم من جهة لقوله عليه السلام  
 اعترفوا بولدها والثابت لها حق المحرم وله حقيقة كوالاد في بيع الاعلى وفي الثمن كل في قول ابن حنيفة  
 وقال لا يرث حصة الولد ولا يرث حصة الام لان ثبت ان يباع ام له وما اليه بغير مقومة عنه في العقد

كتاب الدعوى

منه بان عبد فكان في دعواه مناقضا ولا نسب بدو والد دعوى وجب الاستحسان ان اتصال  
 العلق بملكهم شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الزيادة والنسب على الخفاء فيعفى فيه التنا  
 واد اصبحت الدعوى استثناء تلك وقت العلق فحين ان يباع ام له فيفسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز  
 ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق وان ادعاها المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اولى لانها  
 اسبق لاستنادها الى وقت العلق وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لان لم يوجد اتصال العلق بملكه يتقنا وهو الشاهد والحجة الا اذا  
 صدق المشتري فيثبت النسب فيجوز على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع لان يتقنا ان العلق لم يكن  
 في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقيقة هذه دعوة تحريم وغير ذلك ليس من اهله وان جاءت به  
 لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قبل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيلزم ان يصح للمشتري لانه  
 احتل ان لا يكون العلق في ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه واذا صدق ثبت النسب يبطل  
 البيع والولد حر والام ولد لم يكاف المسألة الاولى لتصادقهما واحتمال العلق في الملقوق في زمانه  
 فادعاه البائع وقد جاءت به لا قبل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسب  
 بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استيلاء الام وان ماتت لام فادعاه البائع وقد جاءت به  
 لا قبل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات  
 النجب وانما كان الولد اصلا لانها تنص اليه يقال له الولد وتستفيد المحرم من جهة لقوله عليه السلام  
 اعترفوا بولدها والثابت لها حق المحرم وله حقيقة كوالاد في بيع الاعلى وفي الثمن كل في قول ابن حنيفة  
 وقال لا يرث حصة الولد ولا يرث حصة الام لان ثبت ان يباع ام له وما اليه بغير مقومة عنه في العقد

له قوله يرد الثمن كله في قول ابن حنيفة الخ الفترى على قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى  
 كما اشار اليه ملتقى الاجم على هاشم مجمع الاخر حيث قال روى البرهان والقسماني (بقية ٢٢٢)



من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...  
والفصل في ميراث الميراث...  
من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...

والفصل في ميراث الميراث...  
من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...  
والفصل في ميراث الميراث...  
من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...

من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...  
والفصل في ميراث الميراث...  
من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...

من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...  
والفصل في ميراث الميراث...  
من المعلوم ان الميراث لا يورث الا من كان حيا عند وفاة الميراث...



غلامان توأمان ولد اعنده فباع احدهما واعقده المشتري ثم ادعى البائع الذي في يده فمما البناء  
 بطل عتق المشتري لانه لما ثبت نسبه الولد الذي عنده اصادفه العلوق والدعوة ملكا المسألة مفروضة  
 فيه ثبت به حرية الاصل فيثبت نسبه الآخر حرية الاصل فيه ضرورة لانها توأمان فثبت ان عتق  
 المشتري وشراءه لا يحرر الاصل فبطل بخلافه اذا كان الولد واحدا لان هناك بطل العتق فيه مقصودا  
 بحق دعوى البائع وهما ثبتت تبعاً لحرية الاصل فافتروا ولو لم يكن اصل العلوق في ملكه ثبت  
 نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لان هذه دعوة تحرير لانها مشاهدا الاتصال  
 فيقتصر على محل لا يتحقق قال واذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال  
 هو ابني لم يكن ابنة ابدي او ان جد العبد ان يكون ابنه وهذا عند ابني حنيفة روى قال اذا جحد العبد  
 فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف اذا قال هو ابن فلان ولد علي فراشه ثم ادعاه لنفسه لهما ان لا يقر  
 يرتد بخر العبد فصارت ان لم يكن الاقرار ولا قرار بالنسب يرتد بالرد وان كان لا يحتمل النقص لا ترى ان  
 يعمل فيه الاكراه والحرل فصارت اذا قال المشتري على البائع باعته المشتري فكذا به البائع ثم قال انا اعتقته  
 يتحول الولد اليه بخلافه اذا اصادفه لانه يدعي بعد ذلك نسبه كالتبني من الغير بخلافه اذا اصابه العبد فقام  
 يكذب به لانه تعلق بحق المقتله على اعتبار تصديقه فيصير كولد المملعة لا يثبت نسبه من غير المملعة  
 لان له ان يكذب بنفسه ولا يثبت حنيفة وان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته ولا قرار بثلث لا يرتد  
 بالرد ففيه فثبت دعوى كمن شهد على رجل بنسب صغير فثبت نسبه ثم ادعاه لنفسه وهذه لانه  
 تعلق بحق المقتله على اعتبار تصديقه فخلصه قبيح التكذيب يثبت النسب ويؤكد اتعاقب جرح الولد  
 خلا ليرتد المقتل ومسألة الولد على هذا الخلاف ولو سلموا الولد قد بطل باعتراضه لا قوى كجرح الولد

من سائر النسخ  
 واذا كان الولد واحدا فبطل العتق  
 فيثبت به حرية الاصل  
 فيثبت نسبه الآخر  
 حرية الاصل فيه  
 ضرورة لانها توأمان  
 فثبت ان عتق  
 المشتري وشراءه  
 لا يحرر الاصل  
 فبطل بخلافه  
 اذا كان الولد  
 واحدا لان هناك  
 بطل العتق فيه  
 مقصودا  
 بحق دعوى البائع  
 وهما ثبتت  
 تبعاً لحرية الاصل  
 فافتروا ولو لم يكن  
 اصل العلوق في ملكه  
 ثبت  
 نسبه الولد الذي عنده  
 ولا ينقض البيع  
 فيما باع لان هذه  
 دعوة تحرير لانها  
 مشاهدا الاتصال  
 فيقتصر على محل لا  
 يتحقق قال واذا كان  
 الصبي في يد رجل فقال  
 هو ابن عبد فلان الغائب  
 ثم قال هو ابني لم يكن  
 ابنة ابدي او ان جد  
 العبد ان يكون ابنه  
 وهذا عند ابني حنيفة  
 روى قال اذا جحد العبد  
 فهو ابن المولى وعلى  
 هذه الخلاف اذا قال  
 هو ابن فلان ولد علي  
 فراشه ثم ادعاه  
 لنفسه لهما ان لا يقر  
 يرتد بخر العبد  
 فصارت ان لم يكن  
 الاقرار ولا قرار  
 بالنسب يرتد بالرد  
 وان كان لا يحتمل  
 النقص لا ترى ان  
 يعمل فيه الاكراه  
 والحرل فصارت اذا  
 قال المشتري على  
 البائع باعته المشتري  
 فكذا به البائع ثم  
 قال انا اعتقته  
 يتحول الولد اليه  
 بخلافه اذا اصادفه  
 لانه يدعي بعد ذلك  
 نسبه كالتبني من  
 الغير بخلافه اذا  
 اصابه العبد فقام  
 يكذب به لانه  
 تعلق بحق المقتله  
 على اعتبار تصديقه  
 فيصير كولد  
 المملعة لا يثبت  
 نسبه من غير  
 المملعة لان له ان  
 يكذب بنفسه ولا  
 يثبت حنيفة وان  
 النسب لا يحتمل  
 النقص بعد ثبوته  
 ولا قرار بثلث لا  
 يرتد بالرد ففيه  
 فثبت دعوى كمن  
 شهد على رجل بنسب  
 صغير فثبت نسبه  
 ثم ادعاه لنفسه  
 وهذه لانه تعلق  
 بحق المقتله على  
 اعتبار تصديقه  
 فخلصه قبيح  
 التكذيب يثبت  
 النسب ويؤكد  
 اتعاقب جرح الولد  
 خلا ليرتد المقتل  
 ومسألة الولد على  
 هذا الخلاف ولو  
 سلموا الولد قد  
 بطل باعتراضه  
 لا قوى كجرح  
 الولد

المشترى اذا كان واحدا فبطل العتق فيثبت به حرية الاصل فيثبت نسبه الآخر حرية الاصل فيه ضرورة لانها توأمان فثبت ان عتق المشتري وشراءه لا يحرر الاصل فبطل بخلافه اذا كان الولد واحدا لان هناك بطل العتق فيه مقصودا بحق دعوى البائع وهما ثبتت تبعاً لحرية الاصل فافتروا ولو لم يكن اصل العلوق في ملكه ثبت نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لان هذه دعوة تحرير لانها مشاهدا الاتصال فيقتصر على محل لا يتحقق قال واذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنة ابدي او ان جد العبد ان يكون ابنه وهذا عند ابني حنيفة روى قال اذا جحد العبد فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف اذا قال هو ابن فلان ولد علي فراشه ثم ادعاه لنفسه لهما ان لا يقر يرتد بخر العبد فصارت ان لم يكن الاقرار ولا قرار بالنسب يرتد بالرد وان كان لا يحتمل النقص لا ترى ان يعمل فيه الاكراه والحرل فصارت اذا قال المشتري على البائع باعته المشتري فكذا به البائع ثم قال انا اعتقته يتحول الولد اليه بخلافه اذا اصادفه لانه يدعي بعد ذلك نسبه كالتبني من الغير بخلافه اذا اصابه العبد فقام يكذب به لانه تعلق بحق المقتله على اعتبار تصديقه فيصير كولد المملعة لا يثبت نسبه من غير المملعة لان له ان يكذب بنفسه ولا يثبت حنيفة وان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته ولا قرار بثلث لا يرتد بالرد ففيه فثبت دعوى كمن شهد على رجل بنسب صغير فثبت نسبه ثم ادعاه لنفسه وهذه لانه تعلق بحق المقتله على اعتبار تصديقه فخلصه قبيح التكذيب يثبت النسب ويؤكد اتعاقب جرح الولد خلا ليرتد المقتل ومسألة الولد على هذا الخلاف ولو سلموا الولد قد بطل باعتراضه لا قوى كجرح الولد

له قوله وهذا عند ابني حنيفة الى العتق على قول ابني حنيفة من القارى الصنفية روى قول



بأقاربه بالنسب غير قال واذا كان الصبي في يده مسلم ونصراني فقال المنصاري هو ابن وقال المسلم

تبعاً وحرمانه عن المحبة لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعوتها دعوة النبوة فالمسلم أولى  
 حريته ١٢ المسلم النصراني ١٣

على الولادة ومعنى المسألة أن يكون المرأة ذات زوج لا نهانة عن حمل النسب على الغير لقصة ولا يحج  
وانظر الرد المحتج به في جوابه

فلا بد من حجة تامة عند أبي حنيفة <sup>عنه</sup> في وقوعه في الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبت

الزوج فهو ابوها وان لم تشه امرأة لانه التزم نسبه فاعني في النسخة الحجة وان كان الصبي في  
وصية " فانه " " بتقدير كانه زب من " فانه الاباء فزاد في قوله " فانه "

ایدهما الولقیام الفرائض بینہما ثم کل واحد منہما یرید ابطال حق صاحبه فلا یصد علیہ ہونظیر ثوب فی

المقر له ونصيب المقر لان الحق لا يدخل في النسب ولا يدخل في القرابة  
المقر له ونصيب المقر لان الحق لا يدخل في النسب ولا يدخل في القرابة

هـ ابنه من غير الخ المسئلة هكذا في القساوى العالمكبرى فى الصفحة

انظر الى هذا الكتاب  
 الذي قد كتبه  
 في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم  
 في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم



فولدت ولدا عنه فاستحق ما رجع من لاقية الولد يوم يحكم له ولد للمفروض ان المفروض من اجل امرأة  
 اي من الماشي ١٢ المستحق ١٢  
 معتمدا على ملك عين او نكاح فتلا منه ثم تستحق ولد المفروض لاقية باجماع الصحابة ضرورة النظر  
 من الجانبين واجب جعل الولد حرا لاصل في حق ابيه رقيقا في حق مدعيه نظرهما آخر الولد حاصل  
 الاب والمدرع ١٢  
 في يده من غير صنعه فلا يضمنه الا بالبيع كافي ولا المنصوبة فلهما اشترية الولد يوم الخصومة  
 اي لاجل كون الضمان بالبيع ١٢  
 لانه يوم المنع ولو مات الولد لاشق على الاب لانعدام المنع وكذا لو ترك ما لان الارث ليس سببا عنه  
 قبل الخصومة ١٢  
 والمال لابي لانه حرا لاصل في حقه فدية ولو قتله الاب يغرم قيمته لوجود المنع وكذا لو قتله غيره  
 الاب ١٢ وله مفروض ١٢  
 فاخذ دية لان سلامة بدله كسلامته له ومنع بدله كمنعه فيغرم قيمته كما اذا كان  
 الاب ١٢  
 حيا ويرجع بقيمة الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع بئنه بخلاف العقد  
 الماشي المفروض ١٢  
 لانه لزمه لاستيفاء منافعه فلا يرجع به على البائع والله اعلم بالصواب  
 عقر ١٢ الماشي ١٢ جارية ١٢

## كتاب الاقرار

قال اذا اقر العاقل البالغ بحق لزمه اقراره مجهولا كان ما اقره او معلوما اعلم ان الاقرار اخبار  
 اي القدر في مختصر ١٢  
 عن ثبوت الحق وانما ملزم لوقوعه دلالة الاثر كيف الزم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 على نفسه ١٢  
 ما عارض الجسم باقراره وتلك المرأة باقرارها وهو حجة قاصرة لقصور دلالة المقر عن غير يقين  
 روي في مسلم ١٢  
 عليه شرط الحجة ليصح اقراره مطلقا فان العبد الماذون له وان كان ملحقا بالحر في حق  
 مقر ١٢  
 الاقرار لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والقصاص لان اقراره عهد موجب  
 اذ العهد ١٢  
 لتعلق الدين برقبته وهي مال للمولى فلا يصح عليه بخلاف الماذون له لانه مسلط عليه من  
 رقيب ١٢  
 جهته بخلاف المملوك لانه يبقى على اصل الحرية في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى على العبد  
 اقصا ١٢ اي في احوالهم ١٢

فان كان المولى قد اقر العبد المملوك باقراره على ما اقره او معلوما اعلم ان الاقرار اخبار  
 اي القدر في مختصر ١٢  
 عن ثبوت الحق وانما ملزم لوقوعه دلالة الاثر كيف الزم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 على نفسه ١٢  
 ما عارض الجسم باقراره وتلك المرأة باقرارها وهو حجة قاصرة لقصور دلالة المقر عن غير يقين  
 روي في مسلم ١٢  
 عليه شرط الحجة ليصح اقراره مطلقا فان العبد الماذون له وان كان ملحقا بالحر في حق  
 مقر ١٢  
 الاقرار لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والقصاص لان اقراره عهد موجب  
 اذ العهد ١٢  
 لتعلق الدين برقبته وهي مال للمولى فلا يصح عليه بخلاف الماذون له لانه مسلط عليه من  
 رقيب ١٢  
 جهته بخلاف المملوك لانه يبقى على اصل الحرية في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى على العبد  
 اقصا ١٢ اي في احوالهم ١٢



قوله كتاب الاقرار اعلم بان الاقرار خبر متمثل متروك بين الصدوق والكذب كان محققا باعتبار ظاهره



في قوله لا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي الجنون غير لازم لان عدم اهليته لا التزام الا اذا كان الصبي  
 اي فيما ذكر من الحدود والدم  
 ما ذوقا لانه ملحق بالبالغ بحكم الادن وجهاته القربة لا يمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه  
 اي لان الصبي المأذون  
 مجهول بان اتلف ماله لا يدري قيمته او يخرج جراحة لا يعلم ارشها او تبقى عليه باقية حساب لا يحيط عليه  
 اي بالجهول  
 والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصح بمختلف الجمال في المقر له لان المجهول لا يصلح مستحقا ويقال له  
 اي بالجهول  
 بين المجهول لان التجمل من جهة نصارك اذا اعتق احد عبديه فان لم يبين اجبره القاضي على البيان  
 اي لان من يبرأ من عبده لا يبرأ من عبده  
 لانه لزمه الخروج عما لزمه بصريح اقراره وذلك بالبيان قال فان قال لفلان على شيء لزمه ان يبين  
 اي بالبيان  
 ماله فانه اخر عن الوجوب في ذمته وما لا يفيده لا يجب فيه فاذا بين غير ذلك يكون رجوعا  
 اي بالبيان  
 قال والقول قول مع عين ادعى المقر اكثر من ذلك لانه هو المنكر فيه وكذا اذا قال لفلان على حق  
 اي بالبيان  
 لما بينا وكذا لو قال عصبته منه شيئا ويجب ان يبين ما هو ما يجري فيه التامع تقولا على العادة  
 اي بالبيان  
 ولو قال لفلان على مال فالمرجع اليه في بيانه لانه هو المجهول يقبل قوله في القليل والكثير لان كل  
 اي بالبيان  
 مال فانه لم يمتثل به الا انه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يصدق ما لا عرف ولو قال مال عظيم لم يصدق  
 اي بالبيان  
 في اقل من مائتي درهم لانه اقرب الى وصفه لا يجوز الغاء الوصف والنصاب مال عظيم حتى اعتبر صاحب غنيا  
 اي بالبيان  
 في الغنى عظيم عند الناس عن ابن حنيفة انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهو نصاب القرض عظيم حيث  
 اي بالبيان  
 يقطع باليد المحتومة وعنه مثل جواب الكتاب هذا اذا قال من له درهم ما اذا قال من له دينار والتقدير في  
 اي بالبيان  
 بالعشرين وفي الابل الخمس وعشرين لانه ان نصابا يجب فيه من جنسه وفي غير مال الزكاة بقية النصاب ولو  
 اي بالبيان  
 قال الاموال عظام فالتقدير ثلثة نصاب من جنس ماله اعتبارا لادنى الجمع ولو قال درهم كثير لم يصدق  
 اي بالبيان  
 في اقل من عشرة وهو اعمد ابن حنيفة وعنده ما لم يصدق في اقل من مائتين لان صاحب النصاب اكثر من عشرين  
 اي بالبيان

ماله الزكاة في مال غيره لا يصدق فيه النصاب لان النصاب في الزكاة هو مال واحد لا يصدق فيه النصاب في مال غيره  
 اي بالبيان

(لعنة ٢٢٩) لانه غير متهم فيها لغيره على نفسه وفي حق الغير بما تحمله النفس الامارة بالسوء على الاقرار به كما دنا ور

في قوله لا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي الجنون غير لازم لان عدم اهليته لا التزام الا اذا كان الصبي  
 اي فيما ذكر من الحدود والدم  
 ما ذوقا لانه ملحق بالبالغ بحكم الادن وجهاته القربة لا يمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه  
 اي لان الصبي المأذون  
 مجهول بان اتلف ماله لا يدري قيمته او يخرج جراحة لا يعلم ارشها او تبقى عليه باقية حساب لا يحيط عليه  
 اي بالجهول  
 والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصح بمختلف الجمال في المقر له لان المجهول لا يصلح مستحقا ويقال له  
 اي بالجهول  
 بين المجهول لان التجمل من جهة نصارك اذا اعتق احد عبديه فان لم يبين اجبره القاضي على البيان  
 اي لان من يبرأ من عبده لا يبرأ من عبده  
 لانه لزمه الخروج عما لزمه بصريح اقراره وذلك بالبيان قال فان قال لفلان على شيء لزمه ان يبين  
 اي بالبيان  
 ماله فانه اخر عن الوجوب في ذمته وما لا يفيده لا يجب فيه فاذا بين غير ذلك يكون رجوعا  
 اي بالبيان  
 قال والقول قول مع عين ادعى المقر اكثر من ذلك لانه هو المنكر فيه وكذا اذا قال لفلان على حق  
 اي بالبيان  
 لما بينا وكذا لو قال عصبته منه شيئا ويجب ان يبين ما هو ما يجري فيه التامع تقولا على العادة  
 اي بالبيان  
 ولو قال لفلان على مال فالمرجع اليه في بيانه لانه هو المجهول يقبل قوله في القليل والكثير لان كل  
 اي بالبيان  
 مال فانه لم يمتثل به الا انه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يصدق ما لا عرف ولو قال مال عظيم لم يصدق  
 اي بالبيان  
 في اقل من مائتي درهم لانه اقرب الى وصفه لا يجوز الغاء الوصف والنصاب مال عظيم حتى اعتبر صاحب غنيا  
 اي بالبيان  
 في الغنى عظيم عند الناس عن ابن حنيفة انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهو نصاب القرض عظيم حيث  
 اي بالبيان  
 يقطع باليد المحتومة وعنه مثل جواب الكتاب هذا اذا قال من له درهم ما اذا قال من له دينار والتقدير في  
 اي بالبيان  
 بالعشرين وفي الابل الخمس وعشرين لانه ان نصابا يجب فيه من جنسه وفي غير مال الزكاة بقية النصاب ولو  
 اي بالبيان  
 قال الاموال عظام فالتقدير ثلثة نصاب من جنس ماله اعتبارا لادنى الجمع ولو قال درهم كثير لم يصدق  
 اي بالبيان  
 في اقل من عشرة وهو اعمد ابن حنيفة وعنده ما لم يصدق في اقل من مائتين لان صاحب النصاب اكثر من عشرين  
 اي بالبيان



مواصلة غيره بخلاف ما دونه من العشرة اقصى ما ينتمى اليه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يمتل  
احد عشر درهما فيكون هو اكثر من حيث اللفظ فينصرف اليه ولو قال دراهم فثلاث لانها اقل الجمع  
الصحيح لان بيتي اكثر من بيتي لان اللفظ محمله وينصرف الى الوزن المعتاد ولو قال كذا كذا ادرهما  
لم يصدق في اقل من احد عشر درهما لانه ذكره دين مبهين ليس بينه ما حرف العطف واقل ذلك المفسر  
احد عشر ولو قال كذا او كذا لم يصدق في اقل من واحد وعشرين لانه ذكره دين مبهين بينه ما حرف  
العطف واقل ذلك من المفترحة وعشرون فيحمل كل واحد على نظيره ولو قال كذا ادرهما فهو هم كانه تفسير  
للمهم وكوثلث كذا بغير واو فاحد عشر لانه لا نظير له سواء وان قلت بالواو فما كنوا واحدا وعشرون وان رج  
يزاد علمها الفلان ذلك نظيره قال وان قال له على او قبل فقه ما قربا الدين لان على صيغة ايجاب قبل  
ينشئ عن الضمان على ما مر في الكفالة ولو قال المقر هو ودعيته ووصل صدق لان اللفظ محتمل لهما راحيت  
يكون المضمون حفظه والمالك محله فيصير موصولا لا مفعولا قال في روي بعض نسخ المختصر قوله قبل انه  
اقرارا لامانة لان اللفظ ينظمهما حق صا قوله لاحق لقبل فلان ابراء عن الدين لامانة جميعا والامانة  
اقلها والاول اصح ولو قال عنه على او على وفي يبقا وفي كيسا في صندوق فهو اقرار بامانة في يد كذا لان  
كل ذلك اقرب كون الشيء في يده وذلك يتنوع الى مضمون وامانة فثبت اقلهما ولو قال له رجل عليك  
الف فقال اثنى عشر او انتقد ما او اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن  
المذكور في الدعوى فكانه قال ترين الاف التي لك على حتى لو لم يذكرك في الكناية لا يكون اقرارا لعدم  
انصافه الى المذكور التاجيل انما يكون في حق واجب القضاء يتلو الوجوب ودعي ابراء كالتضاء لما  
بينما كذا دعوى الصبغة والهيئة لان التملك يقتضي سابقة الوجوب كذا لو قال اخلت بك بها على

حسنة  
الاقواس

(في نسخة ٢٣٢)  
الافسان على نفسه لصيره

(في نسخة ٢٣١) بالصدق وفي حق نفسه النفس الامارة بالسوء لا تخجله على الاقرار بالكذب درهما يمنعه على الاقرار  
بالصدق فليظهور دليل الصدق فيما يقرب به على نفسه جعل اقراره حجة واليه اشار الله تعالى في قوله بل \*



[illegible]

(لَبِقَةُ ٢٣١) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أي شاهدوا بالحق والهدى



من اقرله بسيفه النص والحق والعدل لان لا سبطي على الكل من افراسه فله العبدان  
 الكسوف لا طلاق الاسم على الكل عرفوا وان قال غصبت ثوبا في منديل الزمها جميعا لانه ظروف لان الثوب  
 يلغ فيه وكذا الوقال من ثوب في ثوب لانه ظروف لا فرق له درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب  
 لا ظروف ان قال ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه الا ثوب واحد عند ابي يوسف وقال في عشرة ثواب واحد عشر  
 ثوبا لان النفيس من الشياخ يلف في عشرة اثوابا مكن حمله على الظروف لابي يوسف ان حرف في  
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى ادخل في عبادي اي بين عبادي فوق الشك و  
 الاصل ابراءة الامم لان كل ثوب يجمع في ثوب واحد فتمت على الظروف فتمت ابا اول محمد وال اول  
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضربا بحسابه خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتال  
 الحسن لم يلزمه خمسة وعشرين وقد ذكرناه في الطلاق ولو قال اردت خمسة مع خمسة  
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة  
 لزمه تسعة عند ابي حنيفة فيلزمه الابتداء او ما بعده وتسقط الغاية وقال لا يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل لغايتان وقال زفر فيلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن داري ما بين  
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شي وقد مر في الدلائل في الطلاق  
**فصل قال من قال يحل فلانة على الف درهم فان قال وصلي له فلان او مات ابو فوري**  
 فالاقرار صحيح لانه اقرب سبب صالح للثبوت للملك لهم ثم اذا جاءت به حيا في صدقة يعلم انه كان قائما  
 وقت الاقرار لزمه وان جاءت به ميتا فاما المال للميت والمورث حق يقسم بين ورثته لانه  
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولد من حين  
 قوله لم يلزمه الا ثوب واحد الخ الفقرة على قول ابي يوسف كما اشار اليه صاحب ملتقى البحر  
 حيث قال لابي البرهان قال وهو قول الامام قلت وبه جزم في الفقرة وقد مر المصنف واعتمده

من اقرله بسيفه النص والحق والعدل لان لا سبطي على الكل من افراسه فله العبدان  
 الكسوف لا طلاق الاسم على الكل عرفوا وان قال غصبت ثوبا في منديل الزمها جميعا لانه ظروف لان الثوب  
 يلغ فيه وكذا الوقال من ثوب في ثوب لانه ظروف لا فرق له درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب  
 لا ظروف ان قال ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه الا ثوب واحد عند ابي يوسف وقال في عشرة ثواب واحد عشر  
 ثوبا لان النفيس من الشياخ يلف في عشرة اثوابا مكن حمله على الظروف لابي يوسف ان حرف في  
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى ادخل في عبادي اي بين عبادي فوق الشك و  
 الاصل ابراءة الامم لان كل ثوب يجمع في ثوب واحد فتمت على الظروف فتمت ابا اول محمد وال اول  
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضربا بحسابه خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتال  
 الحسن لم يلزمه خمسة وعشرين وقد ذكرناه في الطلاق ولو قال اردت خمسة مع خمسة  
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة  
 لزمه تسعة عند ابي حنيفة فيلزمه الابتداء او ما بعده وتسقط الغاية وقال لا يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل لغايتان وقال زفر فيلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن داري ما بين  
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شي وقد مر في الدلائل في الطلاق  
**فصل قال من قال يحل فلانة على الف درهم فان قال وصلي له فلان او مات ابو فوري**  
 فالاقرار صحيح لانه اقرب سبب صالح للثبوت للملك لهم ثم اذا جاءت به حيا في صدقة يعلم انه كان قائما  
 وقت الاقرار لزمه وان جاءت به ميتا فاما المال للميت والمورث حق يقسم بين ورثته لانه  
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولد من حين  
 قوله لم يلزمه الا ثوب واحد الخ الفقرة على قول ابي يوسف كما اشار اليه صاحب ملتقى البحر  
 حيث قال لابي البرهان قال وهو قول الامام قلت وبه جزم في الفقرة وقد مر المصنف واعتمده

كتاب الاقرار

صاحب الدار في غير كتابه هو المحدث ١٢٩٤

صاحب ملتقى البحر  
 حيث قال لابي البرهان قال وهو قول الامام قلت وبه جزم في الفقرة وقد مر المصنف واعتمده



[illegible][illegible][illegible]

ان كان موصوفاً قال لا  
 كذا كذا بل هو بيان سبب  
 على اجمال فقل ان  
 كما تفضل في غلامه  
 بنار من غلامه  
 كان بالبلاد  
 قلنا ان  
 انما لا تصدق  
 اني علمنا ان  
 لا ينفرد من  
 السبب اصل  
 انما لا تصدق  
 اني علمنا ان  
 لا ينفرد من  
 السبب اصل

قال مالك بينهما كولو قال للمفسر يا عتي واقرضني لم يلزمه شيء لانه يتبين سببا مستحيلا قال فان  
 العمل الاقرار لم يصح عند ابي يوسف <sup>١٢</sup> وقال محمد بن بصير لان الاقرار من الحج فيجب اعماله قد امكن بالحل  
 على السبب الصحيح ولا ييوسف <sup>١٣</sup> ان الاقرار مطلقين صرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا  
 حصل اقرار العبد الماذون واحد المتقاضيين عليه فيصير كما اذا صرح به قال من اقر بحمل  
 جارية او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه لان له وجهها صحيحا وهو الوصية به من جهة  
 غيره فحمل عليه قال ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط لان الخيار للفسخ والاخبار لا يحتمل  
 ولزمه المال لوجوب الصيغة الملزمة ولم ينعده مبهذا الشرط الباطل

بَابُ الاستِثْنَاءِ

وما في معناه قال ومن استثنى متصلا باقراءة صح الاستثناء ولزمه الباقي لان الاستثناء  
مع الجملة عبارة عن الباقي ولكن لا بد من الاتصال سواء استثنى الاقل والاكثر فان لستني الجميع  
لزمه الاقرار بطل الاستثناء لا ينكلم بما حصل بعد الدنيا ولا حاصل بعده فيكون رجوعا وقد  
من الوجه في الطلاق ولو قال له على مائة درهم ادينار او الاقير حنطة لزمه مائة درهم  
الاقيمة الدينار او القفيز وهذه اعند ابى حنيفة وابى يوسف رة ولو قال له على مائة درهم الاثوب يا  
الصحيح الاستثناء وقال محمد لا يصح فيها وقال الشافعي لا يصح فيها الحمد ان الاستثناء ما كوله  
لدخل تحت اللفظ وهذا لا يتحقق في خلاف الجنس للشافعي اهمل انه اجنس من حيث المالكية  
ولها ان المجانسة في الاول ثابتة من حيث الثمنية وهذا في الدينار ظاهر للمكيل والموزون اوصافهما

[illegible]

له قوله وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف الخ القنري على قول الشيخين كما أشار إليه موهبنا الذي شرح المجلة ما تقدم عن تأنيده  
وقد ذكر في تأنيده على صحة الاستثناء الكلي والوزن في من المقولات التي ثبتت (لمعية ٢٣٥)



اثمان اما التوفيق ليس بغير اصل اوله لا يبيح مطلق عقد المعاوضة وما يكون ثمنه صلح مقدرا لله اراهم  
 فصار بقدره مستثنى من المأهر وما يكون ثمنه لا يصلح مقدرا فبقى المستثنى من المأهر اراهم  
 مجهولا فلا يصح **قال** ومن لم يقر بتمت وقال انشاء الله متصلا باقراره لا يلزمه الاقرار لان  
 الاستثناء بمشيئة الله اما ابطال وتعليق فان كان الاول فقد ابطال وان كان الثاني فكذا ذلك  
 اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشروط لانه شرط لا يوقف عليه كما ذكرنا في المطالع فخلا  
 ما اذا قال فلان علي مائة درهم اذا مضى واذا جاء براس الشهر واذا افطر الناس لانه في معنى  
 بيا المدة فيكون تاجيلا لا تعليقا حتى لو كذب به المقر له في الاجل يكون المال حلالا **قال** ومن  
 اقر به اراهم مستثنى ببناءه لنفسه فمقر له الدار والبناء لان البناء داخل في هذه الاقرار  
 معنى لا لفظا والاستثناء نفي في الملقح والفض في الخاتم والنخلة في البستان نظير البناء في  
 الدار لا يندخل في بيعه لفظا بخلاف اذا قال لا ثمنها او لا بيتا منها لانه داخل في لفظا ولو قال  
 بناء هذه الدار والعرصة فلان فهو كمال لان العرصة عبارة عن البقعة دون البناء فكان  
 قال بياض هذه الارض فلان دون البناء بخلاف ما اذا قال مكل العرصة ارضا حيث يكون  
 البناء للمقر له لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كما لا قرار بالدار ولو قال لعل الف درهم من ثمن عبيد  
 اشترى تصنعه ولم يقبضه فان ذكر عبيد بعينه قيل للمقر له اشترى فسيم العبد وخلافه لا فلا  
 شيء لك قال رضي هذه اعل وجوه اجدها هذه او هو ان يصيد قومه يسلو العبد وجوابه ما ذكرنا لان  
 الثابت بتصا مكلها كالثابت معاينة والثاني ان يقول المقر له العبد عبيدك ما بعته وانما بعته  
 عبيد غيره اوفيه المال لانهم على المقر لا قرار به عنه سلامة العبد له وقت سلخ  
 العبد

اذا قال فلان علي مائة درهم اذا مضى واذا جاء براس الشهر واذا افطر الناس لانه في معنى  
 بيا المدة فيكون تاجيلا لا تعليقا حتى لو كذب به المقر له في الاجل يكون المال حلالا  
 اقراره مستثنى ببناءه لنفسه فمقر له الدار والبناء لان البناء داخل في هذه الاقرار  
 معنى لا لفظا والاستثناء نفي في الملقح والفض في الخاتم والنخلة في البستان نظير البناء في  
 الدار لا يندخل في بيعه لفظا بخلاف اذا قال لا ثمنها او لا بيتا منها لانه داخل في لفظا ولو قال  
 بناء هذه الدار والعرصة فلان فهو كمال لان العرصة عبارة عن البقعة دون البناء فكان  
 قال بياض هذه الارض فلان دون البناء بخلاف ما اذا قال مكل العرصة ارضا حيث يكون  
 البناء للمقر له لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كما لا قرار بالدار ولو قال لعل الف درهم من ثمن عبيد  
 اشترى تصنعه ولم يقبضه فان ذكر عبيد بعينه قيل للمقر له اشترى فسيم العبد وخلافه لا فلا  
 شيء لك قال رضي هذه اعل وجوه اجدها هذه او هو ان يصيد قومه يسلو العبد وجوابه ما ذكرنا لان  
 الثابت بتصا مكلها كالثابت معاينة والثاني ان يقول المقر له العبد عبيدك ما بعته وانما بعته  
 عبيد غيره اوفيه المال لانهم على المقر لا قرار به عنه سلامة العبد له وقت سلخ  
 العبد

الاقترار  
 لا يلزمه الاقرار لان  
 المستثنى من المأهر  
 ما اذا قال فلان علي  
 مائة درهم اذا مضى  
 واذا جاء براس الشهر  
 واذا افطر الناس لانه  
 في معنى بيا المدة فيكون  
 تاجيلا لا تعليقا حتى  
 لو كذب به المقر له في  
 الاجل يكون المال حلالا  
 اقراره مستثنى ببناءه  
 لنفسه فمقر له الدار والبناء  
 لان البناء داخل في هذه  
 الاقرار معنى لا لفظا  
 والاستثناء نفي في الملقح  
 والفض في الخاتم والنخلة  
 في البستان نظير البناء في  
 الدار لا يندخل في بيعه  
 لفظا بخلاف اذا قال لا  
 ثمنها او لا بيتا منها لانه  
 داخل في لفظا ولو قال  
 بناء هذه الدار والعرصة  
 فلان فهو كمال لان العرصة  
 عبارة عن البقعة دون  
 البناء فكان قال بياض  
 هذه الارض فلان دون  
 البناء بخلاف ما اذا  
 قال مكل العرصة ارضا  
 حيث يكون البناء للمقر  
 له لان الاقرار بالارض  
 اقرار بالبناء كما لا  
 قرار بالدار ولو قال  
 لعل الف درهم من ثمن  
 عبيد اشترى تصنعه  
 ولم يقبضه فان ذكر  
 عبيد بعينه قيل للمقر  
 له اشترى فسيم العبد  
 وخلافه لا فلا شيء  
 لك قال رضي هذه اعل  
 وجوه اجدها هذه او  
 هو ان يصيد قومه يسلو  
 العبد وجوابه ما ذكرنا  
 لان الثابت بتصا مكلها  
 كالثابت معاينة والثاني  
 ان يقول المقر له العبد  
 عبيدك ما بعته وانما  
 بعته عبيد غيره اوفيه  
 المال لانهم على المقر  
 لا قرار به عنه سلامة  
 العبد له وقت سلخ العبد



[illegible][illegible]

الحقوله لانه هزم الخ العتري على قول ابي حنيفة كما علمت من صنيع الهراية حيث اخر دليله ١٢



1



المعبر عن القول قوله وعن أبي يوسف أنه لا يصدق فيه مفصلاً اعتباراً بالفضل في القبض فيما هو  
كان القول تمهيداً لما وقع الاختلاف في معنى القبض من أن يضمن أو لا يضمن في القبض  
الموجب للضمان ولو قال هي سترقة أو صا صر بعد ما أقرت بالغصب المودعة ووصل صدق وان فصل  
الم يصدق لأن السترقة ليست من جنس المراهمة لكن لا ستميتاً ولها مجازاً فكان يملك ما مغيراً فلا بد من  
الوصل وإن قال في هذا كله الفاعل قال إلا أنه ينقص كذا الم يصدق وإن وصل صدق لأن هذا استثناء  
المقدور والاستثناء أصبح موصوفاً بخلاف الزيادة لأنها وصف واستثناء الأوصاف لا يصح اللفظ بتناول  
المقادير دون الوصف وهو تصرف لفظي بيننا ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع نفسه فهو  
واصل لعدم إمكان الاحتراز عنه ومن أقر بغصب ثوب ثم جاء بشيء معين في القول ولو كان الغصب لا يختص  
بالسليم ومن قال لا أخذه منك فله رد وهو رد يعة فذلك فقال لا بل أخذه مما غصباً فهو ضمان  
وان قال عطية أو دية فقال لا بل غصبته لم يضمن الفرق أن في الفصل الأول لا يقتضي الضمان وهو  
الأخذ ثم ادعى ما يثبت وهو الأذن والأخرى كذا فيكون القول له مع اليقين وفي الثاني لضمان الفعل  
الغيبه وذلك يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول لمنكره مع اليقين والقبض في هذا  
كالأخذ والدفع كالأعطاء فإن قال قائل لا أعطاء والدفع إليه لا يكون الا قبضه فنقول قد  
يكون بالتخلية والوضع بين يديه ولو اقتضى لك فالمقتضى ثابت ضرورة فلا يظهر في انعقاده  
سبب الضمان وهذا بخلاف ما إذا قال لا أخذه منك فله رد يعة وقال لا أخذه بل قد ضا حيث يكون  
القول المقتضى وان أقر بالأخذ لا فها توافقاً هناك على أن الأخذ كان بالأذن إلا أن المقتضى له  
يدعي سبب الضمان وهو القرض والأخرى منك فافترقا فإن قال هذه ألف كانت ودية  
لي عند فلان فأخذتها منه فقال فلان هي لي فانه يأخذها لأنه أقرت بالية له وادعى

القول قوله وعن أبي يوسف أنه لا يصدق فيه مفصلاً اعتباراً بالفضل في القبض فيما هو  
كان القول تمهيداً لما وقع الاختلاف في معنى القبض من أن يضمن أو لا يضمن في القبض  
الموجب للضمان ولو قال هي سترقة أو صا صر بعد ما أقرت بالغصب المودعة ووصل صدق وان فصل  
الم يصدق لأن السترقة ليست من جنس المراهمة لكن لا ستميتاً ولها مجازاً فكان يملك ما مغيراً فلا بد من  
الوصل وإن قال في هذا كله الفاعل قال إلا أنه ينقص كذا الم يصدق وإن وصل صدق لأن هذا استثناء  
المقدور والاستثناء أصبح موصوفاً بخلاف الزيادة لأنها وصف واستثناء الأوصاف لا يصح اللفظ بتناول  
المقادير دون الوصف وهو تصرف لفظي بيننا ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع نفسه فهو  
واصل لعدم إمكان الاحتراز عنه ومن أقر بغصب ثوب ثم جاء بشيء معين في القول ولو كان الغصب لا يختص  
بالسليم ومن قال لا أخذه منك فله رد وهو رد يعة فذلك فقال لا بل أخذه مما غصباً فهو ضمان  
وان قال عطية أو دية فقال لا بل غصبته لم يضمن الفرق أن في الفصل الأول لا يقتضي الضمان وهو  
الأخذ ثم ادعى ما يثبت وهو الأذن والأخرى كذا فيكون القول له مع اليقين وفي الثاني لضمان الفعل  
الغيبه وذلك يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول لمنكره مع اليقين والقبض في هذا  
كالأخذ والدفع كالأعطاء فإن قال قائل لا أعطاء والدفع إليه لا يكون الا قبضه فنقول قد  
يكون بالتخلية والوضع بين يديه ولو اقتضى لك فالمقتضى ثابت ضرورة فلا يظهر في انعقاده  
سبب الضمان وهذا بخلاف ما إذا قال لا أخذه منك فله رد يعة وقال لا أخذه بل قد ضا حيث يكون  
القول المقتضى وان أقر بالأخذ لا فها توافقاً هناك على أن الأخذ كان بالأذن إلا أن المقتضى له  
يدعي سبب الضمان وهو القرض والأخرى منك فافترقا فإن قال هذه ألف كانت ودية  
لي عند فلان فأخذتها منه فقال فلان هي لي فانه يأخذها لأنه أقرت بالية له وادعى

المعبر عن القول قوله وعن أبي يوسف أنه لا يصدق فيه مفصلاً اعتباراً بالفضل في القبض فيما هو  
كان القول تمهيداً لما وقع الاختلاف في معنى القبض من أن يضمن أو لا يضمن في القبض  
الموجب للضمان ولو قال هي سترقة أو صا صر بعد ما أقرت بالغصب المودعة ووصل صدق وان فصل  
الم يصدق لأن السترقة ليست من جنس المراهمة لكن لا ستميتاً ولها مجازاً فكان يملك ما مغيراً فلا بد من  
الوصل وإن قال في هذا كله الفاعل قال إلا أنه ينقص كذا الم يصدق وإن وصل صدق لأن هذا استثناء  
المقدور والاستثناء أصبح موصوفاً بخلاف الزيادة لأنها وصف واستثناء الأوصاف لا يصح اللفظ بتناول  
المقادير دون الوصف وهو تصرف لفظي بيننا ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع نفسه فهو  
واصل لعدم إمكان الاحتراز عنه ومن أقر بغصب ثوب ثم جاء بشيء معين في القول ولو كان الغصب لا يختص  
بالسليم ومن قال لا أخذه منك فله رد وهو رد يعة فذلك فقال لا بل أخذه مما غصباً فهو ضمان  
وان قال عطية أو دية فقال لا بل غصبته لم يضمن الفرق أن في الفصل الأول لا يقتضي الضمان وهو  
الأخذ ثم ادعى ما يثبت وهو الأذن والأخرى كذا فيكون القول له مع اليقين وفي الثاني لضمان الفعل  
الغيبه وذلك يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول لمنكره مع اليقين والقبض في هذا  
كالأخذ والدفع كالأعطاء فإن قال قائل لا أعطاء والدفع إليه لا يكون الا قبضه فنقول قد  
يكون بالتخلية والوضع بين يديه ولو اقتضى لك فالمقتضى ثابت ضرورة فلا يظهر في انعقاده  
سبب الضمان وهذا بخلاف ما إذا قال لا أخذه منك فله رد يعة وقال لا أخذه بل قد ضا حيث يكون  
القول المقتضى وان أقر بالأخذ لا فها توافقاً هناك على أن الأخذ كان بالأذن إلا أن المقتضى له  
يدعي سبب الضمان وهو القرض والأخرى منك فافترقا فإن قال هذه ألف كانت ودية  
لي عند فلان فأخذتها منه فقال فلان هي لي فانه يأخذها لأنه أقرت بالية له وادعى

له قوله قال في الهامش الرقم ٨ وقوله رد يعة يكون دعوى مبتدأة الم اقول في الجواب حيث اذا لا نسلم ان صدر  
الكلام صانع حبه الغصب كيف وسلاحي في كتاب الغصب ان الغصب في اللغة اخذ الشيء (بقية ٢٣٩)







[illegible]

باب استمرار المريض

[illegible][illegible][illegible]



[illegible]

له قوله ، لواقف المريض لو ارثه لا يصح الخ ولو صدرت هذه الاشياء منه للوارث وهو مريض ثم برئ ثم مات جازاك







أقول له كتاب الصلح الخ اعلم بان الصلح عقد جائز عرف جائزه بالكتاب والسنة اما الكتاب فيقول له تعالى (فلا جناح



٢٤٥) جليلين يتنازعان في قروب فقال احدهما هل لك الى الشطر هل لك الى الثلثين فرماها الى الصلح (بقية ٢٤٥)



يجب فيها الشفعة لان المدعى يأخذها عوضا عن المال كان معاوضة في حقها في الشفعة باقاربه  
وان كان المدعى عليه يذبحه قال اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه جرح للمدعى عليه  
بخصته ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن سكوته  
او انكاره فاستحق المتنازع فيه يرجع للمدعى بالخصومة والعوض لان المدعى عليه ما يبدل العوض لا يدفع  
الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لخصومة فيبيع العوض في يده غير مشتق على غيره  
فيستدركه وان استحق بعض ذلك حصته ويرجع بالخصومة فيه لانه خلا العوض في هذه المقدرة عن  
العوض لو استحق المصالح عليه عن اقراره بكل المصالح عنه لا يمتد له وان استحق بعضه يرجع  
بخصته وان كان الصلح عن انكاره وسكوته يرجع الى الدعوى في كل اوقافه المستحق اذا استحق  
بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه على الانكار شيئا حيث  
يرجع للمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه باستحقاقه وكذا ذلك الصلح لا ينقدق لرفع الخصومة  
ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فاجاب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان  
ادعى حقا دار لم يبينه فصوص من ذلك ثم استحق بعض المصالح لم يرد شيئا من العوض لان دعواه  
بجوان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعرض العوض عنه ذلك عن شيء يقابله فوجه كماله  
على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين  
حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احدا الامرين اما ان يزيد درهما في بدل  
الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي  
فحصل الصلح جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولما فاع لا يملك بعقد

فيما كان المدعى عليه يذبحه قال اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه جرح للمدعى عليه بخصته ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن سكوته او انكاره فاستحق المتنازع فيه يرجع للمدعى بالخصومة والعوض لان المدعى عليه ما يبدل العوض لا يدفع الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لخصومة فيبيع العوض في يده غير مشتق على غيره فيستدركه وان استحق بعض ذلك حصته ويرجع بالخصومة فيه لانه خلا العوض في هذه المقدرة عن العوض لو استحق المصالح عليه عن اقراره بكل المصالح عنه لا يمتد له وان استحق بعضه يرجع بخصته وان كان الصلح عن انكاره وسكوته يرجع الى الدعوى في كل اوقافه المستحق اذا استحق بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه على الانكار شيئا حيث يرجع للمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه باستحقاقه وكذا ذلك الصلح لا ينقدق لرفع الخصومة ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فاجاب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان ادعى حقا دار لم يبينه فصوص من ذلك ثم استحق بعض المصالح لم يرد شيئا من العوض لان دعواه بجوان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعرض العوض عنه ذلك عن شيء يقابله فوجه كماله على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احدا الامرين اما ان يزيد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فحصل الصلح جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولما فاع لا يملك بعقد

فيما كان المدعى عليه يذبحه قال اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه جرح للمدعى عليه بخصته ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن سكوته او انكاره فاستحق المتنازع فيه يرجع للمدعى بالخصومة والعوض لان المدعى عليه ما يبدل العوض لا يدفع الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لخصومة فيبيع العوض في يده غير مشتق على غيره فيستدركه وان استحق بعض ذلك حصته ويرجع بالخصومة فيه لانه خلا العوض في هذه المقدرة عن العوض لو استحق المصالح عليه عن اقراره بكل المصالح عنه لا يمتد له وان استحق بعضه يرجع بخصته وان كان الصلح عن انكاره وسكوته يرجع الى الدعوى في كل اوقافه المستحق اذا استحق بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه على الانكار شيئا حيث يرجع للمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه باستحقاقه وكذا ذلك الصلح لا ينقدق لرفع الخصومة ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فاجاب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان ادعى حقا دار لم يبينه فصوص من ذلك ثم استحق بعض المصالح لم يرد شيئا من العوض لان دعواه بجوان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعرض العوض عنه ذلك عن شيء يقابله فوجه كماله على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احدا الامرين اما ان يزيد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فحصل الصلح جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولما فاع لا يملك بعقد



الاجارة فكذلك اصل المصلحة على اقر العتق اليه اشبهما بالحق لا تصحح نص  
العاقبة ما امكن قال يصح عن جناية العمد والخطا اما الاول فلقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شئ  
فاتباع الاية قال ابن عباس اش اذن في المصلحة وهو نزلت النكاح حتى ان ما صلح منه في صلح به كما  
كل واحد منهما مبادلة المال لغير المال الا عند فساد التسمية فهو مبادلة الى الدية لانها موجب الدم ولو  
صلح على غير ذلك شئ لا يصح بطلان العفو في النكاح محبة من المصلح في الفصلين لا الموجب لاصل  
يجب مع السكوت عنه كما ويدخل في اطلاق جواب الكتاب الجناية في النفس ما دونها وهذا بخلاف  
المصلحة عن حق الشفعة على مال حيث لا يصح لانه حق التملك والحق في الحل قبل التملك اما القضا  
فصل الحل في حق الفعل فيصيح لا اعتياض عنه واذ لم يصح الصلح تبطل الشفعة لانه تبطل  
بالاعراض السكوت والكفالة بالنفس بمنزلة حق الشفعة حتى لا يوجب المال الصلح عنه غير ان في بطلان  
الكفالة وليتين على ما عرف في موضع ما الثاني هو جناية الخطا فلان موجبا المال فيصير نزلت  
الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية لانه مقدر شرعا فلا يجوز ابطاله في الزيادة بخلاف المصلحة عن القصاص  
حيث يجوز الزيادة على قدر الدية لان القصاص ليس على انما يتقوم بالعقد وهذا اذا صلح على احد  
مقادي الدية اما اذا صلح على غير ذلك جاز لان مبادلة بها الا انه يشترط القبض في المجلس كما لا يكون  
افتراق عن دين بدين ولو قضى لقاض واحد مقاديرها فاصح على جنس اخر منها بالزيادة جاز لانه تعتبر  
الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء لان تراخيها على بعض المقادير بمنزلة القضاء في حق  
التعين فلا يجوز الزيادة على ما كتبت قال ولا يجوز الصلح من دعوى حله لانه حق الله تعالى لا حقه  
ولا يجوز الاعتياض من حق غيره ولو لم لا يجوز الاعتياض اذا ادعت المرأة نسبها لانه حق الولد  
اي عدم جواز الاعتياض من حق الغير



لا حقا وكذا لا يجوز الصلح عما اشعر الى طريق العامة لانه حق العامة فلا يجوز ان يصالح واحد على  
 الافراد عنه وتدخل في اطلاق الجوارح القذرة ولا المصلحة في الشرع قال واذا ادعى رجل على  
 امرأة نكاحا وهي تحب فصالحته على مال بذا حتى يترك الدعوى جاز كان في معنى الخلع لانها لم تكن  
 خلعاً في جانبين بل في جانب واحد لا لئلا لا يقع الخصومة قالوا ولا يحل له ان يأخذ فيما بينه وبين الله  
 تعالى اذا كان مطلقاً في عواه قالوا ان ادعت امرأة نكاحاً على رجل فصالحها على مال بذا له لها جاز  
 قال هكذا ذكر في بعض نسخ المختصر في بعض اقاليم مجزئة الاول ان يجعل زيادة في مهرها وجبه  
 الثاني ان يبذل لها المال لتترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى مخالفاً لزوج لا يعطى العوض في  
 وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله العوض فليصح قال ان ادعى رجل ان  
 عبده فصالحه على مال عطاها جاز كان في حق المذموم بمنزلة الاعتاق على مال لانها لم تكن تصحيحاً على هذا  
 الوجه في حق المذموم ولولا ان يصح على حيوان في الذمة الى اجل في حق المذموم عليه يكون له دفعاً لخصم ولا  
 يزعم انه جاز الاصل فجاز لا انه لا يملكه لانكار العبد الا ان يقبل البيعة فتقبل المولا قال واذا قتل  
 العبد المأذون له رجلا لم يجز له ان يصالح عن نفسه وان قتل عبداً له رجلاً عمداً فصالح عنه جاز  
 ووجه الفرق ان رقبته ليست من تجارته ولولا الايمان بالتصريف ما بيع فكذلك استخلاص المولى  
 وصار كاجنبي ما عبيده فمن تاجرته وتصرفه نافذ فيه بيعاً فكذا استخلاصاً وهذا لان المستحق كالأمر  
 عن ملكه وهذه اشارة في ملكه قال ومن غصب ثوباً يبيعها بقبضه دون المائة فاستملك فصالحها  
 على ما تدرهم جاز عمداً في حقيقته وقالا لا يطل الفضل على قيمته بما لا يتخاب الناس فيه لان الواجب  
 هي القيمة وهي مقدرة فالزيادة عليها تكون ربوا بخلاف ما اذا صالح على عرض لان الزيادة

لا حقا وكذا لا يجوز الصلح عما اشعر الى طريق العامة لانه حق العامة فلا يجوز ان يصالح واحد على  
 الافراد عنه وتدخل في اطلاق الجوارح القذرة ولا المصلحة في الشرع قال واذا ادعى رجل على  
 امرأة نكاحا وهي تحب فصالحته على مال بذا حتى يترك الدعوى جاز كان في معنى الخلع لانها لم تكن  
 خلعاً في جانبين بل في جانب واحد لا لئلا لا يقع الخصومة قالوا ولا يحل له ان يأخذ فيما بينه وبين الله  
 تعالى اذا كان مطلقاً في عواه قالوا ان ادعت امرأة نكاحاً على رجل فصالحها على مال بذا له لها جاز  
 قال هكذا ذكر في بعض نسخ المختصر في بعض اقاليم مجزئة الاول ان يجعل زيادة في مهرها وجبه  
 الثاني ان يبذل لها المال لتترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى مخالفاً لزوج لا يعطى العوض في  
 وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله العوض فليصح قال ان ادعى رجل ان  
 عبده فصالحه على مال عطاها جاز كان في حق المذموم بمنزلة الاعتاق على مال لانها لم تكن تصحيحاً على هذا  
 الوجه في حق المذموم ولولا ان يصح على حيوان في الذمة الى اجل في حق المذموم عليه يكون له دفعاً لخصم ولا  
 يزعم انه جاز الاصل فجاز لا انه لا يملكه لانكار العبد الا ان يقبل البيعة فتقبل المولا قال واذا قتل  
 العبد المأذون له رجلا لم يجز له ان يصالح عن نفسه وان قتل عبداً له رجلاً عمداً فصالح عنه جاز  
 ووجه الفرق ان رقبته ليست من تجارته ولولا الايمان بالتصريف ما بيع فكذلك استخلاص المولى  
 وصار كاجنبي ما عبيده فمن تاجرته وتصرفه نافذ فيه بيعاً فكذا استخلاصاً وهذا لان المستحق كالأمر  
 عن ملكه وهذه اشارة في ملكه قال ومن غصب ثوباً يبيعها بقبضه دون المائة فاستملك فصالحها  
 على ما تدرهم جاز عمداً في حقيقته وقالا لا يطل الفضل على قيمته بما لا يتخاب الناس فيه لان الواجب  
 هي القيمة وهي مقدرة فالزيادة عليها تكون ربوا بخلاف ما اذا صالح على عرض لان الزيادة

لا حقا وكذا لا يجوز الصلح عما اشعر الى طريق العامة لانه حق العامة فلا يجوز ان يصالح واحد على  
 الافراد عنه وتدخل في اطلاق الجوارح القذرة ولا المصلحة في الشرع قال واذا ادعى رجل على  
 امرأة نكاحا وهي تحب فصالحته على مال بذا حتى يترك الدعوى جاز كان في معنى الخلع لانها لم تكن  
 خلعاً في جانبين بل في جانب واحد لا لئلا لا يقع الخصومة قالوا ولا يحل له ان يأخذ فيما بينه وبين الله  
 تعالى اذا كان مطلقاً في عواه قالوا ان ادعت امرأة نكاحاً على رجل فصالحها على مال بذا له لها جاز  
 قال هكذا ذكر في بعض نسخ المختصر في بعض اقاليم مجزئة الاول ان يجعل زيادة في مهرها وجبه  
 الثاني ان يبذل لها المال لتترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى مخالفاً لزوج لا يعطى العوض في  
 وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله العوض فليصح قال ان ادعى رجل ان  
 عبده فصالحه على مال عطاها جاز كان في حق المذموم بمنزلة الاعتاق على مال لانها لم تكن تصحيحاً على هذا  
 الوجه في حق المذموم ولولا ان يصح على حيوان في الذمة الى اجل في حق المذموم عليه يكون له دفعاً لخصم ولا  
 يزعم انه جاز الاصل فجاز لا انه لا يملكه لانكار العبد الا ان يقبل البيعة فتقبل المولا قال واذا قتل  
 العبد المأذون له رجلا لم يجز له ان يصالح عن نفسه وان قتل عبداً له رجلاً عمداً فصالح عنه جاز  
 ووجه الفرق ان رقبته ليست من تجارته ولولا الايمان بالتصريف ما بيع فكذلك استخلاص المولى  
 وصار كاجنبي ما عبيده فمن تاجرته وتصرفه نافذ فيه بيعاً فكذا استخلاصاً وهذا لان المستحق كالأمر  
 عن ملكه وهذه اشارة في ملكه قال ومن غصب ثوباً يبيعها بقبضه دون المائة فاستملك فصالحها  
 على ما تدرهم جاز عمداً في حقيقته وقالا لا يطل الفضل على قيمته بما لا يتخاب الناس فيه لان الواجب  
 هي القيمة وهي مقدرة فالزيادة عليها تكون ربوا بخلاف ما اذا صالح على عرض لان الزيادة



ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك

لا تظهر عند اختلاف الجنس خلاف ما يتغير بالناس في لانه دخل تحت تقويم المقومين فلا يظهر الربا  
 ولا ي حنيفة ان حقه في المالك باق حتى لو كان عبدا وترا المولى اخذ القيمة يكون الكفن عليه او حقه في مثله  
 صورة ومعنى لان ضمان العدة وان بالمثل وانما ينقل الى القيمة بالقضاء فقبله اذ ارضا على اكثر من اعتبارا  
 فلا يكون روبا بخلاف الصلح بعد القضاء لان الحق قد انتقل الى القيمة قال واذا كان العبد بين  
 رجلين اعتقه احدهما وهو مؤثر فصاحبه الاخر على اكثر من نصف قيمته فالفضل باطل  
 وهذا بالاتفاق ما عتدهما فلما بينا الفرق لا ي حنيفة رها ان القيمة في العتق منصوص عليها  
 وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم مر لا نهى  
 غير منصوص عليها وان صاحبه على عروض جاز لما بينا انه لا يظهر الفضل

### باب التبعية بالصلح والتوكيل به

قال ومن وكل جازا بالصلح عنه فصاحبه لم يلزم الوكيل ما صح عنه الا ان يضمنه والمالك ان لم يملك  
 وتاويل هذه المسألة اذا كان الصلح من دم العبد وكان الصلح على بعض ما يدعيه من الدين لا نه اسقاط  
 محض كان الوكيل في سفير او معبرا فلا ضمان عليه كالوكيل في النكاح الا ان يضمنه لانه حينئذ هو مؤاخذا  
 بعقد الضمان لا بعقد الصلح اما اذا كان الصلح من مال بمال فهو عترة البيع فيرجع الحق الى  
 الوكيل فيكون المطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل قال ان صاحبه عنه رجل غير امرة فهو على اربعة  
 اوجه ان صاحبه بمال وضمنه ثم الصلح لان الحاصل للمدعي عليه ليس البراءة في حقها الاجنبى و  
 المدعي عليه سواء فصل ام لا فاضمنه كالفصل في الخلع اذا ضمن اليه لم يكون متبرعا على المدعي عليه  
 كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف ما اذا كان بامره ولا يكون لهذا الصلح شيء من المدعي انما ذلك للذن

ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك

ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك  
 ان المصنوع من قبل المالك لا يملك له ان يبيعه بغير موافقة المالك



في يد هـ لان يصح به بطريق الاستقاط ولا فرق في هـ بين ما اذا كان مقفلا ومنكروا ذلك اذا قال الصالح  
على الفى هذه او على عبدى هذا اصح الصلح ولزم تسليمه لانه لما اضاف الى كـ نفسه فقد التزم تسليمه  
الصلح وكذلك لو قال على الفى وسلم لان التسليم اليه يوجب سلامة الموضع فيه العقد مقفلا  
ولو قال صا كذا على الفى العقد مقفلا اجازته المدي على جاز لزمه لان الفى انما يجرى بطلان الاصل  
العقد انما هو المدي على لان دفع الخصم حاصل له الا ان الفصول يصير اياها بواسطة اضافة الضمان بنفسه  
عاقلة فمجهت المطر فيوقف على اجازته قال وجب اخراجه يقول الصالح على هـ لا فرق على هذا العبد ولم ينسب  
النفس لانه ما عينه للتسليم صار شراطا لسلامته فيتم بقوله واستحق العبد وجوبه عينا فتم فلا يسيل على  
الصالح لانه التزم الايفاء من محل حين لم يملك شيئا سواه فان سلم المحل له لم يسلم اجمع عليه شيء  
بخلافه اذا صا لم يملكه مائة وضمنها ودفعها ثم استحقها ووجدت يوفى فاحتج بجمع عليه لا يصل  
نفسه اصيلا في حق الضمان وله ان يجبر على التسليم فاذا لم يسلم له فاسلمه بجمع عليه ببدله  
باب الصلح في الدين

باب الصلح في الدين

قال وكل شيء وقع عليه الصلح هو مستحق بعبقه المدين لم يحل على المعاوضة وانما يحل على ان يستوفي  
بعض حقه واسقط باقيه من حل اخر الفدية فصالح على خمائة وكن له على اخر الفدية فصالح على  
خمائة شريون جاز وكانه ابراء عن بعض حقه وهذا لان تصرفا عاقل يحرق تصحيحه ما لم يكن فلا وجه  
لتصحيحه معاوضة لا قضاء الى الربوا فحل السقط للبعض في المسألة الاولى للبعض الصفة في الثانية  
ولو صالح على الفصول جاز وكانه اجل نفسه الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدار هبة مثالا  
نسبية لا يجوز جعلها على التأخير ولو صالح على تأخير الدين الى شهر لم يجز لان الدين ان غير مستحق  
له قوله الا ان الفصول الخ اذا صالح الفصولي يعني لو صالح واحد بلا امر عن دعوى واقعة بين  
اثنتين ضمن بدل الصلح او اضافة الى ماله بقرره على مالى الفصولي اما اشار الى نفوذ وعروض رقيقة

كتاب  
الصلح

له قوله الا ان الفصول الخ اذا صالح الفصولي يعني لو صالح واحد بلا امر عن دعوى واقعة بين  
اثنتين ضمن بدل الصلح او اضافة الى ماله بقرره على مالى الفصولي اما اشار الى نفوذ وعروض رقيقة



بمقتضى المداينة فلا يمكن جعله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبمع الدراهم بالدينار تساً  
لا يجوز في الصلح قال ولو كانت له الفموجة فصالح على خمسة مائة حاله لم يجز لان المحل خير  
من الموجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون انما ما حطه عنه ذلك اعتياض عن الاجل وهو حرام  
وان كان له الف سود فصالح على خمسة مائة بيض لم يجز لان البيض غير مستحق بمقتضى المداينة  
وهي زيادة وصف فيكون معاوضة الالف بخمسة مائة وزيادة وصف وهو يوجب اخلافاً اذا صار  
عن الالف البيض على خمسة مائة سود لانه اسقاط بعض حقه قد ردد وصفاً ومخلافاً اذا صار على  
الدين وهو احول لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالصفة الا انه يشترط القبض في المجلس  
لو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالح على مائة درهم حاله او الشرح الصلح لانه يمكن  
ان يجعل اسقاط الدين ناير كها والدراهم مائة تاجيلاً للباني فلا يجعل معاوضة تصحى  
للعقد ولا معنى للاسقاط فيه الزم قال من اعلى اخر الف درهم فقال دالى غدا منها خمسة مائة على  
انك برئ من الفضل ففعل فهو برئ فان لم يفع اليه الخمسة مائة غدا عاد عليه الف وهو قول اب حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف لا يعو عليه لانه ابراء مطلق لا ترى انه جعل اداء الخمسة مائة على ضايف ذكره  
بكلمة على هي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً عليه فخرى وحى مجرى عدمه فبقا الاجراء  
مطلقاً فلا يعو كما اذا ابراء بالبراءة ولهما ان هذا البراءة مقيد بالشروط فيفوت بفواته لانه بدأ اداء الخمسة مائة  
في الغد ان يصلح عوضاً لانه ابراء لاسيما وتوسلاً الى التجارة ابرج منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة فهي محققة  
للمشروط وجو معنى لمقابلته فيجعل عليه عند تعدا المحل على المعاوضة تصحى التصرف او لانه متعارف  
والبراءة مما يتقيد بالشروط ان كان لا يتعلق به كالحالة وتسخر البداية بالبراءة ان شاء الله تعالى

بمقتضى المداينة فلا يمكن جعله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبمع الدراهم بالدينار تساً  
لا يجوز في الصلح قال ولو كانت له الفموجة فصالح على خمسة مائة حاله لم يجز لان المحل خير  
من الموجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون انما ما حطه عنه ذلك اعتياض عن الاجل وهو حرام  
وان كان له الف سود فصالح على خمسة مائة بيض لم يجز لان البيض غير مستحق بمقتضى المداينة  
وهي زيادة وصف فيكون معاوضة الالف بخمسة مائة وزيادة وصف وهو يوجب اخلافاً اذا صار  
عن الالف البيض على خمسة مائة سود لانه اسقاط بعض حقه قد ردد وصفاً ومخلافاً اذا صار على  
الدين وهو احول لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالصفة الا انه يشترط القبض في المجلس  
لو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالح على مائة درهم حاله او الشرح الصلح لانه يمكن  
ان يجعل اسقاط الدين ناير كها والدراهم مائة تاجيلاً للباني فلا يجعل معاوضة تصحى  
للعقد ولا معنى للاسقاط فيه الزم قال من اعلى اخر الف درهم فقال دالى غدا منها خمسة مائة على  
انك برئ من الفضل ففعل فهو برئ فان لم يفع اليه الخمسة مائة غدا عاد عليه الف وهو قول اب حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف لا يعو عليه لانه ابراء مطلق لا ترى انه جعل اداء الخمسة مائة على ضايف ذكره  
بكلمة على هي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً عليه فخرى وحى مجرى عدمه فبقا الاجراء  
مطلقاً فلا يعو كما اذا ابراء بالبراءة ولهما ان هذا البراءة مقيد بالشروط فيفوت بفواته لانه بدأ اداء الخمسة مائة  
في الغد ان يصلح عوضاً لانه ابراء لاسيما وتوسلاً الى التجارة ابرج منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة فهي محققة  
للمشروط وجو معنى لمقابلته فيجعل عليه عند تعدا المحل على المعاوضة تصحى التصرف او لانه متعارف  
والبراءة مما يتقيد بالشروط ان كان لا يتعلق به كالحالة وتسخر البداية بالبراءة ان شاء الله تعالى

(بقية ١٤٩) حاضرة وقال على هذا المبلغ ارضه الساعة اراططن بقرله صالحه على كذا















له قوله فصل في النكاح المبرور به والمراد به دهنه ان يسهل المبرور على اخراج بعضه من الميراث بشرط معلوم من التركة وهو ما يشهد التراضي فقله محله في كتاب الصلح عن ابن عباس  
وإنما ان عبد الرحمن بن عوف مطلقاً امرأة تامة فاضر الكيفية في مخرج مائة ثوب في الصورة فبرهها عثمان مع ثلث ليرة أخرى

في النكاح المبرور به والمراد به دهنه ان يسهل المبرور على اخراج بعضه من الميراث بشرط معلوم من التركة وهو ما يشهد التراضي فقله محله في كتاب الصلح عن ابن عباس  
وإنما ان عبد الرحمن بن عوف مطلقاً امرأة تامة فاضر الكيفية في مخرج مائة ثوب في الصورة فبرهها عثمان مع ثلث ليرة أخرى

في النكاح المبرور به والمراد به دهنه ان يسهل المبرور على اخراج بعضه من الميراث بشرط معلوم من التركة وهو ما يشهد التراضي فقله محله في كتاب الصلح عن ابن عباس  
وإنما ان عبد الرحمن بن عوف مطلقاً امرأة تامة فاضر الكيفية في مخرج مائة ثوب في الصورة فبرهها عثمان مع ثلث ليرة أخرى

على من عليه به الت فيؤدي الى عود السلم بعد سقوطه قالوا هذه الماخاطرة راس المال فان  
لم يكونا قد خطاه فعل الوجه الاول هو على الخلاف وعلى الوجه الثاني هو على الاتفاق  
**فصل في التنازع قال** ان اكلت التركة بين ورثة فخرجوا احد منهم ما ياله اعطوه اياه والتركة عقد  
او روض جاز قليلا كان اعطوه لياها او كثيرا لا مكر تصح بيعا وقيد عثمان فانه صالح فاضر  
الا شحية امرأة عبد الرحمن بن عوف رضى عن بيع ثمنه على اثنين الف دينار قال ان كانت التركة فضة  
فاعطوه ذهبا او كان ذهبا فاعطوه فضة فذلك لا يبيع الجنس فلا يعتبر التساوي  
التقاضي في المجلس لا يصح ولا غير الذي في يده بقية التركة ان كان جازحه ايكفه به لك القبض  
قبض ضمان فينوب عن قبض الصلح وان كان مقرا له من تجديده القبض لا قبض امانة فلا يوجب قبض  
الصلح وان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحوه على فضة او ذهب فلا بد ان يكون ما اعطوه  
اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة محقة من بقية التركة احتراز عن الربوا  
ولا بد من التقاضي فيما يقابل نصيبه من الذهب الفضة لانه صرف في هذا القدر ولو كان بدلا  
الصلح عرضا جاز مطلقا لعدم الربوا ولو كان في التركة الدراهم والدينار وبديل الصلح دراهم  
ودنانير ايضا جاز الصلح كيف ما كان صرفا للجنس الى خلاف الجنس كما في البيع لكن يشترط  
التقاضي للصرف قال وان كان في التركة دين على الناس فدخل في الصلح على ان يخرج المصالح عنه  
ويكون الدين له في الصلح باطل لان فيه تمليك الدين من غير من عليه وهو حصة المصالح وان شرطوا  
ان يبرئ الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز لانه اسقاط وهو تمليك الدين  
من عليه الدين وهو جائز وهذه حيلة الجواز اخرى ان يجلوا قضاء نصيبه متبرعين وفي الوجهين

في النكاح المبرور به والمراد به دهنه ان يسهل المبرور على اخراج بعضه من الميراث بشرط معلوم من التركة وهو ما يشهد التراضي فقله محله في كتاب الصلح عن ابن عباس  
وإنما ان عبد الرحمن بن عوف مطلقاً امرأة تامة فاضر الكيفية في مخرج مائة ثوب في الصورة فبرهها عثمان مع ثلث ليرة أخرى



الاول من هذه الورثة...  
الذين هم في النصف...  
الذين هم في النصف...  
الذين هم في النصف...

ظهر بقية الورثة والاربعان بقضوا المصالح مقدار نصيبه وصالحا لهما ورأى الدين وحيلهم على  
استيفاء نصيبه من الغرماء ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة والصلح على المكيل و  
الموزون قيل لا يجوز لاحتمال الشر ولو قيل يجوز لانه شبهة الشبهة ولو كانت التركة غير المكيل والموزون  
لكنها اعيان غير معلومة قيل لا يجوز لكونه تبعا للمصالح عند عين والاصح انه يجوز لانها لا تنضى الى  
المنازعة لتقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة وان كان على الميت من مستغرق لا يجوز الصلح ولا  
القسمه لان التركة لم يملكها الوارثون لم يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينهم لتقيدهم تحت  
الميت ولو فعلوا قالوا يجوز ودكر الكرخي رآه في القسمه انها لا تجوز استحسانا وتجنز قياسا

### كتاب المضاربة

المضاربة مشتقة من الضرب في الارض سمي لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله وهي مشروعة  
للمحتاج اليها فان الناس بين غنى بالما غنى عن التصرف في ماله وبين فقر يحتاجون الى التصرف في ماله فمست  
الحاجة الى شرع هذه النوع من التصرف لينتظم مصلحة الغنى الذي والفقر والغنى وسعت الغنى صلوات الله  
عليه وسلم والناس بياشرونه فقرهم عليه تعاملت بالصحة فتم المدفوع الى المضارب امانته في يده  
لان قبضه بامر مالكه لاعل وجبا ليدل والوثيقة وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بامر مالكه فاذا  
ربح فهو شريك فيه لتمامه جزء من المال بعماله فاذا فسدت ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل اجر  
مثله واذا خالف كان غاصبا لوجود النعدي منه على مال غيره قال المضاربة عقد يقع على الشئ  
بمال من احد الجانبين ومراعاة الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعلم من الجانب الآخر  
ولا مضاربة بدونها الا ترى ان الربح لو شرط لكل طرف لمال كان بضاعة ولو شرط لجميع المضاربين  
المال في يد مضارب امانته لاجل ان يكون له صورة جارية

(قوله ٢٥٩)

### كتاب المضاربة

المضاربة عقد يقع على الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعلم من الجانب الآخر  
ولا مضاربة بدونها الا ترى ان الربح لو شرط لكل طرف لمال كان بضاعة ولو شرط لجميع المضاربين  
المال في يد مضارب امانته لاجل ان يكون له صورة جارية

في الشئ...  
من احد الجانبين...  
والعلم من الجانب الآخر...  
ولا مضاربة بدونها...  
المال في يد مضارب امانته...

اه قوله كتاب المضاربة الى المضاربة مشتقة من الضرب في الارض فانما سمي به لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله



(بقية ٢٥٥) وزاد في مروي عن عثمان رضي الله تعالى عنه فأنه دفع إلى رجل بالاسمارضة وهو مستوفى من القرص وهو الأديب وفصاحبه الماني تسليع هذا القول

[illegible][illegible]

كان قضا قال ولا تقض  
بعد اعمل مضاربة في ثمن  
قال له اقض مالي على  
ذمتك حيث لا يصح  
يصح لكن يقع الملاك  
بيدها ماشاءا لا يسير  
رب المال والمضارب  
فوق عقد الشراكة قال  
الشركة في الرمح وهذه  
ملكه وهذا هو المح  
خلاف المحرمه كما بينا في  
فان عنه يجب ان يملك  
المنافع او العمل وقد  
فوقها والمالك في المض  
مستأجرة في يده  
من الشروط الفاء  
قال ولا بد ان يك  
يد به فلا بد من اللام  
والعمل من الجانب

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

شركة وقد تقدم بيانه  
اي في باب الشركة  
من حيث انه توكيل واجبا  
حال صحيح  
جائزا قلنا بخلافه  
لا بد من الاشارة الى ذلك  
فمنه لا يصح هذا التوكيل  
مدير مضاربة بالعرض  
تصير سنة ١٢٠٥  
من الربح كشرط ذلك  
در ٥١  
اجرمثله لفساده فلعذر  
عذر القاضية  
عوضا ولم يزل لفساد  
المضاربة ولا يجوز بال  
ن لم يربح في رواية الا  
وه انه لا يجب اعتبارا  
نعمون بالهلاك اعتبارا  
للق في الربح يفسد كالا  
بطل الشرط كاشترط  
المضارب ولا يد لرب  
في الشركة لان المال  
نص المال للعامل  
لعل لا يوافق ( لعل لا يوافق )

من قبل بلودفع البعوض  
وقد لا مانع من الصحة  
أذا قال عمل بالدين  
يكل على ما مر في البيع  
قال ومن شرطه أن يك  
يقطع الشريكتين هما ولا بد  
لا يرخ الأهذا القدر  
والرخ لرب المال لا  
أجر القدر المشروط عندا  
لأن أجر الاجير  
بالمضاربة الصحيحة  
أما الصحيحة ولأنه عي  
اختلال مقصوده وغبه  
لوضيعة على المضار  
المال فيه لأن المال  
في المضاربة بمن أحد  
اليتيكن من التصرف  
قال في المضاربة  
المضاربة هي التي  
يؤجر فيها المال  
على أن يربح  
أو يخسر  
المضاربة  
المضاربة هي التي  
يؤجر فيها المال  
على أن يربح  
أو يخسر  
المضاربة  
المضاربة هي التي  
يؤجر فيها المال  
على أن يربح  
أو يخسر  
المضاربة

وقال  
كذا اذا  
ذى في  
عندهما  
كول الحمر  
منها كما  
غزو ١٢  
رقيق  
تصمدا  
سفرة  
يوس  
بشليم  
مع انها  
محمودة  
بج  
١٩١  
ذو لك  
ارب  
ماتة في  
لجائين  
فيه  
ان ارض  
المنجا  
والتجارت



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



فلاح يحصل الغرض وهو الربح لا يجرى الزيادة عليه اما الدفع مضاربة فمن صنيعهم وكذا الشكر والخطا  
 اي بالقرض  
 مال نفسه فيدخل تحت هذا القول قال وان خسر بالمال المتصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها  
 اي بالقرض  
 لم يخرج لانها وزها لا توكيل في التخصيص فالتخصيص وكذا ليس ان يدفعه بضاعة الى من  
 اي بالقرض  
 يخرجها من تلك البلدة لا تملك الاخراج بنفسه فلا يملك تفويضه الى غيره قال فان خرج الى  
 اي بالقرض  
 غير تلك البلدة فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحا لا تصرفه بغيره وان لم يشتريه فهو له الى الكو  
 اي بالقرض  
 وهو التي عتقها بئري من الضمان كالمودع اذا خالف في المودعة ثم تراجعت المالك مضاربة على حال  
 اي بالقرض  
 لبقائه في يده بالعقد السابق وكذا اذا خالف بعضه واشترى ببعضه في المصير كان المردود وللشركة  
 اي بالقرض  
 في المصير على المضاربة لما قلنا ثم شرط الشرع ههنا وهو اية الجامع الصغير في كتاب المضاربة  
 اي بالقرض  
 ضمنه بنفسه لاخراج والصحيح ان بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد الى المصير الذي عتقه  
 اي بالقرض  
 اما الضمان فوجوبه بنفسه لاخراج وانما شرط الشرع للتقيد لاصل الوجوب وهذا بخلاف ما اذا  
 اي بالقرض  
 على ان تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقيد لان المصير مع تباين اطرافه كبقعة واحدة فلا يقيد  
 اي بالقرض  
 التقيد الا اذا صرح بالتمني ان قال اعمل في السوق ولا تعمل في غير السوق كذا صرح بالجواز والولاية اليه  
 اي بالقرض  
 ومعنى التخصيص ان يقول على ان تعمل في مكان كذا وكذا اذا قال خذ هذا المال تعمل في الكوفة كذا  
 اي بالقرض  
 او قال اعمل في الكوفة لا الفاء للوصل وقال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان البلد لا الصلح اما اذا  
 اي بالقرض  
 قال خذ هذا المال واعمل في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير بمنزلة  
 اي بالقرض  
 ولو قال على ان تشتري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مقيد لزيادة الثقة به في المعاملة  
 اي بالقرض  
 بخلاف ما اذا قال على ان تشتري به من اهل الكوفة او دفع ما في الضرع على ان تشتري به  
 اي بالقرض

(قضية ٢٥٤) شرط على المضاربة ان لا يسلمك به بمراد ان لا ينزل واديا ولا يشتري به ذات كبد رطب فان فعل ذلك ضمن وبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زانقا

ما سجدته واذ حكم به حرام من الله عنه اذا دفع مالا مضاربة بشرط هذا ورد في ان عبد الله وعبيد ابنا عمر رضي الله تعالى عنهم (قضية ٢٥٩)



(لقیہ ۲۵۸) قدما الحراق ونزل اعلیٰ ابی موسیٰ رضی اللہ تعالیٰ عنہ فقال لو کان عندی فضل مال لاکرم متکمما ولكن عندی مال<sup>۱</sup>







المضاربة بين اثنين حتى يرضى فادفع المضارب المال وهذه اذ ايت الحسن عن ابي حنيفة روى قال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على اوله عمل هو رواية عن  
 ابي يوسف لان المملوك له الدفع على وجه لا يدع وهذا الدفع على وجه المضاربة وكما ان الدفع ايداع  
 حقيقة وانما يتقرر كونه للمضاربة بالعمل كان الحال مراعى قبله ولا ينفى حقيقة ان الدفع قبل العمل لا يدع  
 وبعده ايضا والفعالان يملكان المضاربة فلا يضمن بها الا ان اذ اخرج فثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله وخطه بغيره وهذه اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاولان  
 عمل الثاني لان بغيره وله اجور مثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة روى عنه هما يضمن بناء على اختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه اعندهما اظهر وكذا عند وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا كما ان المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني وكان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضممان من حين خالف بالدفع الى غيره لاجل الوجه الذي رضى به فصار كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني يجمع على الاول العقد لا يعمد الى كافي المودع ولا يفتقر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بينه وبين  
 الربح للثاني لا يطيب له الا لان الاسفل يستحق بعماله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يعمى عن نوع خبث قال واذا دفع اليه مال مضاربة

المضاربة بين اثنين حتى يرضى فادفع المضارب المال وهذه اذ ايت الحسن عن ابي حنيفة روى قال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على اوله عمل هو رواية عن  
 ابي يوسف لان المملوك له الدفع على وجه لا يدع وهذا الدفع على وجه المضاربة وكما ان الدفع ايداع  
 حقيقة وانما يتقرر كونه للمضاربة بالعمل كان الحال مراعى قبله ولا ينفى حقيقة ان الدفع قبل العمل لا يدع  
 وبعده ايضا والفعالان يملكان المضاربة فلا يضمن بها الا ان اذ اخرج فثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله وخطه بغيره وهذه اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاولان  
 عمل الثاني لان بغيره وله اجور مثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة روى عنه هما يضمن بناء على اختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه اعندهما اظهر وكذا عند وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا كما ان المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني وكان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضممان من حين خالف بالدفع الى غيره لاجل الوجه الذي رضى به فصار كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني يجمع على الاول العقد لا يعمد الى كافي المودع ولا يفتقر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بينه وبين  
 الربح للثاني لا يطيب له الا لان الاسفل يستحق بعماله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يعمى عن نوع خبث قال واذا دفع اليه مال مضاربة

(بقية ٢٤٠) لما انفذ الرجح والمسلمين نصفه فاستصوبه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعن القاسم بن محمد قال كان لثمال في

(بقية ٢٤٠) لما انفذ الرجح والمسلمين نصفه فاستصوبه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعن القاسم بن محمد قال كان لثمال في



لای اللغوی  
 و فی الضارب  
 الاول المال  
 فی الضارب  
 الثاني  
 و یطلب لهما  
 ای الضارب  
 الاول و الضارب  
 الثاني  
 یعنی وان اعمل  
 الضارب الاول  
 بانصرحت  
 فی المال  
 فطلب لهما  
 السدس للفرد  
 باثبات العقدين  
 وان اعمل  
 بنفسه شيئا  
 ١٢ انما  
 و یطلب لهما  
 مینما ای بین  
 رب المال  
 و الضارب  
 الاول ١٣

حبل كتاب  
المضاربة

(لقية ٢٩١) يدفع مال اليتيم مضاربة على روى محمد رحمه الله تعالى وبدأ به الكتاب عن حميد بن عمار  
بن عبيد الاضاري عن ابيه عن جدّه ان عمر رضي الله تعالى عنه اعطاه مال يقيم مضاربة وقال لا ادري  
كيف كان الشرط بينهما فعول به بالعراق وكان بالجهاز اليتيم (لقية ٢٩٣)



(بقية ٢٦٢) وكان يقاسم عمر رضي الله تعالى عنه بالبرج وفيه دليل جواز المضاربة بآل الشيم وان للامام دلالة النظر<sup>↑</sup>

رب لا تهبنا مصداً ايضاً لعلنا نرجع الى ربنا فنعلم بغيرك من سيرة بنحصرها جاعل

[illegible][illegible][illegible][illegible]







في ضمن المضارب ما استوفى لان اخذه لنفسه وما اخذه رب المال محسوب من راسه واذا استوفى

رأس المال فان فضل شيء كان بينهما لا يبرح وان نقص فاضمان على المضارب لما بينهما فلو اقتصم الربح و  
 اضرار الخسار على المضاربين <sup>اي بين المال المضارب</sup> <sup>شيء من رأس المال</sup>

فسيخا المضاربة ثم عقدها فخلها مال لم يتراد الرخ الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت  
 "فسيخا المضاربة ثم عقدها فخلها مال لم يتراد الرخ الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت"  
 "فسيخا المضاربة ثم عقدها فخلها مال لم يتراد الرخ الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت"

والثانية عقد جديد فها لا مال في الثاني لا يوجب انتقاض الاول كما اذا دفع اليه المال

**فصل في افعاله المضارب قال** <sup>اي القدرى المرنى</sup> **يجوز للمضارب ان يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لان كل ذلك**

من صبيح التجار فينتظرون اطلاق العقدة الا اذا باع الى اجل لا يبيع التجار اليه لان له الامر العام المعروف  
 بكونه في صبيح التجار

بين الناس اجد ان كان له ان يشترى اية للردف ليس له ان يشترى سفينة للردف ولا ان يستلزمه  
 ان في اللون الدار على العرن  
 لقد جري الى اقله فاني  
 عمل الصانع

اعتبار العادة التجارية ولم يزد على اعتبارها في التجارة في الرقابة للشهورة لا من صنع التجار

ولو باع بالعمدة احرارهم جازا له جماع اماعده كما قال ابو بيل يملك ذلك والمصاب اولي

ألا ان المصائب لا يضمنها الله الا ليعلم ان يعاقب بها من يشاء من عباده  
فما مضى من الدنيا الا ما مضى من غير حساب ولا يؤمنون

ابن يوسف قال: لم ابيع باليس بخاري حزين من عبيد ابي لهب ولا من عبيد  
نساء اخر من وزيان فادون انك فلان لا ايكلمك جيل في الفتن

مقدم شرط النظم والاصال انما انفعاله المضار ثلثة ان اعاد ملكه مملكة المضارته هو ملكه

عن بابر المضاربتوتوايعوا وهو ما ذكرنا في حجة الترمك بالبيع والشراء للحاجة اليه ولا رتهاج

الابيض والابيض  
الزهرى ايضا استيفاء الاجازة الاستحارة والابيض المسافر على ما ذكرناه من قبل

وَنَوْعٌ لَا يَمْلِكُكَ بِمَطْلُوعِ الْحَقِّ وَيَمْلِكُكَ إِذَا قِيلَ لَهُ أَعْلَى بَرَايِكَ وَهُوَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَلْحَقَ بِهِ فَيَلْحَقَ عِنْدَ

وهو الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة إلى غيره وخطب مال المضاربة بمال الربو كذا

عبدالله بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب

(بقية ٢٦٤) يستعين به عليه مذكر ذلك فقال له عبد الله رضى الله تعالى عنه خذ رأس مالك ولا تسلمه شيئاً مما لك من الحيوان رغبة دليل جوارحه المضاربة وفساد السلم وإنما اشتد على عتريس بن عرقب لفساد العقد أيضاً فلا يلزم (بقية ٢٦٥)







دستاره ای که در این کتاب است  
 از کتاب الفقه المصنوع  
 منقول است  
 و این کتاب از کتاب الفقه المصنوع  
 منقول است  
 و این کتاب از کتاب الفقه المصنوع  
 منقول است

**قال** و اذا عمل المضارب في المصرف فليست نفقته في المال وانما نفقته على نفسه وكسبه وركوبه  
 ومعناه شراء وكراء في المال وجه الفقه ان النفقة تجب بانما احتسب كنفقة القاض نفقة المرأة  
 والمضارب في المصرف بالسكن الاصل واذ اسافر فصار محبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة فيه وهذا  
 بخلافه لا جبر له يستحق البذل لا محالة فلا يتضرر بالانفاق من مال الما المضارب فليس له الرجوع هو في  
 حيز التردد فلو انفق من ماله يتضرر به وبخلاف المضاربة الفاسدة لا ناجر ويخالف البضاعة لانه  
 متبرع **قال** ولو بقي شيء في يد الما بعد ما قدم مصرح رده في المضاربة لانه انهاء الاستحقاق ولو كان  
 خروج من السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو منزلة السوق في المصرف ان كان  
 بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة لا يخرج من المضاربة والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة  
 الراتبه وهو ما ذكرنا ومن جملة ذلك غسل ثيابه اجرة جبرته من ماله وعلف دابة يركبها والذهن في مو  
 يحتاج اليه عادة كالحج او ما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزة اعتبارا  
 المتعارفين بين التجار واما الدوا في ماله في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رده انه يدخل في النفقة  
 لانه لا صلاح به نه ولا يتمكن من التجارة الا بهصار كنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة  
 معلومة الوقوع والى الدوا بعرض المرض ولهذا اكانت نفقة المرأة على الزوج ودواؤها في  
 ما لها **قال** واذ ربح اخذ ربح الما انفق من راس المال فان باع المتاع ورجع خسرهما انفق على المتاع  
 من الخسران ونحوه ولا يحتسب ما انفق على نفسه لان العرف جاريا لحاق الاول دون الثاني كون  
 الاول يوجب زيادة في المالكية وزيادة القيمة والثاني لا يوجبها **قال** فان كان مع الما نفقة لم يثبتها ثانيا  
 فقصها لو حلها بما كتبت عنده وقد قيل لا يعمل برأيك فهو متطوع لانه استدان على راس المال

من المصنف  
 واذ اسافر فصار محبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة فيه وهذا بخلافه لا جبر له يستحق البذل لا محالة فلا يتضرر بالانفاق من مال الما المضارب فليس له الرجوع هو في حيز التردد فلو انفق من ماله يتضرر به وبخلاف المضاربة الفاسدة لا ناجر ويخالف البضاعة لانه متبرع قال ولو بقي شيء في يد الما بعد ما قدم مصرح رده في المضاربة لانه انهاء الاستحقاق ولو كان خروج من السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو منزلة السوق في المصرف ان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة لا يخرج من المضاربة والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو ما ذكرنا ومن جملة ذلك غسل ثيابه اجرة جبرته من ماله وعلف دابة يركبها والذهن في مو يحتاج اليه عادة كالحج او ما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزة اعتبارا المتعارفين بين التجار واما الدوا في ماله في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رده انه يدخل في النفقة لانه لا صلاح به نه ولا يتمكن من التجارة الا بهصار كنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة معلومة الوقوع والى الدوا بعرض المرض ولهذا اكانت نفقة المرأة على الزوج ودواؤها في ما لها قال واذ ربح اخذ ربح الما انفق من راس المال فان باع المتاع ورجع خسرهما انفق على المتاع من الخسران ونحوه ولا يحتسب ما انفق على نفسه لان العرف جاريا لحاق الاول دون الثاني كون الاول يوجب زيادة في المالكية وزيادة القيمة والثاني لا يوجبها قال فان كان مع الما نفقة لم يثبتها ثانيا فقصها لو حلها بما كتبت عنده وقد قيل لا يعمل برأيك فهو متطوع لانه استدان على راس المال

كتاب المضاربة

ولا يبعد دفع في عماد السادس ص ۳۳۳

له قوله وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة الما الفتوى في نه بانما على قوله ابي حنيفة لا على قول ظاهر الرواية كما اشار اليه صاحب مجمع الانهر حيث قال ولكن في عادة التجار لا بد منه ليزداد ربحات الناس في معاملتهم







على الامانة والا حذر من شبهة الخيانة فاعتبر اقل الثمنين فلو اشترى المصايب عبد بالالف باع من  
 رب المال بالف طنين باع من جهة بالف مائة لا يعتد بعد ما في حق نصف المرح وهو نصيب رب المال  
 وقد مر في البيوع قال فان كان معه الف بالنصف فاشترى بها عبد اقيمة الفان فقتل العبد رجلا  
 خطأ فثلثة ارباع الفداء على رب المال وربع على المضارب لان الفداء مؤنة الملك فيقتدر بقدر  
 الملك وقد كان الملك بينهما ارباعا لانه لما صار المال عينا واحدا قيمته الفان ظهر الرجوع وهو الف  
 بينهما والف لرب المال براس ماله لان قيمته الفان واذا قد يخرج العبد عن المضاربة ما نصيب  
 فلما بينا لو ما نصيب رب المال لقضاء القاضي بانقسام الفداء عليه ما لم يتضمن قسمة العبد بينهما  
 والمضاربة تنتهي بالقسمة بخلاف ما تقدم من ان جميع الثمن فيه على المضارب ان كان له الحق الرجوع  
 فلا حاجة الى القسمة ولان العبد كان ائلا عن ملكهما بالجنانية ودفع الفداء كابتداء الشراء فيكون  
 العبد بينهما ارباعا على المضاربة بخلاف ما مضارب يوما ورب المال ثلثة ايام فمات قدما  
 قال وان كان معه الف فاشترى بها عبد فامتنع قدما حتى هلكت الا فيدفع رب المال  
 ذلك الثمن ثم ورأس المال جميع ما يدفع اليه رب المال لان المال امانة في يده والاستيفاء  
 انما يكون بقبض مضمون وحكم الامانة يتنافيه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل بالشراء  
 اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامور لانه امكن  
 جعله مستوفيا لان الوكالة تتجمل مع ضمان كالفاسب اذا توكل ببيع المصوب ثم في الوكالة في  
 هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق  
 الرجوع بنفسه المشتري فمجل مستوفيا بالقبض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده

كتاب المضاربة

المضاربة تسمى لان النجار ١٢ جميع النجار ١٢٥

فان كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامور لانه امكن جعله مستوفيا لان الوكالة تتجمل مع ضمان كالفاسب اذا توكل ببيع المصوب ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفسه المشتري فمجل مستوفيا بالقبض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده

له قوله بخدم المضارب يوما ذكر ما خيف ان المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من احكام



المضارب اولى فيما لو قال قسمنا الربح لحدود قبضك رأس المال وأكثر الآخرة منه (٥٠)

[illegible]

البنية المضارب لك شرطت لي الثلث ادنى من بنية الآخر على الثلث الا عشرة ١٢ ص ١١٣٩ شرح تسليم رستم بازو اللبنيان



# كتاب الوديعة

قال الوديعة امانة في يد المودع اذا املكته لم يضمنها لقوله عليه السلام ليس على المستعير غير الغل  
اي القدر الذي يضمن

فما كان ولا على المستودع غير الغل ضمان وكان بكناس حاجة الاستيداع فلو ختمناه بمنع الناس عن

قبول الودائع فاعتل صاحبها لم يرد الودع ان يحفظها بنفسه ويضمن في عياله لان الظاهر انه

يلزمه حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه ولا يملك له ان يبدل من الدفع الى عياله لانه

لا يمكنه ملازمة بيتي ولا استحباب الوديعة في خروجه فكان المالك راضيا به فان حفظها بغير

او اودعها غيرهم ضمن لان المالك رضى بيده لا بيد غيره ولا يدي تختلف في الامانة ولو كان

الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لا يوكل غيره والوضع في حوزة غيره ابداع الا اذا استأجره فحرقه

فيكون حافظا محترقا نفسه قال لان يقع في حوزة فليس لها الى جارة او يكون في سفينة

فالحق الفرق فيلقبها الى سفينة اخرى لانه تعين طريقا للحفظ في هذا الحالت فيرخص المالك

ولا يصح على ذلك لابيئنه لانه يدعي ضرورة مسقطه للضمان بعد تحقق السبب كذا اذا ادعى ان

في الايداع قال فان طلبها صاحبها فاستعها وهو يقدر على تسليمها ضمنها لانه متعده بالنعوه هذا اذا

طالب لم يكن راضيا بما سأكه بعد فبضمها بحسنه عنه قال وان خلطها المودع بما له حتى

لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع عليها عند حريقه فلو اذ خلطها بجنسها بشركه اشياء مثل ان

يخلط المراهق البيض والشوك بالسود والخطبة بالخطبة والشعير بالشعير لانه لا يمكنه الوصول

الى عين حقه صورة وامكنه معه بالقسمه معه فكان استعلا كما من وجوبه فيميل الى ايها

شامولا لانه يستهلكه من كل وجه لانه فعل يتعذر معه الوصول الى عين حقه ولا مقبيل بالقسمه

الوديعة امانة في يد المودع اذا املكته لم يضمنها لقوله عليه السلام ليس على المستعير غير الغل اي القدر الذي يضمن فما كان ولا على المستودع غير الغل ضمان وكان بكناس حاجة الاستيداع فلو ختمناه بمنع الناس عن قبول الودائع فاعتل صاحبها لم يرد الودع ان يحفظها بنفسه ويضمن في عياله لان الظاهر انه يلزمه حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه ولا يملك له ان يبدل من الدفع الى عياله لانه لا يمكنه ملازمة بيتي ولا استحباب الوديعة في خروجه فكان المالك راضيا به فان حفظها بغير او اودعها غيرهم ضمن لان المالك رضى بيده لا بيد غيره ولا يدي تختلف في الامانة ولو كان الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لا يوكل غيره والوضع في حوزة غيره ابداع الا اذا استأجره فحرقه فيكون حافظا محترقا نفسه قال لان يقع في حوزة فليس لها الى جارة او يكون في سفينة فالحق الفرق فيلقبها الى سفينة اخرى لانه تعين طريقا للحفظ في هذا الحالت فيرخص المالك ولا يصح على ذلك لابيئنه لانه يدعي ضرورة مسقطه للضمان بعد تحقق السبب كذا اذا ادعى ان في الايداع قال فان طلبها صاحبها فاستعها وهو يقدر على تسليمها ضمنها لانه متعده بالنعوه هذا اذا طالب لم يكن راضيا بما سأكه بعد فبضمها بحسنه عنه قال وان خلطها المودع بما له حتى لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع عليها عند حريقه فلو اذ خلطها بجنسها بشركه اشياء مثل ان يخلط المراهق البيض والشوك بالسود والخطبة بالخطبة والشعير بالشعير لانه لا يمكنه الوصول الى عين حقه صورة وامكنه معه بالقسمه معه فكان استعلا كما من وجوبه فيميل الى ايها شامولا لانه يستهلكه من كل وجه لانه فعل يتعذر معه الوصول الى عين حقه ولا مقبيل بالقسمه

له قوله كتاب الوديعة انه الايداع عقد جاز لان له تصرف من المالك في ملكه وتدرج حاج اليه عند ارادة السلف والحاج يحتاج الى ايداع



لا تها من موجبات الشركة فلا تضلع موجبة لها وكما في الخياط لا سبيل له على الخياط عند

الى حقيقته لا تلاحق الا في الدين وقد سقط وعنه ما لا يبرأ يسقط خبر الضمان فيتعين  
 البراءة

الشركة في المصارف وخطا الحمل بالزيت وكل ما يقع بفريقه يوجب القسط حق المالك الى الضمان وهذا

بالاجماع لاناسيها لا بصورة وكذا معنى لتعاضد القسمة باعتبار اختلاف الجنس ومن هذا القبيل  
فقين اخصير الى اخصير

خطا الخطبة بالشعر الصحيح لان هذا لا يخلو عن حبان الا خوفه من التمييز والقصة ولو خلط  
اي الخطبة والشعر

المائع مجففة فعدا بن حنيفة لا ينقطع حق الماء الى الضمان لما ذكرنا وعندنا بن يوسف يجعل

الأول تابعاً لا أكثر اعتباره اللغالب اجزاء وعنه محمد بن شريك بكل حال لان المجلس لا يغلب المجلس عند

على ما في الرضاع وتظير خطا لهم مثلها اذ اية لان يصيروا ثعالب اذ اية قال وان اختلفت  
 انا اذ اية لانا بنده اكثر من  
 اى المقودى لاني

بما له من غير فعله في هوشه يكسبها كما اذا الشق لكيسان فاخطا لانه لا يضمنها العدم

الصنع فيشتركان وهذا بالاتفاق قال فان اتفق الموردع بعضهما ثم مثله فخطه بالساق  
 الموردع والموردع  
 اى الموردع  
 ودقيقه  
 من الموردع

ضمن الجماع لانها طمألت غير بما له فيكون استهلاكها على الوجه الذي تقدم قال واذا اتت في

المودع في المودعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخذه ما واودعها عند غيره

ثم قال انتقدى فردها الى يده فزال الضمان وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان لان عتده

الوديعه ارفع حين صار ضامنا للمنافاة فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولنا ان الامر باطلا

وارتفاع حال العقد ضرورة ثبوت نهضه فاذا ارتفع عارضا حكم العقد كما اذا استاجر الخياط شهر  
جاءه من قبل الشاخي في يوم عهده الوارثية ارتفع ١٢  
١٢

فتركنا حفظ في بعضهم حفظ في الباقي فحصل الرد الى ثلث المالك قال فان طلبها صاحبها  
فلان لم يرد في ذلك من كونه اياها

وهو الردع اي القدورى وبعين

فجده ما ضمنه لان لمطالبه بالحق فقد عني ان يحفظ فيه ذلك هو بالامساك غاصب بجماع

[illegible][illegible]

ان الله تعالى في عون الصبي ما رام الصبي في عون اخيه بلعب القبول عليه اذ ما التزم وهو الغفط حتى يورثها الى صاحبها  
(بينة ٢٤٣)







[illegible]



من عيال قد فقه الى من لا بد منه لا يضمن كما اذا كانت المودعة قد فقهها عن الدفع الى غلامه كما  
 ان لم يكن له عيال سواء كان بالدم او غيره  
 اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فقهها عن الدفع الى امرأتها وهو محل الاول لانه لا يمكن إقامة  
 العمل مع مراعاة هذا الشرط وان كان مقيما في بيوتهم وان كان له من البيت لان الشرط مفيد  
 من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل مع مراعاة هذا الشرط فاعتبر وان قال حفظها في  
 هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن لان الشرط غير مفيد فان البيتين في ارض واحدة لا يتفاوتان  
 في الحرز وان حفظها في ارض اخرى ضمن لان الدارين تتفاوتان في الحرز فكان مفيد اخص التقييد ولو  
 كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي لها عن الحفظ  
 في غيرة ظاهرة صرح الشرط قال ومن اودع حلا مودعة فلو عثرها فمهلك فله ان يضمن الاول  
 وليس له ان يضمن الاخر وهذا اعتدائي حذيفة وقالا له ان يضمن ايها شاء فان ضمن الاول لا يرجع  
 على الاخر وان ضمن الاخر يرجع على الاول لهما انه قبض المال من يد ضمن فيضمن كمودع الفاسد  
 وهذه لان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالتقبض فخير بينهما  
 غير انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضمان فظهر انه اودع ملك نفسه وان  
 ضمن الثاني رجع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما التحق من العمد قوله انه قبض المال من يده  
 لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفرقه بحضوره فلا بد من متهم اذا فرقه فقد ترك الحفظ الملتزم  
 فيضمنه بذلك سواء الثاني فاستقر على الحالة الاولى ولم يوجه منه صنع فلا يضمنه كالرشح اذا  
 التقت في حجرة ثوب غيره قال ومن كان في يده الف فادعاه رجلان كل واحد منهما  
 انها له اودعها اياه وان يحلف لهما فالا فبينيهما وعليه الف اخرى بينهما ما وشرح ذلك  
 اي على صاحب اليد

كتاب  
 الوديعه

الكتاب  
 الوديعه

له قوله وبالا له ان يضمن ايها شاء الى قدر تمت جمعية المجلة قول الصالحين ولكن فيه تفصيل لا مطلقا انظر المادة (٧٩٠)  
 ليس للمستودع ايداع الوديعة عند آخر بدون اذن واذا اودعها فمهلك صار ضامنا ثم اذا كان هلاكها عند المستودع

من عيال قد فقه الى من لا بد منه لا يضمن كما اذا كانت المودعة قد فقهها عن الدفع الى غلامه كما  
 ان لم يكن له عيال سواء كان بالدم او غيره  
 اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فقهها عن الدفع الى امرأتها وهو محل الاول لانه لا يمكن إقامة  
 العمل مع مراعاة هذا الشرط وان كان مقيما في بيوتهم وان كان له من البيت لان الشرط مفيد  
 من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل مع مراعاة هذا الشرط فاعتبر وان قال حفظها في  
 هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن لان الشرط غير مفيد فان البيتين في ارض واحدة لا يتفاوتان  
 في الحرز وان حفظها في ارض اخرى ضمن لان الدارين تتفاوتان في الحرز فكان مفيد اخص التقييد ولو  
 كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي لها عن الحفظ  
 في غيرة ظاهرة صرح الشرط قال ومن اودع حلا مودعة فلو عثرها فمهلك فله ان يضمن الاول  
 وليس له ان يضمن الاخر وهذا اعتدائي حذيفة وقالا له ان يضمن ايها شاء فان ضمن الاول لا يرجع  
 على الاخر وان ضمن الاخر يرجع على الاول لهما انه قبض المال من يد ضمن فيضمن كمودع الفاسد  
 وهذه لان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالتقبض فخير بينهما  
 غير انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضمان فظهر انه اودع ملك نفسه وان  
 ضمن الثاني رجع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما التحق من العمد قوله انه قبض المال من يده  
 لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفرقه بحضوره فلا بد من متهم اذا فرقه فقد ترك الحفظ الملتزم  
 فيضمنه بذلك سواء الثاني فاستقر على الحالة الاولى ولم يوجه منه صنع فلا يضمنه كالرشح اذا  
 التقت في حجرة ثوب غيره قال ومن كان في يده الف فادعاه رجلان كل واحد منهما  
 انها له اودعها اياه وان يحلف لهما فالا فبينيهما وعليه الف اخرى بينهما ما وشرح ذلك  
 اي على صاحب اليد



Handwritten marginal notes at the top of the page, including the page number 246.

ان دعوى كل واحد صحيحة لاحتمالها الصدق فيستحق الحلف على المنكر الحديث فيحلف لكل واحد  
على التقديرين الحقيقين بالجهاد القاضى جاز لثمة الجمع بينهما وعدم الاولوية ولو تشاكاه وقوعهما  
تطبيقا لقلبيهما ونفيا لثمة الميل ثمان حلفا لحد هيا حلفا للثاني فان حلفا لشيء لهما لعدم الحجة  
وان كل اعم للثاني يقضى له ولو حجة وان كل الاول يحلف للثاني لا يقضى بالنكول بخلافه اذا اقر  
لاحد هيا لان الاقضية موجبة بنفسه فيقضى به اما النكول انما يصير حجة عند القضاء فجاز ان يؤخر الحلف  
للتاني فينكشف وجه القضاء ولو كل للثاني ايضا يقضى بهما لصفين على ما ذكر في الكتاب استواءهما في  
كما اذا قاما اليه ويغير الفاخر بينهما لا وجوب الحلف لكل واحد منهما بل له لو اقره وذلك حجة في حق  
وبالصواب اليهما صا قاضيا نصف حتى كل واحد منهما بنصف الاخر فيصرف وكقض القاضى الاول حين  
ذلك الامام البرزوي في شرح الجامع الصغير يحلف للثاني فاذا نكل يقضى بهما لان القضاء الاول  
لا يبطل حق الثاني لانه بقية ما بانفسه او بالقرعة وكل ذلك لا يبطل حق الثاني وذكر الخفيف  
انه نفاذ قضائ الاول ووضع المسألة في العبد وانما نقلها كدفعه محل الاجتهاد لان من العلماء  
من قال يقضى الاول ولا ينتظر لكونه اقرارا له ثم لا يحلف للثاني ما هذا العبد لان نكوله لا يفيد  
ما صار الاول وهل يحلفه بالله ما هذا عليك هذا العبد ولا قيمة وهو كذا وكذا اقل منه قال  
ينبغي ان يحلف عنه مجردة خلافا لابي يوسف بناء على ان النوع اذا اقر بالوديعة ودفع بالقضاء الى غيره  
يضمنه عنه مجردة خلافا ليوهذه وقعة تلك المسألة وقد وقع فيه بعض الاطباء والله اعلم

كتاب العتق

قال الباقية جاز لان نوع احسان وت استعار النبي عليه السلام من صفوان وهو تملك

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the page number 144.



المنافع بغير عوض وكان الكثر في قولهم بأحق الانتفاع ملك الغير لها تنقيد بلفظة ألا باحت ولا يشترط  
 فيضير المدة من الجمال لا يصح التملك وكذلك يعمل في النهي لا يملك لأجرة من غيره ونحن نقول  
 ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان ينعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
 للملك كالأعيان والتمليك نوعان بعوض وبغير عوض ثم الأعيان تقبل النوعين فكذا المنافع والحاجم  
 بينهما دفع الحاجة ولفظة ألا باحت استعيرت للتمليك كما في الأجرة فانهما تنقيد بلفظة ألا باحت وهي تملك  
 والجمالة لا تنقص المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون ضارة ولا أن الملك انما ثبت بالقبض وهو الانتفاع  
 وعند ذلك لا جمالة والنهي منع عن التصرف في الانتفاع على ملكه ولا يملك لأجرة له دفع زيادة الضرر  
 عن أن ذكره ان شاء الله تعالى قال تضح بقوله اعترتك لا يخرج في طاعتك هذه الأرض لا مستعمل  
 فيه ومخيتك هذه الثوب وحملك على هذه الدابة اذا لم يرد به العبة لانهما التملك والعين وعند  
 عدم ارادته العبة يحمل على تملك المنافع تجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
 استخداه هو ودارى ملكه لا من معناه سكنها هالك ودارى لك عثمى سكنى لانه حصل  
 سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكنى تفسير القول لك لا يثبت تملك المنافع فحل عليه به لانه  
 أخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
 ولأن المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حدوثها فالتملك فيما لم يوجد لم يتصل القبض فصح  
 الرجوع عنه قال والعارية اما تان هلك من غير تعة لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
 قبض مال غيره لنفسه لاعتق استحقاق فيضمنه والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظفر فيما وراءه  
 ولهذا كان واجب الرد وصار كالمقبوض على سوم الشرائع واللفظ لا يبنى عن التزام الضمان

المنافع بغير عوض وكان الكثر في قولهم بأحق الانتفاع ملك الغير لها تنقيد بلفظة ألا باحت ولا يشترط  
 فيضير المدة من الجمال لا يصح التملك وكذلك يعمل في النهي لا يملك لأجرة من غيره ونحن نقول  
 ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان ينعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
 للملك كالأعيان والتمليك نوعان بعوض وبغير عوض ثم الأعيان تقبل النوعين فكذا المنافع والحاجم  
 بينهما دفع الحاجة ولفظة ألا باحت استعيرت للتمليك كما في الأجرة فانهما تنقيد بلفظة ألا باحت وهي تملك  
 والجمالة لا تنقص المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون ضارة ولا أن الملك انما ثبت بالقبض وهو الانتفاع  
 وعند ذلك لا جمالة والنهي منع عن التصرف في الانتفاع على ملكه ولا يملك لأجرة له دفع زيادة الضرر  
 عن أن ذكره ان شاء الله تعالى قال تضح بقوله اعترتك لا يخرج في طاعتك هذه الأرض لا مستعمل  
 فيه ومخيتك هذه الثوب وحملك على هذه الدابة اذا لم يرد به العبة لانهما التملك والعين وعند  
 عدم ارادته العبة يحمل على تملك المنافع تجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
 استخداه هو ودارى ملكه لا من معناه سكنها هالك ودارى لك عثمى سكنى لانه حصل  
 سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكنى تفسير القول لك لا يثبت تملك المنافع فحل عليه به لانه  
 أخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
 ولأن المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حدوثها فالتملك فيما لم يوجد لم يتصل القبض فصح  
 الرجوع عنه قال والعارية اما تان هلك من غير تعة لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
 قبض مال غيره لنفسه لاعتق استحقاق فيضمنه والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظفر فيما وراءه  
 ولهذا كان واجب الرد وصار كالمقبوض على سوم الشرائع واللفظ لا يبنى عن التزام الضمان

المنافع بغير عوض وكان الكثر في قولهم بأحق الانتفاع ملك الغير لها تنقيد بلفظة ألا باحت ولا يشترط  
 فيضير المدة من الجمال لا يصح التملك وكذلك يعمل في النهي لا يملك لأجرة من غيره ونحن نقول  
 ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان ينعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
 للملك كالأعيان والتمليك نوعان بعوض وبغير عوض ثم الأعيان تقبل النوعين فكذا المنافع والحاجم  
 بينهما دفع الحاجة ولفظة ألا باحت استعيرت للتمليك كما في الأجرة فانهما تنقيد بلفظة ألا باحت وهي تملك  
 والجمالة لا تنقص المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون ضارة ولا أن الملك انما ثبت بالقبض وهو الانتفاع  
 وعند ذلك لا جمالة والنهي منع عن التصرف في الانتفاع على ملكه ولا يملك لأجرة له دفع زيادة الضرر  
 عن أن ذكره ان شاء الله تعالى قال تضح بقوله اعترتك لا يخرج في طاعتك هذه الأرض لا مستعمل  
 فيه ومخيتك هذه الثوب وحملك على هذه الدابة اذا لم يرد به العبة لانهما التملك والعين وعند  
 عدم ارادته العبة يحمل على تملك المنافع تجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
 استخداه هو ودارى ملكه لا من معناه سكنها هالك ودارى لك عثمى سكنى لانه حصل  
 سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكنى تفسير القول لك لا يثبت تملك المنافع فحل عليه به لانه  
 أخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
 ولأن المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حدوثها فالتملك فيما لم يوجد لم يتصل القبض فصح  
 الرجوع عنه قال والعارية اما تان هلك من غير تعة لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
 قبض مال غيره لنفسه لاعتق استحقاق فيضمنه والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظفر فيما وراءه  
 ولهذا كان واجب الرد وصار كالمقبوض على سوم الشرائع واللفظ لا يبنى عن التزام الضمان

المنافع بغير عوض وكان الكثر في قولهم بأحق الانتفاع ملك الغير لها تنقيد بلفظة ألا باحت ولا يشترط  
 فيضير المدة من الجمال لا يصح التملك وكذلك يعمل في النهي لا يملك لأجرة من غيره ونحن نقول  
 ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان ينعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
 للملك كالأعيان والتمليك نوعان بعوض وبغير عوض ثم الأعيان تقبل النوعين فكذا المنافع والحاجم  
 بينهما دفع الحاجة ولفظة ألا باحت استعيرت للتمليك كما في الأجرة فانهما تنقيد بلفظة ألا باحت وهي تملك  
 والجمالة لا تنقص المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون ضارة ولا أن الملك انما ثبت بالقبض وهو الانتفاع  
 وعند ذلك لا جمالة والنهي منع عن التصرف في الانتفاع على ملكه ولا يملك لأجرة له دفع زيادة الضرر  
 عن أن ذكره ان شاء الله تعالى قال تضح بقوله اعترتك لا يخرج في طاعتك هذه الأرض لا مستعمل  
 فيه ومخيتك هذه الثوب وحملك على هذه الدابة اذا لم يرد به العبة لانهما التملك والعين وعند  
 عدم ارادته العبة يحمل على تملك المنافع تجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
 استخداه هو ودارى ملكه لا من معناه سكنها هالك ودارى لك عثمى سكنى لانه حصل  
 سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكنى تفسير القول لك لا يثبت تملك المنافع فحل عليه به لانه  
 أخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
 ولأن المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حدوثها فالتملك فيما لم يوجد لم يتصل القبض فصح  
 الرجوع عنه قال والعارية اما تان هلك من غير تعة لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
 قبض مال غيره لنفسه لاعتق استحقاق فيضمنه والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظفر فيما وراءه  
 ولهذا كان واجب الرد وصار كالمقبوض على سوم الشرائع واللفظ لا يبنى عن التزام الضمان







Y49

حبل  
كتاب  
العائية

له قوله والمعبر ان يرجع فيما ركبناه قلع البناء ثم استعاضا به ما لبني وسكن واذا خرج ما لنباء لرب الارض فلبى الله







مع عبده رب له اوجين لان المالك يرضى بغيره ان لو قرع اليه فهو رده الى عبده وقيل هذا  
 في عبده الذي يقوم على الدابة وقيل فيه وفي غيره وهو الاحتمال لان كان لا يدفع اليه شيئا يدفع اليه احيانا  
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الايد اعقده الحكم قاله  
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم مملوكه لانه دون الاعارة واقرها هذه المسألة بانتهاء الاعارة  
 لا نقضاء المدة قال ومن اعارة ارضا بضاء للزراعة يكتب ان انا طعنته عنه ابن حنيفة رده  
 وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار  
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالسنة  
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تغار الا للسكنى والله اعلم بالصواب

## كتاب الهبة

الهبة عقد مشرع لقوله عليه السلام نهىوا عن بيع ما اوتوا على ذلك انفق الاجماع وتصحح بالاجاب و  
 القبول والقبض اما الاجاب والقبول فانه عقد والعقد ينقذ بالاجاب والقبول والقبض لا به  
 منه لثبوت الملك وقال مالك رده ثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذا الخلاف  
 الصدقة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد بقبول الملك لان الجواز وبينا  
 ولا نعقد تبرع وفي اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئا لم يتبرع به هو التسليم فلا  
 بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية  
 اللزوم وحق الوارث متاخر عن الوصية فلم يملكها فان قبضه الموهوب له في المجلس  
 بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الافتراق لم يجز لان يأذن الواهب القبض

القبض هو القبض على الدابة وقيل فيه وفي غيره وهو الاحتمال لان كان لا يدفع اليه شيئا يدفع اليه احيانا  
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الايد اعقده الحكم قاله  
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم مملوكه لانه دون الاعارة واقرها هذه المسألة بانتهاء الاعارة  
 لا نقضاء المدة قال ومن اعارة ارضا بضاء للزراعة يكتب ان انا طعنته عنه ابن حنيفة رده  
 وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار  
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالسنة  
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تغار الا للسكنى والله اعلم بالصواب

## كتاب الهبة

الهبة عقد مشرع لقوله عليه السلام نهىوا عن بيع ما اوتوا على ذلك انفق الاجماع وتصحح بالاجاب و  
 القبول والقبض اما الاجاب والقبول فانه عقد والعقد ينقذ بالاجاب والقبول والقبض لا به  
 منه لثبوت الملك وقال مالك رده ثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذا الخلاف  
 الصدقة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد بقبول الملك لان الجواز وبينا  
 ولا نعقد تبرع وفي اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئا لم يتبرع به هو التسليم فلا  
 بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية  
 اللزوم وحق الوارث متاخر عن الوصية فلم يملكها فان قبضه الموهوب له في المجلس  
 بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الافتراق لم يجز لان يأذن الواهب القبض

له قوله كتاب الطبعة الخ اعلم بان الهبة عقد جائز بالكتاب والسنة اما الكتاب فعوله تعالى واذا حييتم بهجة فجاوبوا باحسان  
 (نقطة ٢٨٢)



بِطَرَفِ الْحَبَةِ دَلِيلُ جَزَاءِ الْحَبَةِ، وَالسَّنَةُ حَوِثٌ إِلَى هَرِيرَةٍ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَقْبَدَ ٢٨٣)



لأن العارية محكمة في تملك المنفعة والهبة تحتها وتحتل تملك العين في كل العقل على الحكم وكذا إذا  
 أي تملك المنفعة  
 أي تملك المنفعة

قال عيسى بن سكينه او محلى سكينى وسكنه صدقة او صدقة عارية او عارية هبة لما قدمناه ولو قال  
اسم من الخلف اى الا عطاك ١٢ بان قال دارى نيك صدقة عارية ١٣ بان قال دارى نيك عارية هبة ١٤

هبة تسكنها فهي هبة لان قوله تسكنها مشورة وليس تفسيره وهو تنبيه على المقصود بخلاف  
 وهو ملك الدار ليسكنها

قوله هبة سكتي لانه تفسيره قال ولا يحسن الهبة فيما يقسم الا نحوزة مقسومة وهبة  
 اي القدوري ١٥ عيني اصل نحوزة حمير كذا في المغرب ١٢

المشاع فيما لا يقسم جائز وقال الشافعي رحمه الله في الوجهين لا ينعقد تملك فيصح للمشاع  
أي ثبت الملك ١٢ أي لا يقسم ولا يقسم ١٣

وغيره كالبيع بأنواعه وهذا لأن المشاع قابل للحكمه وهو الملك فيكون محلاً له ويكونه تبرعاً  
 المشاع  
 أي صوته في المشاع

لا يبطئه الشيوع كالقرض والوصية وكنا أن القبض منصوص عليه في الهبة فيشتط

كماله والمشاع لا يقبله الا بضعة غيره اليه وذلك لغير موهوب وكان في محبته الزامه شيئاً  
 نقص <sup>اي كماله</sup> اي كماله <sup>اي غير الموهوب الى الموهوب</sup> اي غير الموهوب الى الموهوب <sup>اي الغير</sup> اي الغير <sup>اي عقد البتة</sup> اي عقد البتة في المشاع

لم يلتزمه وهو القصة ولما امتنع جواز قبيل القبض كيلا يلزمه التسليم بخلاف ما لا يقيم

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

لا إله إلا الله محمد رسول الله

ابن عبد الوهاب قال لا يجوز ان يكون له من الميراث شيء الا ما اراد الله تعالى

ان کون اجازت  
 کلت اسے  
 کی داد و لذت  
 کا دامت الایمان  
 بی بی یحییٰ لیا بیل  
 بن محمد  
 بن عروہ بن الزهراء  
 یحییٰ قال اخبرنا  
 عن عبد الله بن محمد  
 عن احمد بن محمد

١٢٨١) قال التواهب احو بهبهه ما لم يتيب منها والا من باب الاحصان والش

[illegible]

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

منصوص  
آخر الوعاين منصوص  
فيان الشورى من منصوص  
شورى النبي في قبض والصدقة  
في الباب آثار

قال الامام  
عجوز قيل ان غضب  
سنة الامام ما كان في الوفا في السنة  
شهادته بانه بريء من عودته  
التي ان ابكر

حبله  
 كسكى  
 العبد  
 قوله السادس  
 انك لا تجوز ان تارة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فمن لا يفر من الله ولا من يوم الدين  
فمن لا يفر من الله ولا من يوم الدين

ما بطله  
بیب بطلا  
اصطلاحی رحمة الله  
نور و بسا

عنه التمام

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ب سبب التردد بين الاخوان وكل ذ

[illegible]

(لغته ٢٨٢) قال الراغب احق بعينه ما لم يثبت منها والله من باب الاحسان والكتاب سبب التردد بين الاخوان وكل ذلك



له قوله والزرع والنخل في الارض والتعريف الخيل الخ القتر على الجواز كما اشارت اليه جمعية الفقهاء

القبض هو القبض القاصر هو الممكن فيكتفي به ولا يلزمه مؤنة القسمة والمأكلية تلتزم في الممتنع  
وهو المنفعة والهبة لاقت العين والوصية ليس من شرطها القبض كذا البيع الصحيح البيع الفاسد  
والصرف والسلم في القبض فيها غير منصوص عليه ولا ينعقد ضمان فتناسب لزوم مؤنة القسمة  
والقبض تبرع من وجه وعقد ضمان من وجه فتناسب لزوم مؤنة القسمة  
علا ان القبض غير منصوص عليه ولو ذهب من شرطه لا يجوز لان الحكم يدور على نفس الشيوع  
قال ومن وهب شقصا مشاعا فلهبة فاسدة لما ذكرنا فان قتمه وسلمه جاز لان تمامه  
بالقبض عند لا شيوع قال ولو وهب قيقا في حنطة او ذهنا في تمسير فلهبة فاسدة  
فان طعن وسلمه لم يجز وكذا الثمن في اللبن لان الموهوب معدوم ولهذا الواسخ الغائب  
ملكه للمعدوم ليس محل للملك فوقع العقد باطلا لا ينعقد الا بالتجديد بخلاف ما تقدم لان  
المشاع محل للملك وهبة اللبن في الضرع والصوف على ظهرا الغنم والزرع والنخل في الارض  
والتمر في النخل بمنزلة المشاع لان امتناع الجواز للاتصال وذلك يمنع القبض كالمشاع قال  
اذا كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجز فيه قبض لان العين في قبضة  
والقبض هو الشرط بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض في البيع مضمون فلا يوجب قبض الهبة  
اما قبض الهبة غير مضمون فينبو عنه واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن  
بالعقد لانه في قبض الاب فينبو عن قبض الهبة ولا فرق بين ما اذا كان في يده او في يد مودعه  
ان قبض المودع هو قبض الموهوب له

القبض هو القبض القاصر هو الممكن فيكتفي به ولا يلزمه مؤنة القسمة والمأكلية تلتزم في الممتنع  
وهو المنفعة والهبة لاقت العين والوصية ليس من شرطها القبض كذا البيع الصحيح البيع الفاسد  
والصرف والسلم في القبض فيها غير منصوص عليه ولا ينعقد ضمان فتناسب لزوم مؤنة القسمة  
والقبض تبرع من وجه وعقد ضمان من وجه فتناسب لزوم مؤنة القسمة  
علا ان القبض غير منصوص عليه ولو ذهب من شرطه لا يجوز لان الحكم يدور على نفس الشيوع  
قال ومن وهب شقصا مشاعا فلهبة فاسدة لما ذكرنا فان قتمه وسلمه جاز لان تمامه  
بالقبض عند لا شيوع قال ولو وهب قيقا في حنطة او ذهنا في تمسير فلهبة فاسدة  
فان طعن وسلمه لم يجز وكذا الثمن في اللبن لان الموهوب معدوم ولهذا الواسخ الغائب  
ملكه للمعدوم ليس محل للملك فوقع العقد باطلا لا ينعقد الا بالتجديد بخلاف ما تقدم لان  
المشاع محل للملك وهبة اللبن في الضرع والصوف على ظهرا الغنم والزرع والنخل في الارض  
والتمر في النخل بمنزلة المشاع لان امتناع الجواز للاتصال وذلك يمنع القبض كالمشاع قال  
اذا كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجز فيه قبض لان العين في قبضة  
والقبض هو الشرط بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض في البيع مضمون فلا يوجب قبض الهبة  
اما قبض الهبة غير مضمون فينبو عنه واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن  
بالعقد لانه في قبض الاب فينبو عن قبض الهبة ولا فرق بين ما اذا كان في يده او في يد مودعه  
ان قبض المودع هو قبض الموهوب له

القبض هو القبض القاصر هو الممكن فيكتفي به ولا يلزمه مؤنة القسمة والمأكلية تلتزم في الممتنع  
وهو المنفعة والهبة لاقت العين والوصية ليس من شرطها القبض كذا البيع الصحيح البيع الفاسد  
والصرف والسلم في القبض فيها غير منصوص عليه ولا ينعقد ضمان فتناسب لزوم مؤنة القسمة  
والقبض تبرع من وجه وعقد ضمان من وجه فتناسب لزوم مؤنة القسمة  
علا ان القبض غير منصوص عليه ولو ذهب من شرطه لا يجوز لان الحكم يدور على نفس الشيوع  
قال ومن وهب شقصا مشاعا فلهبة فاسدة لما ذكرنا فان قتمه وسلمه جاز لان تمامه  
بالقبض عند لا شيوع قال ولو وهب قيقا في حنطة او ذهنا في تمسير فلهبة فاسدة  
فان طعن وسلمه لم يجز وكذا الثمن في اللبن لان الموهوب معدوم ولهذا الواسخ الغائب  
ملكه للمعدوم ليس محل للملك فوقع العقد باطلا لا ينعقد الا بالتجديد بخلاف ما تقدم لان  
المشاع محل للملك وهبة اللبن في الضرع والصوف على ظهرا الغنم والزرع والنخل في الارض  
والتمر في النخل بمنزلة المشاع لان امتناع الجواز للاتصال وذلك يمنع القبض كالمشاع قال  
اذا كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجز فيه قبض لان العين في قبضة  
والقبض هو الشرط بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض في البيع مضمون فلا يوجب قبض الهبة  
اما قبض الهبة غير مضمون فينبو عنه واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن  
بالعقد لانه في قبض الاب فينبو عن قبض الهبة ولا فرق بين ما اذا كان في يده او في يد مودعه  
ان قبض المودع هو قبض الموهوب له



لا بد من كيد في الخلافة إذا كان موهونا ومغصوبا ومبغضا عافا سدا لأن في يد غيره أو في ملك

غيره والصدقة في هذا مثل الهبة وكذا اذا وهبت له امه وهون عيالها والاب ميت ولا وصية  
وهذا القسري البشري والفاسد

له وكذلك كل من يقوله وان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب لانني ملك عليه الدائر  
ابن صغير

بين النافع والضار فولي ان يملك النافع وان وهب للميتية هبة فقبحه كاله وليه وهو وصي  
ضار مهور الزور ما نيدا اورا كار و زمان كرو ۱۲۸۱  
اسی مال ۶۱۲  
برادر ہر ہر ۱۲۸۱

الاب وجد اليتيم وصية جار كان لهؤلاء ولاية عليهم لقيامهم بمقام الاب وان كان في حجر  
 ١٢

اما هه بهر له هه بزرگان له والایه قیام یرج الی حفظ مال و هه دامن بابه لانه  
 الام ۱۱ الام ۱۲  
 "البهره دای قیمن ای من باب الحفظ ۱۳"

لا ينبغي إلا بالمال فلا بد من ولاية يحصل المتاع ولد اذا كان في حجر جدي يريه لان عليه  
 فاق خطه التيمم لا يجي الا بقوت وطبوس ١٢  
 لا يشبه الاية ١٥  
 اي تيمم الاية ١٥

يُؤْتِيهِم مَّا يُغْنِيهِمْ عَنِ الرِّجَالِ وَالْخَيْلِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَرْبَعِ كُلِّ حَلَلٍ لِّقَوْمٍ ذُو أَلْبَانٍ

وهذا للصيغة التي يجوز قرض زوجها الهايول الزاكن لقروض الاباموهها الهولالة

من یاس شملها اسم الله وان قبضت قبضها جازم که زن خان بالکسر فرستادن عروس را بسوی شوی ۱۴ من زوجه ۱۳

فانه قبل الزفاف لا يكون للزوج عليها ولاية ١٢  
اي حيوة الاب ١٣  
الام ١٤  
لا يملكونها الا بعد موت الاب او غيبته غيبة منقطعة في الصحيح لان تصدق هؤلاء للضرورة

لا بتفويض الأب ومع ضرورة **الضرورة قال** وإذا ذهب اثنان من واحد الرجا لا فلها أسماها

جمله وهو قد قبضها جملة فلا شيوع وان وهبها واحدا من اثنين لا يجوز عند ابن حنيفة قسرها

وقال يصح لأن هذه هي الجملة منها إذا التملك واحد فلا يتحقق الشروع كما إذا رهن من جلين

دارا و آله ان هذه هبة النصف من كل واحد منهما ولهذا لو كانت الهبة فيما لا يقسم فقبل احدهما

صحيح وان الملك ثبت لكل واحد منهما في النصف فيكون التملك كذا لك لان حكمه في هذه الاعيان  
انما هو للملكية النصف لكل واحد منهما بقدر حصة ٦٢

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible][illegible]

فتية (٢٨٤) وأمره بالحصاد والخزاز والفرع والنقض والكيل وفعل حم  
سبحاناً ويجعل كانه وهبه بعد الجزاء والحصاد ونحوها وإن لم يأذن له  
بالقبض وفعل ضمن كذا في (الكافي) ١٣ القطار العالمية ص ٤٥٣٨٠







(تعبية ٢٨٦) الصبة: تمليك مال الآخر بلا عوض ويقال لفاعله وأصب ولذا لك المال موهوب ومن قبله موهوب له، و  
الاستحباب لمعنى قبول الصبة أيضا (مادة ٨٣٣) مجلة الأحكام العرفية -



[illegible][illegible]

له قوله لا يجمع الرجوع الا بتراضيهما الا لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حتم الحالم ومضانه وبدون رضی الموهوب  
كان غاصبا وفي هذه الصورة لو تلف اوضاع في يده ليضمن ١٣ المادة ١٨٢٥ بمجلة الاحكام العدلية



عن النبي عليه السلام أجاز العمرى وأبطل شرط المعر بخلاف البيع لأنه عليه السلام نهى عن

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







وعيا لك ان تكتسب ما لا فاذا اكتسب يتصدق بمثل ما اتفق وقد ذكرناه من قبل

**كتاب الاجارات**

الاجارة عقد يرد على المنافع بعوض لان الاجارة في اللغة بيع المنافع والقياس يابى جوارها لان  
المعقود عليه المنفعة وهي معدومة واضافة التملك الى ما استوجبه لا يصح لان اجارة كحاجة  
الناس اليه وقد شهدت بصحتها الاثار وهي قوله عليه السلام اعطوا الاجير اجرة قبل ان يفرق  
وقوله عليه السلام من استاجر اجيرا فليعمل اجرة ويتعقد ساعة فساعة على حسب ثوابه والمنفعة والى  
اقسم مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليه بالشرط لا يجاب بالقول ثم علمه يظهر في حق المنفعة تملكها  
واستحقاقا حال وجود المنفعة ولا يصح حتى تكون المنفعة معلومة ولا اجرة معلومة لما رينا ولان  
الاجارة في المعقود عليه في بدله تفضل المانعة كجهالة الثمن في البيع وما جاز ان يكون ثمنه في البيع  
جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر ثمن البيع وما لا يصلح ثمنه يصلح اجرة ايضا  
كلاعيان في اللفظ لان في صلاحية خيرة لان عوض ما كان والمنافع تارة تصير معلومة بالمدة  
كاستيجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى ما كانت  
لان المدة اذا كانت معلومة كان قد رتب المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت وقوله اى مدة  
كانت اشارة الى انه يجوز طال المدة او قصرت لكونها معلومة وتحقق الحاجة اليه كعليان في الاول وقد  
لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر ملكا وهي ما زاد على ثلث سنين هو المختار قال تارة  
الاجارة قسمان الاول على المدة والثاني على الحاجة

الاجارة قسمان الاول على المدة والثاني على الحاجة

الاجارة على المدة هي التي يرد على المنافع بعوض لان الاجارة في اللغة بيع المنافع والقياس يابى جوارها لان  
المعقود عليه المنفعة وهي معدومة واضافة التملك الى ما استوجبه لا يصح لان اجارة كحاجة  
الناس اليه وقد شهدت بصحتها الاثار وهي قوله عليه السلام اعطوا الاجير اجرة قبل ان يفرق  
وقوله عليه السلام من استاجر اجيرا فليعمل اجرة ويتعقد ساعة فساعة على حسب ثوابه والمنفعة والى  
اقسم مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليه بالشرط لا يجاب بالقول ثم علمه يظهر في حق المنفعة تملكها  
واستحقاقا حال وجود المنفعة ولا يصح حتى تكون المنفعة معلومة ولا اجرة معلومة لما رينا ولان  
الاجارة في المعقود عليه في بدله تفضل المانعة كجهالة الثمن في البيع وما جاز ان يكون ثمنه في البيع  
جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر ثمن البيع وما لا يصلح ثمنه يصلح اجرة ايضا  
كلاعيان في اللفظ لان في صلاحية خيرة لان عوض ما كان والمنافع تارة تصير معلومة بالمدة  
كاستيجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى ما كانت  
لان المدة اذا كانت معلومة كان قد رتب المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت وقوله اى مدة  
كانت اشارة الى انه يجوز طال المدة او قصرت لكونها معلومة وتحقق الحاجة اليه كعليان في الاول وقد  
لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر ملكا وهي ما زاد على ثلث سنين هو المختار قال تارة

له قوله كتاب الاجارات الخ والعقد على المنافع شرعاً نزعاً ان احدهما الغير عرض كالعارية والرصية بالخدمة والاخر يرضى



[illegible][illegible][illegible]

تصير معلومة بنفسه كمن استاجر جلا على صبغ ثوبه او خياطه واستاجر حبة ليجعل عليها مقداً رطوطاً  
المراتب  
او يركبها مسافة سماها لان اذ ابين الثوب ولون الصبغ وقد يجرى وجنس الخياطة والقدر المحمول  
اي تسمية الخياط مسافة كونه بائنه  
اي جنس المحمل بانه خفة او ثقل  
وجنسها والمسافة صارت المنفعة معلومة فصيح العقد وبما يقال لاجارة قد يكون عقداً  
لا ارتفاع الجهالة الغفيرة الى المنازعة اي الى تفسير الاجارة  
على العمل كاستيجار القصار او الخياط ولا بد ان يكون العمل معلوماً وذلك في الاجر المشترك  
تصار كشد او كذا في من  
اي والبر والقبيل كالحياطة  
وقد يكون عقد على المنفعة كما في اجير الواحد ولا بد من بيان الوقت قال وتارة تصير المنفعة  
لا استيجار الرجل يوماً او شهراً العمل  
اي والبر والقبيل كالحياطة  
معلومة بالتعيين والاشارة كمن استاجر جلايان ينقل اليه الطعام الى موضع معلوم  
اي والبر والقبيل كالحياطة  
لانادى اشارة ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة معلومة فصيح العقد  
اي والبر والقبيل كالحياطة

باب العاجز متى يُسْتَحَقُّ

قال الأجرة لا تجب بالعقد وتستحق بحد معين ثلثة أمان بشرط التجيل والتجيل من غير شرط  
أي المقدور أي ما فيه  
أي الملك ١٢

أوباستيفاء العقوق عليه وقال الشافعي ثلثك بنفس العقد لأن المنافع العدمية صار متوجبة حكم  
أي الملك ١٢

ضميمة تصح العقد فثبت الحكم بما يقابلها من البديل ولنا أن العقد ينفعه شيئاً على حسب وث  
أي الملك ١٢

المنافع على ما بيننا والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فخرجة التراخي في جانب المنفعة التراخي  
أي أولها الكتاب ١٢ أي عقد الإجارة ١٢ معاوضة ١٢ بين البديلين ١٢

في البديل الآخر إذا استوفى المنفعة ثبت الملك في الأجرة لتحقيق التسوية وإذا شرط التجيل أو  
أي الملك ١٢

من غير شرط لأن المساواة ثبتت حقاً له وقد أبطله وإذا قبض المستاجر الدار فعليه الأجرة  
أي المستاجر ١٢ بشرط التجيل أو بالتجيل من غير شرط ١٢

وإن لم يسكنها لا تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقمنا تسليم المحل مقامه إذا تمكن من الانتفاع  
أي منة أي من به منافع ١٢

ثبتت به فإن غصبها غاصب من يده سقطت الأجرة لأن تسليم المحل إنما أقيم مقام تسليم المنفعة للتكم  
أي تسليم المحل ١٢ العين المستجرة ١٢ المستاجر ١٢

من الانتفاع فإذا فات تمكن فات التسليم انقضى العقد فيسقط الأجر وإن وجه القصب لبعض

في المدة المذكورة اذا كان الاستيفاء  
 بموجب الاجارة الفاسدة بشرط  
 ان يكون من المتاجر بغير ان يكون  
 حقه في اذات اجرة اية الى الكوة  
 وفضما واما مسكبا فيجوز ان يكون  
 الكوة فلا يجوز ان يكون  
 في مسكبا فيجوز ان يكون  
 في مسكبا فيجوز ان يكون



(آية ٢٩٢) الرليل على الفساده وقال صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه فالامر باعطاء الاجير دليل صحة العقد



ان العمل قد تم بالاقامة والتشريع على زائد كالنقل الاخرى ان يمتنع به قبل التشريع بالنقل الى موضع

العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر بخلاف الخبر لانه غير متوقع به قبل الاخراج قال وكل

صبا نبع لعلها ان في العين كالقصار والصباغ فله ان يجبس العين بعد الفراغ عن علماء حتى يستوفى

الاجر لان العقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لا ستيفاء البديل كما في المبيع ولو

حبسه فضا في يدك الاضمان علي عند أبي حنيفة لانك غير متعد في الحبس فبقى امانته كما كان عليه

ولا اجزم له الاك المعقول على قيل التسليم وعنه ابى يوسف وفيه في العين كانت متوقفا على الجس فكذا

بعد از آنکه با خیار از اشیاء ضمنیه و قیمتی غیر معمول و بلا اجله و از اشیاء ضمنیه معمول و بلا اجله و سنین

انشاء الله تعالى قال وكل صانع ليس له ما اثر في العين فليس له ان يحبس العين للملاح

لان العقول عليه نفس العمل فهو غير قائم في العين فلا يتصور جسمه فليس له ولاية الحبس وغسل

الثوب نظير الحمل وهذا بخلاف الأبق حيث يكون للرادع حبسه لاستيفاء الجمل ولا اثر له

لأنه كان على شرف الهلاك وقد أحياه فكانه باعاه منه فله حق الحبس وهذا الذي ذكرناه

عَلَيْهَا التُّشَّةُ وَقَالَ زُفَرَةُ لَيْسَ لِحَقِّ الْحَبْسِ فِي الْوُجْهِينِ لِأَنَّهُ وَقَعَ التَّسْلِيمُ بِاتِّصَالِ الْمُبْعِ بِمَلِكِهِ

فيسقط حق الحبس ولنا ان الاتصال بالمحل ضرورة اقامة العمل فلو يكن هو راضيا به من حيث

انه تسليم فلا يسقط الحبس كما اذا قبض المشتري بغير رضا البائع قال واذا اشترط على المصانع  
ادائها المفقود عليه ملك المصانع فلا يسقط بحق الحبس للبائع ١٢

ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره لان المقود عليه اتصال العمل في محل بعينه

فَيَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ كَالْمَنْفَعَةِ فِي مَحَلِّ بَعْضِهِ وَإِنْ أَطْلُقَ لَهُ الْعَمَلُ فَلَوْ أَنَّ يَسْتَأْجِرُ مَنْ يُعْمَلُ لَأَنَّ

المستحق عمل في ذمته ويمكن ايضاً ان ينقسه ويلا استعانة بغيره بمنزلة ايضاً الدين

[illegible]

له قوله الاضمان عليه غداي حنيفه الذى القترى على قول ابى حنيفه كما رضى جمعيه الملتك

أقوله في المادة ٤٨٢ ليحج للاجير الذي لعمله أثر الخياط والصباغ والقصاص ان يحبس المستاجر (بقية ٢٩٥)



(٢٩٤) فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط نسيئتها ولهذه الوجه لو حبس ذاك المال وتلف في يده لا يضمن ولكن



الحقوق وقد تم في الميوس ولا يصح العقيدة بشي مما يزرع فيها الا ان ياقد تستاجر الزراعة ونفسها وما يزرع  
فيها بالحقوق  
اي عقد بستان الارض فزرع اعدا  
" الا بستان فزرع لا ينفذ

ففيها متفاوت فلا بد من التمييز كي لا يقع المنازعة أو يقول على ان شرع فيها ما شاء لكنه لما فوض الخيرة  
 لان المفسر يفسر بالقرآن المفسر ١٢

البرافعة ايجال المفضية الى المنازعة ويجوز ان يستاجر المساحة ليعبى فيها الطيرس فيها  
الى التاجر

[illegible]

والفرس ويسلمها فأرغته لأنه لا نهاية لها فقل بقاتها أضرب صاحب الأرض بخلاف ما إذا

انقضت المدة والزرع بقل حيث تترك بأجر المثل التي مان الكرا لا لان لها نهاية معلومة فامكن عتبة

الجانين قال الا اني تخاف صاحب الارض ان يغير ما ههنا فقلوا له انك قد فعلت ذلك وهذا

برضا صاحب الغرس والشجر لا ان ينقص الارض قبله فانحنى عني بما كانا بغير ضاه قال وروى عن

حاله فيكون البناء لهذه الارض لان الحق لم يخله ان لا يستوفى قال وفي الجامع الصغير

انقضت مدة الاجارة وفي الارض طيبة فانها تقلع لازال الرباط لانهاية لها فاشبه الشجر قال مجوز

استيجار الدواب للركوب المحل له من منفعة معلومة معروفة فان اطلق العرب جازبان مركب من شياء

ای که از کرب و احدین از کرب و احدین  
ای که از کرب و احدین از کرب و احدین

الاصـل والناس متفـلوتون في الكـفر بفصـاكا نه نصـ على كـوسـو كـلـا كـا د الـسـا حـر عـيا لـلـسـم اـطـلـق

فما ذكرنا لإطلاق اللفظ وتفاوت الناس في اللبس وان قال علم ان مركها فان اوليس الثوب

آسی فی علم العوم غلہ ان یلبس ہی شادہ

فان فاکہ باغیہ او الدسغہ فوط کا ضامنہ لان الناس یفتقون فی الکر و اللس فحیہ

التعبد لله عز وجل وكذا كما يخافه بخلاف الاستعانة بما ذكرنا فاما العقار وما لا يخاف

أخبرنا إذا المنتعز إذا شط سكونوا له إذا ما كان يسكن. غيرة لا التقدير غيرة من بلادهم الذين

باجار و محاسن و اسرار و راجع و فلاح و یسین و یس و سیم و سیر و مقیاس و المقارن

شخصاً و مختلف احکاماً  
عالم اجزائش از اشخاص  
فاسد و لا تغلب علی سنجور  
یا سنجور و خنجر و نه  
الان و قد تغلبت حاله  
نفت لا تبا الا ما تغلب  
تفعل خیر من تبا و لا تغلب  
لقد تبا انما سابع  
آوا ای فلان قبل فسخه  
الذي يغلب

فأشفاقاً من كرب العفو عليه بقوله  
الاستغفار كان يحجب القساوة كان يحجب  
الاستغفار كان يحجب القساوة كان يحجب

**قوله** وتصورني البوسع الخ الظاهر هذا الجوف في الصفحة ٨٨ حيث قال بخلاف الاشارة.

لأنه العمد للانقضاء ولا يتحقق إلا به إذا استأجر للمشتري الطريق عادة ولا يستأجره فيدخل تحصيله لأننا نذكره المطوية منه ١٣  
الردية ج ٣







تو نہ ظلم و ستم ای لم فیصل محمد

مراد اعلم لا دليل عليه اي وما تضمنت كلامهم بان المعروف عرما كالسروا مشددا على ان (بقي ٢٩٩)



كل سنة وكلما تنمو كل سنة الى ان ياتي  
عليها اركان انفس خلفاء من اخلاف  
الارض ما يولد في سنة من سنة  
الانبياء في سنة من سنة  
يصير قاصبا كما في سنة من سنة  
او لا يجلب من عدم التعمد والضمات  
عليه في سنة من سنة من سنة  
قوله على ما في سنة من سنة  
الكل في سنة من سنة من سنة  
يكون في سنة من سنة من سنة  
يكون في سنة من سنة من سنة

٢٩٩

۲۹۹

ما نقصها لان الربط بالضرر لا يرضى من الحنطة لا لتشارع وقها فير لو كثرة الحاجة الى سقيها فكما خلاف  
 الى شرط ضمن ما نقصها ولا اجله لانها غاصب للارض على ما قرناه ومن دفع الى خياط ثوبا ليخيطه قميصا  
 بدلهم فخاطه قباء فان شأ غنمه قيمة الثوب ان شاء اخذ القباء واعطاه اجور مثله ولا يجاوز به درهم  
 قيل معناه القرطبي الذي هو ذو وطاق واحد لانها يستعمل استعمال القباء وقيل هو مجري على طرافه  
 لانها يتقاربان في المنفعة وعن ابن حنيفة انه يصح من غير خيار لان القباء خلاف جنس  
 القميص وجا الظاهر انه قميص من وجه لانها يشد وسطه ويتقعر بان تقاع القميص فجاءت  
 الموافقة والمخالفة فيميل الى اي الجهتين شاء لانها يجبا جرا مثل القصور جهة الموافقة ولا يجبا  
 به الدرهم المسمى كما هو الحكم في سائر الاجارات الفاسدة على ما تبينه في باب ان شاء الله تعالى  
 ولو خياط سراويل فقلد امر القباء قيل ضمن من غير خيار للتفاوت في المنفعة والاصح انه يحخير  
 للاتحاد في اصل المنفعة وصار كما اذا المر بضرر المست من شبه قضاة منه كوزا فانه يحخير كذا هذا

بَابُ إِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ

قال الاجارة ففسدها الشرط كما فسد البيع لانها بمنزلة لا ترى انعقد يقال ويفسخ والواجب في الاجارة  
 اي القدر الذي اراد المثل ١٢ الماخلة لقض العقد ١٣  
 الفاسدة الجرح لا يجاوز به المسمى وقال زفر الشافعي لا يجب بالعام ما بلغ اعتبارا ببيع الاعيان  
 اي عقد الاجارة ١٤ اي المثل ١٥  
 ولنا ان المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد فحاجة الناس فيكتفي بالضرورة في الصحيح منها الا ان الفاسد  
 اي القيس ١٦ في الفاسد ١٧  
 تبع له فغير ما يجعله لان الصحيح عادة لكنهما اذا اتفقا على مقدار في الفاسد فقد سقطا الزيادة  
 اي القيس ١٨ المتعاقدان ١٩  
 واذا نقص جرح المثل لم يجب زيادة المسمى لفساد التسمية بخلاف البيع لان العين متقومة في  
 اي القيس ٢٠ اي القيس ٢١  
 نفسه هو الموجب الاصل فان صححت التسمية انتقل عنه الا فلا ومن استاجر دارا كل شهر بدينار

[illegible][illegible]



بعبارة رأيته في الحاشية من أصل في البقار والراعي ما يوافق ما ذكره عن اسماء عيل الزاهري فقصر عليه فليتنا مل عند القري ٢٢  
ص ٢٨٧



۲۰۱

الاجارات

البحر والافاق  
وغير ذلك  
فان كان

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

له قوله وتعليم القرآن والفقه إلخ ومن ذلك مسألة الاستجار على تلاوة القرآن المجردة فقد وقع لصاحب السراج الوهاج  
والجوهرة شرح القدرين أنه قال إن المفتي به صحة الاستجار وقد انقلب عليه الأمر فإن المفتي به (فتية ٣٠٢)



4- الذين جاءوا الدعوة بالبره وهم طائفة صريح بل كثير منهم قالوا ان الفتوى على صحة الاستتجار على الطاعات وليلتفتن العبارة ويقولون انه مذهب المتأخرين ..... (بقية ٣، ٣)



الاجل ايضا مع بيان القدر الجهنمي انما يصير بنا في المدة اذا صار مبيعا وانما يصير مبيعا عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس للمستأجر ان يمنع نوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يمنع  
 عن عيشها في منزله لان المنزل حقه فان حلت كان له ان يفسخ الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها والحاصل ان يعقبه فمما لا يصح عليه العرف في مثل هذه الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الطرما الطعام فعلى والد الولد  
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الطرقة لك من عادة اهل الكوفة وان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تأكل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز له اجر هذه المعنى انه اختلف العمل قال ومن دفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله وكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بفقير منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قفيز الطحان وقد نفي النسخ على السلام عنه وهو ان يستأجر  
 ثورا للطحن له حنطة بفقير من دقيقه وهذا الصل كيد يعبر به فساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر عز عن تسليم الاجر وهو بعض المنسوج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يبعه هو قاذرا بقدره غيره وهذه اختلفا فماذا استأجره ليحمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر مملوك الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ومن استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يحمل الاجر لان ما من جزء يحمل الا هو

الاجل ايضا مع بيان القدر الجهنمي انما يصير بنا في المدة اذا صار مبيعا وانما يصير مبيعا عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس للمستأجر ان يمنع نوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يمنع  
 عن عيشها في منزله لان المنزل حقه فان حلت كان له ان يفسخ الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها والحاصل ان يعقبه فمما لا يصح عليه العرف في مثل هذه الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الطرما الطعام فعلى والد الولد  
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الطرقة لك من عادة اهل الكوفة وان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تأكل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز له اجر هذه المعنى انه اختلف العمل قال ومن دفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله وكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بفقير منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قفيز الطحان وقد نفي النسخ على السلام عنه وهو ان يستأجر  
 ثورا للطحن له حنطة بفقير من دقيقه وهذا الصل كيد يعبر به فساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر عز عن تسليم الاجر وهو بعض المنسوج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يبعه هو قاذرا بقدره غيره وهذه اختلفا فماذا استأجره ليحمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر مملوك الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ومن استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يحمل الاجر لان ما من جزء يحمل الا هو

كتاب  
 الاجارات

الحكمين مطلقا (قضية ٣٠٢)

(لغة ٣٠٢) وقد اتفقت العقول عن ائمتنا الثلاثة اي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان الاستئجار على الاطاعات باطل  
 لكن جاز من بعدهم من المجتهدين الذين هم اهل الترجيح والتخيير فافترا بصحته على تعليم القرآن للضرورة فانه كان



(بقية ٣٠٣) من بيت المال وانقضت فلو لم يصح الاستئجار واخذ الاجرة لضعف القرآن وفيه ضياع الدين للاحتياج  
المعلمين الى الاكتساب، وافتي من بعدهم ايضا من امثالهم بصحته على الاذان، الامامة للائمة من شعائر الدين (بقية ٣٠٥)



لا يبقى منفعة في العام القابل قال ولا استجارها لغيره ما لم يرض خوي فلا خيرة قال  
الشافعي هو جائز وعلى هذا الجارة السكنى والسكنى للبرق والبرق الكوب كالباء ان المنافع بمنزلة  
الاعيان حتى جازت الجارة بجره دين ولا يصير ديناً بين ولنا ان الجنس بغيره يجمع النساء  
عندنا فصار كبيع القوم بالقوم نسبة والى هذا الشارع ولا الجارة يجوزت بخلاف القيلس الحاجة  
ولا حاجة عند اتحاد الجنس لان ما اذا اختلف جنس النفعة قال واذا كان الطعام بين رجلين  
فاستجار احداهما صاحبا وجاز صاحبه على ان يحمل نصيبه من الطعام كل هذا الجارة قال الشافعي  
له المسمى لان المنفعة عين عنده وسبع العين شأها جاز فصار كاذ الاستجارة مشتركة بينه و  
بين غيره ليضع فيما الطعام او عباد مشتركا في الخط للمساكين في الاستجارة فعل لا وجود له لان الحمل  
فعل حتى لا يتصور في الشائع بخلاف البيع لان تصرف حكمه واذا لم يتصور تسليم العقود عليه يجب  
الاجرة لان ما من جزء محلي الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق التسليم بخلاف المالك  
المشتركة لان العقود عليه هناك المنافع ويتحقق تسليمها به و وضع الطعام بخلاف العبد  
لان العقود عليها هو ملك نصيب صاحبه وانه امر حكمه يمكن ايقاعه في الشائع ومن  
استجار لرضو لوليه كراهه نزعها او ائني شي نزعها فالاجارة فاسدة لان الارض تستاجر  
للزراعة وغيره لو كان اما نزع فيها مختلف فتمت ما يضر بالارض وما لا يضر بها غيره  
فلم يكن العقود عليه معلوما فان نزعها ومضى الاجل فله المسمى وهذا الاستحسان  
وفي القياس لا يجوز نزعها قول زفره لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا ولا استحسان  
ان الجمالة ارفعته قبل تمام العقد فينقلب جائزا كما اذا ارفعته في حالة







وذلك الخجل وانقطاع الخجل الذي يشبه الكاري الخجل وغرق السفينة من مذل مضمون عليه  
 وقال نفرو الشافعي لا ضمان عليه لانه امره بالفعل مطلقا فينتظم به نوعه المعيب والسليم  
 صار كاجير الوحدومعين القصار وكنا ان الد اخل تحت الاذن ما هو الد اخل تحت العقد  
 وهو العمل الصالح لانه هو الوسيلة الى الاثر وهو العقود عليه حقيقة حتى لو حصل الفعل الغير  
 يجب الاجر فلم يكن المفسد ما ذواته بخلاف المعين لا يتبرع فلا يمكن تقييده بالصحة لا يمتنع  
 عن التبرع وفيما نحن فيعمل بالاجر فامكن تقييده بخلاف الاجر الوحدومكان ذكره ان شاء الله تعالى  
 وانقطاع الخجل من قلة اهتمامه فكان من صنيعه قال لانه لا يضمن ببغض دم فمن عرق في  
 السفينة أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوله لان الواجب ضمان الادمى ان لا يجب بالعقد  
 وانما يجب بالجنات ولها يجب على العاقلة وضمان العقود لا تجل العاقلة قال واذا استاجر  
 من يحمل له دبا من الفرات فوقع بعض الطريق فانكسر فكن شاء ضمنه قيمته في المكان الذي حمل  
 ولا اجر له ان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر عطاها اجره محسبا بما الضمان فلما قلنا والسقوط  
 بالعتار او بانقطاع الخجل من كل ذلك من صنيعه واما الخيار فان اذ انكسر في الطريق والخجل شيء  
 واحد تبين انه وقع تعديا من الابتداء من هذه الوجهة وله وجه اخر هو ان ابتداء الخجل حصل  
 باذن فلم يكن من الابتداء تعديا وانما صار تعديا بعد انكسر فيل الى ان الوجهين شاء وفي  
 الوجه الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه ما استوفى اصلا  
 قال اذا فسد الفصاد او بزع النزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط ذلك  
 وفي الجامع الصغير سطا كزغ دابة لائق فنفتت وجامع محمد عبد بامر ولا ضمان عليه

قوله ذلك الخجل وانقطاع الخجل الذي يشبه الكاري الخجل وغرق السفينة من مذل مضمون عليه  
 وقال نفرو الشافعي لا ضمان عليه لانه امره بالفعل مطلقا فينتظم به نوعه المعيب والسليم  
 صار كاجير الوحدومعين القصار وكنا ان الد اخل تحت الاذن ما هو الد اخل تحت العقد  
 وهو العمل الصالح لانه هو الوسيلة الى الاثر وهو العقود عليه حقيقة حتى لو حصل الفعل الغير  
 يجب الاجر فلم يكن المفسد ما ذواته بخلاف المعين لا يتبرع فلا يمكن تقييده بالصحة لا يمتنع  
 عن التبرع وفيما نحن فيعمل بالاجر فامكن تقييده بخلاف الاجر الوحدومكان ذكره ان شاء الله تعالى  
 وانقطاع الخجل من قلة اهتمامه فكان من صنيعه قال لانه لا يضمن ببغض دم فمن عرق في  
 السفينة أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوله لان الواجب ضمان الادمى ان لا يجب بالعقد  
 وانما يجب بالجنات ولها يجب على العاقلة وضمان العقود لا تجل العاقلة قال واذا استاجر  
 من يحمل له دبا من الفرات فوقع بعض الطريق فانكسر فكن شاء ضمنه قيمته في المكان الذي حمل  
 ولا اجر له ان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر عطاها اجره محسبا بما الضمان فلما قلنا والسقوط  
 بالعتار او بانقطاع الخجل من كل ذلك من صنيعه واما الخيار فان اذ انكسر في الطريق والخجل شيء  
 واحد تبين انه وقع تعديا من الابتداء من هذه الوجهة وله وجه اخر هو ان ابتداء الخجل حصل  
 باذن فلم يكن من الابتداء تعديا وانما صار تعديا بعد انكسر فيل الى ان الوجهين شاء وفي  
 الوجه الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه ما استوفى اصلا  
 قال اذا فسد الفصاد او بزع النزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط ذلك  
 وفي الجامع الصغير سطا كزغ دابة لائق فنفتت وجامع محمد عبد بامر ولا ضمان عليه



(بقية ٣١٧) تعالى فمن اين يحصل له الثواب الذي طلبه المستاجر ان يهديه لحبته وتداول الاسماء تاضحان ان اخذ الاجرة

في كل واحد من العبادتين نوع بيان وجهه لا يمكنه التحريم عن السبي لا يبيح على وجه الطابع وضعها في تحمل الام لا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل ولا كذلك لا وعد في الثوب نحوه مما قد مناه لان قوة الثوب ورقته تعرف باجتهاد فامكن القول بالتقييد قال ولا يجبر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل من استوجبه شهر الخدمة او كسب الغنم وانما سمي اجير وقته لان لا يمكن ان يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة ولا جرم مقابل بالمنافع ولهذا سبق الاجر مستحقا وان نقص العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من عمله اما الاول فلان العين امانة في يده لا نه قبض باذن وهذه اظهر عنده وكذا اعدها لان تضمين الاجير المشترك نوع استحسان عندها لصيانة اموال الناس اجيرا لوجه لا يشغل الاعمال فيكون السلامة غالبا فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع متصارت مملوكة للمستاجر فاذ المعرة بالتصرف ملك جميع يصير ثابتا كما يفسر فصار فعله منقول اليه فيكون فعل نفسه فلهذا لا يضمنه والله اعلم

**باب الاجارة على احد الشرطين**

واذا قال المخطاط ان خطت هذا الثوب فارسيه برهمون خطته ورميافه رهين جازواي عمل هذين العامين على استحق الاجر وكذا اذا قال للصباغ ان صبغت بعصفره برهمون صبغت برعقران فيه رهين وكذا اذا اخترت بين شيئين بان قال جرتك هذه الا اشهر الخمسة وهذه الدار الاخرى بعشرة وكذا اذا اخترت بين مسافتين مختلفتين بان قال جرتك هذه الدابة الى الكوفة بكذا الوالي لسطمك او كذا اذا اخترت بين ثلثة اشياء وان خيرة بين اربعة لم يجز والعبر في جميع ذلك البيع والجامع دفع الحاجة غير انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك

في مقابلة الذكر يجمع استحقاق الثواب ومثله في فتح القدير في اخذ المؤذن الاجر ولو علم انه لا ثواب له لم يدفع (بقية ٣١٩)







اجتماع النساء والمراد ان غير ذلك من المنادات الفظيعة كما اوضحت ذلك كله بعنبر النقول (بقية ٣١١)



الغاصب لا يملك ما غصبه... (قيد ٢١٠) عن اهل المذهب في مسائل المساحة...

الغاصب لا يملك ما غصبه... (قيد ٢١٠) عن اهل المذهب في مسائل المساحة...

لم يكن المستجران ياخذ منه الاجر... باب الاختلاف... قال واذا اختلفت...

في اعمول الفقهاء... (قيد ٢١٠) عن اهل المذهب في مسائل المساحة...











العقد ويلزمها في الدين لان في الجرح على موجب العقد الزام ضرر زائد له يستحق بالعقد وهو الحبس لانه  
قد لا يصحق على عدم مال آخر فقولاه فسخ القاضى لعقد اشارة الى انه يقتضى الى قضاء القاضى في النقص  
وهكذا ذكر في الزيادات في عند الدين وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا انه عند زكوان الاجارة فيه  
تنقض وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضى وجهه ان هذا بمنزلة العيب قبل  
القبض في المبيع على ما هو في العقد العاقد بالفسخ ووجه الاول انه فصل مجتهده فيه فلا بد من الزام القاضى  
ومنهم من وفق فقال ان كان العذر ظاهر لا يحتاج الى القضاء وان كان غير ظاهر كالدین يحتاج الى  
القضاء لظهور العذر ومن استأجر دابة ليسافر عليها اشترى الله من السفر فهو عذر لا يلزمه على جوب  
العقد يلزمه ضرر زائد لانه بما يذهب للحج فذهبته او طلب غريمه ففرضه او للتجارة فاقتروا  
بد المكارى فليس ذلك بعدد لانه يمكنه ان يقعد ويبعث الدواب على يد تلميذه او اجيره  
ولو مرض السواجر ففقد الجواب على راية الاصل وذكر الكرخي انه عذر لانه لا يبرى  
عن ضمير في دفع عنه عند الضرورة دون الاختيار ومن اجر عبده ثم رآه فليس بعدد لانه لا يلزم  
الضرر بالمضى على موجب العقد وانما يفوته الاسترباح وانه امر زائد قال واذا استأجر حيا  
غلاما فافلس وترك العمل فهو عذر لانه يلزمه الضرر بالمضى على موجب العقد لغوات مقصود  
وهو رأس ماله وتاويل المسألة فخطا طبع لنفسه اما الذي يخط باجر رأس ماله الخط والمخط  
والمقراض فلا يتحقق الا فلاس فيه وان اراد ترك الخطا طبع وان يعمل في الصرف فهو ليس بعدد لانه  
يمكنه ان يقعد الغلام للخطا طبع في ناحية وهو يعمل في الصرف في ناحية وهذا بخلاف ما اذا استأجر  
دكانا للخطا طبع فاذا ان يتركها كويشتغل بعمل اخر حيث جعله عند ذكره في الاصل لان الواحد لا يمكنه

[illegible]



من كلامه في وصفه  
عنه  
ان قال الامام العباسي  
في نوع اشكال فان  
في كلامه ان  
في هذا مع  
شكر الامام العباسي  
من كلامه ان  
بحسب الصدقة  
بالنصف  
شكر الامام العباسي  
قال صاحب  
ان يكون  
نحو قول  
والله اعلم

وإنه ينبغي أن يضع الأستاذ البريج على ما عليه الفقرة كما هو في الأصل ١٢ ملحق ١٢ ج ٤٠٢



[illegible]

قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان  
 اي القدر في ١٢  
 فلقوله تعالى فكاتبوهن ان علمن فيهم خيراً وهذا ليس امر ايجابى جامع بين الفقهاء وانما هو امر ندب  
 اي لغيره ١٢  
 هو الصحيح ففى الحق على الاباحة الغاء الشرط اذ هو مباح به وانه اما الندية فمعلقة بالمواضاخ  
 اي الغاء للتبديل ١٢  
 المذكور على ما قيل ان لا يضربا المسلمين بعد العتق فان كان يضربهما فلا فضل ان لا يكاتبه وان كان  
 في قوله تعالى اني علمتم فيهم خيراً  
 يصح لو فعله واما اشتراط قبول العبد فلا نه مال يلزمه فلا بد من التزامه فلا يعتق الا باء كل البذل  
 اي المولى حقه المكاتب ١٢  
 لقوله عليه السلام اتباعه كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
 اي حقه المولى ١٢  
 عبداً ما بقى عليه من هو وفيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه وعنه  
 اي في وقت عتق المكاتب ١٢  
 بادائه وان لم يقبل المولى اذ ادنيه فان كانت حرة موحية للعقبة ثبت من غير التصريح به ككافي البيع ولا  
 الالف ١٢  
 يجب حظ شئ من البذل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك جلاً ويجوز لا ومنجماً وقال  
 اي من البذل المكاتب ١٢  
 الشافعي لا يجوز حله ولا بد من تنجيمه لا بد عاجز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله  
 اي اذ ارجل المكاتب ١٢  
 للرق بخلاف السلم على اصله لانه اهل للمالك فكان احتمال القدر ثابتاً وقوله لا قد اقام على المعقود عليها  
 اي اذ ارجل المكاتب ١٢  
 فتثبت به ولنا ظاهر ما تلونا من غير شرط التنجيم ولا عقد معاوضة والبذل معقود به فاشبه  
 القدر ١٢  
 الثمن في البيع في عدم اشتراط القدر عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود  
 فانه لا يجوز الا بالموحلاً ١٢  
 عليه فلا بد من القدر عليه ولا من مبني لكتابة على المساهلة فمهله المولى ظاهره بخلاف  
 لما ان القدر عليه بالمعقود ١٢  
 السلم لان مبناه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق قال ويجوز  
 اي لا يفسد الكتابة في الحال ١٢  
 كتابته العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقيق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القبول

[illegible]



بما لا يرد على كونه من قبيل ماله من غير ان يكون له في ذلك مصلحة ولا يرد على كونه من قبيل ماله من غير ان يكون له في ذلك مصلحة (بقية ٣١٨)

على ما اذا كان البيع  
في التجارة فانه لا يجوز ان يكون له في ذلك مصلحة ولا يرد على كونه من قبيل ماله من غير ان يكون له في ذلك مصلحة  
على ما اذا كان البيع  
في التجارة فانه لا يجوز ان يكون له في ذلك مصلحة ولا يرد على كونه من قبيل ماله من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

والتصرف نافع في حقه والشاغل في حقه فانه لا يجوز ان يكون له في ذلك مصلحة ولا يرد على كونه من قبيل ماله من غير ان يكون له في ذلك مصلحة  
ما اذا كان لا يعقل البيع والشراء لان القبول لا يتحقق منه فلا يقع العقد حتى لو ادى عبده  
لا يفتقر ويسترد ما دفع قال ومن قال لعبده جعلت عليك الفاتورة فيها ان نجو اول النجم  
كذا واخره كذا افاد اذ فيه كانت حروان عجزت فانت رقيق فان هذه مكتوبة لان ما في تفسير  
الكتابة ولو قال اذ اديت الى الفاكه شهر مائة فانت حرة هذه مكتوبة في رواية ابن سليمان  
لان التجيم يدل على الوجوب وذلك بالكتابة وفي نسخ ابن خنيس لا يكون مكتوبا اعتبارا  
بالعقود بالادارة قال واذا صحت الكتابة خرج المكاتب عن يد المولى ولم يخرج عن ملكه ما  
اخرج من يده فلتحقق معنى الكتابة وهو الضم فضم ما لكتبه الى ما لكتبه نفسه او لتحقيق  
مقتضى الكتابة وهو اداء البذل في البيع والشراء واخرج الى السفر فانها المولى لما اخرج  
عن ملكه فلا ريبا ولا عفا معاوضة ومباينة على المساواة وسنعدم خلاف في تحقق العتق وتحقيق بقاء  
لانه ثبت له نوع ما لكتبه وثبت له في الذمة حق من وجه فان اعتقه عتق باعقائه لانه  
ما لك لورقته ويسقط عنه بدل الكتابة لانه ما للزمة لا مقابلا يحصل العتق له وقد حصل  
دونه قال واذا رطل المولى مكاتبته لزمه العتق لانها صارت اخص باجزائها تسلا  
الى المقصود بالكتابة وهو الوصول الى البدل من جانبه والى الحرية من جانبه بناء عليه  
ومنافع البضع ملحقة بالاجزاء والاعيان وان جني عليها او على ولدها لزمته الجناية  
لما يمتد وان اختلفت ما لا لها غير م لان المولى كالاجنبي في حق اكسابها ونفسها اذ لو لم  
يجعل كذلك لا تلقى المولى فيمتنع حصول الغرض المستغنى به العقد

الاحتياط في البيع والشراء لان القبول لا يتحقق منه فلا يقع العقد حتى لو ادى عبده  
ما اذا كان لا يعقل البيع والشراء لان القبول لا يتحقق منه فلا يقع العقد حتى لو ادى عبده  
لا يفتقر ويسترد ما دفع قال ومن قال لعبده جعلت عليك الفاتورة فيها ان نجو اول النجم  
كذا واخره كذا افاد اذ فيه كانت حروان عجزت فانت رقيق فان هذه مكتوبة لان ما في تفسير  
الكتابة ولو قال اذ اديت الى الفاكه شهر مائة فانت حرة هذه مكتوبة في رواية ابن سليمان  
لان التجيم يدل على الوجوب وذلك بالكتابة وفي نسخ ابن خنيس لا يكون مكتوبا اعتبارا  
بالعقود بالادارة قال واذا صحت الكتابة خرج المكاتب عن يد المولى ولم يخرج عن ملكه ما  
اخرج من يده فلتحقق معنى الكتابة وهو الضم فضم ما لكتبه الى ما لكتبه نفسه او لتحقيق  
مقتضى الكتابة وهو اداء البذل في البيع والشراء واخرج الى السفر فانها المولى لما اخرج  
عن ملكه فلا ريبا ولا عفا معاوضة ومباينة على المساواة وسنعدم خلاف في تحقق العتق وتحقيق بقاء  
لانه ثبت له نوع ما لكتبه وثبت له في الذمة حق من وجه فان اعتقه عتق باعقائه لانه  
ما لك لورقته ويسقط عنه بدل الكتابة لانه ما للزمة لا مقابلا يحصل العتق له وقد حصل  
دونه قال واذا رطل المولى مكاتبته لزمه العتق لانها صارت اخص باجزائها تسلا  
الى المقصود بالكتابة وهو الوصول الى البدل من جانبه والى الحرية من جانبه بناء عليه  
ومنافع البضع ملحقة بالاجزاء والاعيان وان جني عليها او على ولدها لزمته الجناية  
لما يمتد وان اختلفت ما لا لها غير م لان المولى كالاجنبي في حق اكسابها ونفسها اذ لو لم  
يجعل كذلك لا تلقى المولى فيمتنع حصول الغرض المستغنى به العقد



على ما اذا كان البيع  
في التجارة فانه لا يجوز ان يكون له في ذلك مصلحة ولا يرد على كونه من قبيل ماله من غير ان يكون له في ذلك مصلحة  
على ما اذا كان البيع  
في التجارة فانه لا يجوز ان يكون له في ذلك مصلحة ولا يرد على كونه من قبيل ماله من غير ان يكون له في ذلك مصلحة



[illegible][illegible]

**فصل في الكتابة الفاسدة قال** اذا كاتب المسلم عبده على خروجه من ارضه فاسد لما  
 الاول فلان الخرج والخير لا يستحقه المسلم لان ليس له في حقه فلا يصح بدله فيفسد العقد واما الثاني  
 فلان قيمته محمولة قدره وجسا وصفه فافتقار حشمت الجاهل وصار كما اذا كاتب على ثوب او دابة ولا يملكه  
 تنصيص على ما هو موجب للعقد الفاسد لانه موجب للقيمة قال فان دى محرق وقال زفرة ليعتق  
 الا باء القيمة المحترقان البديل هو القيمة وعن ابن يوسف انه يعتق باءه المحترق بدينار لا بدينارين  
 باء القيمة ايضا لانه هو البديل معنى عن ابن حنيفة رده انه انما يعتق باءه عين المحترق اقال ان ادبها  
 فانت حوله حينئذ يكون العتق بالشرط لا بعقد الكتابة وصار كما اذا كاتب على مائة او درهم ولا فصل في  
 ظاهر الرواية ووجه الفرق بينهما وبين الميعة ان المحر والخنزير مال في الجملة فامكن اعتبار معنى العقد فيهما  
 وموجب العتق عند اداء عوض الشرط واما الميعة فليست بمال صاف لا يمكن اعتبار معنى العقد فيه  
 فاعتبر فيه معنى الشرط وذلك بالتنصيص عليه واذا عتق باءه عين المحر والخنزير لم يبيع في قيمته لا وجب عليه  
 رد رقبته لفساد العقد وقد تعذر بالعتق فيجب رد قيمته كما في البيع الفاسد اذا تلف المبيع وكان لا  
 ينقص عن المبيع ويراد عليه لانه عقد فاسد فيجب القيمة عند هلاك المبدل بالغلة ما بلغت كما  
 في البيع الفاسد وهذه لان المولى مريض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في  
 العتق اصلا فتجب القيمة بالغلة ما بلغت وفيما اذا كاتبه على قيمته يعتق باءه القيمة لانه هو البديل  
 وامكن اعتبار معنى العقد فيه واثرا لجهالة في الفساد بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب بحيث لا  
 يعتق باءه ثوبا لا يوقف فيه على مراد العاقد لاختلاف اجناس الثوب فلا يثبت العتق بدون ارادته  
 قال وكذلك ان كاتبه على شيء بعينه لغيره لم يحر لانه لا يقدر على تسليمه ومراعاة شيء متعين  
 اي لا يملكه الا بالبيع الصغير اي لا يملكه الا بالبيع الصغير

(بقية ٣١٤) هذا العقد ثبوت الالئية للعهد يدأ في نفسه وكسبه لأن المالئية عبارة عن صواب فوه ومردبست له هذه العروة بقس  
العقدين يختص بالتصرف في منافعه ونما سبه ويذهب للتجارة حيث شاء ولهذا لا يمنع المولى من الخروج للسفر بقية ١٩







من السليم  
 لان العقد على  
 الحسين فكل من  
 استاك من  
 العبد على  
 العبد على  
 العبد على

[illegible][illegible][illegible]

فانما كانت في الوصف والاشيخ  
واذا كانت في الوصف والاشيخ  
عني في الوصف والاشيخ  
كأنه في الوصف والاشيخ  
لأن من لا يوصف بالاشيخ  
الاشيخ في الوصف والاشيخ

١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







[illegible]

۲۲۲

ولا يقْرَضُ ولا يتبرعُ ليس من توابع الكسب فان وهب على عوض لم يصح ولا تبرع ابتداء فان خروج  
 الاقراض ١٢

امته جاز لان اكتساب المال فانه يملك به المهر فدخل تحت العقد **قال** وكذلك ان كاتب عبده  
 فيه نخل <sup>اي يجوز ١٢</sup>

والقياس ان لايجز وهو قول زفر الشافعي لان ماله العتق والمكاتب ليس من اهله كما لا يعتا على

مال وجه الاستحسان انه عقد اكتساب للمال فيملكه كزوج الامته وكالبيع وقد يكون هو انفع لمن  
عقدت به ١٢ (اي كالمالك الزوج المستأجر) ١٣

الببيع لانه لا ينزل الملك الا بعد وصول البدل اليه البيع يزول قبل ان يملكه لا بالتوصي فهو  
 الكتاب ١١  
 اي قبل وصول البدل اليه  
 في كتابه البيع  
 في كتابه البيع

یو جب اللہ لوگ مثل ماہوت ثابت بخلاف الاعناق علی ممالک انتم وحب و ماہوتیت لہ قال  
ای لایب الاول ۱۲ ای لایب الاول ۱۲ ای لایب الاول ۱۲

فان ادعى الثاني قبل ان يعاقب الاول فاولاوه لئلا يظن ان له فيه حكمة من تركه  
 الثاني "نفي" اى لقول ١٢  
 القول من حيث  
 كذا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين  
الذين هم خير من عباده المذنبين

سبب سلك شوى وان كودى الى بلاد فارس ويسمى ويدايندى  
اسم الكتاب الاول ١٢

---

تقاربا لانتقام من العترة وادنى الشان بعد عتبة الاول فلهذا كان العاقبة اهل

مباشرة ١٧  
وان اعتنيت به علم مال و باع من نفسه وزوج عبدك  
شكره لولا هذا ما كنت اهتافا

المعاني  
العاقله  
الاولا  
الحجوه  
المكاتبه  
اي باع المكاتبه لنفسه من نفسه  
اي بنفسي

لانه هذا الاشياء ليست من الكسب الا من توابيع اما الاول فلانه اسقاط الملك

عن رقية وابيات المؤمنين فذمت الفيلسوف شبه النزال بغير عوض وكذا الثاني لان اعتناق

على مال في الحقيقة وأما الثالث فلأنه تنقيص العبد <sup>عليه</sup> تعييب له وشغل وقتها للمهر

ای وان کان میا صریحاً  
و النفقة بخلاف تزویج الامت لانہ کتاب الاستغناء للمهر علی ما مر قال

وكان ذلك لاجل الوصفي في رقيق الصغير من ذلك الكاتب لا فيما يمكن الاكتساب كالمكتبة ولا

في تزويج الامه والكاتبه نظر الله ولا تنظر فيما سواهم والولاية نظرية **فاما الماذون**

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

(لقية ٣٢) ضمنية ايضاً اذا تم الملك للولي بالقبض يتم الملكية للعبد ايضاً وتام الملكية لا يكون الا بانعقد  
فيعتق لضرورة اتمام الملكية ثم جاز هذا العقد ثبت بالنص تعالى الله تعالى والذين يتبعون الكتاب مما (لقية ٣)



فلا نجعل شي من ذلك عند ابن حنفية وقل قال ابو يوسف ان يزوج أمته على هذا  
 الخلاق المضارب المفاوض الشريك شركه عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
 ان الماذون له ملك التجارة وهذه التي تجارة فاما المكتبة عليك الكتاب هذا الكتاب لا يملك  
 المال بغير المال فيعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي صادرة لمال بالمال لا يملك هو  
 كاهن تزوج العبد فصل قال اذا اشترى المكتبة لباة او ابنة دخل في كتابته لا يملك اهل  
 ان يكتبه ان لم يكن من اهل الاعاق فيجوز مكاتبة تحقيقا للصلة بقدر الامكان لا يرى  
 ان المحترق كان يملك الاعاق يعق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولا له لم يدخل  
 في كتابته عند ابن حنفية وقالا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينظمها وهذا  
 لا يفتقر في المحترق في حق المحترق ولان المكتبة كسب لا ملكا غير ان الكسب يكتفي للصلة في  
 الولاد حتى ان القادر على الكسب يحاطب نفقة الوالد والولد ولا يكتفي في غيرهما  
 نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قراية توسط بين بني الاعام وقراية الولاد فالحقناها

عليه ان يزوج أمته على هذا  
 الخلاق المضارب المفاوض الشريك شركه عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
 ان الماذون له ملك التجارة وهذه التي تجارة فاما المكتبة عليك الكتاب هذا الكتاب لا يملك  
 المال بغير المال فيعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي صادرة لمال بالمال لا يملك هو  
 كاهن تزوج العبد فصل قال اذا اشترى المكتبة لباة او ابنة دخل في كتابته لا يملك اهل  
 ان يكتبه ان لم يكن من اهل الاعاق فيجوز مكاتبة تحقيقا للصلة بقدر الامكان لا يرى  
 ان المحترق كان يملك الاعاق يعق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولا له لم يدخل  
 في كتابته عند ابن حنفية وقالا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينظمها وهذا  
 لا يفتقر في المحترق في حق المحترق ولان المكتبة كسب لا ملكا غير ان الكسب يكتفي للصلة في  
 الولاد حتى ان القادر على الكسب يحاطب نفقة الوالد والولد ولا يكتفي في غيرهما  
 نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قراية توسط بين بني الاعام وقراية الولاد فالحقناها

فلا نجعل شي من ذلك عند ابن حنفية وقل قال ابو يوسف ان يزوج أمته على هذا  
 الخلاق المضارب المفاوض الشريك شركه عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
 ان الماذون له ملك التجارة وهذه التي تجارة فاما المكتبة عليك الكتاب هذا الكتاب لا يملك  
 المال بغير المال فيعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي صادرة لمال بالمال لا يملك هو  
 كاهن تزوج العبد فصل قال اذا اشترى المكتبة لباة او ابنة دخل في كتابته لا يملك اهل  
 ان يكتبه ان لم يكن من اهل الاعاق فيجوز مكاتبة تحقيقا للصلة بقدر الامكان لا يرى  
 ان المحترق كان يملك الاعاق يعق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولا له لم يدخل  
 في كتابته عند ابن حنفية وقالا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينظمها وهذا  
 لا يفتقر في المحترق في حق المحترق ولان المكتبة كسب لا ملكا غير ان الكسب يكتفي للصلة في  
 الولاد حتى ان القادر على الكسب يحاطب نفقة الوالد والولد ولا يكتفي في غيرهما  
 نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قراية توسط بين بني الاعام وقراية الولاد فالحقناها

فلا نجعل شي من ذلك عند ابن حنفية وقل قال ابو يوسف ان يزوج أمته على هذا  
 الخلاق المضارب المفاوض الشريك شركه عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
 ان الماذون له ملك التجارة وهذه التي تجارة فاما المكتبة عليك الكتاب هذا الكتاب لا يملك  
 المال بغير المال فيعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي صادرة لمال بالمال لا يملك هو  
 كاهن تزوج العبد فصل قال اذا اشترى المكتبة لباة او ابنة دخل في كتابته لا يملك اهل  
 ان يكتبه ان لم يكن من اهل الاعاق فيجوز مكاتبة تحقيقا للصلة بقدر الامكان لا يرى  
 ان المحترق كان يملك الاعاق يعق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولا له لم يدخل  
 في كتابته عند ابن حنفية وقالا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينظمها وهذا  
 لا يفتقر في المحترق في حق المحترق ولان المكتبة كسب لا ملكا غير ان الكسب يكتفي للصلة في  
 الولاد حتى ان القادر على الكسب يحاطب نفقة الوالد والولد ولا يكتفي في غيرهما  
 نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قراية توسط بين بني الاعام وقراية الولاد فالحقناها



(۳۲۳-۱۱۱)

بأشاني في العتق وبكلاول في الكفاية وهذا الولي لان العتق امر عن نفوذ امن الكفاية حتى ان احده  
الشركيين اذا كانت كان لاخر فينفذ اذا اعتق لا يكون له في حق قال اذا اشترى ام ولد دخل  
ولدها في الكفاية ولم يحسن بيعها ومعناه اذا كان معها ولدها اما دخول الولد في الكفاية فلما  
ذكرناه واما امتناع بيعها فلانها تتبع للولد في هذا الحكم وقال عليه السلام اعقها ولدها  
وان لم يكن معها وله فكله لك الجواب في قول ابي يوسف وعمل لانها ام وله خلافا لابي حنيفة  
ولان القياس ان يحسن بيعها وان كان معها وله لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق  
بما لا يحتمل الفسخ الا ان ثبتت هذه الحجة فيما اذا كان معها ولدها وتبع التبع في الولد بناء على  
وبدن الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس ينبغي وان ولده له ولده من امته يدخل وتكاتب لما  
بيننا في المشتري فكان حكمه حكمه وكسبه كسبه لان كسب الولد كسبه فيكون ذلك قبل ادعاء  
فلا ينقطع بالادعاء اختصاصه وكذلك ان ولدت المكاتب ولدها لان حق امتناع البع ثابت  
فيها مؤكدة افسير الى الولد كالتبدير والاستيلاد قال ومن زجر امته من عبدة ثم كانت لها  
فولدت منه ولدا دخل في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعه الام وان كان ولدها يتبعها في الرق  
والحق قال ان تزوج المكاتب باذن مولاه امرأه زعمت انها حرة فولدت منه ولدا ثم  
استحققت فاولادها عبيد ولا يخاله هم بالقيمة وكذلك العتبه يادرن له المولى بالتزويج وهذا  
عنه ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اولادها احرار بالقيمة لا يشارك في الحر في  
سبب ثبوت هذه الحجة وهو الغرض من هذه الاية ما رغب في كسبها لئلا ينال حرته اولادها وكلها  
ان مولود بين رقيقين فيكون رقيقا وهذا لان الاصل ان الولد يتبع امه في الرق والحرية  
والا فلو كان الاصل ان الولد يتبع ابيه لكانت امه حرة ولو كان الاصل ان الولد يتبع ابيه لكانت امه حرة ولو كان الاصل ان الولد يتبع ابيه لكانت امه حرة

والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم نية خيراً ولكن هذا اضعيف فانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيداً (بقية ٣٢٥)



۲۲۵

از دست سحرانه شدن و طبعی معانی بر سر ملا

(بقية ٣٢٤) شيئاً وكلام الله تعالى منزّه عن هذا..... فنقول الامر قد يكون للنّدب والاباحة ثابتة بدون هذا الشرط والنّدب متعلق بهذا الشرط فاما نّدب المولى الى ان يكتبه اذا علم فيه خيراً البسوط ص ٣ ج ٨







له قوله او ثلثي قيمتها عند ابن حنيفة الخ وفي هذه المسئلة ايضا الفتوى على قول الامام كما في الملتقى الاجم ص ٢٤١ ج ٢



له قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>٢</sup> إنما القدر على قول الشيخين<sup>٣</sup> على قول محمد بن حنيفة علمت من صنيع الهداية لما أنه أخذ ليها  
وذلك من أقوال الترجيع عنده



٢٢٩

(فهرع) كاتب نصف عبده نادى الكتاب عتق نصفه وسمي في بقية قيمته وقال الصدوق لمكانت على ذال الحال وقد تأخذ







قال أبو يوسف ان الاستيلاء على المالك لا يوجب له ان يملكه بل يوجب له ان يملكه من غير ان يملكه من قبله  
 وقال أبو يوسف ان الاستيلاء على المالك لا يوجب له ان يملكه بل يوجب له ان يملكه من غير ان يملكه من قبله  
 وقال أبو يوسف ان الاستيلاء على المالك لا يوجب له ان يملكه بل يوجب له ان يملكه من غير ان يملكه من قبله

جار لان الكتابة ما دامت باقية فحق القبض لها لا اختصاصها بما فيها وانه الها واذا جرت  
 ترد العقول لمول لظهور اختصاصه وهذا الذي ذكرنا في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
 ومحمد في قوله الاول لا يجوز وطى الاخر لا سيما ادعى الاول لولاه صارته كما اقوله لانه  
 امومية لولاه في جميعها باجماع ما امكن وقد امكن بغير الكتابة كما قلنا في الفسخ فغيره  
 به السكينة وتبع الكتابة فيما وراءه بحال والذنب يدركه لا يقبل الفسخ ويحذف المالكين جوه  
 ابطال الكتابة اذا لم تكن لازمة في كتابتها واذا صارته كما قلنا في قوله الثاني ان طى امره لا يثبت  
 نسب لولاه من لا يكون حرا عليه بالقيمة غير ان لا يجب له عليه الشبهة ولو لم يجمع العقول  
 لا يعبر عن احدى الغرضين واذا بقيت الكتابة وصارت كلها مكتوبة لم يبق عليها نصف  
 بدل الكتابة لان الكتابة انفسخت فيما لا يتضرر بالكتابة ولا تنصرف بسقوط نصف البديل فيجب  
 كل البديل لان الكتابة لم تنفسخ الا في حق التملك ضرورة فلا يضر في حق سقوط نصف البديل في انفساخ  
 في حق نظر الاول ان كان لا يتضرر المكتوبة بسقوط المكتوبة هي التي تغطي العقول اختصاصها بما به ال منافعها  
 ولو عجزت وردت في قول الاول لظهور اختصاصها بما قلنا في قول أبي يوسف  
 نصف قيمتها مكانة لانه تلك نصيب شريكه وهي مكتوبة فيضمنه موصرا كان او موصرا لان  
 التملك في قول محمد يضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة لان  
 حق شريكه في نصف القيمة على اعتبار العجز وفي نصف البديل على اعتبار الاداء فلا ترد بينهما ما يجب  
 اقلهما قال ان كان الثاني لم يطأ ما ولكن دبرها لم يجز بطل التبدية لانه لم يصاد في الملك  
 اما عندنا فما كان المستوله تملكه قبل العجز وامعته ابي حنيفة فلا تدب بالجز تبين انه تملك

كتاب  
 المكتبة

ان قوله ومن قول محمد الخ الفترة على قول محمد حيث اخر صاحب الهداية دليله وقواه بالعلقة المعقولة فيقول  
 ان قوله ومن قول محمد الخ الفترة على قول محمد حيث اخر صاحب الهداية دليله وقواه بالعلقة المعقولة فيقول







لانه يتجزئ عندئذ ولكن يفد به نصيب شريكه فله ان يضمه قيمة نصيبه ولا خيار  
 العتق والاستسعاء ايضا كما هو منه هبة ويضمه قيمة نصيبه مدبر لان الاعتاق  
 صادف المدبر فقل قيمة المدبر تعرف بتقويم السقومين وقيل يجب ثلث قيمته  
 وهو قن لان المنافع انواع ثلاثة البيع واشباهه والاستخدام ومثاله الاعتاق  
 وتوابعه والغائب البيع فيسقط الثلث واذا ضمه لا يتملك بالضمن لان لا يقبل  
 الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر فابق وان اعتقه احدهما  
 او لا كان للاخر الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمين ويغني  
 خيار الاعتاق والاستسعاء لان المدبر يعلق ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف  
 ومحمد اذا ادبره اجه هما فعتق الاخر باطل لانه لا يتجزئ عنده فبذلك نصيب  
 صاحبه بالند بديرويض نصف قيمته موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك  
 فلا يختلف باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته فبذلك لانه صادف التدبير وهو قن  
 وان اعتقه احدهما فتهب الاخر باطل لان الاعتاق لا يتجزئ فيعتق كله فلم يصح  
 التدبير الملك وهو يعتقه ويضمن نصف قيمته ان كان موسرا ويسع العبد في ذلك  
 ان كان معسرا لان هذا ضمان الاعتاق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار عندهما

### باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى

قال واذا عجز المكاتب عن العمل نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقضه او ما يقدر عليه لم يجعل يتجيز  
 وانظر على يومين والثلاثة نظر المجانين الثلث هي اربعة النضر بته لا بد من الاعذار كما في النظم

لو كان نصيبه من الميراث كان الثلث من الميراث لا يخرج من الثلث الا ما كان له من الميراث  
 لو كان نصيبه من الميراث كان الثلث من الميراث لا يخرج من الثلث الا ما كان له من الميراث

والاستسعاء والاستسعاء هو ما كان له من الميراث لا يخرج من الثلث الا ما كان له من الميراث  
 والاعتاق والاعتاق هو ما كان له من الميراث لا يخرج من الثلث الا ما كان له من الميراث

جلد  
كتاب  
المكاتب



لحقوله تفضي عليه من ماله إلى الزامات المكاتب ومن وراءه عليه وبني وصايا من تدبيره وعلمه

جمله  
كتاب  
المكتبة

٥٠ وترك ولداً واحداً ولدت له الكاتبة من أمته بدعي من تركته بديون الاجانب لان دين الاجنبى اقرب من دين  
(بقية ٣٣٥)



[illegible]

(امنة ۳۳۴) الذي حتم بمقامه من الاخفى عليه بعد العزود من المولى ثم بد



انما كانت مكانة اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض  
فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض  
فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض

لانه لما حكم بحجته في اخر جزء من اجزاء حياته يحكم بحجته ابنة ذلك الوقت لا نسبه  
لايه في الكتابة فيكون هذا احراز عن حر وكذا ان كان هو ابنة مكاتبين  
كتابته واحدا لان الولدان كان صغيرا فهو تبع لابي ان كان كبيرا جعل لاكتنص واحد  
فاذا حكم بحجته لا يحكم بحجته في تلك الحالة على ما قال فان مات الكتاب له ولد من حرة  
وتزوجت او فاء لمكانته فجوز الولد فقبضه به على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بغير الكتاب لان  
هذا القضاء بقدر حكم الكتاب لان من فضيتها الحاق الولد بموالي الام واما بحاج العقل عليهم  
لكن على وجه يحتمل ان يعتق فحجر الولد الى موال الام والقضاء بايقار حكمه لا يكون تعجيرا  
وان اختم موال الام وموال الاب في ولايته فقبض به لموال الام فهو قضاء بالجزء لان هذا  
اختلاف في الولاة مقصودا وذلك يمتنع على بقاء الكتابة وانتقاضها فانها اذا ضمنت  
مات عبدا واستقر لولاة على موال الام واذا بقيت وانصل بها الاداء مات حرا وانتقل الولاة  
الى موال الام وهذا افضل مجتهد في خيفة ما يلاقي من القضاء فله ان كان تعجرا قال  
وما ادى المكاتب من الصدقات الى مولاة ثم عجز فهو طيب للمولى لتبديل الملك فان العبد  
يتملك صدقة وتكوى عوضا عن العتق واليه قعت الاسارة النبوية فحديث برة هي لها  
صدقة ولنا هديتوهما بخلاف ما اذا باع الغنم والها شمله لان الباع له يتناول على ملك  
الباع فلم يتبدل الملك فلا تطيبه ونظيره المشتري شراء فاسد اذا باع غيره لا يطيب  
له ولو باعه طيبا لو عجز قبل الاداء الى المولى فله ان الجواب هذه عند عمل ظاهر لان  
بالعجز تبديل الملك عنه وكذا اعند ابى يوسف وان كان بالعجز يغير ملك المولى عنه

فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض  
فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض  
فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض

فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض  
فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض  
فان كان من كتابته اهتد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن الا اهدار مناهرين لم يحصل التوفيق فان قيل كيف يصح للكتابته الا اهدار قلت انه من باب الضمان ليس هو محصل بل هو غرض







عليه السلام الامام الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام

في كتاب الولاء...  
قال الله تعالى...  
والمسلمون...  
والمسلمون...  
والمسلمون...

في كتاب الولاء...  
قال الله تعالى...  
والمسلمون...  
والمسلمون...  
والمسلمون...

في كتاب الولاء...  
قال الله تعالى...  
والمسلمون...  
والمسلمون...  
والمسلمون...

لا يملك براء اسباب الملك فلذا بسبب الورثة فان اعتقوه جميعا عتق وسقط عنه بدل الكتابة لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه حرم وقجرى فيه لانه فاذا برى المكاتب  
اي لان اعتاق الجميع  
عن بدل الكتابة يعنى كما اذا برى المولى لانه اذا اعتقه احد الورثة لا يصير ابراء عن نصيبه  
اي فان قيل فاجعل اعتاق احد الورثة ابراء عن نصيبه قل لا يصح لان المولى  
لانه فاعمله ابراء اقضاء نصيحتا لعتقه ولاعتاق لا يثبت ببراء البعض وادائه في المكاتب  
اي لبعض البديل  
لا في بعضه ولا في كله ولا وجه ال ابراء الكل لمحق بقية الورثة والله اعلم

كتاب الولاء

قال الولاء نوعان ولا عتاق ولا بيع ولا نعتق سبيل العتق على ملك في الصحيح حتى لو عتق قتر  
اي المصنف  
عليه بالورثة كان الولاء ولا مولاة وسبيل العتق لهذا يقال لانه العتاق ولا مولاة  
والحكم ايضا في سبيل المعنى فيها التمايز بين العرب تتمايز بآشياء وقدر النسب عليه الحكم  
اي المصنف  
تتمايز هم بالولاء بنوعيه فقال ان مولى القوم منهم وحليفهم منهم والمراد بالخليف  
اي المصنف  
مولى المولاة لا فمكنا نوايوك ون المولاة بالخلف قال اذا عتق المولى مولاة فله القول  
اي المصنف  
عليه السلام المولاة لمن عتق وكان التمايز في عتقه وقد احياء معن بآلة الرقعة فحق  
اي المصنف  
ويصير المولاة كالمولاة لان العتق بالقرم وكذلك المرأة تعق لما دونها ومكان معق لانه  
اي المصنف  
حزمة عنها وعن بنت فحمل النسب عليها السلام المال بينهما نصفين ويستوى في الاعتاق كل  
اي المصنف  
وبغيره لا طلاق ما ذكرناه قال فان شرط انه سائبة فالشرط باطل الولاء لمن عتق لان  
اي المصنف

في كتاب الولاء...  
قال الله تعالى...  
والمسلمون...  
والمسلمون...  
والمسلمون...

في كتاب الولاء...  
قال الله تعالى...  
والمسلمون...  
والمسلمون...  
والمسلمون...

في كتاب الولاء...  
قال الله تعالى...  
والمسلمون...  
والمسلمون...  
والمسلمون...

الحق له كتاب الولاء...  
قال الله تعالى...  
والمسلمون...  
والمسلمون...  
والمسلمون...



الشرط مخالف للنص فلا يصح قال اذا ادى الم كاتب عتق والولاء للمولى وان عتق بعاسوة المولى

لا نعق عليه يا نضر من السيد هو الكتاب وقد قرناه في المكتبة وكذا العبد الموصي بعتقه و تبرأه وعقبة  
 اى القدرى اى  
 اى المكتبة  
 اى كتاب المكتبة  
 اى هو ما اوصى به

بعد موته لان فعل الوصي بعد موته كفعل التركة على حكم ملكه وان مات الوالي عتق مذبذبة وانما مات  
الوصي ١٢ حتى يفيض منها بوزن ويكفيها ويكثر من ثمانية ١٣

اولاده لما بينا في العناق وولا وهول لانه اعظمهم بالتبديد والاستيلاء ومن طاعناهم محمد  
 في باب التبديد وباب الاستيلاء

منه علق عليه لما بينا في العتاق ولاؤه للوجود السبب هو العلق عليه إذا تزوج عبد  
 في فصل من كتاب التتاق ١١  
 في النظر القدر ١٢

رجل مة لا خرفا عنق مول الامة الامة وهي حامل من البع عقت وعق جملها وولاء الجمل لولي الامة <sup>حالية ١٢</sup>

لا ينتقل عنه أبداً إلا نزع علق على معيق الام مقصوداً اذ هو جزء منها يقبل الاعناق مقصوداً

فلا ينقل ولا يؤخر عنه علما وعينا وذكرا اذا اوله تولد الا قل من ستم شهر للتيقن بقيام

الحمل وقت الاعتاق او ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر لانها توأمان فيعلقان معا  
بين ولادة الاقل من ستة اشهر من وقت الاعتاق

وهذا بخلاف ما إذا ألبت رجلاً وهي حيلة والزواج والغير حيث يكون لأهل المولى

الاب لان الجحيم غير قابل لهذه الاول مقصود لان قائم بالاجاب والقبول وهو ليس له  
 اى دولة المودة ١٢ عقد دولة المودة ١٢

قال فان ولدت بعد عمها لاكثر من ستة اشهر ولد افعولا ولو الالهام لان عمق تبعها

لَا مَلْأَنَاصِلَ لَهَا بَعْدَ عَتَقِهَا فَيَتَّبِعُهَا فِي الْوَلَاءِ وَلَمْ يَتَّبِعْ بِقِيَامِهِ وَقْتُ الْإِعْتِقَانِ حَتَّى  
لَا تَدُلُّهُ إِلَّا كَثْرَتُ مَنَاسِكَ أَشْرَافِهَا الْإِعْتِقَانِ ۱۱

يعتق مقصودا فان اعتق الاب جبرا لاب لا ابنه وانتقل عن موالى الامر الى موالى الاب

لان الحق ههنا في الولاية ثبت تبعاً للام بخلاف الاول وهذا لان الولاية هي من اهل النسب قال  
 اي اكثر من ستة اشقاهم ولد  
 فان ثبت في الولاية الحق فقد يكون من اجزاء الام

عليه السلام ولا يحل النسيب ببيع ولا يوهب ولا يورث ثم النسيب لا يبا، فكذا لا يملك  
بالضم نحو نسي وقرابت ١٢٨

والنسبة الى موال الام كانت لعمد مراهلية الابيض رق فاذا صار اهلاء الولاء اليه عنده  
فاذ عمده ١٢ الاب ١٢ الاب ١٢

(آية ٣٣٨) وأكثر اصحابنا رضي الله تعالى عنهم يقولون سبب هذه الرأى الاعتناق ولكنه ضعيف فان من ورث  
قريبه فحقق عليه كان مولى ولا اعتان هنا والاصح ان سببه العتق على ملكه لان الحكم يضاف الى سببه يقال  
(بقية ٣٣٩)



ولاء الصفاة والافعال ولاد الاعناق وولاد الموالاة ما ثبت بالعدنان فان الموالاة عقد يجرى بين اثنين والحكم يضاف الى سببه والمطلوب بكل واحد منهما التناصرا

وذلك ان الموالاة عقد يجرى بين اثنين...  
ان كان المولى له ولد فله ان يزوج من غير موافقة المولى...  
ان كان المولى له ولد فله ان يزوج من غير موافقة المولى...  
ان كان المولى له ولد فله ان يزوج من غير موافقة المولى...

ان كان المولى له ولد فله ان يزوج من غير موافقة المولى...  
ان كان المولى له ولد فله ان يزوج من غير موافقة المولى...  
ان كان المولى له ولد فله ان يزوج من غير موافقة المولى...

وله الملاعة ينسب ال قوم لا مضرورة فاذا كذب الملاء عن نفسه ينسب اليه  
بمخلاف ما اذا اعتقت المعتدة عن موت او طلاق فجاءت بولاه لاقبل من سنتين من وقت  
الموت والطلاق حيث يكون الولد مولى لمولى الام وان اعقق الاب لبعده راضاة العلق الابع  
الموت والطلاق البائن كحمة الوطى بعه الطلاق الرضى لما ان يصير ملاء بالثبوت فيستند  
الى حالة الثبوت فكان الولد موجودا عنه الاعناق فيعق مقصودا وفي الجملة الصغير فاذا  
تزوجت معتقة بعه فوله اولاد فاجنى اولاد ففعلهم على موالى الام لا هم عقوباتها  
لامهم ولا عاقلة لا يهرم ولا موالى فالفقوا موالى الام ضرورة كفاي ولد الملاعة على ما ذكرنا  
فان اعقق الاب يجرى ولا اولاد ال نفسه لما بينا ولا يرجون على عاقلة الاب  
بما عقولوا لانهم حين عقولوه كان الولاء ثابتا لهم وانما ثبتت للاب مقصودا  
لان سببه مقصود وهو العلق بمخلاف ولاد الملاعة اذا عقل عنه قوم لا مراء كذب  
الملاء عن نفسه حيث يرجون عليه لان النسب هناك ثبتت مستته الى وقت العلق وكانوا  
مجبورين على ذلك فيرجون قال من تزوج من العجم معتقة من العرب فوله اولاد  
فولاد اولادها موالى لها عنه ابى حنيفة قال رضى الله عنه وهو قول مجمل وقال ابو يوسف  
حكمه حكم ابى لان النسب للاب كما اذا كان الاب عربيا بمخلاف ما اذا كان الاب عجميا لانه  
مالاك معنه ولهما ان ولاد الصفاة قوى معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفارة فيه  
والنسب في حق العجم ضعيف فانهم ضيعوا النكاح ولم يعتبر الكفارة فيما بينهم بالنسب  
والقوى لا يعارض الضعيف بمخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة



في حكم الكفاءة والعقل لما ان تناصرهم بها فاغنت عن الولاء قال صلى الله عليه وسلم لا خلاف في  
مطلق المقتة والوضع في مقتة العرب قه اتفاقا وفي الجامع الصغير نسخة كافر روح بمقتة قومه  
اسلم النبط وقال رجلا ثم ولدت اولاد اقال ابو حنيفة ومحمد موال لهم موال امهم وقال  
ابو يوسف موال لهم موال ابهم لان الولاء وان كان اضعف فهو من جانب الاب فصار  
كان لود بين واحد من الموال وبين العربية وله ما كان ولاء الموالاة اضعف حتى يقبل الضمة  
ولاء العتاقة لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى ولو كان الابوان معتقين  
فالنسبة الى قوم الاب لانما استويا والتزجيم بحاجته لشبهه بالنسب اولان النصرة  
به اكثر قال ولواء العتاقة تعصيب وهو احق بالميراث من العمة والخالة لقوله  
عليه السلام للذي اشترى عبدا فاعقه هو اخوك ومولاك ان شكرت فهو خير له  
وشرك لك وان كفرتك فهو خير لك وشرك له ولو مات ولم يرثك وارثا كنت انت عصبته وورث  
ابنة حمزة على سبيل العصبية مع قيام وارث واذا كان عصبته بعد م على ذوى  
الارحام وهو المروى عن علي فان كان للمعتق عصبه من النسب فهو اول من المعق لان  
المعتق آخر العصبان وهذه الان قول علي السلام ولم يرثك وارثا قالوا المراد منه وارث  
هو عصبه به دليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبه ذوى الارحام قال فان  
كان للمعتق عصبه من النسب فهو اول منه لما ذكرنا وان لم يكن له عصبه من النسب  
فميراثه للمعتق تاويله ان الميراث من اهل البيت وحال اما اذا كان قلبه الباقي بعد فوضه  
لانه عصبه على ما روينا وهذا لان العصبه من يكون التناصير ببلية النسبة وبالموال


كتاب  
الولاء

له قوله ولواء العتاقة تعصيب الخ فمنها ان الارث به عند وجود سبب ثبوته وشرطه من طريق التعصيب وبكيفية  
المعتق آخر عصبان المعتق مقدم على ذوى الارحام وعلى اصحاب الفرائض من استحقاق ما فضل عن سهامهم







[illegible]

فصل قوله كتاب الاكراه الخ تم في الاكراه يعتبر معنى في المكروه ومعنى في المكروه ومعنى فيما اكراه عليه ومعنى فيما اكراه به فالاعتبار



هذا الكتاب من كتب الفقه في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...

فيعمل بفعله المرفوع فينتج به رضا او يفسد باختياره مع بقاء اهليته وهذا انما يتحقق  
 اذا خاف المكره تحقيق ما يوعده به وذلك انما يكون من القادر السلطان غير سببان عند  
 تحقق القدر والذوق له ابو حنيفة ان الاكره لا يتحقق الا من السلطان لما للبعث له والقدر  
 لا يتحقق به ون المتفق قالوا هذه الاختلاف عصر زمان لا اختلاف حجة وبرهان ولم يكن القدر  
 في زمانه السلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان واهلته كما يشترط قدر المكره لتحقيق الاكره يشترط  
 خوف المكره وقوع ما يهدده وذلك بان يطلب عليه فانه يفعل ليصير بمحمولا على ما دعوى اليه  
 من الفعل قال واذا اكره الرجل على بيع ماله او على شراءه سلعته او على ان يقر رجل بالقبول لم يجز ان  
 واكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فيعبر او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضه البع  
 وان شاء فسخ وجهر بالبيع من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى لا ان تكون بحرية عن امركم  
 والاكره بهذه الاشياء يفسد الرضا ففسد بخلاف ما اذا اكره بغير بسوط او حبس او قيد يفسد  
 لان لا يبالى به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكره الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه  
 يستتر به لغو الرضا وكذا الاقرار بجملة شرعية جنية الصدق فيه على جنية الكذب عنه  
 الاكره لا يثبت ان يملكه بلهضم المضرة ثم اذا باع مكرها وسلم مكرها ثبت به الملك عندنا وعند  
 زفره لا يثبت لان بيعه موقوف على الاجارة الا ترى ان له اجازة جاز والموقوف قبل الاجارة لا يفسد  
 الملك ولنا ان كان البيع من اهل مضاعف الامل وحمل الفساد لفقد شرط وهو التراضي فصار كسائر  
 الشروط المفيدة فيثبت الملك عند القبض حتى لو قبضه واعتقه او تصرف فيه تصرفا لا يملكه بغيره  
 ويلزم القيمة كما في سائر البياعات الفاسدة وباجارة المالك وتغير المفيدة هو الاكره وعقد الرضا

في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...  
 في البيع والشراء...

(بقية ٣٣٣) وفي المكره المعتبر ان يصير خالفا على نفسه من جهة المكره في القاع ما هدره به عاجلا لانه لا يصير ملجئا  
 محورا لطبعه الا بذالك وفيما اكره به بان يكون متلفا او مزمنا او متلفا عنرا ارموجبا عما يعدم الرضا باعتبار (بقية ٣٣٥)



[illegible]



[illegible]

۳۷۴

الاجواز والله اعلم **فصل** ان اكره علان يا كل الميتة او نبتة الخمر فاكره على كل الجلبون

أوقية لمجلد إلا ان يكره ما يخاف من عضه او على نفسه او على عضو من أعضائه فاذا خاف على ذلك وشققت  
 أي الاقدام على ان ياكل الميتة أو شرب الخمر ٤١٢ من شاة من شاة  
 أي النفس أو العضم

ان يُقَدِّمَ عَلَيَّ مَا أَكْرَهُ عَلَيْهِ فَكَانَ عَلَيَّ هَذَا الدَّمُ وَلِحْمُ الْخِنْزِيرِ لَنْ تَسْأَلَ هَذِهِ الْحَقِيقَاتُ تَأْنِيًا سَعَاةَ الْخَيْرِ  
 اِى عَلَى الْفَيْضِ الْمَذْكُورِ وَهَؤُلَاءِ اِنْ كَرِهَ حَسْبُ اَوْضَرْبٍ اَوْ قِيْلَ لِكُلِّ رَايٍ اِنْ كَرِهَ بَايَاظٌ عَلَى الْفَيْضِ اَوْ اَلْفَيْضِ اَوْ

كأن في حالة الخصخصة لقيام المحرم فيها وأعمالها ولا ضرورة إلا إذا خاف على النفس أو على العضوية ولو خيف  
أي المجاعة الشديدة أو الرد المحتار  
مزدورة ١٢  
٥٤  
بسم الله الرحمن الرحيم

ذلك بالضرر الشديد و غلب على ظنه ذلك ما لم يكن كذلك لا يسع ان يصدر على ما هو عليه في الضرر  
 اى النفس او العضو  
 اى ان تلف النفس او العضو كذا ١٢

حتى اوقعوا يدهم يا كل فهو الله لا اله الا الله كان بالامتناع معا والغير على اهلاك النفس في الله كما  
 اى تذكروا انكم اعضاءه ولم تبتالوا ۱۱۶ المائدة ۱۱۷  
 الذين هم شيوخهم والذين هم اطفالهم

بحالة المخصصة وعن أبي يوسف انه لا ياشترط ان تخصصه اذا الحقة قائم فكان اخذنا الفرق قلنا حاله  
 لو لم يكن مات يوم ١٢  
 الحقة  
 دار ابن ابي عمير  
 سنة ١٢٠٠

الاضطرار مسلطنة والنقص هو تكليف بالحاصل بعد التثنية ولا محرم فكان ابا حنيفة لا رخصة الا انه  
 في قوله تعالى قد فصل لكم الحرام عليكم الا اضطررتم اليه

انما يقر اذا علم بالاحتياط الحالة لان في انكشاف وحتم خفاء وبعدها بحمل فيه  
المنفعة على المصلحة الشريعة

بالحضرات اقول الاسلام فی ارا الحرب وال ان اره على العزم بالله تعالى والعباد  
ای بفروع الدین ۱۲

بالله أو يسب سول الله صلى الله عليه وسلم بهيمة أو يجلس ضرب لم يبين له انراها

[illegible][illegible]

النبي عا السلام كف نفسه قلبك فاما مطنا اهلان فقا، عا السلام فان عا واقد

وَقَدْ نَزَّ قَالَ تَعَالَى اللَّهُمَّ اكْرِهْ وَقَلْبِي مُطْمَئِنِّ بِالْإِيمَانِ الْآتِي وَكَانَ هَذَا الْأَمْرُ لَا يَقُوتُ إِلَّا بِإِيمَانِ

حَقِيقَةُ لِقَاءِ التَّصَالِيْقِ وَفِي الْأَمْتِنَاءِ فَوَتْ النَّفْسَ حَقِيقَةً فَلَيْسَ عَنِ الْمِيلِ إِلَيْهِ - قَالَ فَإِنْ صَبِرَ

ای از کفر  
و از است  
الله

[illegible]

(بقية ٢٢٨) على صاحبك عن ابن سماعة

رحمه الله تعالى قال لاصنف محمد رحمه الله تعالى هذا الكتاب سعي به لبعض حساده الى الخليفة

[illegible]

لأن سمك فيه لصا عاليا ما عطا لذلك وأمر بأحصائه وأما السمك (بني ٢٢٤)



حتى قتل ولم يظفر الكفر كان ما جاز لا أن خبيثاً صبر على ذلك حتى صلبت سماه رسول الله  
عليه السلام سببه الشهادة أو قال مثله هو فقي في الجنة ولا أن الحشر باقية ولا الانتعاش لا عزالدين  
عزيم بخلاف ما تقدم من الاستثناء قال أن أكره على أن لا فكل مسلم بما يحققه من نفسه أو على  
عضو من أعضائه وسبباً يفعل ذلك لأن مال الغير يستباح للضرورة كما في حاله للخصم وقد  
تحقق فلم يحال أن يضمن المكره لأن المكره أنه المكره فيما يصلح الذل ولا خلاف من هذا  
وان أكره بقتل على قتل غيره لم يسعه أن يُقهر عليه يصير حتى يقتل فان قتله كان أثماً لأن  
قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما فكل هذه الضرورة والقصاص على المكره كان القتل عد  
قال وهذه عنه ابن حنيفة ومحمد وقالان فريه يجب على المكره وقال أبو يوسف لا يجب عليهما  
وقال الشافعي يجب عليهما أن يفر من الفعل من المكره حقيقة وحشاً وقرأ الشرع حكمه عليه  
وهو لا ينفرد بخلاف الأكره على أن لا فكل لا غير لأنه سقط حكمه وهو لا ينفرد بضعف الغيرة  
وهذا يتبع الشافعي في جانب المكره ويوجب على المكره أيضاً لوجود السبب إلى القتل منه  
وللسبب في هذا الحكم المباشرة عندكم كما في شهود القصاص ولا ينفرد أن القتل بقى مقصوداً  
على المكره من جهة نظر إلى لنا فيه واضف المكره من جهة نظر إلى المحل فخلت الشهادة في كل  
جانب لهما أنه محمول على القتل بطبعه إثباتاً للحجاة فيصير التلك المكره فيما يصلح الذل وهو القتل  
بأن يلقم عليه لا يصلح الذل في الحجاة على دينه فبقى الفعل مقصوداً عليه في حق الآخر  
كما نقول في الأكره على الاعتراف وفي الأكره المحسوس على ذبح شاة الغير وتقتل الفعل المكره  
في الأكره دون الذكاة حتى يحرم كذا هذا قال أن أكره على طلاق امرأته وتعتق عبده

قوله قتل ولم يظفر الكفر كان ما جاز لا أن خبيثاً صبر على ذلك حتى صلبت سماه رسول الله  
عليه السلام سببه الشهادة أو قال مثله هو فقي في الجنة ولا أن الحشر باقية ولا الانتعاش لا عزالدين  
عزيم بخلاف ما تقدم من الاستثناء قال أن أكره على أن لا فكل مسلم بما يحققه من نفسه أو على  
عضو من أعضائه وسبباً يفعل ذلك لأن مال الغير يستباح للضرورة كما في حاله للخصم وقد  
تحقق فلم يحال أن يضمن المكره لأن المكره أنه المكره فيما يصلح الذل ولا خلاف من هذا  
وان أكره بقتل على قتل غيره لم يسعه أن يُقهر عليه يصير حتى يقتل فان قتله كان أثماً لأن  
قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما فكل هذه الضرورة والقصاص على المكره كان القتل عد  
قال وهذه عنه ابن حنيفة ومحمد وقالان فريه يجب على المكره وقال أبو يوسف لا يجب عليهما  
وقال الشافعي يجب عليهما أن يفر من الفعل من المكره حقيقة وحشاً وقرأ الشرع حكمه عليه  
وهو لا ينفرد بخلاف الأكره على أن لا فكل لا غير لأنه سقط حكمه وهو لا ينفرد بضعف الغيرة  
وهذا يتبع الشافعي في جانب المكره ويوجب على المكره أيضاً لوجود السبب إلى القتل منه  
وللسبب في هذا الحكم المباشرة عندكم كما في شهود القصاص ولا ينفرد أن القتل بقى مقصوداً  
على المكره من جهة نظر إلى لنا فيه واضف المكره من جهة نظر إلى المحل فخلت الشهادة في كل  
جانب لهما أنه محمول على القتل بطبعه إثباتاً للحجاة فيصير التلك المكره فيما يصلح الذل وهو القتل  
بأن يلقم عليه لا يصلح الذل في الحجاة على دينه فبقى الفعل مقصوداً عليه في حق الآخر  
كما نقول في الأكره على الاعتراف وفي الأكره المحسوس على ذبح شاة الغير وتقتل الفعل المكره  
في الأكره دون الذكاة حتى يحرم كذا هذا قال أن أكره على طلاق امرأته وتعتق عبده







جبهه خاطر الى مراده فجعل يتكسف على مائه من هذا الكسب ثم مر جفت وكلاهما ان يعامل ينق البير

[illegible]

في الحديث وقال اذا اكره على الردة لم تبين امرائه منه لان الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى ان  
لو كان قلبه مطمئنا بالايان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا يثبت البيونة بالشك  
فان قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايان فالقول قول  
استمعنا لان اللفظ غير موضوع للفرقة وهي بتبطل الاعتقاد ومع الكراهة لا يدل على  
التبطل فكان القول قولها بخلاف الكراهة على الاسلام حيث يصح بمسلماتها لما احتل وجعل  
رخص الاسلام في الحال لانها لا يعلمونك بعد هذا بيان الحكم ما فيها بينة بين الله تعالى اذ لم يعتقد  
فليس مسلم ولو اكره على الاسلام حتى حكم باسلامه ثم رجعه لم يقتل لكن الشبهة وهي انة للقتل  
ولو قال الذي كرهه على ابراء كونه الكفر اخبرت عن امواض لم اكره فعلت بانت منه حكما لا ديانته لانه  
اقرانه طاعة بايان ما لو فكره عليه حكم هذه الطاعة ما ذكرناه ولو قال اردت ما طلب مني وقد  
بطل الخبر عما مضى بانت ديانته وقضاء لانه اقر ان مستد بالكفر هازل به حيث علم  
لنفسه مخلصا غيره وعلى هذا اذا اكره على الصلوة للصليب سب هجر النبي عليه السلام ففعل  
وقال نويت بالصلوة لله تعالى هجر اخر غير النبي عليه السلام بانت منه قضاء لا ديانته  
ولو صلى للصليب سب هجر النبي عليه السلام وقد خطب بالصلوة لله تعالى سب غير النبي  
عليه السلام بانت منه ديانته وقضاء لما روقه قرناه زيادة على هذا فكاية المنتهى والله اعلم

قال الأسباب الموجبة للحجرة الثالثة الصغر والرق والمجنون فلا يجوز قصر الصغير إلا بإذن وليه  
 أي القدر الذي لا يغيره ١٢ في الجنون والرق والفقير أي لا يغيره ١٣ للصغير ١٤  
 ولا تقصر العبد إلا بإذن سيده ولا يجوز قصر المجنون المغلوب محالاً ما الصغر فلتقصان  
 أي في جميع الأحوال ١٥ للصغير ١٦

[illegible]







على اجازته ولا ينفذ ان مباشرته بخلاف العهود وان التفاضل بينهما اجزاء  
الحق المتلف عليه وهذه الان كون الاطلاق موجباً لا يتوقف على القصة كالذي يتلف  
بأنقلا النائم عليه الحائط المائل بعد الاستهاد بخلاف القول على ما بيناه قال فاما  
العبدة فاقراره نافذ في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه رعاية لجانبة لانفاذه  
لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكل ذلك اطلاقاً قال فان اقراره لزمه  
بعد المحي بوجوب الاهلية وزوال المانع ولا يلزمه في الحال لقيام المانع وان اقر  
بحد او قصاص لزمه في الحال لانه متبقي على اصل المحنة في حق الدم حتى لا يصح اقرار  
المول عليه به لك وينفذ طلاقه لما روينا وبقوله عليه السلام لا يملك العبد  
والمكاتب شيئاً الا الطلاق ولانه عارف بوجه المصلحة فيه فكان املا  
وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تقويت منفعته فينفذ والله اعلم

باب الحجر للفساد

قال ابو حنيفة لا يحجر على الحر العاقل البالغ السفيه وتصرف في ماله جائز وان كان  
مبذراً مفسيه ايتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال ابو يوسف ومحمد  
وهو قول الشافعي يحجر على السفيه بمنع من التصرف في ماله لانه مبذر ماله بغير راع على الوجه  
الذي يقتضيه العقل فتحجر عليه نظراً له اعتباراً بالصبي بل اولى لان التائب في حق الصبي  
احتمال التوبة وفي حقه حقيقة لها امتنع عنه المال ثم هو لا ينفذ يد من الحجر لانه يتلف  
بلسانه فيما منعه من يده ولا في حقيقته انه مخاطب قال فلا يحجر عليه اعتباراً بالرشية  
له قول ابو يوسف

قال ابو حنيفة لا يحجر على الحر العاقل البالغ السفيه وتصرف في ماله جائز وان كان مبذراً مفسيه ايتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي يحجر على السفيه بمنع من التصرف في ماله لانه مبذر ماله بغير راع على الوجه الذي يقتضيه العقل فتحجر عليه نظراً له اعتباراً بالصبي بل اولى لان التائب في حق الصبي احتمال التوبة وفي حقه حقيقة لها امتنع عنه المال ثم هو لا ينفذ يد من الحجر لانه يتلف بلسانه فيما منعه من يده ولا في حقيقته انه مخاطب قال فلا يحجر عليه اعتباراً بالرشية له قول ابو يوسف



منها خلد لا ينفذ ان مباشرته بخلاف العهود وان التفاضل بينهما اجزاء  
الحق المتلف عليه وهذه الان كون الاطلاق موجباً لا يتوقف على القصة كالذي يتلف  
بأنقلا النائم عليه الحائط المائل بعد الاستهاد بخلاف القول على ما بيناه قال فاما  
العبدة فاقراره نافذ في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه رعاية لجانبة لانفاذه  
لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكل ذلك اطلاقاً قال فان اقراره لزمه  
بعد المحي بوجوب الاهلية وزوال المانع ولا يلزمه في الحال لقيام المانع وان اقر  
بحد او قصاص لزمه في الحال لانه متبقي على اصل المحنة في حق الدم حتى لا يصح اقرار  
المول عليه به لك وينفذ طلاقه لما روينا وبقوله عليه السلام لا يملك العبد  
والمكاتب شيئاً الا الطلاق ولانه عارف بوجه المصلحة فيه فكان املا  
وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تقويت منفعته فينفذ والله اعلم

باب الحجر للفساد

قال ابو حنيفة لا يحجر على الحر العاقل البالغ السفيه وتصرف في ماله جائز وان كان  
مبذراً مفسيه ايتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال ابو يوسف ومحمد  
وهو قول الشافعي يحجر على السفيه بمنع من التصرف في ماله لانه مبذر ماله بغير راع على الوجه  
الذي يقتضيه العقل فتحجر عليه نظراً له اعتباراً بالصبي بل اولى لان التائب في حق الصبي  
احتمال التوبة وفي حقه حقيقة لها امتنع عنه المال ثم هو لا ينفذ يد من الحجر لانه يتلف  
بلسانه فيما منعه من يده ولا في حقيقته انه مخاطب قال فلا يحجر عليه اعتباراً بالرشية  
له قول ابو يوسف



مؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن

لملح ومارا زاربا و يسه فاعلنا ليلنا الما عن بعد ورك اذا المسخ كان اللسان هو امتحان اللسان و يسه في حقها

وغيره من شغلان، اذ في مئة بلدي البنتا تسع سنين لكن ما الذي هو علم في النكود والامانة واما جواها فخرها مكان الجنتين هاني الاصله فاذا المرئس شده في سجن تانت حيث صالحه عزنا انما

2.



جمله  
کتاب  
الحجرات  
مقتضی الزمان  
الکونین

[illegible]

(بقية ٣٥٢) كما قدمنا في أول هذا الفصل ..... وفيه واختلف في الجبر بسبب السفة وقال أبو يوسف أنه لا يثبت إلا بقضاء القاضي وقال محمد يثبت الجبر بنفس السفة ولا يترقب على القضاء اه قلت وظاهر هذا المادة اختيار



لله نفقة بأمرو العتوي على قريش في بيع ماله للامتناعه اختاره في الاختيار وصححه في تصحيحه القروي  
وعليه القنوي ١٢ ملحق الاجم على هامش جميع الاخر ص ٢٤٤٣ ج ٢



عليه بايحا بالله تعالى من غير صغره ولا يسلم القاضي لنفقة البتة يسلمها ال ثبوتها من الحاح ينفقها  
عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غير هذا الوجه ولو اراد عمره واحدا لم يمنع منها استحسانا  
لاختلاف العلماء في جوازها بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من القرآن لانه لا يمنع من فرائد  
السفر لكل واحد منها فالاعتم من الجمع بينهما ولا يمنع من ان يسوق بنية تحريزا عن موضع الخلاف  
اذ عنه عبد الله بن عمر لا يجزى غيرها وهي جزورا وبقرة فان مرض او صعب وصايا في القرى ابواب  
الحج جاز ذلك في ثلثة لان نظره فيه اذ هي حاله انقطاعه عن امواله الوصية تخلف متاعا  
او ثوبا وقد ذكرنا من التبرعات اكثر من هذا في كفاية المتوفى قال ولا يحجر على الفاسق اذا  
كان مصلحا لما له عنه ناء والفسق الاصل والطارئ سوء وقال الشافعي يحجر عليه زجره له  
وعقوبة عليه كما في السفينة هذه الم يجعل اهلا للولاية والشهادة عنه ولنا قولنا تعالى فان  
استلم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم الاية وقد اؤنس غر رشدا فبينا وله النكرة  
المطلقة ولان الفاسق من اهل الولاية عنه ناء لا سلام فيكون اليك النص وقد قررناه فيما تقدم  
وحج القاض عنه ما ايضا وهو قول الشافعي بسبب الغفلة وهو ان يثبت في التجارات ولا يصدر  
عنها السلامة قلبه لما في الحج من النظر فصل في حد البلوغ قال بلوغ الغلام بالاحتلام  
والاحمال الانزال اذا طمأن لم يوجب ذلك فحى بثلثة ثمان عشرة سنة عنه ابي حنيفة وبلوغ  
الجارية بالحض والاحتلام والحبل فان لم يوجب ذلك فحى بثلثة ثمان عشرة سنة عنه ابي حنيفة وبلوغ  
عنه الى حنيفة وقاله اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقه بلغا وهو ايتن ابي حنيفة  
وهو قول الشافعي وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقيل المراد ان يطعن في التاسع عشرة سنة  
لحق قوله وقالوا اذا تم للغلام والجارية يتاخر القترى على قول الصحابين لا على قول الامام الاعظم واليه اشار

لحقوله وقالوا اذاتم للفلان والجاسر يقال في القترى على قول صاحبين لا على قول الامام الاعظم واليه اشار







بإله قوله وهذا عند أبي حنيفة استحسان الخ القترى على الاستحسان كما علمت في عقود رسم المفتي.



حاجته الأصلية مقدمة على حق الغرماء ولا نحق ثابت لغيره فلا يبطئ المحجور لهذا الوزن

امراة كانت في مقدار مهر مثلها أسوة للغرماء قال فان لم يعرف السفلس مال وطلب  
 اى القدر الذى ائتمنى ان معلوم يكون

غماؤه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة  
وفي كل دين كونه بدلا عن المال حصل في يده كمن المين ١٢

وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوه في كتاب ادب القاضى من هذه الكتاب في لافقيهها  
 اى البداية ١٢

الان قال وكذلك ان اقام البينة انه لا مال له يعني خلع سبيل الوجوب بالنظر الى الميزة  
 او مديون مديون نان وادان ١٢

وَلَوْ رَضِيَ الْحَبِيسُ بَقِي فِيهِ إِنْ كَانَ لَخَادِمٌ يَقُومُ بِمَا لِحِمَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَلِنْ أَخْرَجَهُ مَحْرُومًا عَنْ هَلَاكِهِ

والخبر فيه كمالين من الاشتغال بعمل هو بحجم ليضمير قلبه فنبعث على قضاء دينه بخلاف  
 أي حال الذي هو عليه من غير أن يكون له دين

ما اذا كانت له جارية وفيه موضع يملكه فيه وطبها لا يمنع عنه لانه فضل احدى السور

فیعتبر بعضهء الآخرى قال ولا یحول بینہ و بین غیر ما بہ بعدہ و یجس  
ای یقاس ۱۲ و شہوة البطن ای القدرى ای یپردہ نہ شود کہ قلت درازہ الدار فکنتی فی شہوات

الحبس بل يلازم موته و ٨ يقعون من النصارى واسمهم في القديس عليه السلام فضا حبس  
 الشمامسة ابراهيم

[illegible]

ان يقع المنة ان لا يلان القضاء بالا فلا س عندها يصحفت العسة وليتقن النظر

الملكسة وعندها حنفية لا يتحقق القضاء ولا فلاس لان مال الله تعالى غايه وان

وَقَوْلُ الشَّاهِدِ عَلَى عَدَمِ الْمَالِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا ظَاهِرًا فَيُصْلَحُ لِلدَّفْعِ لَا لِطَبَالِ خِطَابِ الْمَلَاذِمَةِ وَقَوْلُ

ای چو شاهان مریون و جو بنیہ داش ای شاهان  
الا ان یقیعوا البیتۃ اشارۃ الی ان بیتیہ المیسار یتخرج علی بیتیہ الاعسار لا یهاکثر امانا اذ الاصل

هو العبرة وقوله في الملازمة لا يمنعونه من النصر والسفر ليل عاينه يذفر معاينها دار ولا

[illegible][illegible]

له قوله وقد ذكرنا هذا الفصل بوجه إلى النظر هذا البحث في الهداية في ١٣٦ ج ٣ حيث قال فان امتنع حبسه  
في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كتمن المبيع او التزمه لجعده كالمهر والكفالة ١٣



له قوله كتاب المأذون الخ ثم الدليل على جواز الاذن للعبد في التجارة شرعا الا ناسا التي بدأ بها الكتاب ففي ذلك  
حديث ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ويجيب دعوة المملوك وفيه دليل على











[illegible]

لا يتمكن من ايجاد الورقة حاله كسب وطريق الاكساب التجارة وليس له ان يبايع

استعمل من احماء الرعومة حاله كنه له كسب وطريق الاكساب التجارة وليس له ان ياتي

لا بد من اذن الحولي فثبت بهذا الحديث جواز الاذن في التجارة وان ما يكسبه العبد الاذن حلال وانه  
لا بأس (في ٣٦٣)







من يدع قبل الدين لو جرح عليه لولا ان كان له لولا لم يكن منه  
 كجرح عليه فلا يحصل الكسب والزيادة على غلة المثل يرد لها على الغرماء لعل الضرر فيها  
 وتقدر حقه قال جرح عليه لم يجز ينظر جرح بين اهل سوق لادولوا محجرا لغير الناس  
 به لنا حقه الى ما بعد العتق لا المتعلق برقبته وكسبه قد بايعوه على جرحه لك ولغيره علم اكثر  
 اهل قوته لو جرح عليه في السوق وليس لاجل وجلا لولا لم يجز لولا بايعوا ان بايعوا لولا علم  
 محجرا ولو جرح عليه في بيت محجر من اكثر اهل سوق ينجر والمعتبر شيوع المحجرا وشهارة فقهاء الشمام  
 الظهور عند الكل كافي تبليغ الرسالة من الرسل وتبين العبد ما دوننا الى ان يعلم با محجرا وكما قيل  
 اذ لم يعلم بالعلل في هذا الا انه يتضرر بحيث يلزم قضاء الدين من خالص ما له بعد العتق وما يضر  
 به انما يشترط الشيوع في محجرا اذا كان الاذن شاملا اما اذا لم يعلم به العبد ثم جرح عليه علم منه  
 ينجر لانه لا ضرر فيه قال لولا مات المولى وجن او محجرا محجرا بصرته اصار الماذن محجرا عليه  
 لان الاذن غير لازم وما لا يكون لان ما من التصريح له اذ امة له ابنة هذه اهل الاصل فلا بد  
 من قيام اهلية الاذن في حاله البقاء في منع الموت والجنون كذا بالحق لانه محجرا حجة  
 يقسم مال الدين ورثته قال واذا ابن العبد صار محجرا عليه قال الشافعي يبقه ما دون ذلك لان  
 الاباق لا ينافي بقاء الاذن فكله لا ينافي البقاء وصار كالغصب قلنا ان الاباق محجرا لانه  
 انما يرضى بكونه ماذونا على وجه يمكن من تقضية دينه بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الدلالة  
 لا معتبرها عند وجود التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانتزاع من يده الغاصب متليس  
 قال واذا اولدت الماذون لها من مولاها فذلك محجرا عليها خلافا لفرق وهو معتبر بالبقاء

(بقية ٣٩٣) حتى يجرح عليه مكان يفرل اذا جرح الرجل على عبده

الاذن لا ينافي بقاء الاذن في حاله البقاء في منع الموت والجنون كذا بالحق لانه محجرا حجة  
 يقسم مال الدين ورثته قال واذا ابن العبد صار محجرا عليه قال الشافعي يبقه ما دون ذلك لان  
 الاباق لا ينافي بقاء الاذن فكله لا ينافي البقاء وصار كالغصب قلنا ان الاباق محجرا لانه  
 انما يرضى بكونه ماذونا على وجه يمكن من تقضية دينه بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الدلالة  
 لا معتبرها عند وجود التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانتزاع من يده الغاصب متليس  
 قال واذا اولدت الماذون لها من مولاها فذلك محجرا عليها خلافا لفرق وهو معتبر بالبقاء

الاذن لا ينافي بقاء الاذن في حاله البقاء في منع الموت والجنون كذا بالحق لانه محجرا حجة  
 يقسم مال الدين ورثته قال واذا ابن العبد صار محجرا عليه قال الشافعي يبقه ما دون ذلك لان  
 الاباق لا ينافي بقاء الاذن فكله لا ينافي البقاء وصار كالغصب قلنا ان الاباق محجرا لانه  
 انما يرضى بكونه ماذونا على وجه يمكن من تقضية دينه بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الدلالة  
 لا معتبرها عند وجود التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانتزاع من يده الغاصب متليس  
 قال واذا اولدت الماذون لها من مولاها فذلك محجرا عليها خلافا لفرق وهو معتبر بالبقاء

الاذن لا ينافي بقاء الاذن في حاله البقاء في منع الموت والجنون كذا بالحق لانه محجرا حجة  
 يقسم مال الدين ورثته قال واذا ابن العبد صار محجرا عليه قال الشافعي يبقه ما دون ذلك لان  
 الاباق لا ينافي بقاء الاذن فكله لا ينافي البقاء وصار كالغصب قلنا ان الاباق محجرا لانه  
 انما يرضى بكونه ماذونا على وجه يمكن من تقضية دينه بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الدلالة  
 لا معتبرها عند وجود التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانتزاع من يده الغاصب متليس  
 قال واذا اولدت الماذون لها من مولاها فذلك محجرا عليها خلافا لفرق وهو معتبر بالبقاء

للعباس بن عبد المطلب عشرين عبدا كلهم يتجر بعشرة آلاف درهم فغنيه دليل جواز الاذن وانه لا بأس  
 بالكسب الغني (بقية ٣٩٥)



بأب لا ولكن أن الظاهر أنه يحسن بعد ولادة فيكون دلالته الحجة عادة بخلاف ابتداء لان  
الصريح قاض على الدلالة ويضمن المولى قيمتها أن كبرها يكون لا تلاحق محلا لتعلق بيعه الغرض  
اذ به يمنع البيع ويقتضي حقه مرقا ان اذا اشتد انت لامة الماذون لها اكثر من قيمتها فترها  
المولى هي ما ذون لها على حالها لعدم دلالته الحجة عادة ما جرت تحصين المدبرة  
ولا منافاة بين حكميهما ايضا والمولى ضامن لقيمتها لما قرناه في امر الولد قان اذا جرح الما ذون  
فاقراره جاز في يده من المال عند أبي حنيفة ومعه ان يقر بما في يده انه امانة لغيره او  
غصب منه او يقر به بن علي فيقتضيه ما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز اقراره لهما ان  
المصحح لا قراره ان كان هو الاذن فانه ان كان الجرح كان اليد فالحجج ابطالها لان يد الجرح غير  
معتبره وصار كما اذا اخذ المولى كسبه من يده قبل اقراره او ثبت حجه بالبيع من غيره وله الا  
يصح اقراره في حق الرقبة بعد الحجج له ان المصحح هو اليد وله الا يصح اقرار الما ذون فيما اخذه  
المولى من يده واليد باقية حقيقة بشرط بطلانها بالحجج كما لو اعرج جرحه اقراره دليل تحقيقها  
بخلاف ما اذا انتزعه المولى من يده قبل الاقرار لان يد المولى ثابتة حقيقة وحكما فلا تبطل  
باقراره وكذا املكه ثابت في رقبته فلا تبطل باقراره من غير رضاه وهذا بخلاف ما  
اذا باعه لان العبد قد تبدل بتبدل الملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك  
وله الم يكن خصما فيما باشره قبل البيع قال واذا الزمته ديون تحيط بماله ورقبته  
لم يملك المولى ما في يده ولو اعق من كسبه عدا لم يعق عنه ابي حنيفة وقال ابي مالك ما في يده  
ويعق وعليه قيمته لا يوجب سبب الملك في كسبه هو ملك الرقبة وله املك اعاقه

الظاهر ان المولى اذا اقر به الما ذون في حق الرقبة بعد الحجج له ان المصحح هو اليد وله الا يصح اقرار الما ذون فيما اخذه المولى من يده واليد باقية حقيقة بشرط بطلانها بالحجج كما لو اعرج جرحه اقراره دليل تحقيقها بخلاف ما اذا انتزعه المولى من يده قبل الاقرار لان يد المولى ثابتة حقيقة وحكما فلا تبطل باقراره وكذا املكه ثابت في رقبته فلا تبطل باقراره من غير رضاه وهذا بخلاف ما اذا باعه لان العبد قد تبدل بتبدل الملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك وله الم يكن خصما فيما باشره قبل البيع قال واذا الزمته ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو اعق من كسبه عدا لم يعق عنه ابي حنيفة وقال ابي مالك ما في يده ويعق وعليه قيمته لا يوجب سبب الملك في كسبه هو ملك الرقبة وله املك اعاقه

الظاهر ان المولى اذا اقر به الما ذون في حق الرقبة بعد الحجج له ان المصحح هو اليد وله الا يصح اقرار الما ذون فيما اخذه المولى من يده واليد باقية حقيقة بشرط بطلانها بالحجج كما لو اعرج جرحه اقراره دليل تحقيقها بخلاف ما اذا انتزعه المولى من يده قبل الاقرار لان يد المولى ثابتة حقيقة وحكما فلا تبطل باقراره وكذا املكه ثابت في رقبته فلا تبطل باقراره من غير رضاه وهذا بخلاف ما اذا باعه لان العبد قد تبدل بتبدل الملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك وله الم يكن خصما فيما باشره قبل البيع قال واذا الزمته ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو اعق من كسبه عدا لم يعق عنه ابي حنيفة وقال ابي مالك ما في يده ويعق وعليه قيمته لا يوجب سبب الملك في كسبه هو ملك الرقبة وله املك اعاقه



المأذون



[illegible][illegible]



(بقية ٣٢٢) ولغيركم وكان العباس رضي الله تعالى عنه يظهر السرور بغناه ويقول ان الله تعالى وعوني



في قوله ان كان الباعث غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذا انكر  
 الدين وهذا عنه ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في المشتري خصم ويقض له منهم وعل  
 هذا الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فله ان يخلصها  
 خلافا لقوله في مسألة الشفعة لا يوسع في ان يملك لنفسه فيكون خصما  
 لكل من يئازرها وهما اذ الدعوى يتضمن فسخ العقد وقد قام بها كون الفسخ قضاء على الغائب

وقد ركبته ما ديون لان حق العرء لم يتعلق برقبته استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفا حقهم فلا  
 يضمن شيئا قال فان باعه المولى وعليه ان يبيع برقبته وقضيه للمشتري وغيبه فان شاع  
 الغرء ضمنوا البائع قيمته وان شاء واختموا المشتري لان العبد يتعلق بمحقوقه حتى كان له  
 ان يبيع الا ان يقض المباح بينهم والبائع متلف حقهم بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض  
 والتغيب فيخترون في التضمن وان شاءوا اجازوا البيع واخذوا الثمن لان الحق لهم و  
 الاجازة اللاحقة كالاذن السابق كما في المرهون فان ضمنوا البائع قيمته ثم ظهر المولى  
 بغير فلول ان يرجع بالقيمة فيكون حق الغرء في العبد لا نصيب الضمان قد زال وهو البيع  
 والتسليم وصار كالغاصب ابا ع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد على  
 المالك ويسترد القيمة كذا هذا قال ولو كان المولى باع من رجل واعطى بالدين فخل الغرء  
 ان يردوا البيع لتعلق حقهم وهو الاستسعاء والاستيفاء من رقبته وفي كل واحد منهما  
 فائدة فالاول تام ومؤخر والثاني ناقص محمل وبالباع يفوت هذه الخيرة فلها الهان يردوه  
 قالوا تأويله اذ لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه لو وصل  
 حقهم اليهم قال فان كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذا انكر  
 الدين وهذا عنه ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في المشتري خصم ويقض له منهم وعل  
 هذا الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فله ان يخلصها  
 خلافا لقوله في مسألة الشفعة لا يوسع في ان يملك لنفسه فيكون خصما  
 لكل من يئازرها وهما اذ الدعوى يتضمن فسخ العقد وقد قام بها كون الفسخ قضاء على الغائب

في قوله ان كان الباعث غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذا انكر  
 الدين وهذا عنه ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في المشتري خصم ويقض له منهم وعل  
 هذا الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فله ان يخلصها  
 خلافا لقوله في مسألة الشفعة لا يوسع في ان يملك لنفسه فيكون خصما  
 لكل من يئازرها وهما اذ الدعوى يتضمن فسخ العقد وقد قام بها كون الفسخ قضاء على الغائب

كما علمت ان صاحب العداية اخبر ليها وذا من الترجيح عنده

في قوله ان كان الباعث غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذا انكر  
 الدين وهذا عنه ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في المشتري خصم ويقض له منهم وعل  
 هذا الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فله ان يخلصها  
 خلافا لقوله في مسألة الشفعة لا يوسع في ان يملك لنفسه فيكون خصما  
 لكل من يئازرها وهما اذ الدعوى يتضمن فسخ العقد وقد قام بها كون الفسخ قضاء على الغائب



قال ومن قدم مصرا فقال ناعبد فلان فاشترى باع لوجه كل شيء من التجارة لادن اخر  
بالاذن فلا خبا خليل عليه ان لا يتخير في تصرفه جاز اذا اظهر ان المحو يجرى على موجب حصر  
والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كي لا يضيق الامر على الناس الا ان يباع حتى يحضره  
لان لا يقبل قوله في الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لا ينشأ العبد على ما بيناه فان خسر  
وقال هو ما دون بيع في الدين لان ظهر الدين في حق المولى وان كان محجورا لقول قوله لانه متمسك بالاصل  
**فصل** واذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان  
يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال الشافعي لانه لا ينفذ لان جبر لصبا فيبقى ببقائه  
ولا نه مولى عليه في ملك الولي التصرف على ملك جبر فلا يكون والى المرافعة فصار كالطلاق والعتاق  
بخلاف الصلوة لانه لا يقيم بالولي وكذلك الوصية على صل فحققت الضرر الى تنفيذه  
منه اما البيع والشراء يتولاها الولي فلا ضرورة ههنا ولان التصرف المشرع صدر من اهله  
في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه على ما عرفه في خلافات والصبا يستجر  
لعله الهداية لانه قد ثبتت نظر الى ذن الولي وبقائه ولا يتركه لنظر الصبي لاستيفاء  
المصلحة بطريقين واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعتاق لانه ضار محض لم يؤول له  
والنافع المحض كقبول الهبة والصدقة يؤول له قبل اذن والبيع والشراء اثرين النفع والضرر  
فيجعل اهله بعد اذن لا قبل لكن قبل اذن يكون موقفا منه على اجازة الولي لاحتمال  
وقوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذكر الولي في الكتاب لانه لا يملكه عند عدمه  
والوصية والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشئ لانه ليس اليه تغلب القضاء

ان لا يقبل قوله في الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لا ينشأ العبد على ما بيناه فان خسر  
وقال هو ما دون بيع في الدين لان ظهر الدين في حق المولى وان كان محجورا لقول قوله لانه متمسك بالاصل  
فصل واذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان  
يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال الشافعي لانه لا ينفذ لان جبر لصبا فيبقى ببقائه  
ولا نه مولى عليه في ملك الولي التصرف على ملك جبر فلا يكون والى المرافعة فصار كالطلاق والعتاق  
بخلاف الصلوة لانه لا يقيم بالولي وكذلك الوصية على صل فحققت الضرر الى تنفيذه  
منه اما البيع والشراء يتولاها الولي فلا ضرورة ههنا ولان التصرف المشرع صدر من اهله  
في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه على ما عرفه في خلافات والصبا يستجر  
لعله الهداية لانه قد ثبتت نظر الى ذن الولي وبقائه ولا يتركه لنظر الصبي لاستيفاء  
المصلحة بطريقين واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعتاق لانه ضار محض لم يؤول له  
والنافع المحض كقبول الهبة والصدقة يؤول له قبل اذن والبيع والشراء اثرين النفع والضرر  
فيجعل اهله بعد اذن لا قبل لكن قبل اذن يكون موقفا منه على اجازة الولي لاحتمال  
وقوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذكر الولي في الكتاب لانه لا يملكه عند عدمه  
والوصية والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشئ لانه ليس اليه تغلب القضاء

ان لا يقبل قوله في الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لا ينشأ العبد على ما بيناه فان خسر  
وقال هو ما دون بيع في الدين لان ظهر الدين في حق المولى وان كان محجورا لقول قوله لانه متمسك بالاصل  
فصل واذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان  
يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال الشافعي لانه لا ينفذ لان جبر لصبا فيبقى ببقائه  
ولا نه مولى عليه في ملك الولي التصرف على ملك جبر فلا يكون والى المرافعة فصار كالطلاق والعتاق  
بخلاف الصلوة لانه لا يقيم بالولي وكذلك الوصية على صل فحققت الضرر الى تنفيذه  
منه اما البيع والشراء يتولاها الولي فلا ضرورة ههنا ولان التصرف المشرع صدر من اهله  
في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه على ما عرفه في خلافات والصبا يستجر  
لعله الهداية لانه قد ثبتت نظر الى ذن الولي وبقائه ولا يتركه لنظر الصبي لاستيفاء  
المصلحة بطريقين واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعتاق لانه ضار محض لم يؤول له  
والنافع المحض كقبول الهبة والصدقة يؤول له قبل اذن والبيع والشراء اثرين النفع والضرر  
فيجعل اهله بعد اذن لا قبل لكن قبل اذن يكون موقفا منه على اجازة الولي لاحتمال  
وقوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذكر الولي في الكتاب لانه لا يملكه عند عدمه  
والوصية والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشئ لانه ليس اليه تغلب القضاء



اللعنة على من يبيع نفسه بالعبودية المأذون بفيدان ما  
 لا بد من ان يكون البيع سالكاً للمالك جالبا للرخ والتمتع بالعبودية المأذون بفيدان ما  
 لا بد من ان يكون البيع سالكاً للمالك جالبا للرخ والتمتع بالعبودية المأذون بفيدان ما  
 لا بد من ان يكون البيع سالكاً للمالك جالبا للرخ والتمتع بالعبودية المأذون بفيدان ما

والشيطان يعقل كون البيع سالكاً للمالك جالبا للرخ والتمتع بالعبودية المأذون بفيدان ما  
 ثبت في العبد من الاحكام ثبت فحقه لان لاذن فالحج والمأذون يتصرف باهلية نفسه  
 عبد اكان اوصييا فلا يتقيد تصرفه بنوع دون نوع ويصير ما ذوناً بالشكوت كما  
 في العبد ويصح اقراره بما فيه من مكسبه وكذا بموثره في ظاهر الرواية كما يصح اقرار العبد ولا يملك  
 تزويج عبده ولا كتابته كما في العبد والمعتم الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير  
 ما ذوناً باذن الاب والوصى دون غيرهم على ما يشاء وحكمه حكم الصبي الله اعلم

### كتاب الغصب

الغصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب استعمال فيبين اهل اللغة وبلغ  
 الشيعة اخذ مال متقوم محترق بغير اذن المالك على وجه يزيل يده حتى كان استخفاف العبد  
 وحصل له اذنته غصباً دون الجلبوس على البساط ثم ان كان مع العلم فحكمه المأثم والمغفلون كان  
 بدونه فالضمان لا يجرى العبد فلا يتوقف على قصده ولا اثم لان الخطأ موضوع قال ومن  
 غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزن فهلك فيه فعلية مثله وفي بعض المنسخ فعلية ضمان  
 مثله ولا تفاوت بينهما وهذه لان الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فكفوا عنه و  
 عليكم مثل ما اعتدى عليكم ولا ان المثل اعدل لما فيه من مراعاة الجنب والماليين فكان دفع للضرر  
 قال فان لم يدهر على مثله فعليه قيمته يوم يحتصمون وهذا عند ابي حنيفة وهو قال  
 ابو يوسف رقيم الغصب قال محمد بن ريم لا تقطع كالي يوسف وانما انقطع الحق بما لا  
 مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب ولحمه ان الواجب المثل في الذمة

الغصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب استعمال فيبين اهل اللغة وبلغ  
 الشيعة اخذ مال متقوم محترق بغير اذن المالك على وجه يزيل يده حتى كان استخفاف العبد  
 وحصل له اذنته غصباً دون الجلبوس على البساط ثم ان كان مع العلم فحكمه المأثم والمغفلون كان  
 بدونه فالضمان لا يجرى العبد فلا يتوقف على قصده ولا اثم لان الخطأ موضوع قال ومن  
 غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزن فهلك فيه فعلية مثله وفي بعض المنسخ فعلية ضمان  
 مثله ولا تفاوت بينهما وهذه لان الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فكفوا عنه و  
 عليكم مثل ما اعتدى عليكم ولا ان المثل اعدل لما فيه من مراعاة الجنب والماليين فكان دفع للضرر  
 قال فان لم يدهر على مثله فعليه قيمته يوم يحتصمون وهذا عند ابي حنيفة وهو قال  
 ابو يوسف رقيم الغصب قال محمد بن ريم لا تقطع كالي يوسف وانما انقطع الحق بما لا  
 مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب ولحمه ان الواجب المثل في الذمة

يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم... وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل  
 مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه ١٢ المبسوط ص ٢٩ ج ١١



بِحَقِيقَتِهِ يَتَحَقَّقُ فِيهِمْ خَدُونَ غَيْرُهُ لَأَنَّ زَالَةَ أَلْيَهُ بِالْيَقْلِ وَإِذَا غَضِبَ عَقَرَا فَمَلَكَ فِي يَدِهِ

له قوله ولا بـ حنيفة ان النقل الخ وعلى قول ابي حنيفة مشيت المترون ودمر الاصم كما في الخزانة وهو الصحيح كما في التحفة











میزم اعطاء مثله ۱۲ مجله الامام العزلی



فصيرحق المالك هالكاً من وجه الأثرى نه تبدل الاسم وفات معظم المقاصد وحقه في  
الصنعة قائم من كل وجه فيترج على الأصل الذي هو فائت من وجه ولا يجمعه سبباً  
للمالك من حيث انه مظهر بل من حيث انه احد اشكال الصنعة بخلاف الشاة لان اسمها باق بعد  
الذبح والسلخ وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة ويتفرع عليه غيرها فاحفظه وقوله لا يجل  
للاستيفاع بها حتى يؤدي بدلها استحسان والقياس ان يكون له ذلك وهو قول المحسن  
نفره واصله عن ابي حنيفة رواه الفقيه ابو الليث روى وجهه شي المالك المطلق للتصرف  
الاثرى انه لو وهبه او باعها جاز وجه الاستحسان قوله عليه السلام في الشاة المذبوحة  
المضلية بغير رضا صاحبها الطمحوها الاسارى فاذا الامر بالتصدق زوال ملك  
المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضاء ولا في باحة الانتفاع فتح باب الغصب  
فيغير مقبل الارضاء حصاً لمادة الفساد ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك كافي الملك  
الفاستدوا اذى البدل يباح له لان حق المالك صار موقو بالبدل فحصلت مبادلة بالتقاضي  
وكذا اذا البرأه لسقوط حقه به وكذا اذا ادى بالقضاء او ضمنه الحاكم او ضمنه المالك لوجود  
الرضا منه لانه لا يقض الا بطله وعلى هذا الخلاف اذا غصب خطبة فزرها لغيرها فغرسها  
غير ان عند ابي يوسف يباح الانتفاع فيها قبل اداء الضمان لوجود الاستحلال من كل  
وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي الخطبة زرعها لا يتصدق بالفضل  
عنده خلاف الهماء واصله ما تقدم قال وان غصب فضة او ذهباً فضررها  
داهم او دنا نيراناً وانية لم يزل ملكها لكانها عند ابي حنيفة فيأخذها ولا شيء

فان رد المالك من وجه الأثرى نه تبدل الاسم وفات معظم المقاصد وحقه في  
الصنعة قائم من كل وجه فيترج على الأصل الذي هو فائت من وجه ولا يجمعه سبباً  
للمالك من حيث انه مظهر بل من حيث انه احد اشكال الصنعة بخلاف الشاة لان اسمها باق بعد  
الذبح والسلخ وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة ويتفرع عليه غيرها فاحفظه وقوله لا يجل  
للاستيفاع بها حتى يؤدي بدلها استحسان والقياس ان يكون له ذلك وهو قول المحسن  
نفره واصله عن ابي حنيفة رواه الفقيه ابو الليث روى وجهه شي المالك المطلق للتصرف  
الاثرى انه لو وهبه او باعها جاز وجه الاستحسان قوله عليه السلام في الشاة المذبوحة  
المضلية بغير رضا صاحبها الطمحوها الاسارى فاذا الامر بالتصدق زوال ملك  
المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضاء ولا في باحة الانتفاع فتح باب الغصب  
فيغير مقبل الارضاء حصاً لمادة الفساد ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك كافي الملك  
الفاستدوا اذى البدل يباح له لان حق المالك صار موقو بالبدل فحصلت مبادلة بالتقاضي  
وكذا اذا البرأه لسقوط حقه به وكذا اذا ادى بالقضاء او ضمنه الحاكم او ضمنه المالك لوجود  
الرضا منه لانه لا يقض الا بطله وعلى هذا الخلاف اذا غصب خطبة فزرها لغيرها فغرسها  
غير ان عند ابي يوسف يباح الانتفاع فيها قبل اداء الضمان لوجود الاستحلال من كل  
وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي الخطبة زرعها لا يتصدق بالفضل  
عنده خلاف الهماء واصله ما تقدم قال وان غصب فضة او ذهباً فضررها  
داهم او دنا نيراناً وانية لم يزل ملكها لكانها عند ابي حنيفة فيأخذها ولا شيء

١٢٤٩٠ م

له قوله ولان ابا حنيفة لا يفتي ان الصحيح عند مشائخنا انه لا يملك الا عند تراخي الخصمين لبيان







فإنما الأصل من أن يكون الثوب ناقصا من كل وجه من وجهه وانما دخل عيب فيضنه  
 وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعها لانه ان يضمنه جميع قيمته لانه استهلك من هذا  
 الوجه فكانه أخرقه قال في معناه يترك الثوب عليه وان شاء اخلا الثوب ضمنه النقصان لانه  
 تعيب من وجه من حيث ان العين باقية وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة الكتاب الى ان الفا حش  
 ما يبطل به عامة المنافع والصحيح ان الفا حش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة يبق بعض  
 العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدل على فيه النقصان لان جعل  
 في الأصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفا حش به بعض المنافع قال ومن غصب ارضا فغرس فيها  
 او بنى قبل له اقلع البناء والغرس وردّها لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولا ن ملك  
 صاحب الارض باق فان الارض لم تضر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يملك من سبب  
 فيؤمل الشاغل بتغيرها كما اذا اشغل ظرون غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بقلع ذلك  
 فلما ملك ان يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعا ويكونان له لان فيه نظرهما ودفع  
 الضر عنهما وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤمر بقلعه لان حقه فيه اذا اقراره  
 فيه فيقوم الارض بدون الشجر والبناء ويقوم بها شجرا وبناء لصاحب الارض ان  
 يأمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما قال ومن غصب ثوبا فصبغه احمر او سويقا فلبس  
 فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويقي وسلبه للغاصب وان شاء  
 اخذها وغرمها زاد الصبغ والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه و  
 يأمر الغاصب بقلع الصبغ بالقلد الممكن اعتبار بفصل الاساحة بنى فيها لان التميز ممكن

فإنما الأصل من أن يكون الثوب ناقصا من كل وجه من وجهه وانما دخل عيب فيضنه  
 وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعها لانه ان يضمنه جميع قيمته لانه استهلك من هذا  
 الوجه فكانه أخرقه قال في معناه يترك الثوب عليه وان شاء اخلا الثوب ضمنه النقصان لانه  
 تعيب من وجه من حيث ان العين باقية وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة الكتاب الى ان الفا حش  
 ما يبطل به عامة المنافع والصحيح ان الفا حش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة يبق بعض  
 العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدل على فيه النقصان لان جعل  
 في الأصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفا حش به بعض المنافع قال ومن غصب ارضا فغرس فيها  
 او بنى قبل له اقلع البناء والغرس وردّها لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولا ن ملك  
 صاحب الارض باق فان الارض لم تضر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يملك من سبب  
 فيؤمل الشاغل بتغيرها كما اذا اشغل ظرون غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بقلع ذلك  
 فلما ملك ان يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعا ويكونان له لان فيه نظرهما ودفع  
 الضر عنهما وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤمر بقلعه لان حقه فيه اذا اقراره  
 فيه فيقوم الارض بدون الشجر والبناء ويقوم بها شجرا وبناء لصاحب الارض ان  
 يأمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما قال ومن غصب ثوبا فصبغه احمر او سويقا فلبس  
 فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويقي وسلبه للغاصب وان شاء  
 اخذها وغرمها زاد الصبغ والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه و  
 يأمر الغاصب بقلع الصبغ بالقلد الممكن اعتبار بفصل الاساحة بنى فيها لان التميز ممكن

فإنما الأصل من أن يكون الثوب ناقصا من كل وجه من وجهه وانما دخل عيب فيضنه  
 وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعها لانه ان يضمنه جميع قيمته لانه استهلك من هذا  
 الوجه فكانه أخرقه قال في معناه يترك الثوب عليه وان شاء اخلا الثوب ضمنه النقصان لانه  
 تعيب من وجه من حيث ان العين باقية وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة الكتاب الى ان الفا حش  
 ما يبطل به عامة المنافع والصحيح ان الفا حش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة يبق بعض  
 العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدل على فيه النقصان لان جعل  
 في الأصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفا حش به بعض المنافع قال ومن غصب ارضا فغرس فيها  
 او بنى قبل له اقلع البناء والغرس وردّها لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولا ن ملك  
 صاحب الارض باق فان الارض لم تضر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يملك من سبب  
 فيؤمل الشاغل بتغيرها كما اذا اشغل ظرون غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بقلع ذلك  
 فلما ملك ان يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعا ويكونان له لان فيه نظرهما ودفع  
 الضر عنهما وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤمر بقلعه لان حقه فيه اذا اقراره  
 فيه فيقوم الارض بدون الشجر والبناء ويقوم بها شجرا وبناء لصاحب الارض ان  
 يأمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما قال ومن غصب ثوبا فصبغه احمر او سويقا فلبس  
 فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويقي وسلبه للغاصب وان شاء  
 اخذها وغرمها زاد الصبغ والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه و  
 يأمر الغاصب بقلع الصبغ بالقلد الممكن اعتبار بفصل الاساحة بنى فيها لان التميز ممكن



الف  
لغز التبريد اذا  
حام الشرى بياضهم  
وقرره على الجرب  
يلحم به كوكرك  
في ضمن نقدا اقله  
في افضل الجند  
نير في كان الحج  
معلوفا للفق  
لا اله يري في بيوم  
سعدا فله الف  
بندا الطيب في  
والما في نير  
فلم تفسد النير كما  
الخصات  
الحواش

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جاء به موسى عليه السلام  
والذي جاء به نوح عليه السلام  
والذي جاء به عيسى عليه السلام  
والذي جاء به محمد عليه السلام

الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به القرآن فاستحسنه هارون  
الرشيد وتبعه من بعده ملئقي الانجر ص ٤٧ ج ٢



لكن البيع بعدة يصادق القن قال والقول في اقيمة قول الغاصب مع يمينه لان المال لا يبدع  
 الزيادة وهو يملك القول قول منكره مع يمينه الا ان يقيم المال لا يثبت باكثر من ذلك لانه  
 انبته بالحجة المبرومة قال فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن قد ضمنه بقول المالك  
 او يمينه اقامها او ينكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب لانه تم له المالك  
 بسبب اتصال رضا المالك حيث ادعى هذا المقدار قال فان كان ضمنه بقول الغاصب مع  
 يمينه فهو بخيار اشاء امضى الضمان واشاء اخذ العين ورد العوض لانه لم يقر رضاه بهذا  
 المقدار حيث يدعي الزيادة واخذ دونها لعدم الحجة ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه ورد  
 في هذا الفصل الاخير فكذا لك الحجاب في ظاهر الرواية وهو لا يصح خلافه لانه لا يكره ان لا خيار  
 له لانه لم يقر رضاه حيث لم يخط له ما يدعيه واخيار لفوات الرضا قال ومن غصب عبدا  
 فباع فضمنه المالك قيمته فقد جازي بعباده وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجزعتقه لان المالك ليس  
 فيه ناقص لثبوته مستندا اوضوثة ولهذا يظهر في حق لا كسب دون الاولاد والناقص وكف  
 لنفوذ البيع دون العتق كذا لمالك قال وولد المصوبة وذاؤها وثمره البستان المصوبة امانة  
 في يده الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها الوطيلها بما اكلها فيمنعها اياها وقال  
 الشافعي في زولنا المصوب مضمونة متصلة كانت ومنفصلة لوجود الغصب وهو ثابت اليد  
 على مال الغير بغير رضاه كذا في الظبية المخرجة من الحرم اذ ولدت في يده يكون مضمونا  
 عليه ولنا ان الفصا شكت اليد على مال الغير على وجه يزيل يد المالك على ذكره ويملك  
 ما كانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها الغاصب لو اعتبرت ثابتة على الولد لا يزيلها  
 لكونه مائة عند الغاصب

والاولى ان يضمن المالك  
 الى ما يضمن المالك  
 في البيع بعدة يصادق القن  
 الزيادة وهو يملك القول  
 انبته بالحجة المبرومة  
 او يمينه اقامها او ينكول  
 بسبب اتصال رضا المالك  
 يمينه فهو بخيار اشاء  
 المقدار حيث يدعي الزيادة  
 في هذا الفصل الاخير  
 له لانه لم يقر رضاه  
 فباع فضمنه المالك  
 فيه ناقص لثبوته  
 لنفوذ البيع دون العتق  
 في يده الغاصب ان هلك  
 الشافعي في زولنا المصوب  
 على مال الغير بغير رضاه  
 عليه ولنا ان الفصا شكت  
 ما كانت ثابتة على هذه  
 لكونه مائة عند الغاصب

الاولى ان يضمن المالك  
 الى ما يضمن المالك  
 في البيع بعدة يصادق القن  
 الزيادة وهو يملك القول  
 انبته بالحجة المبرومة  
 او يمينه اقامها او ينكول  
 بسبب اتصال رضا المالك  
 يمينه فهو بخيار اشاء  
 المقدار حيث يدعي الزيادة  
 في هذا الفصل الاخير  
 له لانه لم يقر رضاه  
 فباع فضمنه المالك  
 فيه ناقص لثبوته  
 لنفوذ البيع دون العتق  
 في يده الغاصب ان هلك  
 الشافعي في زولنا المصوب  
 على مال الغير بغير رضاه  
 عليه ولنا ان الفصا شكت  
 ما كانت ثابتة على هذه  
 لكونه مائة عند الغاصب

لكن البيع بعدة يصادق القن قال والقول في اقيمة قول الغاصب مع يمينه لان المال لا يبدع  
 الزيادة وهو يملك القول قول منكره مع يمينه الا ان يقيم المال لا يثبت باكثر من ذلك لانه  
 انبته بالحجة المبرومة قال فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن قد ضمنه بقول المالك  
 او يمينه اقامها او ينكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب لانه تم له المالك  
 بسبب اتصال رضا المالك حيث ادعى هذا المقدار قال فان كان ضمنه بقول الغاصب مع  
 يمينه فهو بخيار اشاء امضى الضمان واشاء اخذ العين ورد العوض لانه لم يقر رضاه بهذا  
 المقدار حيث يدعي الزيادة واخذ دونها لعدم الحجة ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه ورد  
 في هذا الفصل الاخير فكذا لك الحجاب في ظاهر الرواية وهو لا يصح خلافه لانه لا يكره ان لا خيار  
 له لانه لم يقر رضاه حيث لم يخط له ما يدعيه واخيار لفوات الرضا قال ومن غصب عبدا  
 فباع فضمنه المالك قيمته فقد جازي بعباده وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجزعتقه لان المالك ليس  
 فيه ناقص لثبوته مستندا اوضوثة ولهذا يظهر في حق لا كسب دون الاولاد والناقص وكف  
 لنفوذ البيع دون العتق كذا لمالك قال وولد المصوبة وذاؤها وثمره البستان المصوبة امانة  
 في يده الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها الوطيلها بما اكلها فيمنعها اياها وقال  
 الشافعي في زولنا المصوب مضمونة متصلة كانت ومنفصلة لوجود الغصب وهو ثابت اليد  
 على مال الغير بغير رضاه كذا في الظبية المخرجة من الحرم اذ ولدت في يده يكون مضمونا  
 عليه ولنا ان الفصا شكت اليد على مال الغير على وجه يزيل يد المالك على ذكره ويملك  
 ما كانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها الغاصب لو اعتبرت ثابتة على الولد لا يزيلها  
 لكونه مائة عند الغاصب

لكن قولنا ان الغصب اثباته اليد الخ اقول ذكرنا هذه في نقله عن محيط السرعي ان الغاصب لو استعمل الزوائد  
 المتصلة في غير الادمن لا يضمن الزيادة عنه خلافا لما هو الصريح ١٣ شرح المجلة لمحمد خالده ٣٦ ج ٣







غرض بعض الفسقة ولا اتحدا في السبب فيما وراء ذلك من المسائل  
وهي اللوامع وادخال على الفساد هو الضائق ١٢ اعظمي  
اي ما سمعوا الزمان سدي

لان سبب نقصان القطع والجرح وسبب الزيادة النمو وسبب نقصان التعليم والزيادة

سببها الفوه قال ومن غصب جارية فرني بها فحبلت ثم ردها وماتت في نقاسها يرضن  
 اى محمد بن الجراح الصغير العيني

قیمت کا یوم عاقبت ولا ضمان علیہ فی التحریر ہذا عند ابی حنیفہ رحمہ و قال لا یضمن فی کلامہ  
غائب ای زنی بہا رجل کما ہما نجلت و انت فی نفاہا ۱۶۸۱

ايضا لهما ان الرد قد صحح والهلاك بعد بسبب حدث في يد المالك وهو الولاد قفلا  
 لا بسبب كان عند الناصب ٤٦

يضمن الغاصب كما اذا حتمت في يده الغاصب ثمرة ها فهللت او زنت في يده ثمرة ها

مجلدات فہرست منہ و لمن استری جاریہ قد حلت فی بد البائع فولدت عند مشتری  
غند المولیٰ ۱۱ فلا مان ۱۲  
ولم یلم مشتری بالحمل ۱۳

<sup>(١)</sup> واما ما في نسخة من يوسع على المذبح به تعالى بائس ولد انا عظمي يا وما الحقير اسبب  
الشفعة وذرت وفيها ذى الفيل بعد الدعاء الحمد الذي ارزاه فل يصدا حكايا لذات

فرد الغاصب حنأة فقتلت بها فرد المالك أودعت بها كذا كذا ثم خطا جمع

صلو الغاصب بكم القيمة كذا هذا بخلاف الحق لا يفتقر بالفصل لئلا يفتقر بالفصل بعد

فساد الردة في فصل الشراء الواجب ابتداء التسليم وما ذكرناه شرط صحة الرد والزيادة سب

بجاء مولودا جارج ولا متلف فلم يوجد السبب في يده الغاصب قال ولا يضم الغاصب منا

ما عصبه الا ان ينقص باستعمال فيغرم النقصان وقال الشافعي في ضمنها فيجاء المثل ولا فرق في

المذهبين بيننا اذا عطلها او سكنها وقال مالك وان سكنها يجر المثل وان عطلها لا شيء عليه

ان المنافع اموال مستقومة حتى تضمن بالحقود فكذلك بالانصوب لنا انها حصلت على ملك الغنا

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً فانية في دار الآخرة  
والدار الآخرة دار مقررة لا يزول ملكها ولا يغير أهلها ولا يبدل  
ملكها ولا يغير أهلها ولا يبدل ملكها ولا يغير أهلها ولا يبدل ملكها

الذي كان عند الخياطة  
والملازم الذي في خا  
طه تاسد في  
لوحة الجدران  
أي سبيل التفت  
فما بين  
كلية شملت كلاً  
لها جامع واد  
الذي يوجد في  
عين قوتها  
ليجوز الدوا  
دست في  
تقدير

[illegible]

له قوله وهذا عند أبي حنيفة الخ القنبري على قول أبي حنيفة لما ان صاحب المد

[illegible][illegible]

انظر الصفحة ٢٢٢. ٤٧١



في انفسهم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...  
في انفسهم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...

والانسان لا يضمن ملكه كيف وانه لا يتحقق غصبها وانتلافها لانه لا يفتأ لها  
ولا نهال تماثل الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان وقد عرفت هذه المخالفة في  
المختلف ولا نسلم انها متقومة في ذاتها بل تنقوم ضرورة عنه ويرود العقد ولم يجد  
العقد الا ان ما انتقص باستعماله مضمون عليه لاستهلاكه بعض اجزاء العين

**فصل في غصب ما لا يتقوم قال** واذا اتلف المسلم خمر الذي اوختره  
ضمن فان اتلفهها المسلم لم يضمن وقال الشافعي ربه لا يضمنها للذي ايضا وعليها  
الخلاف اذا اتلفهها ذي على ذمي وباعوها للذي من الذي له ان سقطت تقوهم في حق المسلم

فكذلك في حق الذي لا يضمن اتبع لنا في حق الاحكام فلا يجب باتلافها مال متقوم وهو الضمان ولنا  
ان التقوم باق في حقهم اذا اخرج لهم كالحل لنا واخرج لهم كالحل لنا ونحن امرنا بان نتركهم  
وما يدينون والسيف موضوع فيتعدل ولا لازم واذا بقى التقوم فقد وجد اتلاف مال مملوك

متقوم فضمنه بخلاف الميتة والدور ان احد من اهل الديار لا يدين تمولها الا ان يجب قيمة  
اخرجوا ان كان من ذوات الامثال لان المسلم منوع عن تملكها لكونها من ذواتها بخلاف ما اذ لجر

ان الذي اتلفه المسلم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...  
في انفسهم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...

في انفسهم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...  
في انفسهم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...

في انفسهم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...  
في انفسهم من غير ان ياتوا بالبرهان...  
ان القوم ياتون بالبرهان...



[illegible]

له قوله بخلاف. تترك التسمية عامداً الخ ومن اُتلف البشارة المذبوحة بترك التسمية عامداً لا يضمن كذا في القنارخاينه



فيما الخاصب جوازها فيما ليس كذلك مع الله توأما على ما بينا من السبل التي ينبغي رعاها جسي في استئلاكك قبل إبرامها مع اليمان

الخ وفيه نظر لما العجز في الاستئلاك لا من جهة الخاصب وإنما من جهة العتق من جهة الملك ولا يلزم من جواز تعطينه في صورة نقدى

[illegible]

عند أبي حنيفة سره وقت لا يضمن الجبل صدقاً ويعطى ما زاد الدباغ فيه ولو هلك في  
يد لا يضمنه بالاجماع أما الخجل فلأنه لما بقي على ملك ما كاله وهو مال متقوم  
ضمنه بالاتلاف ويجب مثله لأن الخجل من ذوات الإمثال وأما الجبل  
فلهما أنه باق على ملك المالك حتى كان له أن يأخذه وهو مال متقوم فيضمنه مدبوغاً  
بالاستهلاك ويعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه كما إذا غصب ثوباً فصبغه ثم استهلكه  
يضمنه ويعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه ولأنه واجب الرد فإذا فوته عليه بخلفه قيمته كما  
في المستعار وبهذا فارق المهلك بنفسه وقولهما يعطى ما زاد الدباغ فيه محمول على  
اختلاف الجنس أما عند اتحاده يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الفاتحة  
في الأخذ منه ثم الرق عليه وله أن تقوم حصل بصنع الغاصب وصنعتهم متقومة لاستعمال  
مالاً متقوماً فلهما أن كان له أن يجسه حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكأن خجل الجبل تبع له في  
حق التقوم ثم الأصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذا التابع كما إذا هلك من غير صنعه  
تخلف وجوب الرد حال قيامه ببيع الملك والجبل غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوته قبله وإن  
لم يكن متقوماً بخلاف الذئب والتوب لأن التقوم فيه ما كان ثابتاً قبل الذبح والصبغ فلم يكن تابعا  
للصنعة ولو كان قائماً فأراد المالك أن يتركه على الغاصب في هذا الوجه ويضمنه قيمته قبل ليس ذلك  
لأن الجبل لا قيمة له بخلاف صنعة الثوب لأن له قيمة وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة  
وعندهما إذا تركه عليه وضمنه عن الغاصب عن جرحه فصار كالاستهلاك وهو  
على هذا الخلاف على ما بيناه ثم قيل يضمنه قيمة جلد مدبوغ ويعطيه ما زاد الدباغ فيه كما في  
عند أبي حنيفة سره وقت لا يضمن الجبل صدقاً ويعطى ما زاد الدباغ فيه ولو هلك في  
يد لا يضمنه بالاجماع أما الخجل فلأنه لما بقي على ملك ما كاله وهو مال متقوم  
ضمنه بالاتلاف ويجب مثله لأن الخجل من ذوات الإمثال وأما الجبل  
فلهما أنه باق على ملك المالك حتى كان له أن يأخذه وهو مال متقوم فيضمنه مدبوغاً  
بالاستهلاك ويعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه كما إذا غصب ثوباً فصبغه ثم استهلكه  
يضمنه ويعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه ولأنه واجب الرد فإذا فوته عليه بخلفه قيمته كما  
في المستعار وبهذا فارق المهلك بنفسه وقولهما يعطى ما زاد الدباغ فيه محمول على  
اختلاف الجنس أما عند اتحاده يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الفاتحة  
في الأخذ منه ثم الرق عليه وله أن تقوم حصل بصنع الغاصب وصنعتهم متقومة لاستعمال  
مالاً متقوماً فلهما أن كان له أن يجسه حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكأن خجل الجبل تبع له في  
حق التقوم ثم الأصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذا التابع كما إذا هلك من غير صنعه  
تخلف وجوب الرد حال قيامه ببيع الملك والجبل غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوته قبله وإن  
لم يكن متقوماً بخلاف الذئب والتوب لأن التقوم فيه ما كان ثابتاً قبل الذبح والصبغ فلم يكن تابعا  
للصنعة ولو كان قائماً فأراد المالك أن يتركه على الغاصب في هذا الوجه ويضمنه قيمته قبل ليس ذلك  
لأن الجبل لا قيمة له بخلاف صنعة الثوب لأن له قيمة وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة  
وعندهما إذا تركه عليه وضمنه عن الغاصب عن جرحه فصار كالاستهلاك وهو  
على هذا الخلاف على ما بيناه ثم قيل يضمنه قيمة جلد مدبوغ ويعطيه ما زاد الدباغ فيه كما في



قوله قيل في دليخ الجلد الخ لكن في المنع عن التقه لوجعل الجلد بما انقطع حتى المالك هكذا نقل الباقين والشر من ليلية و  
 ابن المالك من النجاة اما لوجعله الفاصلة بعد دليخ ارجما او درقا او درقرا او حزا ما اذفر وا انقطع حتى المالك \*



